

مَجْمَعُ فَنَائِي

مَجْمَعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

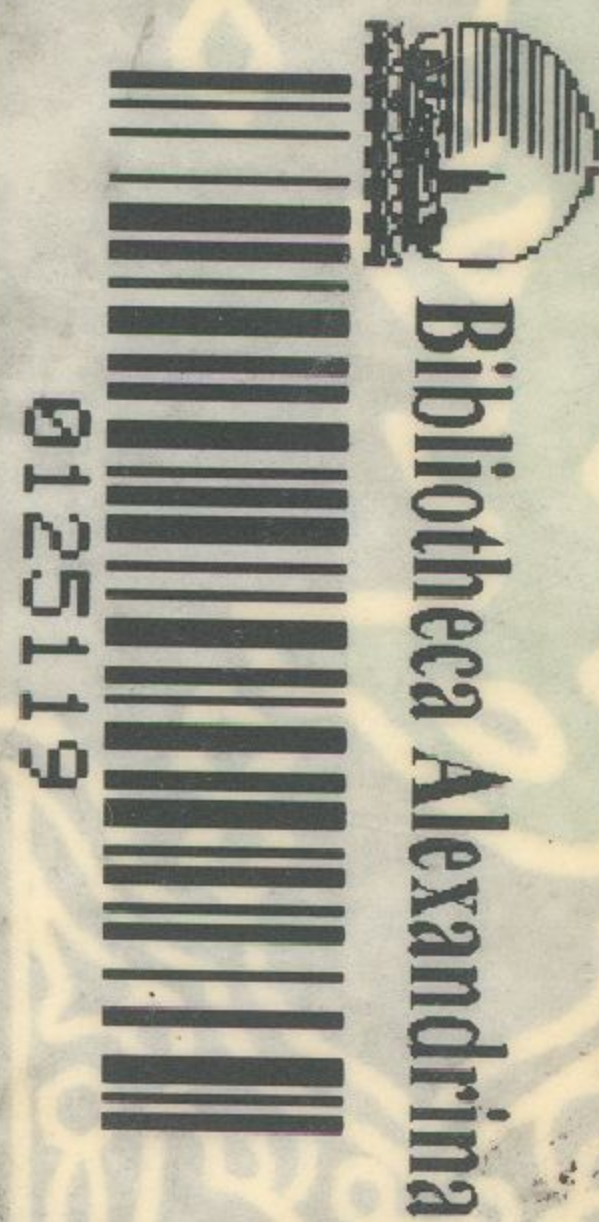
جمع وترتيب الفقير إلى الله

بهر الدين بن محمد بن قاسم الوائلي البغدي الشافعي

رحم الله همه

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد التاسع والعشرون



مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية

قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي

وساعده ابنه محمد وفقرهما الله

المجلد التاسع والعشرون

كتب الفقه بالمرحوم

الجزء التاسع

البيع

قال شيخ الاسلام أحمد بن نعيمه قدس الله روحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وأما العقود من المعاملات المالية ، والنكاحية ، وغيرها ، فنذكر فيها قواعد جامعة عظيمة المنفعة ؛ فإن القول فيها كالقول في العبادات .
فمن ذلك « صفة العقود » ، فالفهاء فيها على ثلاثة أقوال :

(أحدها) ان الأصل في العقود انها لا تصح الا بالصيغة ، وهي العبارات التي قد ينحصها بعض الفقهاء باسم الايجاب والقبول ، سواء في ذلك البيع ، والاجارة ، والهبة ، والنكاح ، والعق ، والوقف ، وغير ذلك . وهذا ظاهر قول الشافعي ، وهو قول في مذهب أحمد — يكون تارة رواية منصوصة في بعض المسائل . كالبيع ، والوقف ، ويكون تارة رواية مخرجة . كالهبة ، والاجارة .

ثم هؤلاء يقيمون الاشارة مقام العبارة عند العجز عنها ، كما في اشارة الأخرس ، ويقيمون أيضا الكتابة في مقام العبارة عند الحاجة ،

وقد يستثنون مواضع دلت النصوص على جوازها اذا مست الحاجة اليها ، كما في الهدى اذا عطب دون محله ، فانه ينحر ، ثم يضمخ نعله المعلق في عنقه بدمه علامة للناس . ومن أخذه ملكه ، وكذلك الهدية ، ونحو ذلك .

لكن الاصل عندهم هو اللفظ ؛ لأن الأصل في العقود هو التراضي المذكور في قوله : (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقوله : (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) والمعاني التي في النفس لا تتضبط الا بالالفاظ التي قد جعلت لابانة ما في القلب ، اذ الافعال من المعاطاة ونحوها تحتمل وجوها كثيرة ؛ ولأن العقود من جنس الأقوال ، فهي في المعاملات كالذكر والدعاء في العبادات .

القول الثاني : انها تصح بالأفعال فيما كثر عقده بالأفعال ، كالمبيعات بالمعاطاة ، وكالوقوف في مثل من بنى مسجدا ، وأذن للناس في الصلاة فيه ، او سبل ارضا للدفن فيها او بنى مطهرة وسبلها للناس ، وكبعض أنواع الاجارة : كمن دفع ثوبه الى غسال ، او خياط يعمل بالاجرة ، او ركب سفينة ملاح ، وكالهدية ونحو ذلك فان هذه العقود لو لم تنعقد بالأفعال الدالة عليها لفسدت أمور الناس ؛ ولأن الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم ، والى يومنا ما زالوا يتعاقدون في مثل هذه الأشياء بلا لفظ ؛ بل بالفعل الدال على المقصود ، وهذا هو الغالب على أصول

أبي حنيفة ، وهو قول في مذهب أحمد ، ووجه في مذهب الشافعي ، بخلاف المعاطاة في الأموال الجليلة فإنه لا حاجة اليه ، ولم يجربه العرف .

القول الثالث : أنها تتعقد بكل ما دل على مقصودها من قول او فعل . فكل ما عده الناس بيعا وإجارة فهو بيع وإجارة ؛ وإن اختلف اصطلاح الناس في الالفاظ والافعال ، انعقد العقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم ، من الصيغ والأفعال ، وليس لذلك حد مستمر ؛ لا في شرع ، ولا في لغة . بل يتنوع بتنوع اصطلاح الناس ، كما تنوع لغاتهم .

فإن لفظ البيع والاجارة في لغة العرب ، ليس هو اللفظ الذي في لغة الفرس ، او الروم ، او الترك ، او البربر ، او الحبشة ؛ بل قد تختلف أنواع اللغة الواحدة ، ولا يجب على الناس التزام نوع معين من الاصطلاحات في المعاملات ، ولا يحرم عليهم التعاقد بغير ما يتعاقد به غيرهم ؛ إذا كان ما تعاقدوا به دالا على مقصودهم ، وإن كان قد يستحب بعض الصفات ، وهذا هو الغالب على أصول مالك . وظاهر مذهب أحمد .

ولهذا يصح في ظاهر مذهبه بيع المعاطاة مطلقا ؛ وإن كان قد

وجد اللفظ من أحدهما ، والفعل من الآخر ؛ بان يقول : خذ هذا لله ،
فيأخذه . او يقول : اعطني خبزا بدرهم فيعطيه . او لم يوجد لفظ من
أحدهما ؛ بان يضع الثمن ، ويقبض جرزة البقل ، او الحلواء ، او غير
ذلك . كما يتعامل به غالب الناس . او يضع المتاع ليوضع له بدله ،
فاذا وضع البديل الذي يرضى به أخذه ، كما يجلبه التجار على عادة
بعض أهل المشرق .

فكل ما عده الناس يباع فهو يبيع . وكذلك في الهبة مثل الهدية .
ومثل تجهيز الزوجة بمال يحمل معها الى بيت زوجها ، اذا كانت العادة
جارية بانه عطية لا عارية . وكذلك الاجارات : مثل ركوب سفينة
الملاح المكاري ، وركوب دابة الجمال ؛ او الحمار ، او البغال المكاري
على الوجه المعتاد انه اجارة ، ومثل الدخول الى حمام الحمامي : يدخلها
الناس بالأجرة ، ومثل دفع الثوب الى غسال ، او خياط ، يعمل
بالأجر ، او دفع الطعام الى طباط ، او شواى يطبخ او يشوي للآخر ،
سواء شوى اللحم مشروحاً او غير مشروح .

حتى اختلف أصحابه هل يقع الخلع بالمعاطاة مثل أن تقول اخلعني بهذه
الألف ، او بهذا الثوب ، فيقبض العوض على الوجه المعتاد أنه رضي
منه بالمعوضة ، فذهب العكبريون : كابى حفص ، وأبى علي بن شهاب ،
الى ان ذلك خلع صحيح ، وذكروا من كلام أحمد ، ومن كلام غيره

من السلف من الصحابة والتابعين ما يوافق قولهم . ولعله هو الغالب على نصوصه ؛ بل قد نص على ان الطلاق يقع بالفعل والقول . واحتج على انه يقع بالكتاب بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به او تعمل به » قال : وإذا كتب فقد عمل . وذهب البغداديون الذين كانوا في ذلك الوقت ، كأبي عبد الله بن حامد ، ومن اتبعهم ، كالقاضي أبي يعلى ومن سلك سبيله : أنه لا تقع الفرقة إلا بالكلام ، وذكروا من كلام أحمد ما اعتمدوه في ذلك ؛ بناء على أن الفرقة فسخ النكاح ، والنكاح يفتقر إلى لفظ . فكذلك فسخه .

وأما النكاح : فقال هؤلاء كابن حامد والقاضي وأصحابه ، مثل أبي الخطاب وعامة المتأخرين : إنه لا ينعقد إلا بلفظ الانكاح والتزويج ، كما قاله الشافعي ، بناء على أنه لا ينعقد بالكناية ، لأن الكناية تفتقر إلى نية ، والشهادة شرط في صحة النكاح ، والشهادة على النية غير ممكنة . ومنعوا من انعقاد النكاح بلفظ الهبة او العطية او غيرها من ألفاظ التملك .

وقال أكثر هؤلاء — كابن حامد والقاضي والمتأخرين — إنه لا ينعقد إلا بلفظ العريضة لمن يحسنها ، فان لم يقدر على تعلمها انعقد بمعناها الخاص بكل لسان . وان قدر على تعلمها ففيه وجهان ؛

بناء على أنه مختص بهذين اللفظين ، وأن فيه شوب التعبد .

وهذا — مع أنه ليس منصوحاً عن أحمد — فهو مخالف لأصوله ، ولم ينص أحمد على ذلك ، ولا نقلوا عنه نصاً في ذلك ، وإنما نقلوا قوله في رواية أبي الحارث : إذا وهبت نفسها لرجل فليس بنكاح ؛ فإن الله تعالى قال : (خالصة لك من دون المؤمنين) وهذا إنما هو نص على منع ما كان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو النكاح بغير مهر ؛ بل قد نص أحمد في المشهور عنه على أن النكاح ينعقد بقوله لأمته : أعتقتك وجعلت عتقك صداقك . وبقوله : جعلت عتقك صداقك ، أو صداقك عتقك . ذكر ذلك في غير موضع من جواباته .

فاختلف أصحابه ، فأما أبو عبد الله بن حامد : فطرد قياسه وقال : لا بد مع ذلك من أن يقول : تزوجتها ، أو نكحتها ، لأن النكاح لا ينعقد قط بالعريّة إلا بهاتين الصيغتين . وأما القاضي أبو يعلى وغيره : ففعلوا هذه الصورة مستثناة من القياس الذي وافقوا عليه ابن حامد ، وأن ذلك من صور الاستحسان . وذكر ابن عقيل قولاً في المذهب : أنه ينعقد بغير لفظ الانكاح والتزويج ؛ لنص أحمد بهذا . وهذا أشبه بنصوص أحمد وأصوله . ومذهب مالك في ذلك شبيه بمذهبه . فإن أصحاب مالك اختلفوا : هل ينعقد بغير لفظ الانكاح والتزويج ؟ على

قولسين . والمنصوص عنه إنما هو منع ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من هبة البضع بغير مهر . قال ابن القاسم : وإن وهب ابنته وهو يريد إنكاحها فلا أحفظه عن مالك . فهو عندى جائز . وما ذكره بعض أصحاب مالك وأحمد من أنه لا ينعقد إلا بهذين اللفظين بعيد عن أصولهما ؛ فإن الحكم مبنى على مقدمتين :

إحداها : ان ما سوى ذلك كناية . وأن الكناية تقتقر إلى النية . ومذهبها المشهور : أن دلالة الحال في الكنايات تجعلها صريحة ، وتقوم مقام إظهار النية ؛ ولهذا جعلنا الكنايات في الطلاق والقذف ونحوها مع دلالة الحال كالصريح .

ومعلوم ان دلالات الأحوال في النكاح معروفة : من اجتماع الناس لذلك ، والتحدث بما اجتمعوا له . فإذا قال بعد ذلك : ملكتكها بك بألف درهم . علم الحاضرون بالاضطرار أن المراد به الانكاح . وقد شاع هذا اللفظ في عرف الناس حتى سموا عقده : إملاكا ، وملاكا . ولهذا روى الناس قول النبي صلى الله عليه وسلم لحاطب الواهبة - الذي التمس فلم يجد خاتماً من حديد - روه تارة : « انكحتكها بما معك من القرآن » وتارة : « ملكتكها » وان كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت عنه انه اقتصر على « ملكتكها » ؛ بل إما انه قالها جميعاً ، او قال احدها ؛ لكن لما كان اللفظان عندهم في مثل هذا الموضع سواء

رووا الحديث تارة هكذا ، وتارة هكذا .

ثم تعيين اللفظ العربي في مثل هذا في غاية البعد عن أصول احمد ونصوصه ، وعن اصول الأدلة الشرعية ؛ إذ النكاح يصح من الكافر والمسلم ، وهو وان كان قربة فانما هو كالعتق والصدقة . ومعلوم ان العتق لا يتعين له لفظ ؛ لا عربي ولا عجمي . وكذلك الصدقة والوقف والهبة لا يتعين لها لفظ عربي بالاجماع ، ثم العجمي إذا تعلم العربية في الحال قد لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ كما يفهمه من اللغة التي اعتادها .

نعم ! لو قيل : تكره العقود بغير العربية لغير حاجة كما يكره سائر أنواع الخطاب بغير العربية لغير حاجة : لكان متوجهاً ، كما قد روى عن مالك واحمد والشافعي ما يدل على كراهة اعتياد المخاطبة بغير العربية لغير حاجة . وقد ذكرنا هذه المسألة في غير هذا الموضع .

وقد ذكر اصحاب مالك والشافعي واصحاب احمد ؛ كالقاضي ابي يعلى ، وابن عقيل ، والمتأخرين : انه يرجع في نكاح الكفار إلى عاداتهم . فما اعتقدوه نكاحاً بينهم جاز إقرارهم عليه إذا أسلموا وتحاكموا إلينا ، إذا لم يكن حينئذ مشتملاً على مانع ، وان كانوا يعتقدون انه ليس بنكاح لم يجز الإقرار عليه ، حتى قالوا : لو قهر حربى حرية فوطئها ،

او طاووته واعتقدها نكاحا أقرا عليه ، والا فلا .

ومعلوم ان كون القول أو الفعل يدل على مقصود العقد لا يختص به المسلم دون الكافر ، وإنما اختص المسلم بأن الله أصر في النكاح بأن يميز عن السفاح . كما قال تعالى : (محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) وقال : (محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان) فأمر بالولي والشهود ونحو ذلك ، مبالغة في تمييزه عن السفاح ، وصيانة للنساء عن التشبه بالبغايا ، حتى شرع فيه الضرب بالدف والوليمة الموجبة لشهرته . ولهذا جاء في الأثر : « المرأة لا تزوج نفسها » فان البغي هي التي تزوج نفسها . وأمر فيه بالاشهاد ، او بالاعلان ، او بهما جميعاً : ثلاثة أقوال ، هي ثلاث روايات في مذهب احمد . ومن اقتصر على الاشهاد عله بأن به يحصل الاعلان المميز له عن السفاح ، وبأنه يحفظ النسب عند التجاحد .

فهذه الأمور التي اعتبرها الشارع في الكتاب والسنة والآثار حكمتها بينة . فأما التزام لفظ مخصوص فليس فيه أثر ولا نظر .

وهذه القاعدة الجامعة التي ذكرناها من أن العقود تصح بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ، هي التي تدل عليها أصول الشريعة . وهي التي تعرفها القلوب . وذلك ان الله سبحانه وتعالى قال :

(فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقال : (وأنكحوا الأيامى منكم)
وقال : (وأحل الله البيع) وقال : (فان طين لكم عن شيء منه
نفساً فكلوه هنيئاً حريئاً) وقال : (إلا ان تكون تجارة عن تراض
منكم) وقال : (فان أرضعن لكم فآتهن أجورهن) وقال : (إذا
تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه — إلى قوله — إلا ان تكون
تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها . واشهدوا
إذا تبايعتم ، ولا يضار كاتب ولا شهيد ، وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم ،
واتقوا الله ، ويعلمكم الله ، والله بكل شيء عليم . وإن كنتم على سفر
ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة) وقال : (من ذا الذي يقرض الله
قرضاً حسناً) وقال : (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل
حبة أنبتت سبع سنابل) وقال : (يحق الله الربا ويربى الصدقات) .
وقال : (ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف
لهم) . وقال : (فتحرير رقبة) . وقال : (فطلقوهن لعدتهن) .
وقال : (فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف) . إلى غير ذلك
من الآيات المشروعة فيها هذه العقود : إما أمراً ، وإما إباحة ، والمنهى
فيها عن بعضها ، كالربا ؛ فان الدلالة فيها من وجوه :

أحدها : انه اكتفى بالتراضي في البيع في قوله : (إلا ان تكون
تجارة عن تراض منكم) وبطبيب النفس في التبرع في قوله (فان طين

لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً حريئاً) فتلك الآية في جنس
المعاوضات . وهذه الآية في جنس التبرعات ، ولم يشترط لفظاً معيناً ،
ولا فعلاً معيناً يدل على التراضي ، وعلى طيب النفس ، ونحن نعلم
بالاضطرار من عادات الناس في أقوالهم وأفعالهم أنهم يعلمون التراضي
وطيب النفس بطرق متعددة .

والعلم به ضروري في غالب ما يعتاد من العقود ، وهو ظاهر في
بعضها ، وإذا وجد تعلق الحكم بها بدلالة القرآن . وبعض الناس قد
يحمّله اللدد في نصره . لقول معين على أن يجحد ما يعلمه الناس من
التراضي وطيب النفس . فلا عبرة بجحد مثل هذا ؛ فإن جحد
الضروريات قد يقع كثيراً عن مواطاة ، وتلقين في الأخبار والمذاهب .
فالعبرة بالفطرة السليمة التي لم يعارضها ما يغيرها ؛ ولهذا قلنا : إن
الأخبار المتواترة يحصل بها العلم حيث لا تواطؤ على الكذب ؛ لأن
الفطر السليمة لا تتفق على الكذب . فأما مع التواطؤ والاتفاق فقد
يتفق جماعات على الكذب .

الوجه الثاني : أن هذه الأسماء جاءت في كتاب الله وسنة رسوله
معلقاً بها أحكام شرعية ، وكل اسم فلا بد له من حد . فنه ما يعلم
حده باللغة ، كالشمس ، والقمر ، والبر ، والبحر ، والسماء ، والأرض .
ومنه ما يعلم بالشرع ، كالمؤمن والكافر والمنافق ، والصلاة ، والزكاة ،

والصيام ، والحج . وما لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع : فالمرجع فيه إلى عرف الناس كالقبض المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه » .

ومعلوم ان البيع والاجارة والهبة ونحوها لم يحد الشارع لها حداً ؛ لا في كتاب الله ولا سنة رسوله . ولا نقل عن احد من الصحابة والتابعين انه عين للعقود صفة معينة من الألفاظ او غيرها ، او قال ما يدل على ذلك : من أنها لا تتعقد إلا بالصيغ الخاصة ؛ بل قد قيل : إن هذا القول مما يخالف الاجماع القديم ، وانه من البدع . وليس لذلك حد في لغة العرب ، بحيث يقال : إن أهل اللغة يسمون هذا بيعاً ولا يسمون هذا بيعاً ، حتى يدخل احدهما في خطاب الله ولا يدخل الآخر ؛ بل تسمية أهل العرف من العرب هذه المعاقبات بيعاً : دليل على أنها في لغتهم تسمى بيعاً . والأصل بقاء اللغة وتقريرها ؛ لا نقلها وتغييرها . فاذا لم يكن له حد في الشرع ولا في اللغة كان المرجع فيه الى عرف الناس وعاداتهم . فما سموه بيعاً فهو بيع وما سموه هبة فهو هبة .

الوجه الثالث : أن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان : عبادات يصلح بها دينهم ، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم . فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله او أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع . وأما العادات فهي ما اعتسده الناس في دنياهم مما

يحتاجون إليه ، والأصل فيه عدم الحظر ، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى . وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله ، والعبادة لا بد أن تكون مأموراً بها . فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه عبادة ؟ ! وما لم يثبت من العبادات أنه منهي عنه كيف يحكم على أنه محظور ؟ ! ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون : إن الأصل في العبادات التوقيف ، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى . وإلا دخلنا في معنى قوله : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) .

والعادات الأصل فيها العفو ، فلا يحظر منها إلا ما حرمه ، وإلا دخلنا في معنى قوله : (قل : أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ؟) ولهذا ذم الله المشركين الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ، وحرّموا ما لم يحرمه في سورة الأنعام من قوله تعالى : (وجعلوا لله ممّا ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً . فقالوا : هذا لله بزعمهم ، وهذا لشركائنا . فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله ، وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ، ساء ما يحكمون . وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليردوهم ، وليلبسوا عليهم دينهم ، ولو شاء الله ما فعلوه ، فذرهم وما يفترون . وقالوا : هذه أنعام وحرث حبر لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم ، وأنعام حرمت ظهورها ، وأنعام لا يذكرون اسم

الله عليها افتراء عليه . سيجزيهم بما كانوا يفترون) فذكر ما ابتدعوه من العبادات ، ومن التحريمات . وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله تعالى : إني خلقت عبادي حنفاء ، فاجتالهم الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحلت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا » .

وهذه « قاعدة عظيمة نافعة » . وإذا كان كذلك . فنقول :

البيع والمهبة والابارة وغيرها هي من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم — كالأكل والشرب واللباس — فان الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة ، فحرمت منها ما فيه فساد ، وأوجبت ما لا بد منه ، وكرهت ما لا ينبغي ، واستحبت ما فيه مصلحة راجحة في أنواع هذه العادات ومقاديرها وصفاتها .

وإذا كان كذلك : فالناس يتبايعون ويستأجرون كيف شاءوا ، ما لم تحرم الشريعة . كما يأكلون ويشربون كيف شاءوا ما لم تحرم الشريعة . وان كان بعض ذلك قد يستحب ، او يكون مكروها ، وما لم تحد الشريعة في ذلك حداً ، فييقون فيه على الاطلاق الأصل .

وأما السنة والاجماع : فمن تتبع ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين من أنواع المبايعات والمؤاجرات والتبرعات :

علم ضرورة أنهم لم يكونوا يلتزمون الصيغة من الطرفين . والآثار في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها . إذ الغرض التنبيه على القواعد . وإلا فالكلام في أعيان المسائل له موضع غير هذا .

فمن ذلك : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى مسجده ، والمسلمون بنوا المساجد على عهده وبعد موته ، ولم يأمر أحداً أن يقول : وقفت هذا المسجد ، ولا ما يشبه هذا اللفظ ؛ بل قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة » فعلق الحكم بنفس بنائه . وفي الصحيحين : أنه لما اشترى الجمل من عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : « هو لك يا عبد الله بن عمر » ولم يصدر من ابن عمر لفظ قبول . وكان يهدي ويهدي له . فيكون قبض الهدية قبولها . ولما نحر البدنات قال : « من شاء اقتطع » مع إمكان قسمتها . فكان هذا إيجاباً وكان الاقتطاع هو القبول . وكان يُسأل فيعطي ، أو يعطي من غير سؤال فيقبض المعطي . ويكون الاعطاء هو الإيجاب ، والأخذ هو القبول : في قضايا كثيرة جداً ؛ ولم يكن يأمر الآخذين بلفظ ، ولا يلتزم ان يتلفظ لهم بصيغة ، كما في إعطائه للمؤلفة قلوبهم ، وللعباس ، وغيرهم .

وجعل إظهار الصفات في المبيع بمنزلة اشتراطها باللفظ في مثل المصراة ونحوها من المدلسات .

وأيضاً : فإن التصرفات جنسان : عقود ، وقبوض . كما جمعها
النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « رحم الله عبداً سمحاً إذا
باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا قضى ، سمحاً إذا اقتضى » ، ويقول
الناس : البيع والشراء ، والأخذ والعطاء .

والمقصود من العقود : إنما هو القبض والاستيفاء ؛ فإن المعاهدات
تفيد وجوب القبض أو جوازه ؛ بمنزلة إيجاب الشارع . ثم التقابض ونحوه
وفاء بالعقود ، بمنزلة فعل المأمور به في الشرعيات .

والقبض ينقسم إلى صحيح وفاسد ، كالعقد . وتتعلق به أحكام
شرعية ، كما تتعلق بالقبض . فإذا كان المرجع في القبض إلى عرف
الناس وعاداتهم من غير حد يستوى فيه جميع الناس في جميع
الأحوال والأوقات : فكذلك العقود . وإن حررت عبارته . قلت :
أحد نوعي التصرفات . فكان المرجع فيه إلى عادة الناس
كالنوع الآخر .

ومما يلتحق بهذا : أن الاذن العرفي في الإباحة أو التملك أو
التصرف بطريق الوكالة : كالاذن اللفظي . فكل واحد من الوكالة
والإباحة ينعقد بما يدل عليها من قول وفعل ، والعلم برضى المستحق
يقوم مقام إظهاره للرضى . وعلى هذا يخرج مبايعة النبي صلى الله

عليه وسلم عن عثمان بن عفان يبعة الرضوان ، وكان غائباً ، وإدخاله أهل الخندق إلى منزل أبي طلحة ومنزل جابر بدون استئذانيهما ؛ لعله أنهما راضيان بذلك . ولما دعاه صلى الله عليه وسلم اللحم سادس ستة : اتبعهم رجل ، فلم يدخله حتى استأذن اللحم الداعي . وكذلك ما يؤثر عن الحسن البصري : أن أصحابه لما دخلوا منزله وأكلوا طعامه ، قال : ذكرتموني أخلاق قوم قد مضوا . وكذلك معنى قول أبي جعفر : إن الإخوان من يدخل أحدهم يده في جيب صاحبه . فيأخذ منه ما شاء .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمن استوهبه كبة شعر « أما ما كان لي ولبنى عبد المطلب : فقد وهبته لك » . وكذلك إعطاؤه المؤلفه قلوبهم عند من يقول : إنه أعطاهم من أربعة الأخماس . وعلى هذا خرج الامام أحمد يبع حكيم بن حزام وعروة بن الجعد لما وكله النبي صلى الله عليه وسلم في شراء شاة بدينار ، فاشترى شاتين وباع إحداهما بدينار ؛ فان التصرف بغير استئذان خاص : نارة بالمعاوضة ، ونارة بالتبرع ، ونارة بالانتفاع ، مأخذه : إما إذن عرفي عام ، او خاص .

فصل

القاعدة الثانية في العقود حلالها وحرامها

والأصل في ذلك : أن الله حرم في كتابه أكل أموالنا يتنا بالباطل . وذنم الأحرار والرهبان الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ، وذنم اليهود على أخذهم الربا وقد نهوا عنه ، وأكلهم أموال الناس بالباطل . وهذا يعم كل ما يؤكل بالباطل في المعاوضات والتبرعات ، وما يؤخذ بغير رضا المستحق والاستحقاق . وأكل المال بالباطل في المعاوضة نوعان ، ذكرها الله في كتابه هما : الربا ، والميسر . فذكر تحريم الربا الذي هو ضد الصدقة في آخر « سورة البقرة » « وسورة آل عمران » « والروم » « والمدثر » . وذنم اليهود عليه في « سورة النساء » وذكر تحريم الميسر في « سورة المائدة » .

ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل ما جمعه الله في كتابه . فنهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر . كما رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه . والغرر : هو المجهول العاقبة . فان يبعه من الميسر الذي هو القمار . وذلك : أن العبد إذا أبق ،

او الفرس او البعير إذا شرد ؛ فان صاحبه إذا باعه فانما يبيعه مخاطرة ،
فيشتريه المشتري بدون ثمنه بكثير . فان حصل له قال البائع : قمرتى ،
وأخذت مالى بثمان قليل ، وإن لم يحصل قال المشتري : قمرتى
وأخذت الثمن منى بلا عوض ، فيفضى إلى مفسدة الميسر : التى هي
إيقاع العداوة والبغضاء ، مع ما فيه من أكل المال بالباطل ، الذى
هو نوع من الظلم . ففى بيع الغرر ظلم ، وعداوة ، وبغضاء .

ومن نوع الغرر ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من بيع
حبل الحبل ، والملاقيح ، والمضامين ، ومن بيع السنين ، وبيع الثمر
قبل بدو صلاحه ، وبيع الملامسة والمنابذة ونحو ذلك : كله من
نوع الغرر .

وأما الربا : فتحريمه فى القرآن أشد ، ولهذا قال تعالى : (يا أيها
الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فان
لم تفعلوا فائذنوا بحرب من الله ورسوله) وذكره النبي صلى الله عليه
وسلم فى الكبائر ، كما خرجاه فى الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله
عنه . وذكر الله أنه حرم على الذين هادوا طيبات أحلت لهم بظلمهم ،
وصدم عن سبيل الله ، وأخذم الربا ، واكلمهم أموال الناس بالباطل .
وأخبر سبحانه أنه يمحى الربا ، كما يربى الصدقات . وكلاهما أمر محرب
عند الناس .

وذلك : ان الربا أصله إنما يتعامل به المحتاج ، وإلا فالموسر لا يأخذ ألفاً حالة بألف ومائتين مؤجلة إذا لم يكن له حاجة لتلك الألف . وإنما يأخذ المال بمثله وزيادة إلى أجل من هو محتاج اليه ، فتقع تلك الزيادة ظلماً للمحتاج ، بخلاف الميسر . فان المظلوم فيه غير مفتقر ، ولا هو محتاج الى العقد . وقد تخلو بعض صورته عن الظلم إذا وجد في المستقبل المبيع على الصفة التي ظناها ، والربا فيه ظلم محقق للمحتاج . ولهذا كان ضد الصدقة . فان الله لم يدع الأغنياء حتى أوجب عليهم إعطاء الفقراء ؛ فان مصلحة الغنى والفقير في الدين والدنيا لا تتم إلا بذلك . فاذا أربى معه ، فهو بمنزلة من له على رجل دين فمنعه دينه وظلمه زيادة أخرى ، والغريم محتاج إلى دينه . فهذا من أشد أنواع الظلم . ولعظمته : لعن النبي صلى الله عليه وسلم آكله ، وهو الآخذ ، وموكله ، وهو المحتاج المعطى للزيادة ، وشاهديه وكاتبه ، لاعاتهم عليه .

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم حرم أشياء مما يخفى فيها الفساد لافضائها إلى الفساد المحقق — كما حرم قليل الخمر ؛ لأنه يدعو إلى كثيرها — مثل ربا الفضل ؛ فان الحكمة فيه قد تخفى ، اذ العاقل لا يبيع درهما بدرهمين ؛ إلا لاختلاف الصفات . مثل : كون الدرهم صحيحاً . والدرهمين مكسورين ، او كون الدرهم مصوغاً ، او من نقد نافق ونحو ذلك ؛ ولذلك خفيت حكمة تحريمه على ابن عباس ومعاوية

وغيرها ، فلم يروا به بأساً ، حتى أخبرهم الصحابة الأكبر — كعبادة
ابن الصامت ، وأبي سعيد ، وغيرها — بتحريم النبي صلى الله عليه
وسلم لربا الفضل .

وأما الغرر : فانه ثلاثة أنواع . إما المعدوم ، كحبل الحبل ، وبيع
السنين . وإما المعجوز عن تسليمه ، كالعبد الآبق . وإما المجهول المطلق ،
او المعين المجهول جنسه او قدره . كقوله : بعتك عبداً ، او بعتك
ما في بيتي ، او بعتك عبيدي .

فأما المعين المعلوم جنسه وقدره ، المجهول نوعه او صفته — كقوله :
بعتك الثوب الذي في كمي ، او العبد الذي أملكه ونحو ذلك — ففيه
خلاف مشهور . وتغلب (١) مسألة بيع الأعيان الغائبة ، وعن أحمد فيه
ثلاث روايات ، إحداهن : لا يصح بيعه بحال ، كقول الشافعي في الجديد .
والثانية : يصح وإن لم يوصف ، وللمشتري الخيار إذا رآه ، كقول أبي
حنيفة . وقد روي عن أحمد : لا خيار له . والثالثة — وهي المشهورة —
أنه يصح بالصفة ، ولا يصح بدون الصفة ، كالماثل الذي في النمة .
وهو قول مالك .

ومفسدة الغرر أقل من الربا ؛ فلذلك رخص فيها تدعو اليه

(١) نسخة : وبلغت الى مسألة

الحاجة منه ؛ فان تحريمه أشد ضرراً من ضرر كونه غرراً مثل بيع العقار
جملة ، وإن لم يعلم دواخل الحيطان والأساس . ومثل بيع الحيوان الحامل او
المرضع ، وان لم يعلم مقدار الحمل أو اللبن ، وان كان قد نهى عن
بيع الحمل مفرداً . وكذلك اللبن عند الأكثرين . وكذلك بيع الثمرة
بعد بدو صلاحها ؛ فانه يصح ، مستحق الإبقاء ، كما دلت عليه السنة ،
وذهب اليه الجمهور . كمالك والشافعي وأحمد . وان كانت الأجزاء التي
يكمل الصلاح بها لم تخلق بعد .

وجوز النبي صلى الله عليه وسلم إذا باع نخلاً قد أبرت : ان
يشترط المتاع ثمرتها . فيكون قد اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ؛ لكن
على وجه البيع للأصل .

فظهر أنه يجوز من الغرر اليسير ضمناً وتبعاً ما لا يجوز من غيره .

ولما احتاج الناس إلى العرايا أرخص في بيعها بالحرص . ولم يجوز
المفاضلة المتينة ؛ بل سوغ المساواة بالحرص في القليل الذي تدعو اليه
الحاجة ، وهو قدر النصاب خمسة أوسق ، أو ما دون النصاب . على
اختلاف القولين للشافعي ، وأحمد ، وان كان المشهور عن أحمد
ما دون النصاب .

إذا تبين ذلك . فأصول مالك في البيوع أجود من أصول غيره ؛

فانه أخذ ذلك عن سعيد بن المسيب الذي كان يقال : هو أفقه الناس في البيوع . كما كان يقال : عطاء أفقه الناس في المناسك . ، وإبراهيم أفقهم في الصلاة ، والحسن أجمعهم لذلك كله . ولهذا وافق أحمد كل واحد من التابعين في أغلب ما فضل فيه لمن استقرأ ذلك من أجوبته . والامام احمد موافق لمالك في ذلك في الأغلب ؛ فانهما يحزمان الربا ويشددان فيه حق التشديد ؛ لما تقدم من شدة تحريمه وعظم مفسدته ، ويمنعان الاحتيال عليه بكل طريق ، حتى يمنعا الذريعة المفضية اليه ، وإن لم تكن حيلة ، وإن كان مالك يبالغ في سد الذرائع مالا يختلف قول أحمد فيه ؛ او لا يقوله ؛ لكنه يوافقه بلا خلاف عنه على منع الحيل كلها .

وجماع الحيل نوعان : إما ان يضموا إلى احد العوضين ما ليس بمقصود ، او يضموا الى العقد عقداً ليس بمقصود .

فالأول مسألة « مد عجوة » وضابطها : أن يبيع ربواً بجنسه ، ومعها او مع احدها ما ليس من جنسه ، مثل ان يكون غرضها بيع فضة بفضة متفاضلا ونحو ذلك فيضم إلى الفضة القليلة عوضاً آخر ، حتى يبيع ألف دينار في مندبل بألفي دينار . فتنى كان المقصود بيع الربوى بجنسه متفاضلا حرمت مسألة « مد عجوة » بلا خلاف عند مالك وأحمد وغيرها ، وإنما يسوغ مثل هذا من جوز الحيل من الكوفيين ، وإن

كان قدماه الكوفيين يحرمون هذا .

وأما ان كان كلاهما مقصوداً كمد عجوة ودرهم بمد عجوة ودرهم ، او مدين أو درهمين . ففيه روايتان عن أحمد . والمنع قول مالك والشافعي . والجواز : قول أبي حنيفة . وهي مسألة اجتهاد .

واما ان كان المقصود من احد الطرفين غير الجنس الربوي ، كبيع شاة ذات صوف أو لبن ، بصوف أو لبن : فأشهر الروايتين عن أحمد الجواز .

والنوع الثاني من الحيل : ان يضاً إلى العقد المحرم عقداً غير مقصود ، مثل أن يتواطأ على ان يبيعه الذهب بخمره ، ثم يبتاع الخمر منه بأكثر من ذلك الذهب ، او يواطأ ثالثاً على ان يبيع احدها عرضاً ، ثم يبيعه المبتاع لمعامله المرابي ثم يبيعه المرابي لصاحبه . وهي الحيلة المثلثة ، او يقرن بالقرض محاباة : في بيع ، او إجارة ، او مساقاة ، ونحو ذلك ؛ مثل ان يقرضه ألفاً ويبيعه سلعة تساوي عشرة بمائتين ، او يكره داراً تساوي ثلاثين بخمسة ونحو ذلك .

فهذا ونحوه من الحيل لا تزول به المفسدة التي حرم الله من أجلها الربا . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمرو أنه قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا

ربح مالم يضمن ، ولا يبيع ما ليس عندك » قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وهو من جنس حيل اليهود . فانهم إنما استحلوا الربا بالحيل ، ويسمونه المشكند (١) وقد لعنهم الله على ذلك .

وقد روي ابن بطة بإسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود ، فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » وفي الصحيحين عنه انه قال : « لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم فحملوها فباعوها وأكلوا ثمنها » وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : « من أدخل فرساً بين فرسين — وهو لا يأمن ان يسبق — فليس قماراً ، ومن أدخل فرساً بين فرسين — وقد أمن ان يسبق — فهو قمار » وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه أهل السنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « البيعان بالخيار مالم يتفرقا ولا يحل له ان يفارقه خشية ان يستقبله » .

ودلائل تحريم الحيل من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار كثيرة ، ذكرنا منها نحواً من ثلاثين دليلاً فيما كتبناه في ذلك ، وذكرنا ما يحتاج به من يجوزها ، كيمين أيوب ، وحديث تمر خبير ، ومعارض

(١) نسخة : المشكل .

السلف . وذكرنا جواب ذلك .

ومن ذرائع ذلك : « مسألة العينة » وهو ان يبيعه سلعة إلى أجل ، ثم يبتاعها منه بأقل من ذلك . فهذا مع التواطؤ يبطل البيعين ؛ لأنها حيلة . وقد روى احمد وابو داود باسنادين جيدين عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا تبايعتم بالعينة ، واتبعتم أذناب البقر ، وتركتم الجهاد في سبيل الله : أرسل الله عليكم ذلا لا يرفعه عنكم حتى تراجعوا دينكم » . وان لم يتواطأ فانها يبطلان البيع الثاني سدا للذريعة . ولو كانت عكس مسألة العينة من غير تواطؤ : ففيه روايتان عن أحمد ، وهو ان يبيعه حالا ، ثم يبتاع منه بأكثر مؤجلا . وأما مع التواطؤ فربا محتمل عليه .

ولو كان مقصود المشتري الدرهم وابتاع السلعة إلى أجل ليبيعهها ويأخذ ثمنها . فهذا يسمى : « التورق » . ففي كراهته عن احمد روايتان . والكراهة قول عمر بن عبد العزيز ومالك ، فيما أظن ؛ بخلاف المشتري الذي غرضه التجارة ، او غرضه الانتفاع او القنية ، فهذا يجوز شراؤه إلى أجل بالاتفاق .

ففي الجملة : أهل المدينة وفقهاء الحديث مانعون من انواع الربا منعاً محكماً ، مراعين لمقصود الشريعة وأصولها . وقولهم في ذلك هو

الذي يؤثر مثله عن الصحابة ، وتدل عليه معاني الكتاب والسنة .

وأما الغرر : فأشد الناس فيه قولاً أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهما . أما الشافعي : فإنه يدخل في هذا الاسم من الأنواع ما لا يدخله غيره من الفقهاء ؛ مثل الحب والتمر في قشره الذي ليس بصوان ؛ كالباقلاء ، والجوز ، واللوز في قشره الأخضر ، وكالحب في سنبله ، فإن القول الجديد عنده : أن ذلك لا يجوز ، مع أنه قد اشترى في مرض موته باقلاء أخضر ، فخرج ذلك له قولاً ، واختاره طائفة من أصحابه ، كأبي سعيد الاصطخري . وروى عنه أنه ذكر له : إن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الحب حتى يشتد » فدل على جواز بيعه بعد اشتداده ، وإن كان في سنبله . فقال : إن صحت هذا أخرجه من العام ، أو كلاماً قريباً من هذا . وكذلك ذكر أنه رجع عن القول بالمنع .

قال ابن المنذر : جواز ذلك هو قول مالك وأهل المدينة ، وعبيد الله بن الحسن وأهل البصرة وأصحاب الحديث وأصحاب الرأي . وقال الشافعي مرة لا يجوز ، ثم بلغه حديث ابن عمر ، فرجع عنه وقال به . قال ابن المنذر : ولا أعلم أحداً يعدل عن القول به .

وذكر بعض أصحابه له قولين ، وإن الجواز هو القديم . حتى منع

من بيع الأعيان الغائبة بصفة وغير صفة ، متأولاً ان بيع الغائب غرر وان وصف ، حتى اشترط فيما في الذمة — كدين السلم — من الصفات وضبطها ما لم يشترطه غيره . ولهذا يتعذر او يتعسر على الناس المعاملة في العين والدين بمثل هذا القول . وقاس على بيع الغرر جميع العقود ؛ من التبرعات والمعاوضات ، فاشترط في اجرة الأجير وفدية الخلع والكتابة ، وصلاح أهل الهدنة ، وجزية أهل الذمة : ما اشترطه في البيع عينا ودينا ؛ ولم يجوز في ذلك جنساً وقدرًا وصفة إلا ما يجوز مثله في البيع ، وان كانت هذه العقود لا تبطل بفساد اعواضها ، او يشترط لها شروط آخر .

وأما ابو حنيفة : فانه يجوز بيع الباقياء ونحوه في القشرين ، ويجوز إجارة الأجير بطعامه وكسوته ، ويجوز ان تكون جهالة المهر كجهالة مهر المثل . ويجوز بيع الأعيان الغائبة بلا صفة ، مع الخيار ؛ لأنه يرى وقف العقود ؛ لكنه يحرم المساقاة والمزارعة ونحوها من المعاملات مطلقاً . والشافعي يجوز بيع بعض ذلك ، ويحرم ايضاً كثيراً من الشروط في البيع والاجارة والنكاح وغير ذلك مما يخالف مطلق العقد .

وابو حنيفة يجوز بعض ذلك ، ويجوز من الوكالات والشركات . مالا يجوز الشافعي ، حتى جوز شركة المفاوضة والوكالة بالمجهول المطلق .

وقال الشافعي : إن لم تكن شركة المفاوضة باطلة فما أعلم شيئاً باطلاً .

فبينها في هذا الباب عموم وخصوص ، لكن أصول الشافعي المحرمة أكثر من أصول أبي حنيفة في ذلك .

وأما مالك : فمذهبه أحسن المذاهب في هذا . فيجوز بيع هذه الأشياء وجميع ما تدعو إليه الحاجة ، أو يقل غرره ، بحيث يحتمل في العقود ، حتى يجوز بيع المقاتي جملة ، وبيع المغيبات في الأرض ، كالجزر والفجل ونحو ذلك .

وأحمد قريب منه في ذلك ، فإنه يجوز هذه الأشياء ، ويجوز — على المنصوص عنه — أن يكون المهر عبداً مطلقاً ، أو عبداً من عبيده ونحو ذلك مما لا تزيد جهالته على مهر المثل . وإن كان من أصحابه من يجوز المهر دون المطلق ، كأبي الخطاب . ومنهم من يوافق الشافعي . فلا يجوز في المهر وفدية الخلع ونحوها إلا ما يجوز في المبيع ، كأبي بكر عبد العزيز : ويجوز — على المنصوص عنه — في فدية الخلع أكثر من ذلك ، حتى ما يجوز في الوصية وإن لم يجز في المهر ، كقول مالك ، مع اختلاف في مذهبه ، ليس هذا موضعه ؛ لكن المنصوص عنه : أنه لا يجوز بيع المغيب في الأرض ، كالجزر ونحوه إلا إذا قلع . وقال :

هذا الغرر ، شيء ليس يراه ، كيف يشتريه ؟ والمنصوص عنه : انه لا يجوز بيع القثاء والخيار والباذنجان ونحوه إلا لقطة لقطة ، ولا يباع من المقائي والمباطخ إلا ما ظهر دون ما بطن ، ولا تباع الرطبة إلا جزء جزء ، كقول أبي حنيفة والشافعي ؛ لأن ذلك غرر . وهو بيع الثمرة قبل بدو صلاحها .

ثم اختلف اصحابه فأكثرهم أطلقوا ذلك في كل مغيب ، كالجزر والفجل ، والبصل وما أشبه ذلك . كقول الشافعي وأبي حنيفة .

وقال الشيخ أبو محمد : إذا كان مما يقصد فروعه وأصوله ، كالبصل المبيع أخضر ، والكراث والفجل ، أو كان المقصود فروعه . فالأولى جواز بيعه ؛ لأن المقصود منه ظاهر . فأشبه الشجر والحيطان ويدخل مالم يظهر في المبيع تبعا . وإن كان معظم المقصود منه أصوله لم يجوز بيعه في الأرض ؛ لأن الحكم للأغلب ، وإن تساويا لم يجوز ايضا ؛ لأن الأصل اعتبار الشرط ، وإنما سقط في الأقل التابع .

وكلام أحمد يحتمل وجهين . فان أبا داود قال : قلت لأحمد : بيع الجزر في الأرض ؟ قال : لا يجوز بيعه إلا ما قلع منه . هذا الغرر ، شيء ليس يراه . كيف يشتريه ؟ فعلل بعدم الرؤية . فقد يقال : إن لم ير كله لم يبيع . وقد يقال : رؤية بعض المبيع تكفي إذا دلت على الباقي ،

كرؤية وجه العبد .

وكذلك اختلفوا في المقائى إذا بيعت بأصولها . كما هو العادة غالبا .
فقال قوم من المتأخرين : يجوز ذلك ؛ لأن بيع أصول الحضروات .
كبيع الشجر ، وإذا باع الشجرة وعليها الثمر لم يبد صلاحه جاز .
فكذلك هذا . وذكر أن هذا مذهب أبي حنيفة والشافعي .

وقال المتقدمون : لا يجوز بحال ، وهو معنى كلامه ومنصوصه .
وهو إنما نهى عما يعتاده الناس ، وليست العادة جارية في البطيخ والقثاء
والخيار : ان يباع دون عروقه . والأصل الذى قاسوا عليه ممنوع
عنده ؛ فان المنصوص عنه في رواية الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث في
الشجر الذى عليه ثمر لم يبد صلاحه : أنه إن كان الأصل هو مقصوده
الأعظم جاز . وأما إن كان مقصوده الثمرة ، فاشترى الأصل معها حيلة :
لم يجز . وكذلك إذا اشترى أرضا وفيها زرع او شجر مشر لم يبد
صلاحه ، فان كانت الأرض هي المقصود : جاز دخول الثمر والزرع
معها تبعا . وان كان المقصود هو الثمر والزرع ، فاشترى الأرض
لذلك : لم يجز . وإذا كان هذا قوله في ثمرة الشجر ، فمعلوم ان المقصود
من المقائى والمباطخ : إنما هو الحضروات : دون الأصول التى ليس لها
إلا قيمة بسيرة بالنسبة إلى الحضر .

وقد خرج ابن عقيل وغيره فيها وجهين :

أحدهما : كما في جواز بيع المغيبات ، بناء على إحدى الروايتين عنه
في بيع مالم يره . ولا شك أنه ظاهر فإن المنع إنما يكون على قولنا :
لا يصح بيع مالم يره . فاذا صححنا بيع الغائب فهذا من الغائب .

والثاني : أنه يجوز بيعها مطلقا ، كمذهب مالك ، إلحاقا لها بلب
الجوز . وهذا القول هو قياس أصول أحمد وغيره لوجهين :

أحدهما : أن أهل الخبرة يستدلون برؤية ورق هذه المدفونات على
حقيقتها ويعلمون ذلك أجود مما يعلمون العبد برؤية وجهه . والمرجع في
كل شي إلى الصالحين من أهل الخبرة به ، وهم يقرون بأنهم يعرفون
هذه الأشياء كما يعرف غيرها مما اتفق المسلمون على جواز بيعه وأولى .

الثاني : أن هذا مما تمس حاجة الناس إلى بيعه ؛ فإنه إذا لم يبيع
حتى يقطع ، حصل على أصحابه ضرر عظيم ؛ فإنه قد يتعذر عليهم
مباشرة القلع والاستنابة فيه . وإن قلعوه جملة فسد بالقطع . فبقاؤه في
الأرض كبقاء الجوز واللوز ونحوها في قشره الأخضر .

وأحمد وغيره من فقهاء الحديث يجوزون العرايا مع ما فيها من
المزانية لحاجة المشتري إلى أكل الرطب . أو البائع إلى أكل
التمر . فحاجة البائع هنا أوكد بكثير . وسنقرر ذلك إن شاء
الله تعالى .

وكذلك قياس أصول أحمد وغيره من فقهاء الحديث : جواز بيع المقاتي باطنها وظاهرها . وإن اشتمل ذلك على بيع معدوم ، إذا بدا صلاحها ، كما يجوز بالاتفاق إذا بدا صلاح بعض نخلة أو شجرة : أن يباع جميع ثمرها . وإن كان فيها ما لم يصلح بعد .

وغاية ما اعتذروا به عن خروج هذا من القياس ان قالوا : إنه لا يمكن إفراد البيع لذلك من نخلة واحدة ؛ لأنه لو أفرد البسرة بالعقد اختلطت بغيرها في يوم واحد ، لأن البسرة تصفر في يومها . وهذا بعينه موجود في المقتاة .

وقد اعتذر بعض أصحاب الشافعي وأحمد عن بيع المعدوم تبعا بأن ما يحدث من الزيادة في الثمرة بعد العقد ليس بتابع للموجود ؛ وإنما يكون ذلك للمشتري ؛ لأنه موجود في ملكه .

والجمهور من الطائفتين يعلمون فساد هذا العذر ؛ لأنه يجب على البائع سقي الثمرة ، ويستحق إبقائها على الشجر بمطلق العقد ، ولو لم يستحق الزيادة بالعقد لما وجب على البائع ما به يوجد ؛ فان الواجب على البائع بحكم البيع توفية المبيع الذي أوجبه العقد ؛ لا ما كان من موجبات الملك .

وأیضا : فان الرواية اختلفت عن أحمد إذا بدا صلاح في

حديقة من الحقائق هل يجوز بيع جميعها ، أم لا يباع إلا ما صلح
منها ؟ على روايتين :

أشهرها عنه : أنه لا يباع إلا ما بدا صلاحه . وهي اختيار قدماء
أصحابه . كأبي بكر وابن شاقلاء .

والرواية الثانية : يكون بدو الصلاح في البعض صلاحا للجميع ،
وهي اختيار أكثر أصحابه . كابن حامد والقاضي ومن تبعها .

ثم المنصوص عنه في هذه الرواية أنه قال : إذا كان في بستان
بعضه بالغ ، وبعضه غير بالغ : بيع إذا كان الأغلب عليه البلوغ .
فمنهم من فرق بين صلاح القليل والكثير ، كالقاضي أخيراً ، وأبي
حكيم النهرواني ، وأبي البركات وغيرهم ممن قصر الحكم بما إذا غلب
الصلاح . ومنهم من سوى بين صلاح القليل والكثير ، كأبي الخطاب
وجماعات . وهو قول مالك والشافعي والليث . وزاد مالك فقال :
يكون صلاحاً لما جاوره من الأقرحة . وحكوا ذلك رواية عن أحمد .

واختلف هؤلاء : هل يكون صلاح النوع — كالبرني من الرطب —
صلاحاً لسائر أنواع الرطب ؟ على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد .
(أحدهما) المنع ، وهو قول القاضي وابن عقيل وأبي محمد . (والثاني)
الجواز ، وهو قول أبي الخطاب . وزاد الليث على هؤلاء فقال :

صلاح الجنس — كالتفاح واللوز — يكون صلاحاً لسائر أجناس الثمار .

ومأخذ من جوز شيئاً من ذلك : ان الحاجة تدعو إلى ذلك ؛ فان يبع بعض ذلك دون بعض يفضى إلى سوء المشاركة ، واختلاف الأيدي . وهذه علة من فرق بين البستان الواحد والبساتين . ومن سوى بينها ، قال : المقصود الأمن من العاهة . وذلك يحصل بشروع الثمر في الصلاح .

ومأخذ من منع ذلك : أن قول النبي صلى الله عليه وسلم « حتى يبدو صلاحها » يقتضى بدو صلاح الجميع .

والغرض من هذه المذاهب : أن من جوز بيع البستان من الجنس الواحد لبدا صلاحه في بعضه ، فقياس قوله : جواز بيع المقناة إذا بدا صلاح بعضها . والمعدوم هنا فيها كالمعدوم من أجزاء الثمرة ؛ فان الحاجة تدعو إلى ذلك أكثر ؛ إذ تفريق الأشجار في البيع أيسر من تفريق البطيخات والقنات والحيارات ، وتميز اللقطة عن اللقطة لو لم يشق ، فانه أحرى لا ينضبط ؛ فان اجتهد الناس في ذلك متفاوت .

والغرض من هذا : ان أصول أحمد تقتضى موافقة مالك في هذه المسائل ، كما قد روى عنه في بعض الجوابات ، او قد خرجها أصحابه على أصوله .

وكما ان العالم من الصحابة والتابعين والأئمة كثيرا ما يكون له في المسألة الواحدة قولان في وقتين ، فكذلك يكون له في النوع الواحد من المسائل قولان في وقتين . فيجيب في بعض أفرادها بجواب في وقت ، ويجيب في بعض الأفراد بجواب آخر في وقت آخر . وإذا كانت الأفراد مستوية وكان له فيها قولان . فان لم يكن بينها فرق يذهب إليه مجتهد فقوله فيها واحد بلا خلاف ، وان كان مما قد يذهب إليه مجتهد ، فقالت طائفة ، منهم أبو الخطاب : لا يخرج . وقال الجمهور — كالقاضي أبي يعلى — يخرج الجواب ، اذا لم يكن هو ممن يذهب الى الفرق ، كما اقتضته أصوله . ومن هؤلاء من يخرج الجواب اذا رآها مستويين ، وان لم يعلم هل هو ممن يفرق أم لا . وإن فرق بين بعض الأفراد وبعض مستحضرا لهما ، فان كان سبب الفرق مأخذا شرعيا : كان الفرق قولاً له . وإن كان سبب الفرق مأخذاً عادياً او حسياً ونحو ذلك مما قد يكون أهل الخبرة به أعلم من الفقهاء الذين لم يباشروا ذلك ، فهذا في الحقيقة لا يفرق بينها شرعا ، وإنما هو أمر من أمر الدنيا لم يعلمه العالم ؛ فان العلماء ورثة الأنبياء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أتم أعلم بأمر دنياكم . فأما ما كان من أمر دينكم فإني » .

وهذا الاختلاف في عين المسألة او نوعها من العلم قد يسمى تناقضا

أيضا ؛ لأن التناقض اختلاف مقالتين بالنفي والاثبات . فإذا كان في وقت قد قال : إن هذا حرام . وقال في وقت آخر فيه أو في مثله : إنه ليس بحرام ، أو قال ما يستلزم أنه ليس بحرام — فقد تناقض قولاه ، وهو مصيب في كليهما عند من يقول : إن كل مجتهد مصيب ، وأنه ليس لله في الباطن حكم على المجتهد غير ما اعتقده .

وأما الجمهور الذين يقولون : إن لله حكما في الباطن ، علمه العالم في إحدى المقالتين ولم يعلمه في المقالة التي تناقضها ، وعدم علمه به مع اجتهاده مغفور له ، مع ما يثاب عليه من قصده للحق واجتهاده في طلبه . ولهذا يشبه بعضهم تعارض الاجتهادات من العلماء بالناسخ والمنسوخ في شرائع الأنبياء ، مع الفرق بينها بأن كل واحد من الناسخ والمنسوخ ثابت بخطاب حكم الله : باطنا ، وظاهرا ؛ بخلاف أحد قولي العالم المتناقضين .

هذا فيمن يتقي الله فيما يقوله ، مع علمه بتقواه ، وسلوكه الطريق الرشيد .

وأما أهل الأهواء والخصومات : فهم مذمومون في مناقضاتهم ؛ لأنهم يتكلمون بغير علم ، ولا حسن قصد لما يجب قصده .

وعلى هذا فلازم قول الانسان نوعان :

أحدهما : لازم قوله الحق . فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه ؛ فان لازم الحق حق ، ويجوز ان يضاف اليه إذا علم من حاله انه لا يتمتع من التزامه بعد ظهوره . وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة : من هذا الباب .

والثاني : لازم قوله الذي ليس بحق . فهذا لا يجب التزامه ؛ إذ أكثر ما فيه انه قد تناقض . وقد ثبت ان التناقض واقع من كل عالم غير النبيين . ثم ان عرف من حاله : انه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف اليه ؛ وإلا فلا يجوز ان يضاف اليه قول لو ظهر له فساد لم يلتزمه ؛ لكونه قد قال ما يلزمه ، وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه .

وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب : هل هو مذهب او ليس بمذهب ؟ هو أجود من إطلاق أحدهما ، فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله . وما لا يرضاه فليس قوله . وإن كان متناقضا . وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع ملزوم اللازم الذي يجب ترك الملزوم للزومه . فاذا عرف هذا عرف الفرق بين الواجب من المقالات والواقع منها . وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها .

فأما إذا نفى هو اللزوم لم يجز أن يضاف اليه اللازم بحال ؛ وإلا

لأضيف إلى كل عالم ما اعتقدنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله ؛
لكونه ملتزماً لرسالته ، فلما لم يصف اليه مانفاه عن الرسول ؛ وان
كان لازماً له : ظهر الفرق بين اللازم الذي لم ينفه واللازم الذي
نفاه . ولا يلزم من كونه نص على الحكم نفيه للزوم ما يلزمه ، لأنه
قد يكون عن اجتهدين في وقتين .

وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء — مع وجود الاختلاف
في قول كل منها : — ان العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد
والاجتهاد ، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله ، وإن لم
يكن مطابقاً ؛ لكن اعتقاداً ليس بيقيني ، كما يؤمر الحاكم بتصديق
الشاهدين ذوي العدل ، وان كنا في الباطن قد أخطأ او كذبا ، وكما
يؤمر المفتي بتصديق المخبر العدل الضابط ، او باتباع الظاهر . فيعتقد ما دل
عليه ذلك ، وإن لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقاً . فالاعتقاد المطلوب هو الذي
يغلب على الظن مما يؤمر به العباد ، وان كان قد يكون غير مطابق ، وان
لم يكونوا مأمورين في الباطن باعتقاد غير مطابق قط .

فاذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في قضية او قضيتين ، مع
قصده للحق ، واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة : عذر بما لم
يعلمه وهو الخطأ المرفوع عنا ؛ بخلاف اصحاب الأهواء ؛ فاتهم (إن
يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس) ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوى

جزما لا يقبل النقيض ، مع عدم العلم بجزمه . فيعتقدون مالم يؤمروا
باعتقاده ، لا باطنا ولا ظاهرا . ويقصدون مالم يؤمروا بقصده ، ويجتهدون
اجتهادا لم يؤمروا به . فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والقصد ما يقتضي
مغفرة مالم يعلموه ، فكانوا ظالمين ، شيئا بالمغضوب عليهم ، او
جاهلين ، شيئا بالضالين .

فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوى الحق .
وقد سلك طريقه . وأما متبع الهوى المحض : فهو من يعلم الحق
ويعاند عنه .

وتم قسم آخر — وهو غالب الناس — وهو ان يكون
له هوى فيه شبهة ، فتجتمع الشهوة والشبهة ؛ ولهذا جاء في حديث
مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الله
يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ، ويحب العقل الكامل عند
حلول الشهوات » .

فالمجتهد المحض مغفور له ، ومأجور . وصاحب الهوى المحض
مستوجب للعذاب . وأما المجتهد الاجتهاد المركب من شبهة وهوى :
فهو مسيء . وم في ذلك على درجات بحسب ما يغلب ، وبحسب
الحسنات الماحية .

وأكثر المتأخرين - من المنتسبين إلى فقه أو تصوف - مبتلون بذلك .

وهذا القول الذي دلت عليه أصول مالك ، وأصول أحمد ، وبعض أصول غيرها : هو أصح الأقوال . وعليه يدل غالب معاملات السلف . ولا يستقيم امر الناس في معاشهم إلا به وكل من توسع في تحريم ما يعتقد غرراً : فانه لا بد ان يضطر إلى إجازة ما حرمه الله . فلما أن يخرج عن مذهبه الذي يقلده في هذه المسألة ، واما ان يحتال . وقد رأينا الناس وبلغتنا أخبارهم ، فما رأينا أحداً التزم مذهبه في تحريم هذه المسائل ، ولا يمكنه ذلك . ونحن نعلم قطعاً ان مفسدة التحريم لا تزول بالحيلة التي يذكرونها . فمن الحال : ان يحرم الشارع علينا أمراً نحن محتاجون إليه ، ثم لا يبيحه إلا بحيلة لا فائدة فيها . وإنما هي من جنس اللعب .

ولقد تأملت أغلب ما أوقع الناس في الحيل ، فوجدته احد شيئين : اما ذنوب جوزوا عليها بتضييق في أمورهم ، فلم يستطيعوا دفع هذا الضيق إلا بالحيل ، فلم تزد الحيل إلا بلاء ، كما جرى لأصحاب السبت من اليهود ، كما قال تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) وهذا الذنب ذنب عملي . وإما مبالغة في التشديد لما اعتقدوه من تحريم الشارع ، فاضطرم هذا الاعتقاد إلى الاستحلال بالحيل . وهذا من خطأ الاجتهاد ؛ وإلا فمن اتقى الله وأخذ ما أحل

له ، وأدى ماوجب عليه ؛ فان الله لا يحوجه الى الحيل المبتدعة أبدا .
فانه سبحانه لم يجعل علينا في الدين من حرج ، وإنما بعث نبينا
صلى الله عليه وسلم بالحنيفية السمحة . فالسبب الأول : هو الظلم .
والسبب الثانى : هو عدم العلم . والظلم والجهل هما وصف للانسان
المذكور في قوله : (وحملها الانسان إنه كان ظلوماً جهولا) .

وأصل هذا : ان الله سبحانه إنما حرم علينا المحرمات من الأعيان :
كالدم ، والميتة ، ولحم الخنزير ؛ او من التصرفات : كاليسر ، والربا ،
وما يدخل فيها من بيع الغرر وغيره ؛ لما فى ذلك من المفسد التى
نبه الله عليها ورسوله بقوله سبحانه : (إنما يريد الشيطان ان يوقع
بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن
الصلاة . فهل أنتم متبهون) فأخبر سبحانه : ان الميسر يوقع العداوة
والبغضاء ، سواء كان ميسرا بالمال او باللعب ؛ فان المغالبة بلا فائدة
واخذ المال بلا حق يوقع فى النفوس ذلك . وكذلك روى فقيه المدينة
من الصحابة زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : « كان الناس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار . فاذا جدد الناس
وحضر نقاضهم قال المبتاع : إنه أصاب الثمر دمان . أصابه حراض أصابه
قشام : عاهات يحتجون بها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم — لما
كثرت عنده الخصومة فى ذلك — : فأما لا ، فلا تبايعوا حتى يبدو

صلاح الثمر ، كالمشورة لهم يشير بها ، لكثرة خصومتهم واختلافهم «
وذكر خارجة بن زيد : « ان زيدا لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع
الثريا ، فيتبين الأحمر من الأصفر » رواه البخاري تعليقا ، وابو داود
إلى قوله : « خصومتهم » . وروى احمد في المسند عنه قال : « قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، ونحن نتبايع الثمار قبل
ان يبدو صلاحها . فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم خصومة .
فقال : ما هذا ؟ ف قيل له : إن هؤلاء ابتاعوا الثمار ، يقولون : أصابها
الدمان ، والقشام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فلا تبايعوها
حتى يبدو صلاحها » .

فقد أخبر ان سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك :
ما أفضت اليه من الخصام . وهكذا يوع الغرر . وقد ثبت نهيه عن
بيع الثمار حتى يبدو صلاحها في الصحيحين ، من حديث ابن عمر ، وابن
عباس ، وجابر ، وأنس . وفي مسلم من حديث أبي هريرة ، وفي حديث
أنس تعليقه ، ففي الصحيحين عن أنس : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الثمار حتى تزهي ، قيل : وما تزهي ؟ قال : حتى تحمر او تصفر ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت إذا منع الله الثمرة ،
بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ » وفي رواية « ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الثمر حتى يزهو ، فقلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر

او تصفر ، أرأيت إن منع الله الثمرة ، بم تستحل مال أخيك ؟ »
قال ابو مسعود الدمشقي : جعل مالك والدر اوردي قول أنس : « أرأيت
إن منع الله الثمرة » من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، أدرجاء
فيه : ويرون انه غلط .

فهذا التعليل — سواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ،
او كلام أنس — فيه بيان ان في ذلك أكلا للمال بالباطل ، حيث أخذه
في عقد معاوضة بلا عوض مضمون .

وإذا كانت مفسدة بيع الغرر هي كونه مظنة العداوة والبغضاء
وأكل الأموال بالباطل : فمعلوم ان هذه المفسدة إذا عارضتها المصلحة
الراجعة قدمت عليها ، كما ان السباق بالتحيل والسهام والابل ، لما كان
فيه مصلحة شرعية جاز بالعوض ؛ وإن لم يجز غيره بعوض . وكما ان
اللهو الذي يلهو به الرجل اذا لم يكن فيه منفعة ، فهو باطل ، وان
كان فيه منفعة — وهو ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله
« كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل ، إلا رمية بقوسه ، وتأديبه فرسه ،
وملاعبته امرأته ، فانهن من الحق » — صار هذا اللهو حقاً .

ومعلوم ان الضرر على الناس بتحريم هذه المعاملات أشد عليهم
مما قد يتخوف فيها من تباغض ، وأكل مال بالباطل ؛ لأن الغرر فيها

يسير كما تقدم . والحاجة اليها ماسة . والحاجة الشديدة يندفع بها يسير
الغرر . والشريعة جميعها مبنية على ان المفسدة المقتضية للتحريم إذا
عارضتها حاجة راجحة أبيع المحرم ؛ فكيف إذا كانت المفسدة منتفية ؟ !
ولهذا لما كانت الحاجة داعية الى بقاء الثمر بعد البيع على الشجر إلى
كمال الصلاح ، أباح الشرع ذلك ، وقاله جمهور العلماء . كما سنقرر قاعدته
ان شاء الله تعالى .

ولهذا كان مذهب أهل المدينة وفقهاء الحديث : انها إذا تلفت بعد
البيع بجائحة كانت من ضمان البائع . كما رواه مسلم في صحيحه عن جابر
ابن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو بعت
من أخيك تمرا فأصابته جائحة . فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئاً . بم
تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » . وفي رواية لمسلم عنه : « أحر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بوضع الجوائح » .

والشافعي رضي الله عنه لما لم يبلغه هذا الحديث — وإنما بلغه
حديث لسفيان بن عيينة فيه اضطراب — اخذ في ذلك بقول الكوفيين :
إنها تكون من ضمان المشتري ؛ لأنه مبيع قد تلف بعد القبض ؛ لأن
التخلى بين المشتري وبينه قبض . وهذا على أصل الكوفيين أمشي ؛
لأن المشتري لا يملك إبقاءه على الشجر ، وإنما موجب العقد عندهم :
القبض الناجز بكل حال . وهو طرد لقياس سنذكر أصله وضعفه ، مع

ان مصلحة نبي آدم لا تقوم على ذلك . مع اني لا أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة صريحة بأن المبيع التالف قبل التمكن من القبض يكون من مال البائع ، وينفسخ العقد بتلفه إلا حديث الجوائح هذا . ولو لم يكن فيه سنة لكان الاعتبار الصحيح يوافقه وهو ما نبه عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « يم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ » فان المشتري للثمرة إنما يتمكن من جذاذاها عند كمالها ونضجها ، لا عند العقد ، كما أن المستأجر إنما يتمكن من استيفاء المنفعة شيئاً فشيئاً . فتلف الثمرة قبل التمكن من الجذاذ كتلف العين المؤجرة قبل التمكن من استيفاء المنفعة ، وفي الاجارة يتلف من ضمان المؤجر بالاتفاق . فكذلك في البيع .

وابو حنيفة يفرق بينها بأن المستأجر لم يملك المنفعة ، وان المشتري لم يملك الابقاء . وهذا الفرق لا يقول به الشافعي ، وسندكر أصله .

فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن بيعها حتى يبدو صلاحها . وفي لفظ لمسلم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبايعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة » ، وفي لفظ لمسلم عنه : « نهى عن بيع النخل حتى تزهر » وعن السنبلي . حتى يبيض ويأمن العاهة : نهى البائع والمشتري « وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يحمرز من كل عارض » .

فمعلوم أن العلة ليست كونه كان معدوما . فإنه بعد بدو صلاحه وأمنه العاهة يزيد أجزاء لم تكن موجودة وقت العقد ، وليس المقصود الأمن من العاهات النادرة . فإن هذا لاسيل إليه ؛ إذ قد يصيها ما ذكره الله عن أهل الجنة الذين (أقسموا ليصرمنها مصبحين ، ولا يستثنون) وما ذكره في « سورة يونس » في قوله : (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا ، فجعلناها جحيذا كأن لم تغن بالأمس) وإنما المقصود ذهاب العاهة التي يتكرر وجودها ، وهذه إنما تصيب الزرع قبل اشتداد الحب ، وقبل ظهور النضج في الثمر ؛ إذ العاهة بعد ذلك نادرة بالنسبة إلى ما قبله ، ولأنه لو منع بيعه بعد هذه الغاية لم يكن له وقت يجوز بيعه إلى حين كمال الصلاح . وبيع الثمر على الشجر بعد كمال صلاحه متعذر ؛ لأنه لا يكمل جملة واحدة . وإيجاب قطعه على مالكه فيه ضرر حرب على ضرر الغرر .

فتبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مصلحة جواز البيع الذي يحتاج إليه على مفسدة الغرر اليسير ، كما تقتضيه أصول الحكمة التي بعث بها صلى الله عليه وسلم وعلما أئمة .

ومن طرد القياس الذي انعقد في نفسه ، غير ناظر إلى ما يعارض علته من المانع الراجع : أفسد كثيراً من أمر الدين ، وضاق عليه عقله ودينه .

وايضا : ففي صحيح مسلم عن أبي رافع : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا ، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة ، فأمر أبا رافع ان يقضي الرجل بكرا ، فرجع اليه أبو رافع ، فقال : لم أجد فيها الا خيارا رباعيا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أعطه إياه ، فان خيار الناس أحسنهم قضاء » . ففي هذا دليل على جواز الاستسلاف فيما سوى المكيل والموزون من الحيوان ونحوه ، كما عليه فقهاء الحجاز والحديث ، خلافا لمن قال من الكوفيين لا يجوز ذلك ، لأن القرض موجب رد المثل ، والحيوان ليس بمثلي ، وبناء على أن ماسوى المكيل والموزون لا يثبت في الذمة عوضا عن مال . وفيه دليل على أنه ثبت مثل الحيوان تقريبا في الذمة ، كما هو المشهور من مذاهبهم ؛ خلافا للكوفيين ووجه في مذهب أحمد أنه يثبت بالقيمة .

وهذا دليل على ان المعتبر في معرفة المعقود عليه : هو التقريب ، وإلا فيعز وجود حيوان مثل ذلك الحيوان ؛ لاسيما عند القائلين بأن الحيوان ليس بمثلي ، وأنه مضمون في الغصب والاتلاف بالقيمة .

وايضا : فقد اختلف الفقهاء في تأجيل الديون الى الحصاد والجذاز ، وفيه روايتان عن أحمد . إحداهما : يجوز كقول مالك . وحديث جابر الذي في الصحيح يدل عليه .

وايضاً : فقد دل الكتاب في قوله تعالى : (لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة) والسنة في حديث
بروع بنت واشق ، وإجماع العلماء : على جواز عقد النكاح بدون
فرض الصداق . وتستحق مهر المثل إذا دخل بها بإجماعهم ، وإذا مات
عند فقهاء الحديث ، وأهل الكوفة المتبعين لحديث بروع بنت واشق ،
وهو أحد قولي الشافعي . ومعلوم ان مهر المثل متقارب لا محدود ،
فلو كان التحديد معتبراً في المهر ما جاز النكاح بدونيه ، وكما رواه احمد
في المسند عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : « ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره ، ومن يبيع
اللمس ، والنجش ، والقاء الحجر » فمضت الشريعة بجواز النكاح قبل
فرض المهر ، وان الاجارة لا تجوز الا مع تعيين الأجر ، فدل على
الفرق بينها .

وسيه : ان المعقود عليه في النكاح — وهو منافع البضع — غير
محدودة ؛ بل المرجع فيها إلى العرف ؛ فكذلك عوضه الآخر ، لأن المهر
ليس هو المقصود ، وإنما هو نحلة تابعة . فأشبه الثمر التابع للشجر في
البيع قبل بدو صلاحه . وكذلك لما قدم وفد هوازن على النبي صلى
الله عليه وسلم ، وخيرم بين السبي وبين المال ، فاخترأوا السبي ، وقال
لهم : « إني قائم فخطب الناس ، فقولوا : انا نستشفع برسول الله صلى

الله عليه وسلم على المسلمين ، ونستشفع بالمسلمين على رسول الله .
وقام فخطب الناس ، فقال : إني قد رددت على هؤلاء سييهم ، فمن
شاء طيب ذلك ، ومن شاء فانا نعطيه عن كل رأس عشر قلائص
من أول ما يفيم الله علينا « فهذا معاوضة عن الاعتناق ، كعوض
الكتابة بابل مطلقة في النمة ، إلى أجل متفاوت غير محدود .

وقد روى البخاري عن ابن عمر في حديث خير « أن النبي صلى
الله عليه وسلم قاتلهم حتى ألبأم إلى قصرهم ، وغلبهم على الأرض
والزرع والنخل ، فصالحوه على أن يجلوا منها ، ولهم ما حملت ركابهم ،
ولرسول الله صلى الله عليه وسلم الصفراء والبيضاء والحلقة وهي
السلاح ، ويخرجون منها . واشترط عليهم أن لا يكتموا ، ولا يغيبوا
شيئاً . فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد » فهذا مصالحة على مال متميز
غير معلوم .

وعن ابن عباس قال : « صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهل نجران على ألفي حلة : النصف في صفر ، والبقية في رجب ،
يؤدونها إلى المسلمين ، وعارية ثلاثين درعاً ، وثلاثين فرساً ، وثلاثين
بكيراً ، وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يغزون بها ،
والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم ، إن كان باليمن كيد أو
غارة » رواه أبو داود . فهذا مصالحة على ثياب مطلقة معلومة

الجنس ، غير موصوفة بصفات السلم . وكذلك كل عارية خيل وإبل وأنواع من السلاح مطلقة غير موصوفة عند شرط ، قد يكون وقد لا يكون .

فظهر بهذه النصوص أن العوض عما ليس بمال — كالصداق والكتابة والفدية في الخلع والصلح من القصاص والجزية والصلح مع أهل الحرب — ليس بواجب أن يعلم الثمن والاجرة . ولا يقاس على بيع الغرر كل عقد على غرر ؛ لأن الأموال إما أنها لا تجب في هذه العقود ، أو ليست هي المقصود الأعظم منها ، وما ليس هو المقصود إذا وقع فيه غرر لم يفض إلى المفسدة المذكورة في البيع ، بل يكون إيجاب التحديد في ذلك فيه من العسر والحرج المنفى شرعا ما يزيد على ضرر ترك تحديده .

فصل

ومما تمس الحاجة إليه من فروع هذه القاعدة ، ومن مسائل بيع الثمر قبل بدو صلاحه : ما قد عمت به البلوى في كثير من بلاد الاسلام أو أكثرها ، لاسيما دمشق . وذلك أن الأرض تكون مشتملة على غراس ، وأرض تصلح للزراع ، وربما اشتملت مع ذلك على مساكن ،

فيريدها ان يؤجرها لمن يسقيها ويزرعها ، او يسكنها مع ذلك .
فهذا — إذا كان فيها أرض وغراس — مما اختلف الفقهاء فيه على
ثلاثة أقوال :

أحدها : ان ذلك لا يجوز بحال ، وهو قول الكوفيين والشافعي ،
وهو المشهور من مذهب احمد عند اكثر أصحابه .

والقول الثاني : يجوز اذا كان الشجر قليلا وكان البياض الثلثين
او اكثر ؛ وكذلك إذا استكرى داراً فيها نخلات قليلة ، او شجرات
غيب ونحو ذلك . وهذا قول مالك ، وعن أحمد كالقولين . قال
الكرماني : قيل لأحمد : الرجل يستأجر الأرض فيها نخلات ؟ قال :
أخاف أن يكون استأجر شجراً لم يثمر ، وكأنه لم يعجبه ، اظنه : إذا
أراد الشجر ، فلم أفهم من احمد أكثر من هذا .

وقد تقدم عنه فيما إذا باع ربوياً بجنسه معه من غير جنسه إذا
كان المقصود الأكبر هو غير الجنس ، كشاة ذات صوف او لبن
بصوف أو لبن ، روايتان . وأكثر أصوله على الجواز ، كقول مالك : فانه
يقول : إذا ابتاع عبدا وله مال ، وكان مقصوده العبد : جاز ؛ وان
كان المال مجهولا ، أو من جنس الثمن . ولأنه يقول : إذا ابتاع
أرضا او شجراً فيها ثمر ، او زرع لم يدرك : يجوز اذا كان مقصوده

الأرض والشجر .

وهذا في البيع نظير مسألتنا في الاجارة ، فان ابتياع الأرض بمنزلة اشترائها . واشتراء النخل ، ودخول الثمرة التي لم تأمن العاهة في البيع تبعاً للأصل : بمنزلة دخول ثمر النخلات والعنب في الاجارة تبعاً .

وحجة الفريقين في المنع : ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من نهيه عن بيع السنين ، وبيع الثمر حتى يبدو صلاحه . كما أخرجه في الصحيحين عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمبتاع » . وفيها عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى تشقق . قيل : وما تشقق ؟ قال : تحمار او تصفار ، ويؤكل منها » . وفي رواية لمسلم : ان هذا التفسير من كلام سعيد بن المثنى المحدث عن جابر .

وفي الصحيحين عن جابر قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة » . وفي رواية لهما : « وعن بيع السنين » بدل « المعاومة » وفيها ايضا عن زيد بن أبي أنيسة ، عن عطاء ، عن جابر : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، وأن يشتري النخل حتى يشقه ، والأشقاء :

ان يحمر او يصفر او يؤكل منه شيء . والمحاقلة : ان يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم . والمزابنة : ان يباع النخل بأوساق من التمر . والمخبرة : الثلث أو الربع ، وأشياء ذلك . قال زيد : قلت لعطاء : أسمعت جابرا يذكر هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، وفيها من ابى البخري . قال : سألت ابن عباس عن بيع النخل . فقال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يأكل منه ، او يؤكل ، وحتى يوزن . فقلت : ما يوزن ؟ فقال رجل عنده : حتى يحرز » وفي صحيح مسلم عن ابى هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولا تتابعوا الثمار حتى يبدو صلاحها ، ولا تتابعوا التمر بالتمر » .

وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على ان بيع ثمر النخل سنين لا يجوز . قالوا : فاذا أكرام الأرض والشجر فقد باعه الثمر قبل ان يخلق . وباعه سنة او سنتين . وهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم من منع منه مطلقا طرد العموم والقياس . ومن جوزه إذا كان قليلا قال : الغرر اليسير يحتمل في العقود ، كما لو ابتاع النخل وعليها ثمر لم يؤبر ، أو أبر ولم يبد صلاحه . فانه يجوز ، وان لم يجز إفراده بالعقد .

وهذا متوجه جداً على أصل الشافعي واحمد وغيرها من فقهاء

الحديث ، ولكن لا يتوجه على أصل أبي حنيفة ؛ لأنه لا يجوز ابتياع الثمر بشرط البقاء ، ويجوز ابتياعه قبل بدو صلاحه . وموجب العقد : القطع في الحال . فاذا ابتاعه مع الأصل . فالما استحق إبقاءه ؛ لأن الأصل ملكه . وسنتكلم ان شاء الله على هذا الأصل .

وذكر أبو عبيد : ان المنع من إجارة الأرض التي فيها شجر كثير : إجماع .

والقول الثالث : أنه يجوز استئجار الأرض التي فيها شجر ، ودخول الشجر في الإجارة مطلقا . وهذا قول ابن عقيل ، وإليه مال حرب الكرماني ، وهذا القول كالاجماع من السلف ، وإن كان المشهور عن الأئمة المتبوعين خلافه . فقد روى سعيد بن منصور — ورواه عنه حرب الكرماني في مسائله — قال حدثنا عباد بن عباد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه : « أن أسيد بن حضير توفي وعليه ستة آلاف درهم فدعا عمر غرماءه ، فقبلهم أرضه سنين ، وفيها النخل والشجر » .

وأیضا : فان عمر بن الخطاب ضرب الخراج على أرض السواد وغيرها . فأقر الأرض التي فيها النخل والغنم في أيدي أهل الأرض ، وجعل على كل جريب من أجربة الأرض السوداء والبيضاء خراجا

مقدرا . والمشهور : انه جعل على جريب الغنب : عشرة دراهم ،
وعلى جريب النخل : ثمانية دراهم ، وعلى جريب الرطبة : ستة دراهم ،
وعلى جريب الزرع : درهما وقفيزا من طعام .

والمشهور عند مالك والشافعي وأحمد : أن هذه المخارجة تجرى
مجرى المؤاجرة . وإنما لم يؤقت له عموم المصلحة . وأن الحراج أجرة
الأرض . فهذا بعينه إجارة الأرض السوداء التي فيها شجر ، وهو مما
اجمع عليه عمر والمسلمون في زمانه وبعده ، ولهذا تعجب أبو عبيد
في « كتاب الأموال » من هذا . فرأى ان هذه المعاملة تخالف ما
علمه من مذاهب الفقهاء .

وحجة ابن عقيل : أن إجارة الأرض جائزة . والحاجة إليها داعية ،
ولا يمكن إيجارتها إذا كان فيها شجر إلا بإجارة الشجر ، وما لا يتم
الجائز إلا به فهو جائز . لأن المستأجر لا يتبرع بسقى الشجر ، وقد
لا يساقى عليها .

وهذا كما ان مالكا والشافعي كان القياس عندهما أنه لا تجوز
المزارعة . فاذا ساقى العامل على شجر فيها بياض جوزا المزارعة في ذلك
البياض ، تبعاً للمساواة فيجوز له مالك إذا كان دون الثلث ، كما قال في
بيع الشجر تبعاً للأرض ، وكذلك الشافعي يجوز له إذا كان البياض قليلا

لا يمكن سقي النخل إلا بسقيه ، وإن كان كثيراً والنخل قليلاً ففيه لأصحابه وجهان .

هذا إذا جمع بينهما في عقد واحد ، وسوى بينهما في الجزء المشروط ، كالثالث أو الربع ، فأما إن فاضل بين الجزئين . ففيه وجهان لأصحابه . وكذلك إن فرق بينهما في عقدين وقدم المساقاة ، ففيه وجهان . فأما إن قدم المزارعة لم تصح المزارعة وجهاً واحداً .

فقد جوز المزارعة التي لا تجوز عندها تبعاً للمساقاة . فكذلك يجوز إجارة الشجر تبعاً لإجارة الأرض .

وقول ابن عقيل هو قياس أحد وجهي أصحاب الشافعي بلا شك ؛ ولأن المانعين من هذا : هم بين محتمل على جوازه ، أو مرتكب لما يظن أنه حرام ، أو ضار ومتضرر . فان الكوفيين احتلوا على الجواز : تارة بأن يؤجر الأرض فقط ويبيعه ثمر الشجر ، كما يقولون في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، يبيعه إياها مطلقاً ، أو بشرط القطع بجميع الأجرة ويبيعه إبقائها . وهذه الحيلة منقولة عن أبي حنيفة والثوري وغيرها . وتارة بأن يكره الأرض بجميع الأجرة ويساقيه على الشجر بالمحابة ؛ مثل أن يساقيه على جزء من ألف جزء من الثمرة للمالك .

وهذه الحيلة إنما يجوزها من يجوز المساقاة ، كابن يوسف ، ومحمد ،

والشافعي في القديم . فأما أبو حنيفة فلا يجوزها بحال وكذلك الشافعي إنما يجوزها في الجديد في النخل والغنب . فقد اضطروا في هذه المعاملة إلى ان تسمى الأجرة في مقابلة منفعة الأرض . ويتبرع له إما بأعراء الشجر ، وإما بالمحابة في مساقاتها .

ولفرط الحاجة إلى هذه المعاملة ذكر بعض من صنف في إبطال الحيل من أصحاب الامام أحمد هذه الحيلة فيما يجوز من الحيل — أغنى حيلة المحابة في المساقاة — والمنصوص من أحمد وأكثر أصحابه : إبطال هذه الحيلة بعينها ، كمذهب مالك وغيره .

والمنع من هذه الحيل هو الصحيح قطعاً : لما روى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربيع ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » رواه الأئمة الخمسة : أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . فنهى صلى الله عليه وسلم عن ان يجمع بين سلف وبيع . فاذا جمع بين سلف وإجارة فهو جمع بين سلف وبيع او مثله . وكل تبرع يجمعه إلى البيع والاجارة ، مثل : الهبة ، والعارية ، ، والعريه ، والمحابة في المساقاة ، والمزارعة ، وغير ذلك : هي مثل القرض .

فجاء معنى الحديث : ان لا يجمع بين معاوضة وتبرع ؛ لأن ذلك

التبرع إنما كان لأجل المعاوضة ؛ لا تبرعا مطلقا . فيصير جزءا من العوض ، فإذا اتفقا على أنه ليس بعوض جمعا بين أمرين متنافيين ؛ فإن من اقترض رجلا ألف درهم ، وباعه سلعة تساوى خمسمائة بألف ؛ لم يرض بالاقراض إلا بالثمن الزائد للسلعة ، والمشتري لم يرض ببذل ذلك الثمن الزائد إلا لأجل الألف التى اقترضها . فلا هذا باع بيعاً بألف ، ولا هذا اقترض قرضا محضا ؛ بل الحقيقة : أنه أعطاه الألف والسلعة بألفين ، فهي مسألة « مد عجوة » فإذا كان المقصود أخذ ألف بأكثر من ألف : حرم بلا تردد ، وإلا خرج على الخلاف المعروف . وهكذا من اكرت الأرض التى تساوى مائة بألف وأعره الشجر ، أو رضى من ثمرها بجزء من ألف جزء . فمعلوم بالاضطرار : أنه إنما تبرع بالثمرة لأجل الألف التى أخذها ، وإن المستأجر إنما بذل الألف لأجل الثمرة ، فالثمرة هي جل المقصود المعقود عليه أو بعضه فليست الحيلة إلا ضربا من اللعب والافساد ؛ وإلا فالمقصود المعقود عليه ظاهر .

والذين لا يحتالون ، أو يحتالون وقد ظهر لهم فساد هذه الحيلة ، هم بين أمرين : إما أن يفعلوا ذلك للحاجة ، ويعتقدوا أنهم فاعلون للمحرم ، كما رأينا عليه أكثر الناس . وإما أن يتركوا ذلك ويتركوا تناول الثمار الداخلة فى هذه المعاملة فيدخل عليهم من الضرر

والاضطرار ما لا يعلمه إلا الله . وإن أمكن ان يلتزم ذلك واحد أو اثنان ، فما يمكن المسلمين التزام ذلك إلا بفساد الأموال التي لا تأتي به شريعة قط ، فضلا عن شريعة قال الله فيها : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال تعالى : (يريد الله ان يخفف عنكم) وفي الصحيحين « إنما بعثتم مبشرين » « يسروا ولا تعسروا » « ليعلم اليهود ان في ديننا سعة » فكل ما لا يتم المعاش إلا به فتحريره حرج . وهو منتف شرعا .

والغرض من هذا : ان تحريم مثل هذا مما لا يمكن الأمة التزامه قط ؛ لما فيه من الفساد الذي لا يطاق . فلم أنه ليس بحرام ؛ بل هو أشد من الأغلال والآصار التي كانت على بنى إسرائيل ووضعها الله عنا على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . ومن استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها وجدها مبنية على قوله تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) وقوله : (فمن اضطر في نخمة غير متجانب لا إثم فان الله غفور رحيم) فكل ما احتاج الناس إليه في معاشهم ، ولم يكن سببه معصية — هي ترك واجب ، او فعل محرم — لم يحرم عليهم ؛ لأنهم في معنى المضطر الذي ليس بباغ ولا عاد ، وإن كان سببه معصية . كالسافر سفر معصية اضطر فيه إلى الميتة ، والمنفق للسبال

فى المعاصى حتى لزمته الديون . فانه يؤمر بالتوبة ، ويباح له ما يزيل ضرورته . فتباح له الميتة ويقضى عنه دينه من الزكاة . وإن لم يتب فهو الظالم لنفسه المحتال ، وحاله كحال الذين قال الله فيهم : (إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ، ويوم لا يسبثون لا تأتيهم ، كذلك نبloom بما كانوا يفسقون) وقوله (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدم) الآية . وهذه قاعدة عظيمة ربما ننبه إن شاء الله عليها .

وهذا القول المأثور عن السلف الذي اختاره ابن عقيل : هو قياس أصول أحمد ، وبعض أصول الشافعي ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ؛ لوجه متعددة ؛ بعد الأدلة الدالة على نفي التحريم شرعا وعقلا ؛ فان دلالة هذه إنما تتم بعد الجواب عما استدل به أصحاب القول الأول .

الوجه الأول : ما ذكرناه من فعل عمر فى قصة أسيد بن الحضير . فانه قبل الأرض والشجر الذي فيها بالمال الذي كان للغرماء . وهذا عين مسألتنا ، ولا يحمل ذلك على ان النخل والشجر كان قليلا . فانه من المعلوم ان حيطان أهل المدينة كان الغالب عليها الشجر ، وأسيد بن الحضير كان من سادات الانصار ومياسيرم . فبعيد ان يكون الغالب على حائطه الأرض البيضاء . ثم هذه القصة لا بد ان تشتهر ، ولم يبلغنا ان احدا أنكرها . فيكون اجماعا . وكذلك ما ضرب به من الخراج على

السواد ؛ فان تسميته خراجا يدل على انه عوض عما ينتفعون به من منفعة الأرض والشجر ، كما يسمى الناس اليوم كراء الأرض لمن يفرسها خراجا ، اذا كان على كل شجرة شيء معلوم ، ومنه قوله : (أم تسألهم خراجا ؟ فخراج ربك خير) . ومنه خراج العبد ؛ فانه عبارة عن ضريبة يخرجها لسيده من ماله . فمن اعتقد انه أجرة وجب عليه ان يعتقد جواز مثل هذا ؛ لأنه ثابت بإجماع الصحابة . ومن اعتقد انه ثمن او عوض مستقل بنفسه فمعلوم انه لا يشبه غيره . وإنما جوزوه الصحابة — ولا نظير له — لأجل الحاجة الداعية اليه ، والحاجة الى ذلك موجودة في كل أرض فيها شجر كالأرض المفتحة سواء .

فانه ان قيل : يمكن المساقاة او المزارعة . قيل : وقد كان يمكن عمر المساقاة أو المزارعة ، كما فعل في أثناء الدولة العباسية ؛ إما في خلافة المنصور ، وإما بعده ؛ فانهم نقلوا أرض السواد من الخراج إلى المقاسمة ، التي هي المساقاة والمزارعة .

وإن قيل : إنه يمكن جعل الكراء بازاء الأرض ، والتسبرع بمنفعة الشجر ، او المحابة فيها . قيل : وقد كان يمكن عمر ذلك . فالقدر المشترك بينهما ظاهر .

وايضا : فانا نعلم قطعا ان المسلمين ما زالت لهم أرضون فيها شجر

نكرى ؛ بل هذا غالب على أموال أهل الأمصار . ونعلم ان السلف لم يكونوا كلهم يعمرون أرضهم بأنفسهم ولا غالبهم ، ونعلم ان المساواة والمزارعة قد لا تيسر في كل وقت ؛ لأنها تقتقر إلى عامل أمين ، وما كل احد يرضى بالمساواة ، ولا كل من اخذ الأرض يرضى بالمشاركة . فلا بد ان يكونوا قد كانوا يكرون الأرض السوداء ذات الشجر . ومعلوم ان الاحتيال بالتبرع أمر نادر لم يكن السلف من الصحابة والتابعين يفعلونه . فلم يبق إلا أنهم كانوا يفعلون كما فعل عمر رضي الله عنه بمال أسيد بن الحضير ، وكما يفعله غالب المسلمين من تلك الأزمنة وإلى اليوم .

فاذا لم ينقل عن السلف أنهم حرموا هذه الاجارة ، ولا أنهم أمروا بحيلة التبرع — مع قيام المقتضى لفعل هذه المعاملة — علم قطعاً ان المسلمين كانوا يفعلونها من غير نكير من الصحابة والتابعين . فيكون فعلها كان إجماعاً منهم .

ولعل الذين اختلفوا في كراء الأرض البيضاء والمزارعة عليها لم يختلفوا في كراء الأرض السوداء ، ولا في المساواة ؛ لأن منفعة الأرض ليس فيها طائل بالنسبة إلى منفعة الشجر .

فان قيل : فقد قال حرب الكرمانى : سئل احمد عن تفسير

حديث ابن عمر : « القبالات ربا » قال : هو ان يتقبل القرية فيها النخل والعلوج . قيل له : فان لم يكن فيها نخل ، وهي أرض بيضاء ؟ قال : لا بأس ؛ انما هو الآن مستأجر : قيل : فان فيها علوجاً ؟ قال : فهذا هو القبالة المكروهة . قال حرب : حدثنا عبيد الله (١) بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا سعيد ، عن جبلة سمع ابن عمر يقول : « القبالات ربا » .

قيل : الربا فيما يجوز تأجيله إنما يكون في الجنس الواحد . لأجل الفضل . فاذا قيل في الاجرة او الثمن او نحوها : انه ربا ، مع جواز تأجيله . فلأنه معاوضة بجنسه متفاضلا ، لأن الربا اما ربا النساء ، وذلك لا يكون إلا فيما يجوز تأجيله ، واما ربا الفضل ، وذلك لا يكون إلا في الجنس الواحد . فاذا انتفى ربا النساء الذي هو التأخير لم يبق الا ربا الفضل ، الذي هو الزيادة في الجنس الواحد . وهذا يكون اذا كان التقبل بجنس مغل الأرض ، مثل : ان يقبل الأرض التي فيها نخل يثمر . فيكون مثل المزابنة . وهذا مثل اكتراء الأرض بجنس الخارج منها اذا كان مضمونا في الذمة . مثل : ان يكثرها ليزرع فيها حنطة بحنطة معلومة . ففيه روايتان عن احمد . إحداهما : أنه ربا ، كقول مالك . وهذا مثل القبالة التي كرهها ابن عمر ؛ لأنه ضمن الأرض للحنطة بحنطة معلومة ، فكأنه ابتاع حنطة بحنطة تكون اكثر او اقل ، فيظهر الربا .

(١) نسخة : عبد الله

فالقابات التي ذكر ابن عمر أنها ربا : ان يضمن الأرض التي فيها النخل والفلاحون بقدر معين من جنس مغلها ، مثل ان يكون لرجل قرية فيها شجر وأرض ، وفيها فلاحون يعملون له تغل له ما تغل من الحنطة والتمر بعد أجرة الفلاحين او نصيبهم ، فيضمنها رجل منه بمقدار معلوم من الحنطة والتمر ونحو ذلك . فهذا مظهر تسميته بالربا . فأما ضمان الأرض بالدرام والدنانير فليس من باب الربا بسبيل . ومن حرمه فهو عنده من باب الغرر .

ثم ان احمد لم يكره ذلك إذا كانت ارضا بيضاء ، لأن الاجارة عنده جائزة ، وان كانت الاجرة من جنس الخارج على إحدى الروابتين ؛ لأن المستأجر يعمل في الأرض بمنفعته وماله ، فيكون المغل بكسبه ؛ بخلاف ما إذا كان فيها العلوج ، وهم الذين يعالجون العمل . فانه لا يعمل فيها شيئا لا بمنفعته ولا بماله ، بل العلوج يعملونها . وهو يؤدي القبالة ويأخذ بدلها . فهو طلب الربح في مبادلة المال من غير صناعة ولا تجارة ، وهذا هو الربا . ونظير هذا ما جاء عن ابن عمر انه ربا . وهو اكتراء الحمام والطاحون والفسادق ، ونحو ذلك مما لا ينتفع المستأجر به ، فلا يتجر فيه ولا يصطنع فيه . وانما يكرهه ليكرهه فقط . فقد قيل : هو ربا .

والحاصل أنها لم تكن ربا لأجل النخل ، ولا لأجل الأرض إذا

كانت بغير جنس المغل ، وإنما كانت ربا لأجل العلوج . وهذه الصورة لا حاجة اليها ؛ فان العلوج يقومون بها . فتقيلها لآخر مراباة له ؛ ولهذا كرهها احمد ، وان كانت بيضاء إذا كان فيها العلوج .

وقد استدل حرب الكرمانى على المسألة بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع ، على ان يعبروها من أموالهم . وذلك ان هذا فى المعنى إكراء للأرض منهم ببعض ما يخرج منها ، مع إكراء الشجر بنصف ثمره . فيقاس عليه إكراء الأرض والشجر بشيء مضمون ؛ لأن إعطاء الثمر لو كان بمنزلة بيعه لكان إعطاء بعضه بمنزلة بيعه . وذلك لا يجوز . وهذه المسألة لها أصلان :

الأصل الأول : انه متى كان بين الشجر أرض او مساكن دعت الحاجة الى كرائها جميعا ، فيجوز لأجل الحاجة . وان كان فى ذلك غرر يسير ؛ لا سيما إن كان البستان وقفاً ، او مال يتيم ؛ فان تعطيل منفعته لا يجوز ، وإكراء الأرض او المسكن وحده لا يقع فى العادة ، ولا يدخل احد فى اجارته على ذلك . وإن اكترأ اكترأ بنقص كثير عن قيمته . وما لا يتم المباح إلا به فهو مباح . فكل ما ثبت إباحته بنص او إجماع وجب إباحة لوازمه ، اذا لم يكن فى تحريمها نص ولا إجماع . وان قام دليل يقتضى تحريم لوازمه ، وما لا يتم اجتناب المحرم الا باجتنابه فهو حرام . فهنا يتعارض الدليلان . وفي مسألتنا قد ثبت إباحة

كره الأرض بالسنة واتفاق الفقهاء المتبوعين ؛ بخلاف دخول كراه
الشجر ؛ فان تحريمه مختلف فيه ، ولا نص عليه .

وابضا : فمتى أكرت الأرض وحدها وبقي الشجر لم يكن
المكثري مأموناً على الثمر ، فيفضى الى اختلاف الأبدى وسوء المشاركة .
كما إذا بدا الصلاح في نوع واحد ، ويخرج على هذا القول ، مثل
قول الليث بن سعد : إذا بدا الصلاح في جنس — وكان في بيعه
متفرقا ضرر — جاز بيع جميع الأجناس . لتعسر تفريق الصفقة ،
ولأنه إذا أراد أن يبيع الثمر بعد ذلك لم يجسد من يشتري الثمرة اذا
كانت الأرض والمساكن لغيره إلا بنقص كثير . ولأنه اذا أكرى
الأرض فان شرط عليه سقي الشجر — والسقي من جملة العقود
عليه — صار المعوض عوضاً . وان لم يشترط عليه السقي ، فاذا سقاها
— ان ساقاه عليها — صارت الاجارة لا تصح إلا بمساقاة . وان لم
يساقه لزم تعطيل منفعة المستأجر ، فيدور الأمر بين ان تكون الاجرة
بعض المنفعة ، او لا تصح الاجارة إلا بمساقاة ، او بتفويت منفعة المستأجر .
ثم ان حصل للمكثري جميع الثمرة او بعضها : ففي بيعها — مع أن
الأرض والمساكن لغيره — نقص للقيمة في مواضع كثيرة .

فيرجع الأمر الى أن الصفقة إذا كان في تفريقها ضرر جاز الجمع
بينها في المعاوضة ، وان لم يجز إفراد كل منها ؛ لأن حكم الجمع يخالف

حكم التفريق . ولهذا وجب عند احمد واكثر الفقهاء على احد الشريكين
إذا تعذرت القسمة : ان يبيع مع شريكه او يؤاجر معه ، ان كان
المشترك منفعة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اعتق
شركا له في عبد ، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل .
فأعطى شركاءه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق عليه ما
عتق » أخرجاه في الصحيحين . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقويم
العبد كله ، وباعطاء الشريك حصته من القيمة . ومعلوم ان قيمة حصته
منفردة دون حصته من قيمة الجميع . فعلم أن حقه في نصف النصف .
وإذا استحق ذلك بالاعتاق فبسائر أنواع الاتلاف أولى ؛ وإنما يستحق
بالاتلاف ما يستحق بالمعاوضة . فعلم انه يستحق بالمعاوضة نصف القيمة ،
وانما يمكن ذلك عند بيع الجميع . فتجب قسمة العين حيث لا ضرر
فيها . فان كان فيها ضرر قست القيمة .

فاذا كنا قد أوجبنا على الشريك بيع نصيبه لما في التفريق من
نقص قيمة شريكه فلأن يجوز بيع الأمرين جميعا — اذا كان في
تفريقهما ضرر — أولى . ولذلك جاز بيع الشاة مع اللبن الذي في
ضرعها . وان أمكن تفريقهما بالحلب ، وان كان يبيع اللبن
وحده لا يجوز .

وعلى هذا الأصل : فيجوز متى كان مع الشجر منفعة مقصودة ،

كمنفعة أرض للزراع أو بناء للسكن . وأما ان كان المقصود هو الثمر فقط ؛ ومنفعة الأرض أو المسكن ليست جزءاً من المقصود ؛ وإنما أدخلت لمجرد الحيلة ، كما قد يفعل في مسائل « مد عجوة » لم يجيء هذا الأصل .

« الأصل الثانى » : ان يقال : إكراء الشجر للاستثمار يجري مجرى إكراء الأرض للازدراع ، واستئجار الظئر للرضاع . وذلك : أن الفوائد التى تستخلف مع بقاء أصولها تجري مجرى المنافع ، وان كانت أعياناً ، وهى ثمر الشجر ، ولبن الآدميات ، والبهائم ، والصوف ، والماء العذب : فانه كلما خلق من هذه شيء فأخذ خلق الله بدله مع بقاء الأصل ، كالمنافع سواء . ولهذا جرت في الوقف والعارية والمعاملة بجزء من النماء مجرى المنفعة ؛ فان الوقف لا يكون إلا فيما ينتفع به مع بقاء أصله . فاذا جاز وقف الأرض البيضاء أو الرباع لمنفعتها ، فكذلك وقف الحيطان لثمرتها ، ووقف الماشية لدرها وصوفها ، ووقف الآبار والعيون لمائها ؛ بخلاف ما يذهب بالانتفاع كالطعام ، ونحوه فلا يوقف .

وأما « باب العارية » فيسمون إباحة الظئر إفقارا ، يقال : أفقره الظئر . وما أبيع ما لبته : منيحة . وما أبيع ثمره : عريسة ، وغير ذلك عارية ، وشبهوا ذلك بالقرض الذى ينتفع به المقرض ثم يرد مثله . ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم « منيحة لبن ، او منيحة ورق »

فاكتراء الشجر لأن يعمل عليها ويأخذ ثمرها بمنزلة استئجار الظئر لأجل لبنها . وليس في القرآن إجارة منصوصة الا إجارة الظئر في قوله سبحانه (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) .

ولما اعتقد بعض الفقهاء ان الاجارة لا تكون الا على منفعة ليست عينا ورأى جواز إجارة الظئر . قال : المقود عليه هو وضع الطفل في حجرها ، واللبن دخل ضمنا وتبعاً ، كنقع البئر . وهذا مكابرة للعقل والحس ؛ فانا نعلم بالاضطرار ان المقصود بالعقد هو اللبن ، كما ذكره الله بقوله : (فان أرضعن لكم) وضم الطفل الى حجرها : ان فعل فانما هو وسيلة الى ذلك . وانما العلة ما ذكرته : من ان الفائدة التي تستخلف مع بقاء أصلها تجري مجرى المنفعة . وليس من البيع الخاص ؛ فان الله لم يسم العوض الا اجراً ، لم يسمه ثمناً ، وهذا بخلاف ما لو حلب اللبن ، فانه لا يسمى المعاوضة عليه حينئذ إلا بيعاً ، لأنه لم يستوف الفائدة من أصلها . كما يستوفي المنفعة من أصلها .

فلما كان للفوائد العينية التي يمكن فصلها عن أصلها حالان : حال تشبه فيه المنافع المحضة ، وهي حال اتصالها واستيفائها ، واستيفاءها كاستيفاء المنفعة . وحال تشبه فيه الأعيان المحضة ، وهي حال انفصالها وقبضها ، كقبض الأعيان . فاذا كان صاحب الشجر هو الذي يسقيها ويعمل عليها حتى تصلح الثمرة ؛ فانما يبيع ثمرة محضة ، كما لو كان هو الذي يشق الأرض

ويبذرهما ويسقيها حتى يصلح الزرع . قائما يبيع زرعاً محضاً . وإن كان المشتري هو الذي يجمع ويحصد ، كما لو باعها على الأرض ، وكان المشتري هو الذي ينقل ويحول ؛ ولهذا جمع النبي صلى الله عليه وسلم بينها في النهي عن بيع الحب حتى يشتد ، وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ؛ فإن هذا بيع محض للثمرة والزرع .

وأما إذا كان المالك يدفع الشجرة إلى المكتري حتى يسقيها ويلقحها ويدفع عنها الأذى . فهو بمنزلة دفعه الأرض إلى من يشقها ويبذرهما ويسقيها ؛ ولهذا سوي بينها في المساقاة والمزارعة ، فكما إن كراء الأرض ليس ببيع لزرعها ، فكذلك كراء الشجرة ليس ببيع لثمرها ؛ بل نسبة كراء الشجر إلى كراء الأرض كنسبة المساقاة إلى المزارعة . هذا معاملة بجزء من النماء ، وهذا كراء بعوض معلوم . فإذا كانت هذه الفوائد قد ساوت المنافع في الوقف لأصلها ، وفي التبرعات بها ، وفي المشاركة بجزء من ثنائها ، وفي المعاوضة عليها بعد صلاحها ؛ فكذلك تساويها في المعاوضة على استفادتها وتحصيلها .

ولو فرق بينهما بأن الزرع إنما يخرج بالعمل ؛ بخلاف الثمر ، فإنه يخرج بلا عمل ؛ كان هذا الفرق عديم التأثير ؛ بدليل المساقاة والمزارعة . وليس بصحيح ؛ فإن للعمل تأثيراً في الاثمار ، كما له تأثير في الانبات ، ومع عدم العمل عليها قد تعدم الثمرة وقد تنقص ؛ فإن

من الشجر ما لو لم يسق لم يثمر ، ولو لم يكن للعمل عليه تأثير أصلا :
لم يجز دفعه إلى عامل بجزء من ثمره ، ولم يجز في مثل هذه الصورة
إجارته قبل بدو صلاحه : فانه يبع محض للثمرة : لا إجارة للشجر .
ويكون كمن أكرى أرضه لمن يأخذ منها ما ينبت الله بلا عمل أحد
أصلا قبل وجوده .

فان قيل : المقصود بالعقد هنا غرر ؛ لأنه قد يثمر قليلا ، وقد
يثمر كثيرا .

يقال : ومثله في إكراء الأرض ؛ فان المقصود بالعقد غرر أيضا
على هذا التقدير ؛ فانها قد تنبت قليلا وقد تنبت كثيرا .

وإن قيل : المقصود عليه هناك التمكن من الازدراع ، لانفس
الزراع النابت .

قيل : والمقصود عليه هنا : التمكن من الاستثمار ؛ لانفس الثمر
الخارج . ومعلوم أن المقصود فيها إنما هو الزرع والثمر . وإنما يجب
العوض بالتمكن من تحصيل ذلك . كما ان المقصود باكتراء الدار إنما
هو السكنى ، وإن وجب العوض بالتمكن من تحصيل ذلك .

فالمقصود في اكتراء الأرض للزراع : إنما هو نفس الأعيان التي

تحصد . ليس كما كثرائها للسكنى او البناء ، فان المقصود هناك نفس
الارتفاع بجعل الأعيان فيها . وهذا بين عند التأمل ، لا يزيد البحث
عنه إلا وضوحا .

فظهر به ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من بيع
الثمرة قبل زهوها ، وبيع الحب قبل اشتداده ، ليس هو — إن شاء
الله — إكراؤها لمن يحصل ثمرتها وزرعها بعمله وسقيه ، ولا هذا
داخل في نهيه لفظا ولا معنى .

بوضح ذلك : ان البائع لثمرتها عليه تمام سقيها والعمل عليها حتى
يتمكن المشتري من الجذاذ كما على بائع الزرع تمام سقيه حتى يتمكن
المشتري من الحصاد ؛ فان هذا من تمام التوفية ، ومثونة التوفية على
البائع ، كالكيل والوزن . وأما المكري لها لمن يخدمها حتى ثمر ،
فهو كمكري الأرض لمن يخدمها حتى تنبت ؛ ليس على المكري
عمل أصلا . وإنما عليه التمكين من العمل الذي يحصل به
الثمر والزرع .

لكن يقال : طرد هذا : ان يجوز إكراء البهائم لمن يعلفها ويسقيها
ويحتلب لبنها .

قيل : إذا جوزنا على إحدى الروايتين ان تدفع الماشية إلى من

يعلفها ويسقيها بجزء من درها ونسلها جاز دفعها الى من يعمل عليها
لدرها ونسلها بشيء مضمون .

وإن قيل : فهلا جاز إيجارتها لاحتلاب لبنها ، كما جاز
إجارة الظئر ؟ .

قيل : إجارة الظئر ان ترضع بعمل صاحبها للغنم ، لأن الظئر هي
التي ترضع الطفل فاذا كانت هي التي توفى المنفعة ، فنظيره : ان يكون
المؤجر هو الذي يوفى منفعة الارضاع . وحينئذ فالقياس : جوازه . ولو
كان لرجل غنم فاستأجر غنم رجل ليرضعها لم يكن هذا ممتنعا . وأما
ان كان المستأجر هو الذي يحلب اللبن ، او هو الذي يستوفيه . فهذا
مشتري اللبن ؛ ليس مستوفيا لمنفعة ، ولا مستوفيا للعين بعمل . وهو شيء
بأشراء الثمرة . واحتلابه كإقتطافها . وهو الذي نهى عنه النبي صلى
الله عليه وسلم بقوله : « لا يباع لبن في ضرع » بخلاف ما
لو استأجرها لأن يقوم عليها ويحتلب لبنها ، فهذا نظير إكتراء
الأرض والشجر .

فصل

هذا اذا أكره الأرض والشجر . او الشجرة وحدها لأن يخدمها
ويأخذ الثمرة بعوض معلوم . فان باعه الثمرة فقط وأكره الأرض
للسكنى : فهنا لا يجيء الا الأصل الأول المذكور عن ابن عقيل ،
وبعضه عن مالك وأحمد في إحدى الروايتين ، اذا كان الأغلب هو
السكنى . وهو ان الحاجة داعية الى الجمع بينها . فيجوز في الجمع ما لا
يجوز في التفريق ، كما تقدم من النظائر . وهذا اذا كان كل واحد
من السكنى والثمرة مقصوداً له ، كما يجري في حوائط دمشق ؛ فان
البستان يكتري في المدة الصيفية للسكنى فيه وأخذ ثمره من غير عمل
على الثمرة أصلاً ؛ ؛ بل العمل على المكري المضمن .

وعلى ذلك الأصل : فيجوز ، وان كان الثمر لم يطلع بحال ،
سواء كان جنساً واحداً او أجناساً متفرقة ، كما يجوز مثل ذلك في
القسم الأول . فانه إنما جاز لأجل الجمع بينه وبين المنفعة . وهو في
الحقيقة جمع بين بيع وإجارة ؛ بخلاف القسم الأول ؛ فانه قد يقال :
هو إجارة ؛ لأن مثونة توفية الثمر هنا على المضمن وبعمله يصير ثمرًا ؛

بمخلاف القسم الأول ؛ فإنه إنما يصير مشمراً بعمل المستأجر ؛ ولهذا يسميه الناس : ضمانا ، اذ ليس هو بيعاً محضاً ولا اجارة محضة فسمى باسم الالتزام العام في المعاوضات وغيرها ، وهو الضمان ، كما يسمى الفقهاء مثل ذلك في قوله : ألق متاعك في البحر وعلي ضمانه . وكذلك يسمى القسم الأول ضمانا ايضا . لكن ذاك يسمى اجارة . وهذا اذا سمي اجارة او اكتراء : فلأن بعضه اجارة او اكتراء . وفيه بيع ايضا .

فأما ان كانت المنفعة ليست مقصودة أصلا ، وإنما جاءت لأجل جداد الثمرة مثل ان يشتري عنبا او بلحاً ، ويريد ان يقيم في الحديقة لقطافه ؛ فهذا لا يجوز قبل بدو صلاحه ؛ لأن المنفعة إنما قصدت هنا لأجل الثمر . فلا يكون الثمر تابعا لها . ولا يحتاج الى اجارتها إلا إذا جاز بيع الثمر ؛ بمخلاف القسم الذي قبله ؛ فان المنفعة اذا كانت مقصودة احتاج الى استئجارها ، واحتاج مع ذلك الى اشتراء الثمرة ، فاحتاج الى الجمع ؛ لأن المستأجر لا يمكنه اذا استأجر المسكان للسكنى ان يدع غيره يشتري الثمرة ؛ ولا يتم غرضه من الانتفاع الا ان يكون له ثمرة بأكلها ؛ فان مقصوده الانتفاع بالسكنى في ذلك المكان والأكل من الثمر الذي فيه . ولهذا اذا كان المقصود الأعظم هو السكنى ، وإنما الشجر قليل ، مثل ان يكون في الدار نخلات او عريش عنب ونحو ذلك ، فالجواز هنا مذهب مالك ، وقياس أكثر نصوص أحمد وغيره .

وان كان المقصود مع السكنى التجارة في الثمر ، وهو أكثر من منفعة السكنى : فالمنع هنا أوجه منه في التي قبلها ، كما فرق بينها مالك وأحمد . وان كان المقصود السكنى والأكل : فهو شبيه بما لو قصد السكنى والشرب من البئر . وان كان ثمن الماء كحل أكثر : فهنا الجواز فيه أظهر من التي قبلها ، ودون الأولى على قول من يفرق . وأما على قول ابن عقيل المأثور عن السلف : فالجميع جائز ، كما قررناه لأجل الجمع . فان اشترط مع ذلك ان يحرث له المضمن مقشاة : فهو كما لو استأجر أرضا من رجل للزراع على ان يحرثها المؤجر . فقد استأجر أرضه واستأجر منه عملا في الذمة . وهذا جائز ، كما لو استكرى منه جملا او حماراً على ان يحمل المؤجر للمستأجر عليه متاعه . وهذه إجارة عين وإجارة على عمل في الذمة ؛ الا ان يشترط عليه ان يكون هو الذي يعمل العمل ، فيكون قد استأجر عينين .

ولو لم تكن السكنى مقصودة ، وإنما المقصود ابتياع ثمرة في بستان ذي أجناس ، والسقي على البائع : فهذا عند الليث يجوز ، وهو قياس القول الثالث الذي ذكرناه عن أصحابنا وغيرهم وقررناه ؛ لأن الحاجة الى الجمع بين الجنسين كاللحاجة الى الجمع بين بيع الثمرة والمنفعة ، وربما كان أشد ، فانه قد لا يمكن بيع كل جنس عند بدو صلاحه . فانه في كثير من الأوقات لا يحصل ذلك ، وفي بعضها إنما يحصل بضرر كثير .

وقد رأيت من يواطىء المشتري على ذلك ، ثم كلما صلحت ثمرة يقسط عليها بعض الثمن . وهذا من الحيل الباردة التي لا تخفى حالها ، كما تقدم . وما يزال العلماء والمؤمنون ذور الفطر السليمة ينكرون تحريم مثل هذا ، مع أن أصول الشريعة تنافي تحريمه ؛ لكن ما سمعوه من العمومات اللفظية والقياسية ، التي اعتقدوا شمولها لمثل هذا مع ما سمعوه من قول العلماء الذين يدرجون هذا في العموم : هو الذي أوجب ما أوجب . وهو قياس ما قررناه من جواز بيع المقتاة جميعها بعد بدو صلاحها ؛ لأن تفريق بعضها متعسر أو متعذر ، كتعسر تفريق الأجناس في البستان الواحد ، وإن كانت المشقة في المقتاةؤكد ؛ ولهذا جوزها من منع الأجناس كمالك .

فان قيل : هذه الصورة داخلة في عموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ؛ بخلاف ما إذا أكره الأرض والشجر ليعمل عليه ، فإنه — كما قررتم — ليس بداخل في العموم ، لأنه إجارة لمن يعمل ، لا بيع لعين ، وأما هذا فبيع للثمرة ، فيدخل في النهي . فكيف تخالفون النهي ؟

قلنا : الجواب عن هذا كالجواب عما يجوز بالسنة والاجماع من ابتياع الشجر مع ثمرة الذي لم يبد صلاحه ، وابتياع الأرض مع زرعها الذي لم يشتد حبه ؛ وما نصرناه من ابتياع المقتاتي ، مع أن بعض

خضرها لم يخلق . وجواب ذلك كله بطريقتين :

أحدها : ان يقال : إن النهي لم يشمل بلفظه هذه الصورة ؛ لأن نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر : انصرف الى البيع المعهود عند المخاطبين وما كان مثله ؛ لأن لام التعريف تنصرف إلى ما يعرفه المخاطبون . فان كان هناك شخص معهود او نوع معهود انصرف الكلام اليه ، كما انصرف اللفظ الى الرسول المعين في قوله تعالى : (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً) وفي قوله : (فعصى فرعون الرسول) أو الى النوع المخصوص : نهيه عن بيع الثمر . فانه لا خلاف بين المسلمين : ان المراد بالثمر هنا الرطب ، دون العنب وغيره . وان لم يكن معهود شخصي ولا نوعي انصرف الى العموم .

فالبيع المذكور للثمر هو بيع الثمر الذي يعهده ، دخل كدخول القرن الثاني والقرن الثالث فيما خاطب به الرسول أصحابه .

ونظير هذا : ما ذكره احمد في نهيه النبي صلى الله عليه وسلم من بول الرجل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ، فحمله على ما كان معهوداً على عهده من المياه الدائمة ، كالآبار والحياض التي بين مكة والمدينة . فأما المصانع الكبار التي لا يمكن تزحها التي أحدثت بعده ، فلم يدخله في العموم لوجود الفارق المعنوي ، وعدم

العموم اللفظي .

وبدل على عدم العموم في مسألتنا : أن في الصحيحين عن أنس ابن مالك رضي الله عنه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهو : قيل : وما تزهو ؟ . قال : تحمر وتصفّر » وفي لفظ مسلم : « نهى عن بيع الثمر حتى يزهو » . ولفظ مسلم : « نهى عن بيع ثمر النخل حتى يزهو » .

ومعلوم أن ذلك : هو ثمر النخل ، كما جاء مقيداً ؛ لأنه هو الذي يزهو فيحمر أو يصفر ، والا فمن الثمار ما يكون نضجها بالبياض ؛ كالتوت ، والتفاح ، والغنّب الأبيض ، والاجاص الأبيض الذي يسميه أهل دمشق الحوخ ، والحوخ الأبيض الذي يسمى الفرسك ، وبسميه الدمشقيون الدراق ، أو باللين بلا تغير لون كالتين ونحوه . ولذلك جاء في الصحيحين عن جابر قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تشقق . قيل : وما تشقق ؟ قال : تحمار أو تصفر ويؤكل منها » وهذه الثمرة هي الرطب . وكذلك في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبتاعوا الثمار حتى يبدو صلاحها ، ولا تبتاعوا التمر بالتمر » ، والتمر الثاني هو الرطب بلا ريب . فكذلك الأول ؛ لأن اللفظ واحد . وفي صحيح مسلم ايضاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تبتاعوا

التمر حتى يبدو صلاحه ، ونذهب عنه الآفة ، وقال « يبدو صلاحه :
حمرته أو صفوته » فهذه الأحاديث التي فيها لفظ « التمر » .

وأما غيرها فصريح في النخل ، كحديث ابن عباس المتفق عليه :
« نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يأكل منه ،
أو يؤكل منه » . وفي رواية لمسلم عن ابن عمر : « ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهر ، وعن السنبيل
حتى يبيض ويأمن العاهة . نهى البائع والمشتري » . والمراد بالنخل ثمره
بالاتفاق . لأنه صلى الله عليه وسلم قد جوز اشتراء النخل المؤبر
مع اشتراط المشتري لثمرته .

فهذه النصوص ليست عامة عموماً لفظياً في كل ثمرة في الأرض ،
وانما هي عامة لفظاً لكل ما عهده المخاطبون ، وعامة معنى لكل ما
كان في معناه . وما ذكرنا عدم تحريمه ليس بمنصوص على تحريمه
ولا في معناه ، فلم يتناوله دليل الحرمة . فيبقى على الحل . وهذا وحده
دليل على عدم التحريم ، وبه يتم ما نبهنا عليه أولاً : من ان الأدلة النافية
للتحريم من الأدلة الشرعية والاستصحابية تدل على ذلك ؛ لكن بشرط
نفي الناقل المغير ، وقد بينا انتفاءه .

الطريق الثاني : أن نقول : وان سلمنا العموم اللفظي ؛ لكن ليست

هي مرادة ؛ بل هي مخصوصة بما ذكرناه من الأدلة التي تخص مثل هذا العموم ؛ فان هذا العموم مخصوص بالسنة والاجتماع في الثمر التابع لشجره ، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من ابتاع نخلا لم يؤثر فثمرتها للبائع ، إلا ان يشترط المبتاع » أخرجاه من حديث ابن عمر . فجعلها للمبتاع اذا اشترطها بعد التأخير . ومعلوم انها حينئذ لم يبد صلاحها ، ولا يجوز بيعها مفردة . والعموم المخصوص بالنص أو الاجتماع : يجوز ان يخص منه صور في معناه عند جمهور الفقهاء من سائر الطوائف . ويجوز ايضا تخصيصه بالاجتماع ، وبالقياص القوي . وقد ذكرنا من آثار السلف ومن المعاني ما يخص مثل هذا لو كان عاما ، أو بالاشتداد بلا تغير لون ، كالجوز واللوز . فبدو الصلاح في الثمار متنوع : تارة يكون بالرطوبة بعد اليبس . وتارة باليبس بعد الرطوبة وتارة بلبينه . وتارة بتغير لونه بحمرة أو صفرة أو بياض . وتارة لا يتغير . واذا كان قد نهى عن بيع الثمر حتى يحمر أو يصفر : علم ان هذا اللفظ لم يشمل جميع أصناف الثمار ، وانما يشمل ما تأتي فيه الحمرة والصفرة ، وقد جاء مقيداً : أنه النخل .

فتدبر ما ذكرناه في هذه المسألة ، فانه عظيم المنفعة في هذه القضية التي عمت بها البلوى ، وفي نظائرها ، وانظر في عموم كلام الله عز وجل ورسوله لفظا ومعنى ، حتى تعطيه حقه . وأحسن ما تستدل به

على معناه : آثار الصحابة الذين كانوا أعلم بمقاصده ، فان ضبط ذلك
يوجب توافق أصول الشريعة وجريها على الأصول الثابتة المذكورة في
قوله تعالى : (يأمرهم بالمعروف ، وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم
الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي
كانت عليهم) .

وأما نهيه صلى الله عليه وسلم عن المعاومة الذي جاء مفسراً في
رواية أخرى : بأنه بيع السنين . فهو — والله أعلم — مثل نهيه عن
بيع جبل الحبلية ، إنما نهى أن يبتاع المشتري الثمرة التي يستثمرها رب
الشجرة . وأما اكتراء الأرض والشجرة حتى يستثمرها : فلا يدخل هذا
في البيع المطلق ، وإنما هو نوع من الاجارة .

ونظير هذا : ما تقدم من حديث جابر في الصحيح من انه « نهى
عن كراء الأرض » وأنه « نهى عن الخابرة » وأنه « نهى عن المزارعة »
وأنه قال : « لا تكروا الأرض » فان المراد بذلك : الكراء الذي كانوا
يعتادونه كما جاء مفسراً ، وهي الخابرة والمزارعة التي كانوا يعتادونها ،
فنهام عما كانوا يعتادونه من الكراء والمعاومة ، الذي يرجع حاصله الى
بيع الثمرة قبل أن تصلح ، وإلى المزارعة المشروط فيها جزء معين .

وهذا نهى عما فيه مفسدة راجحة . هذا نهى عن الغرر في جنس

البيع ، وذلك نهى عن الغرر فى جنس الكراء العام الذى يدخل فيه المساقاة والمزارعة ، وقد بين فى كل منها أن هذه المبيعة وهذه المكاراة كانت تفضى الى الخصومة والشنآن . وهو ما ذكره الله فى حكمة تحريم الميسر بقوله تعالى : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الحمر والميسر) .

فصل

ومن القواعد التى أدخلها قوم من العلماء فى الغرر المنهى عنه : أنواع من الاجارات والمشاركات ؛ كالمساقاة ، والمزارعة ، ونحو ذلك .

فذهب قوم من الفقهاء الى ان المساقاة والمزارعة حرام باطل ؛ بناء على أنها نوع من الاجارة ؛ لأنها عمل بعوض ، والاجارة لا بد أن يكون الأجر فيها معلوماً ؛ لأنها كالثمن . ولما روى أحمد عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم : « نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره ، وعن النجش واللمس ، وإلقاء الحجر ، والعوض فى المساقاة والمزارعة مجهول ؛ لأنه قد يخرج الزرع والثمر قليلا ، وقد يخرج كثيراً ، وقد يخرج على صفات ناقصة ، وقد لا يخرج ، فان منع الله الثمرة كان استيفاء عمل العامل باطلا . وهذا قول أبى

حنيفة . وهو أشد الناس قولا بتحريم هذا .

وأما مالك والشافعي ، فالقياس عندهما ما قاله أبو حنيفة ، ادخلا لذلك في الغرر ؛ لكن جوزا منه ما تدعو إليه الحاجة .

فجوز مالك والشافعي في القديم : المساقاة مطلقا ؛ لأن كراء الشجر لا يجوز ؛ لأنه بيع للثمر قبل بدو صلاحه ؛ والمالك قد يتعذر عليه سقي شجره وخدمته ، فيضطر إلى المساقاة ؛ بخلاف المزارعة فإنه يمكنه كراء الأرض بالأجر المسمى ، فيغنيه ذلك عن المزارعة عليه تبعاً ، لكن جوزا من المزارعة ما يدخل في المساقاة تبعاً ؛ فإذا كان بين الشجر يابض قليل جازت المزارعة عليه تبعاً للمساقاة .

ومذهب مالك : ان زرع ذلك البياض للعامل بمطلق العقد . فان شرطاه بينها جاز . وهذا اذا لم يتجاوز الثلث .

والشافعي لا يجعله للعامل ؛ لكن يقول : اذا لم يمكن سقي الشجر الا بسقيه جازت المزارعة عليه . ولأصحابه في البياض اذا كان كثيراً أكثر من الشجر وجهان .

وهذا اذا جمعها في صفقة واحدة ؛ فان فرق بينهما في صفتين فوجهان :

أحدها : لا يجوز بحال ، لأنه إنما جاز تبعاً ، فلا يفرد بعقد .
و « الثاني » : يجوز إذا ساقى ثم زارع ؛ لأنه يحتاج إليه حينئذ . وأما
إذا قدم المزارعة لم يجوز وجهاً واحداً . وهذا إذا كان الجزء المشروط
فيها واحداً ، كالثالث أو الربع ، فإن فاضل بينهما ، ففيه وجهان .

وروي عن قوم من السلف — منهم : طاوس ، والحسن ، وبعض
الخلف — : المنع من اجارتها بالأجرة المسماة ، وإن كانت دراهم
أو دنانير .

روى حرب عن الأوزاعي أنه سئل : هل يصلح اكتراء الأرض ؟
فقال : اختلف فيه ، فجماعة من أهل العلم لا يرون باكترائها بالدينار
والدرهم بأساً . وكره ذلك آخرون منهم . وذلك : لأنه في معنى بيع
الغرر ؛ لأن المستأجر يلتزم الأجرة بناء على ما يحصل له من الزرع ؛
وقد لا ينبت الزرع ، فيكون بمنزلة اكتراء الشجر للاستثمار . وقد كان
طاوس يزارع ، ولأن المزارعة أبعد عن الغرر من المؤاجرة ، لأن
المتعاملين في المزارعة إما أن يغنما جميعاً ، أو يغرما جميعاً ، فتذهب
منفعة بدن هذا وبقره ، ومنفعة أرض هذا . وذلك أقرب إلى العدل
من أن يحصل أحدهما على شيء مضمون ، ويبقى الآخر تحت الخطر ؛
إذ المقصود بالعقد : هو الزرع ؛ لا القدرة على حرث الأرض
وبذرها وسقيها .

وعذر الفريقين — مع هذا القياس — ما بلغهم من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم من نهيه عن المحاربة ، وعن كراء الأرض ؛ كحديث رافع بن خديج ، وحديث جابر . فمن نافع « أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان ، وصدرأ من إمارة معاوية ، ثم حدث عن رافع ابن خديج : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع ، فذهب ابن عمر الى رافع ، فذهبت معه ، فسأله ؟ فقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع . فقال ابن عمر : قد علمت أنا كنا نكرى مزارعنا بما على الأربعاء وشيء من التبن » أخرجاه في الصحيحين ، وهذا لفظ البخاري . ولفظ مسلم : « حتى بلغه في آخر خلافة معاوية : أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فدخل عليه وأنا معه ، فسأله . فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : ينهى عن كراء المزارع ، فتركها ابن عمر بعد ، فكان إذا سئل عنها بعد قال : زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها » وعن سالم بن عبد الله ابن عمر « ان عبد الله بن عمر كان يكرى أرضه ، حتى بلغه أن رافع ابن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء الأرض ، فلقبه عبد الله ، فقال : يا ابن خديج ، ماذا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كراء الأرض ؟ قال رافع بن خديج لعبد الله : سمعت عمي

— وكانا قد شهدا بدرا — يحدثان أهل الدار : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض . قال عبد الله : لقد كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض تكرى ، ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث في ذلك شيئاً لم يعلمه ، فترك كراء الأرض « رواه مسلم . وروى البخاري قول عبد الله الذي في آخره عن رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع ، قال ظهير : « لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا رافقاً . فقلت : وما ذاك ؟ ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق . قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما تصنعون بمحاقليكم ؟ فقلت : تؤاجرها يا رسول الله على الربع أو على الأوسق من التمر والشعير . قال : فلا تفعلوا ، ازرعوها أو ازرعوها أو امسكوها . قال رافع : قلت : سمعنا وطاعة » أخرجاه في الصحيحين . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه . فان أبي فليمسك أرضه » أخرجاه ، وعن جابر بن عبد الله قال : « كانوا يزرعونها بالثلث والربع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه . فان لم يفعل فليمسك أرضه » أخرجاه وهذا لفظ البخاري . ولفظ مسلم : « كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالمأذونات . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . فقال :

من كانت له أرض فليزرعها . فان لم يزرعها فليمنحها أخاه . فان لم يمنحها فليمسكها ، وفي رواية في الصحيح « ولا يكرها » . وفي رواية في الصحيح « نهى عن كراء الأرض » .

وقد ثبت ايضا في الصحيحين عن جابر قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمعاومة ، والمخابرة ، وفي رواية في الصحيحين عن زيد بن ابي أنيسة ، عن عطاء ، عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، وأن يشتري النخل حتى يشقه : والاشقاء : أن يحمر او يصفر ، او يؤكل منه شيء . والمحاقلة : أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم . والمزابنة : أن يباع النخل بأوساق من التمر ، والمخابرة : الثلث والرابع وأشياء ذلك . قال زيد : قلت لعطاء بن أبي رباح : أسمعت جابراً يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم » .

فهذه الأحاديث قد يستدل بها من ينهى عن المؤاجرة والمزارعة ؛ لأنه نهى عن كرائها ، والكراء يعمها ؛ لأنه قال : « فليزرعها ، أو ليمنحها أخاه . فان لم يفعل فليمسكها » فلم يرخص إلا في أن يزرعها أو يمنحها لغيره ، ولم يرخص في المعاوضة عنها ؛ لا بمؤاجرة ولا بمزارعة .

ومن يرخص في المزارعة — دون المؤاجرة — يقول : الكراء هو

الاجارة ، او المزارعة الفاسدة التي كانوا يفعلونها ؛ بخلاف المزارعة الصحيحة التي ستأتى أدلتها ، التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعامل بها أهل خير ، وعمل بها الخلفاء الراشدون بعده . وسائر الصحابة .

يؤيد ذلك : ان ابن عمر الذي ترك كراه الأرض لما حدثه رافع كان يروي حديث أهل خير رواية من يفتى به . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والمعاومة . وجميع ذلك من انواع الغرر . والمؤاجرة أظهر في الغرر من المزارعة ، كما تقدم .

ومن يجوز المؤاجرة دون المزارعة يستدل بما رواه مسلم في صحيحه عن ثابت ابن الضحاك : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة ، وأمر بالمؤاجرة . وقال : لا بأس بها » فهذا صريح في النهي عن المزارعة ، والأمر بالمؤاجرة . ولأنه سيأتى عن رافع بن خديج — الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم — « أنه لم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم عن كرائها بشيء معلوم مضمون ، وإنما نهى عما كانوا يفعلونه من المزارعة » .

وذهب جميع فقهاء الحديث الجامعون لطرقه كلهم — كأحمد بن

حنبل ، وأصحابه كلهم من المتقدمين والمتأخرين ، واسحاق بن راهويه ،
وأبي بكر بن أبي شيبة ، وسليمان بن داود الهاشمي ، وأبي خيثمة زهير
ابن حرب ، وأكثر فقهاء الكوفيين . كسفيان الثوري ، ومحمد بن
عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وأبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة ،
والبخاري صاحب الصحيح ، وأبي داود ، وجماهير فقهاء الحديث من
التأخرين : كابن المنذر ، وابن خزيمة ، والخطابي ، وغيرهم ، وأهل
الظاهر ، وأكثر أصحاب أبي حنيفة — إلى جواز المزارعة والمثاقرة
ونحو ذلك ، اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه
وأصحابه ، وما عليه السلف ، وعمل جمهور المسلمين . وينبوا معاني
الأحاديث التي يظن اختلافها في هذا الباب .

فمن ذلك معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر هو
وخلفاؤه من بعده إلى أن أجلاهم عمر . فعن ابن عمر قال : « عامل
رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من
تمر أو زرع » أخرجاه . وأخرجاً أيضاً عن ابن عمر « أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أعطى أهل خيبر على أن يعملوها ويزرعوها ولهم
شطر ما خرج منها » . هذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم : « لما افتتحت
خيبر سألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرم فيها على أن
يعملوها على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع . فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : أقركم فيها على ذلك ما شئنا . وكان الثمر
 على السهان من نصف خيبر . فيأخذ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الخمس . وفي رواية مسلم عن عبد الله بن عمر ، عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : « أنه دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها
 على أن يعتملوها من أموالهم وللرسول صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها ،
 وعن ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر أهلها
 على النصف : نخلها وأرضها » رواه الامام أحمد وابن ماجه ، وعن طاوس :
 « ان معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان على الثلث والربع . فهو يعمل به الى
 يومك هذا » رواه ابن ماجه . وطاوس كان باليمن ، وأخذ عن أصحاب
 معاذ الذين باليمن من أعيان المخضرمين ، وقوله « وعمر وعثمان » أي :
 كنا نفعل كذلك على عهد عمر وعثمان ، فحذف الفعل لدلالة الحال
 عليه ؛ لأن المخاطبين كانوا يعلمون ان معاذ خرج من اليمن في خلافة
 الصديق ، وقدم الشام في خلافة عمر ، ومات بها في خلافته . قال
 البخاري في صحيحه : وقال قيس ابن مسلم عن أبي جعفر — يعني :
 الباقر — « ما بالمدينة دار هجرة إلا يزرعون على الثلث والربع » قال :
 « وزارع علي ، وسعد بن مالك ، وعبد الله بن مسعود ، وعمر بن
 عبد العزيز ، والقاسم ، وعروة ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي
 وابن سيرين . وعامل عمر الناس على أنه ان جاء عمر بالبذر من

عنده فله الشطر ، وان جاءوا بالبذر فلهم كذا ، . وهذه الآثار التي ذكرها البخاري قد رواها غير واحد من المصنفين في الآثار .

فاذا كان جميع المهاجرين كانوا يزارعون والحلفاء الراشدون وأكابر الصحابة والتابعين ، من غير ان ينكر ذلك منكر : لم يكن إجماع أعظم من هذا ؛ بل ان كان في الدنيا إجماع فهو هذا . لا سيما وأهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده الى ان أجلا عمر اليهود الى تيماء .

وقد تأول من أبطل المزارعة والمساقاة ذلك بتأويلات مردودة . مثل ان قال كان اليهود عبيدا للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين . فجعلوا ذلك مثل المخارجة بين العبد وسيده .

ومعلوم بالنقل المتواتر : ان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم ولم يسترقهم حتى أجلاهم عمر ، ولم يبيعهم ، ولا مكن أحداً من المسلمين من استرقاق أحد منهم .

ومثل ان قال : هذه معاملة مع الكفار . فلا يلزم ان تجوز مع المسلمين . وهذا مردود ؛ فان خير قد صارت دار اسلام ، وقد أجمع المسلمون على أنه يحرم في دار الاسلام بين المسلمين وأهل العهد ما يحرم بين المسلمين من المعاملات الفاسدة . ثم انا قد ذكرنا ان

النبي صلى الله عليه وسلم عامل بين المهاجرين والأنصار ، وان معاذ
ابن جبل عامل على عهده أهل اليمن بعد اسلامهم على ذلك ، وان
الصحابه كانوا يعاملون بذلك . والقياس الصحيح يقتضي جواز ذلك مع
عمومات الكتاب والسنة المبيحة ، او النافية للخرج ، ومع الاستصحاب ،
وذلك من وجوه .

أحدها : ان هذه المعاملة مشاركة ؛ ليست مثل المؤاجرة المطلقة ؛
فان النماء الحادث يحصل من منفعة أصلين : منفعة العين التي لهذا ،
كبدنه وبقره . ومنفعة العين التي لهذا ، كأرضه وشجره ، كما تحصل
المغانم بمنفعة أبدان الغانمين وخيلهم ، وكما يحصل مال الفى بمنفعة أبدان
المسلمين من قوتهم ونصرهم ؛ بخلاف الاجارة . فان المقصود فيها هو
العمل ، أو المنفعة . فمن استؤجر لبناء او خياطة ، او شق الأرض او بذرها
او حصاد ، فاذا وفاه ذلك العمل فقد استوفى المستأجر مقصوده بالعقد ،
واستحق الأجير أجره . ولذلك يشترط في الاجارة اللازمة : ان يكون
العمل مضبوطا ، كما يشترط مثل ذلك في المبيع . وهنا منفعة بدن
العامل وبدن بقره وحديده : هو مثل منفعة أرض المالك وشجره .
ليس مقصود واحد منها استيفاء منفعة الآخر ، وإنما مقصودها جميعا :
ما يتولد من اجتماع المنفعتين . فان حصل نماء مشتركاً فيه . وإن لم يحصل
نماء ذهب على كل منها منفعته ، فيشتركان في المنعم وفي المغرم ، كسائر

المشتركين فيما يحدث من نماء الأصول التي لهم . وهذا جنس من التصرفات يخالف في حقيقته ومقصوده وحكمه الاجارة المحضة ، وما فيه من شوب المعاوضة من جنس ما في الشركة من شوب المعاوضة .

فان التصرفات العدلية في الأرض جنسان : معاوضات ، ومشاركات . فالمعاوضات : كالبيع والاجارة . والمشاركات : شركة الأملاك وشركة العقد . ويدخل في ذلك اشتراك المسلمين في مال بيت المال ، واشتراك الناس في المباحات . كمنافع المساجد والأسواق المباحة ، والطرق ، وما يحیی من الموات ، او يوجد من المباحات ، واشتراك الورثة في الميراث ، واشتراك الموصى لهم والموقوف عليهم في الوصية والوقف ، واشتراك التجار والصناع شركة عنان او أبدان ، ونحو ذلك وهذان الجنسان هما منشأ الظلم . كما قال تعالى عن داود عليه السلام (وان كثيراً من الخلطاء ليغني بعضهم على بعض ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وقليل ما هم) .

والتصرفات الأخر هي الفضيلة : كالقرض ، والعاربة ، والهبة ، والوصية . وإذا كانت التصرفات المبنية على المعادلة هي معاوضة او مشاركة . فمعلوم قطعاً : ان المساقاة والمزارعة ونحوها من جنس المشاركة ، ليسا من جنس المعاوضة المحضة ، والغرر إنما حرم بيعه في المعاوضة ، لأنه أكل مال بالباطل . وهنا لا يأكل أحدهما مال الآخر ؛ لأنه إن لم

ينبت الزرع فان رب الأرض لم يأخذ منفعة الآخر ؛ إذ هو لم يستوفها ، ولا ملكها بالعقد ، ولا هي مقصودة ؛ بل ذهبت منفعة بدنه ، كما ذهبت منفعة أرض هذا ، ورب الأرض لم يحصل له شيء حتى يكون قد أخذه والآخر لم يأخذ شيئاً ؛ بخلاف بيع الغرر وإجارة الغرر ؛ فان أحد المتعاضين يأخذ شيئاً ، والآخر يبقى تحت الخطر ، فيفضى الى ندم أحدهما وخصومتها . وهذا المعنى منتف في هذه المشاركات التي مبناها على المعادلة المحضة التي ليس فيها ظلم ألبتة ، لا في غرر ، ولا في غير غرر .

ومن تأمل هذا تبين له مأخذ هذه الأصول . وعلم ان جواز هذه أشبه بأصول الشريعة ، وأعرف في العقول ، وأبعد عن كل محذور من جواز إجارة الأرض ؛ بل ومن جواز كثير من البيوع والاجارات المجمع عليها ، حيث هي مصلحة محضة للخلق بلا فساد . وانما وقع اللبس فيها على من حرمها من إخواننا الفقهاء بعد ما فهموه من الآثار : من جهة أنهم اعتقدوا هذا إجارة على عمل مجهول ؛ لما فيها من عمل بعوض . وليس كل من عمل لينتفع بعمله يكون أجيراً ، كعمل الشريكين في المال المشترك ، وعمل الشريكين في شركة الأبدان ، وكاشتراك الغانمين في المغنم ، ونحو ذلك مما لا يعد ولا يحصى ، نعم ! لو كان أحدهما يعمل بمال يضمنه له الآخر لا يتولد من عمله : كان هذا إجارة .

الوجه الثانى : أن هذه من جنس المضاربة . فانها عين تنمو بالعمل عليها ، فجاز العمل عليها ببعض نمائها ، كالدرهم والدنانير ، والمضاربة جوزها الفقهاء كلهم ، اتباعا لما جاء فيها عن الصحابة رضي الله عنهم ، مع انه لا يحفظ فيها بعينها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد كان أحمد يرى ان يقيس المضاربة على المساقاة والمزارعة ، لثبوتها بالنص ، فتجعل أصلا يقاس عليه ، وان خالف فيها من خالف . وقياس كل منها على الآخر صحيح . فان من ثبت عنده جواز أحدها أمكنه أن يستعمل فيه حكم الآخر لتساويهما .

فان قيل : الربح في المضاربة ليس من عين الأصل ؛ بل الأصل يذهب ويحيى بدله . فالمال المقسم حصل بنفس العمل ؛ بخلاف الثمر والزرع فانه من نفس الأصل .

قيل : هذا الفرق فرق في الصورة ، وليس له تأثير شرعي . فانا نعلم بالاضطرار ان المال المستفاد انما حصل بمجموع منفعة بدن العامل ، ومنفعة رأس المال ؛ ولهذا يرد الى رب المال مثل رأس ماله ويقتسمان الربح ، كما ان العامل يبقى بنفسه التي هي نظير الدرهم . وليست اضافة الربح الى عمل بدن هذا بأولى من اضافته الى منفعة مال هذا .

ولهذا فالمضاربة التي تروونها عن عمر : إنما حصلت بغير عقد لما

أقرض أبو موسى الأشعري لابني عمر من مال بيت المال فحملاه الى أبيهما . فطلب عمر جميع الربح ، لأنه رأى ذلك كالغصب ، حيث أقرضها ولم يقرض غيرها من المسلمين والمال مشترك ، وأحد الشركاء اذا اتجر في المال المشترك بدون اذن الآخر فهو كالغاصب في نصيب الشريك ، وقال له ابنه عبد الله : « الضمان كان علينا ، فيكون الربح لنا » فأشار عليه بعض الصحابة بأن يجعله مضاربة .

وهذه الأقوال الثلاثة في مثل هذه المسألة موجودة بين الفقهاء — وهي ثلاثة أقوال في مذهب احمد وغيره — هل يكون ربح من اتجر بمال غيره بغير اذنه لرب المال أو للعامل ، أو لهما ؟ على ثلاثة أقوال . وأحسنها وأقيسها : ان يكون مشتركا بينهما ؛ كما قضى به عمر ؛ لأن النماء متولد عن الأصلين .

وإذا كان أصل المضاربة الذي قد اعتمدوا عليه ، راعوا فيه ما ذكرناه من الشركة . فأخذ مثل الدرام يجري مجرى عينها ؛ ولهذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون بعده القرض منيحة ؛ يقال : منيحة ورق . ويقول الناس : أعزني دراهمك . يجعلون رد مثل الدرام مثل رد عين العارية ، والمقترض انتفع بها وردّها . وسموا المضاربة قراضا ؛ لأنها في المقابلات نظير القرض في التبرعات .

ويقال أيضا : لو كان ما ذكروه من الفرق مؤثراً لكان اقتضاؤه

لتجويز المزارعة دون المضاربة أولى من العكس ؛ لأن النماء إذا حصل مع بقاء الأصلين كان أولى بالصحة من حصوله مع ذهاب أحدهما . وإن قيل : الزرع نماء الأرض دون البدن . فقد يقال : والربح نماء العامل ، دون الدرام أو بالعكس . وكل هذا باطل ؛ بل الزرع يحصل بمنفعة الأرض المشتملة على التراب والماء والهواء ومنفعة بدن العامل والبقر والحديد .

ثم لو سلم أن بينها وبين المضاربة فرقا ، فلا ريب أنها بالمضاربة أشبه منها بالمؤاجرة ؛ لأن المؤاجرة المقصود فيها هو العمل ، ويشترط أن يكون معلوماً ، والأجرة مضمونة في الذمة أو عين معينة . وهنا ليس المقصود إلا النماء ، ولا يشترط معرفة العمل ، والأجرة ليست عيناً ولا شيئاً في الذمة ، وإنما هي بعض ما يحصل من النماء ؛ ولهذا متى عين فيها شيء معين فسد العقد ، كما تفسد المضاربة إذا شرطاً لأحدهما ربها معيناً ، أو أجرة معلومة في الذمة . وهذا بين في الغاية . فإذا كانت بالمضاربة أشبه منها بالمؤاجرة جداً ، والفرق الذي بينها وبين المضاربة ضعيف ، والذي بينها وبين المؤاجرة فروق غير مؤثرة في الشرع والعقل ، وكان لابد من إلحاقها بأحد الأصلين ، فالحاقها بما هي به أشبه أولى . وهذا أجلى من أن يحتاج فيه إلى إطناب .

الوجه الثالث : أن نقول : لفظ الاجارة فيه عموم وخصوص .

فاتها على ثلاث مراتب .

« أحدها » : أن يقال : لكل من بذل نفعا بعوض . فيدخل في ذلك المهر . كما في قوله تعالى : (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن) . وسواء كان العمل هنا معلوماً أو مجهولاً ، وكان الآخر معلوماً أو مجهولاً ، لازماً أو غير لازم .

« المرتبة الثانية » : الاجارة التي هي جمالة ، وهو ان يكون النفع غير معلوم ، لكن العوض مضموناً ، فيكون عقداً جائزاً غير لازم ، مثل ان يقول : من رد علي عبدي فله كذا . فقد يرد من بعيد أو قريب .

« الثالثة » : الاجارة الخاصة . وهي ان يستأجر عينا ، او يستأجره على عمل في الذمة ؛ بحيث تكون المنفعة معلومة . فيكون الأجر معلوماً والاجارة لازمة . وهذه الاجارة التي تشبه البيع في عامة أحكامه . والفقهاء المتأخرون إذا أطلقوا الاجارة ، او قالوا « باب الاجارة » أرادوا هذا المعنى .

فيقال : المساقاة والمزارعة والمضاربة ونحوهن من المشاركات على نماء يحصل ، من قال : هي اجارة بالمعنى الأعم أو العام ، فقد صدق . ومن قال : هي اجارة بالمعنى الخاص فقد اخطأ . وإذا كانت اجارة

بالمعنى العام التى هى الجعالة . فهناك ان كان العوض شيئاً مضموناً من عين أو دين ، فلا بد أن يكون معلوماً ، وأما ان كان العوض مما يحصل من العمل جاز ان يكون جزءاً شائعاً فيه . كما لو قال الأمير فى الغزو : من دنا على حصن كذا فله منه كذا ، فحصول الجعل هناك مشروط بحصول المال ، مع أنه جعالة محضة لا شركة فيه . فالشركة أولى وأخرى .

ويسلك فى هذا طريقة أخرى . فيقال : الذى دل عليه قياس الأصول : أن الاجارة الخاصة بشترط فيها ان لا يكون العوض غرراً ، قياساً على الثمن . فأما الاجارة العامة التى لا يشترط فيها العلم بالمنفعة : فلا تشبه هذه الاجارة ؛ لما تقدم ، فلا يجوز إلحاقها بها ، فتبقى على الأصل المبيع .

فتحرير المسألة : ان المعتقد لكونها إجارة يستفسر عن مراده بالاجارة . فان أراد الخاصة : لم يصح . وان أراد العامة : فأين الدليل على تحريمها الا بعوض معلوم ؟ فان ذكر قياساً بين له الفرق الذى لا يخفى على غير فقيه ، فضلاً عن الفقيه ، ولن يجد الى أمر يشمل مثل هذه الاجارة سبيلاً . فاذا انتفت أدلة التحريم ثبت الحل .

ويسلك فى هذا طريقة أخرى . وهو قياس العكس . وهو ان

يُثبت في الفرع نقيض حكم الأصل ، لانتفاء العلة المقتضية لحكم الأصل .
فيقال : المعنى الموجب لكون الاجرة يجب ان تكون معلومة منتف في
باب المزارعة ونحوها ؛ لأن المقتضى لذلك ان المجهول غرر . فيكون في
معنى بيع الغرر المقتضى أكل المال بالباطل ، او ما يذكر من هذا
الجنس . وهذه المعاني منتفية في الفرع . فاذا لم يكن للتحريم موجب
الاكذا — وهو منتف — فلا تحريم .

وأما الأحاديث — حديث رافع بن خديج وغيره — : فقد
جاءت مفسرة مبينة لنهي النبي صلى الله عليه وسلم : انه لم يكن نهيا
عما فعل هو والصحابة في عهده وبعده ، بل الذي رخص فيه غير
الذي نهى عنه . فعن رافع بن خديج قال : « كنا اكثر أهل المدينة
مزدحما ، كنا نكري الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض . قال :
مما بصاب ذلك وتسلم الأرض ، ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك ؟
فنهينا . فأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ » . رواه البخاري . وفي
رواية له . قال : « كنا اكثر أهل المدينة حقلا . وكان أحدنا يكري
أرضه . فيقول : هذه القطعة لي . وهذه لك ، فربما أخرجت ذه ،
ولم تخرج ذه . فبهام النبي صلى الله عليه وسلم » . وفي رواية له :
« فربما أخرجت هذه كذا ، ولم تخرج ذه ، فنهينا عن ذلك . ولم تنه
عن الورق » . وفي صحيح مسلم عن رافع قال : « كنا اكثر أهل

الأنصار حقلاً . وكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه .
فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه . فنهانا عن ذلك . وأما الورق فلم
ينها ، وفي مسلم أيضا عن حنظلة بن قيس قال : « سألت رافع بن
خديج عن كراه الأرض بالذهب والورق ؟ فقال : لا بأس به ، إنما
كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما
على الماذينات وأقبال الجداول ، وأشياء من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم
هذا ، ويهلك هذا ، ويسلم هذا . فلم يكن للناس كراه إلا هذا .
فلذلك زجر الناس عنه . فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » .

فهذا رافع بن خديج — الذى عليه مدار الحديث — يذكر أنه
لم يكن لهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كراه إلا بزرع
مكان معين من الحقل . وهذا النوع حرام بلا ريب عند الفقهاء
قاطبة ، وحرموا نظيره فى المضاربة . فلو اشترط ربح ثوب بعينه لم يجوز .
وهذا الغرر فى المشاركات نظير الغرر فى المعاوضات .

وذلك أن الأصل فى هذه المعاوضات والمقابلات هو التعادل من
الجانبين . فان اشتمل أحدهما على غرر أوريا دخلها الظلم ، فحرمها الله
الذى حرم الظلم على نفسه ، وجعله محرما على عباده . فاذا كان أحد
المتبايعين اذا ملك الثمن وبقي الآخر تحت الخطر : لم يجوز — ولذلك
حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الثمر قبل بدو صلاحه —

فكذلك هذا اذا اشترطا لأحد الشريكين مكانا معيناً خرجا عن موجب الشركة ؛ فان الشركة تقتضي الاشتراك في النماء . فاذا انفرد أحدهما بالعين لم يبق للآخر فيه نصيب . ودخله الخطر ومعنى القمار ، كما ذكره رافع في قوله : « فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه » فيفوز أحدهما ويخيب الآخر . وهذا معنى القمار . وأخبر رافع « انه لم يكن لهم كراء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا هذا » وأنه إنما زجر عنه لأجل ما فيه من المخاطرة ومعنى القمار . وأن النهي إنما انصرف الى ذلك الكراء الموهود ؛ لا إلى ما تكون فيه الأجرة مضمونة في الذمة . وسأشير ان شاء الله الى مثل ذلك في نهيه عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، ورافع أعلم بنهي النبي صلى الله عليه وسلم : عن أى شيء وقع ؟ وهذا — والله أعلم — هو الذى انتهى عنه عبد الله بن عمر ، فانه قال : لما حدثه رافع : « قد علمت انا كنا نكرى مزارعنا بما على الأربعاء وبشيء من التبن » فبين أنهم كانوا يكرون بزرع مكان معين ، وكان ابن عمر يفعله ؛ لأنهم كانوا يفعلونه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغه النهي .

يدل على ذلك : ان ابن عمر كان يروى حديث معاملة خيبر دائماً ويفتى به ، ويفتى بالمزارعة على الأرض البيضاء ، وأهل بيته ايضا بعد حديث رافع . فروى حرب الكرمانى قال : حدثنا إسحق بن إبراهيم

ابن راهويه ، حدثنا معتمر بن سليمان ، سمعت كليب بن وائل قال :
أثبت ابن عمر ، فقلت : أتاني رجل له أرض وماء ، وليس له بذر ولا
بقر ، فأخذتها بالنصف ، فبذرت فيها بذري ، وعملت فيها ببقرى
فناصفته ؟ قال : حسن . وقال : حدثنا ابن أخي حزم ، حدثنا يحيى
ابن سعيد ، حدثنا سعيد بن عبيد . سمعت سالم بن عبد الله — وأتاه
رجل — فقال : الرجل منا ينطلق الى الرجل فيقول : أجيء ببذري
وبقرى وأعمل أرضك . فما أخرج الله منه فلك منه كذا ، ولي منه
كذا ؟ قال : لا بأس به ، ونحن نصنعه .

وهكذا أخبر أقارب رافع . ففي البخاري عن رافع قال : حدثني
عمومتي أنهم كانوا يكرون الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم بما ينبت على الأربعاء او بشيء يستثنيه صاحب الأرض . فنهانا
النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . ف قيل لرافع : فكيف بالدينار والدرهم ؟
فقال : ليس به بأس بالدينار والدرهم . وكان الذي نهى عنه من ذلك ما لو نظر
فيه ذو الفهم بالحلال والحرام لم يجزه ، لما فيه من المخاطرة . وعن أسيد بن ظهير
قال : « كان أحدنا اذا استغنى عن أرضه أعطاها بالثلث والرابع والنصف .
وبشترط ثلاث جداول والقصارة وما سقى الربيع . وكان العيش اذ ذاك
شديداً ، وكان يعمل فيها بالحديد وما شاء الله ، ويصيب منها منفعة .
فأتانا رافع بن خديج فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

بها كم عن الحقل ، ويقول : من استغنى عن أرضه فليمنحها أخاه أو
ليدع ، رواد أحمد وابن ماجه . وروى ابو داود قول النبي صلى الله
عليه وسلم ، زاد أحمد « وبينها كم عن المزابنة . والمزابنة : ان يكون
الرجل له المال العظيم من النخل ، فيأتيه الرجل فيقول : أخذته بكذا
وكذا وسقاً من تمر . والقصاره ماسقط من السنبل » .

وهكذا أخبر سعد بن أبي وقاص ، وجابر . فأخبر سعد : « أن
أصحاب المزارع في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يكرون
مزارعهم بما يكون على السواقي من الزرع ، وما سعد بالماء مما حول البئر .
فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختصموا في ذلك ، فتهام رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن يكروا بذلك ، وقال : اكروا بالذهب
والفضة » رواد أحمد وابو داود والنسائي . فهذا صريح في الاذن
بالكراء بالذهب والفضة ، وان النهي إنما كان عن اشتراط زرع مكان
معين . وعن جابر رضي الله عنه قال « كنا نخبر على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم بنصيب من القصرى ومن كذا . فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليمنحها أخاه
أو فليدعها » رواد مسلم .

فهؤلاء أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين رووا عنه النهي
قد أخبروا بالصورة التي نهى عنها ، والعلة التي نهى من أجلها . وإذا

كان قد جاء في بعض طرق الحديث : « انه نهى عن كراء المزارع » مطلقا ، فالتعريف للكراء المعهود بينهم . وإذا قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تكروا المزارع » فانما أراد الكراء الذى يعرفونه كما فهموه من كلامه ، وهم أعلم بمقصوده . وكما جاء مفسرا عنه : « انه رخص في غير ذلك الكراء » ومما يشبه ذلك ما قرن به النهي من المزاينة ونحوها . واللفظ — وان كان في نفسه مطلقاً — فانه اذا كان خطابا لمعين في مثل الجواب عن سؤال ، او عقب حكاية حال ونحو ذلك : فانه كثيراً ما يكون مقيداً بمثل حال المخاطب . كما لو قال المريض للطبيب : ان به حرارة . فقال له : لا تأكل الدسم . فانه يعلم ان النهي مقيد بتلك الحال .

وذلك : ان اللفظ المطلق اذا كان له مسمى معهود ، او حال يقتضيه : انصرف اليه . وان كان نكرة ، كالتبايعين اذا قال احدهما : بعتك بعشرة دراهم ، فانها مطلقة في اللفظ ، ثم لا ينصرف الا الى المعهود من الدراهم . فاذا كان المخاطبون لا يتعارفون بينهم لفظ « الكراء » إلا لذلك الذى كانوا يفعلونه ، ثم خاطبوا به : لم ينصرف الا الى ما يعرفونه . وكان ذلك من باب التخصيص العرفي ، كلفظ « الدابة » اذا كان معروفا بينهم أنه الفرس ، او ذوات الحافر . فقال : لا تأتني بدابة : لم ينصرف هذا المطلق الا الى ذلك . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان مقيدا

بالعرف والسؤال . وقد تقدم ما في الصحيحين عن رافع بن خديج وعن
ظهير بن رافع قال : « دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
ما تصنعون بمحاقلكم ؟ قلت تؤاجرهما بما على الربيع ، وعلى الأوسق
من التمر والشعير قال : لا تفعلوا . ازرعوها او ازرعوها ،
او أمسكوها . » .

فقد صرح بأن النهي وقع عما كانوا يفعلونه ، وأما المزارعة المحضة :
فلم يتناولها النهي ، ولا ذكرها رافع وغيره فيما يجوز من الكراء ؛
لأنها — والله أعلم — عند جنس آخر غير الكراء المعتاد ؛ فان
الكراء اسم لما وجب فيه اجرة معلومة ، إما عين وإما دين . فان كان
ديننا في الذمة مضموناً فهو جائز . وكذلك ان كان عيننا من غير الزرع ،
وأما ان كان عيننا من الزرع لم يجز .

فأما المزارعة بجزء شائع من جميع الزرع فليس هو الكراء
المطلق ؛ بل هو شركة محضة ؛ إذ ليس جعل العامل مكترياً للأرض
بجزء من الزرع بأولى من جعل المالك مكترياً للعامل بالجزء الآخر ؛
وان كان من الناس من يسمى هذا كراء ايضاً . فانما هو كراء بالمعنى
العام الذي تقدم بيانه . فأما الكراء الخاص الذي تكلم به رافع وغيره
فلا ، ولهذا السبب بين رافع احد نوعي الكراء الجائز ، وبين النوع
الآخر الذي نهوا عنه ، ولم يتعرض للشركة ، لأنها جنس آخر .

بقي ان يقال : فقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض فلنزرعها او ليمنعها أخاه ، وإلا فليمسكها » أمر — اذا لم يفعل واحداً من الزرع والمنعحة — ان يمسكها . وذلك يقتضى المنع من المؤاجرة ومن المزارعة كما تقدم .

فيقال : الأمر بهذا أمر ندب واستحباب ؛ لا أمر ايجاب ، او كان أمر ايجاب في الابتداء لينزجروا عما اعتادوه من الكراء الفاسد . وهذا كما أنه صلى الله عليه وسلم لما نهام عن لحوم الحمر الأهلية ، قال فى الآنية التى كانوا يطبخونها فيها : « أهريقوا ما فيها ، واكسروها » . وقال صلى الله عليه وسلم فى آنية أهل الكتاب حين سأله عنها ابو ثعلبة الحشني : « ان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء » وذلك لأن النفوس اذا اعتادت المعصية فقد لا تنفطم عنها انقطاعاً جيداً الا بترك ما يقاربها من المباح . كما قيل : « لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزاً من الحلال » كما أنها أحياناً لا تترك المعصية الا بتدريج ؛ لا تتركها جملة .

فهذا يقع تارة ، وهذا يقع تارة . ولهذا يوجد فى سنة النبي صلى الله عليه وسلم لمن خشى منه النفرة عن الطاعة : الرخصة له فى أشياء يستغنى بها عن المحرم ، ولمن وثق بإيمانه وصبره : النهي عن بعض ما يستحب له تركه مبالغة فى فعل الأفضل . ولهذا يستحب لمن وثق بإيمانه

وصبره — من فعل المستحبات البدنية والمالية ، كالتحرج عن جميع ماله ، مثل أبي بكر الصديق — مالا يستحب لمن لم يكن حاله كذلك ، كالرجل الذي جاءه ببيضة من ذهب ، فحذفه بها ، فلو أصابته لأوجعته . ثم قال : « يذهب أحدكم فيخرج ماله . ثم يجلس كلاً على الناس » .

يدل على ذلك : ما قدمناه من رواية مسلم الصحيحة عن ثابت بن الضحاك : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة . وأمر بالثأجرة . وقال : لا بأس بها » وما ذكرناه من رواية سعد بن أبي وقاص : « أنه نهى أن يكرؤوا بزرع موضع معين » وقال : اكرؤوا بالذهب والفضة » وكذلك فهمته الصحابة . فان رافع بن خديج قد روى ذلك وأخبر أنه : لا بأس بكرائها بالذهب والفضة .

وكذلك فقهاء الصحابة : كزيد بن ثابت ، وابن عباس . ففي الصحيحين عن عمرو بن دينار . قال : قلت . لطاوس : « لو تركت الحنبرة ؟ فانهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها . قال : أي عمرو ، إني أعطيهم وأعنيهم » وإن أعلمهم أخبرني — يعني ابن عباس — أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه ؛ ولكن قال : إن يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خراجاً معلوماً ، وعن ابن عباس أيضاً : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ؛

ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض . رواه مسلم مجملًا والترمذي .
وقال : حديث حسن صحيح . وقد أخبر طاوس عن ابن عباس : أن
النبي صلى الله عليه وسلم إنما دعاهم إلى الأفضل ، وهو التبرع ،
قال : « وأنا اعينهم وأعطيهم » وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالرفق الذي منه واجب ، وهو ترك الربا والغرر . ومنه مستحب ،
كالعارية والقرض .

ولهذا لما كان التبرع بالأرض بلا أجره من باب الإحسان كان
المسلم أحق به ، فقال : « لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن
يأخذ عليه خرجًا معلومًا » وقال : « من كانت له أرض فليزرعها ، أو
ليمنحها أخاه ، أو ليمسكها » فكان الأخ هو الممنوح . ولما كان أهل
الكتاب ليسوا من الإخوان عاملهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنحهم ؛
لأسياء والتبرع إنما يكون عن فضل غنى . فمن كان محتاجًا إلى منفعة
أرضه لم يستحب له المنفعة ، كما كان المسلمون محتاجين إلى منفعة أرض
خير ، وكما كان الأنصار محتاجين في أول الإسلام إلى أرضهم ، حيث
عاملوا عليها المهاجرين . وقد توجب الشريعة التبرع عند الحاجة ، كما
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافعة
التي دفنت ؛ ليطعموا الجياع ؛ لأن إطعامهم واجب . فلما كان المسلمون
محتاجين إلى منفعة الأرض وأصحابها أغنياء عنها نهى عن المعاوضة

ليجودوا بالتبرع ، ولم يأمرهم بالتبرع عينا ، كما نهام عن الادخار . فان من نهى عن الانتفاع بماله جاد ببذله ؛ اذ لا يترك بطالا ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل الأئمة عن بعض أنواع المباح في بعض الأحوال ؛ لما في ذلك من منفعة المنهي ؛ كما نهام في بعض المغازي (١) وأما ما رواه جابر من نهيه صلى الله عليه وسلم عن المخاربة : فهذه هي المخاربة التي نهى عنها . واللام لتعريف العهد . ولم تكن المخاربة عندهم الا ذلك .

يبين ذلك ما في الصحيح عن ابن عمر قال : « كنا لانرى بالخبر بأساً حتى كان عام أول . فزعم رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، فتركناه من أجله » فأخبر ابن عمر ان رافعاً روى النهي عن الخبر . وقد تقدم معنى حديث رافع . قال أبو عبيد : الخبر — بكسر الحاء — بمعنى المخاربة . والمخاربة : المزارعة بالنصف والثلث والرابع ، وأقل وأكثر . وكان أبو عبيد يقول : لهذا سمي الأكار خيراً ؛ لأنه يخبر على الأرض ، والمخاربة : هي المزاكرة .

وقد قال بعضهم : أصل هذا من خير ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرها في أيديهم على النصف ، فقليل ؛ خابرم ، أي عاملهم في خير . وليس هذا بشيء ؛ فان معاملته بخير لم ينفه عنها قط ،

(١) ياض بالاصلين قدر كلمتين او ثلاث .

بل فعلها الصحابة في حياته وبعد موته . وإنما روى حديث الخبارة رافع
ابن خديج ، وجابر . وقد فسرا ما كانوا يفعلونه . والخبير : هو الفلاح ،
سمي بذلك لأنه يخبر الأرض .

وقد ذهب طائفة من الفقهاء الى الفرق بين الخبارة والمزراعة .
فقالوا : « الخبارة » هي المعاملة على ان يكون البذر من العامل ،
و « الزراعة » على ان يكون البذر من المالك . قالوا : والنبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن الخبارة ؛ لا الزراعة .

وهذا ايضا ضعيف فانا قد ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما في الصحيح من انه « نهى عن الزراعة » كما « نهى عن الخبارة »
وكما « نهى عن كراء الأرض » وهذه الالفاظ في أصل اللغة عامة لموضع
نهيه وغير موضع نهيه ، وإنما اختصت بما يفعلونه لأجل التخصيص العرفي لفظاً
وفعلاً ، ولأجل القرينة اللفظية ، وهي لام العهد وسؤال السائل ؛ وإلا فقد
نقل أهل اللغة : ان الخبارة هي الزراعة ، والاشتقاق يدل على ذلك .

فصل

والذين جوزوا الزراعة منهم من اشترط ان يكون البذر من
المالك . وقالوا : هذه هي الزراعة . فأما ان كان البذر من العامل لم

يجز . وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، اختارها طائفة من أصحابه وأصحاب مالك والشافعي ، حيث يجوزون المزارعة .

وحجة هؤلاء : قياسها على المضاربة ، وبذلك احتج أحمد أيضا . قال الكرمانى : قيل لابی عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل : رجل دفع أرضه الى الأكار على الثلث أو الربع ؟ قال : لا بأس بذلك ، إذا كان البذر من رب الأرض والبقر والحديد والعمل من الأكار ، يذهب فيه مذهب المضاربة .

ووجه ذلك : ان البذر هو أصل الزرع ، كما ان المال هو أصل الربح . فلا بد ان يكون البذر ممن له الأصل ، ليكون من أحدهما العمل ، ومن الآخر الأصل .

والرواية الثانية عنه : لا يشترط ذلك ؛ بل يجوز ان يكون البذر من العامل ، وقد نقل عنه جماهير أصحابه — أكثر من عشرين نفسا — أنه يجوز ان يكري أرضه بالثلث أو الربع ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر .

فقلت طائفة من أصحابه — كالقاضي أبى يعلى — إذا دفع أرضه لمن يعمل عليها ببذره بجزء من الزرع للمالك ، فان كان على وجه الاجارة جاز ، وان كان على وجه المزارعة لم يجز ، وجعلوا هذا التفريق تقريراً

لتصومه ؛ لأنهم رأوا في عامة نصوصه صرائح كثيرة جداً في جواز
كراء الأرض بجزء من الخارج منها ، ورأوا أن هذا هو ظاهر مذهبه
عندهم ، من أنه لا يجوز في المزارعة أن يكون البذر من المالك كالمضاربة .
ففرقوا بين باب المزارعة والمضاربة ، وباب الاجارة .

وقال آخرون — منهم أبو الخطاب — معنى قوله في رواية الجماعة :
يجوز كراء الأرض ببعض الخارج منها . أراد به : المزارعة والعمل من
الأكار . قال أبو الخطاب ومتبعوه : فعلى هذه الرواية : إذا كان
البذر من العامل فهو مستأجر للأرض ببعض الخارج منها ، وإن كان
من صاحب الأرض : فهو مستأجر للعامل بما شرط له . قال : فعلى
هذا ما يأخذه صاحب البذر يستحقه ببذره ، وما يأخذه من الأجرة
بأخذه بالشرط .

وما قاله هؤلاء من أن نصه على المكارى ببعض الخارج هو
المزارعة ، على أن يبذر الأكار : هو الصحيح ، ولا يحتمل الفقه إلا
هذا ، أو أن يكون نصه على جواز المؤاجرة المذكورة يقتضي جواز
المزارعة بطريق الأولى . وجواز هذه المعاملة مطلقاً هو الصواب الذي
لا يتوجه غيره أثراً ونظراً . وهو ظاهر نصوص أحمد المتواترة عنه ،
واختيار طائفة من أصحابه .

والقول الأول — قول من اشترط أن يبذر رب الأرض ، وقول

من فرق بين أن يكون إجارة أو مزارعة — هو في الضعف نظير من سوى بين الإجارة الخاصة والمزارعة ، أو أضعف .

أما بيان نص أحمد : فهو انه إنما يجوز المؤاجرة ببعض الزرع ، استدلالاً بقصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر ، ومعاملته لهم إنما كانت مزارعة ؛ لم تكن بلفظ الإجارة . فمن الممتنع ان أحمد لا يجوز ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إلا بلفظ إجارة ، ويمنع فعله باللفظ المشهور .

وابيضاً فقد ثبت في الصحيح « ان النبي صلى الله عليه وسلم شرط أهل خيبر على ان يعملوها من أموالهم » كما تقدم ، ولم يدفع اليهم النبي صلى الله عليه وسلم بذراً ، فإذا كانت المعاملة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم إنما كانوا يبذرون فيها من أموالهم ، فكيف يحتاج بها أحمد على المزارعة ، ثم يقيس عليها إذا كانت بلفظ الإجارة ، ثم يمنع الأصل الذي احتج به من المزارعة التي بذر فيها العامل ؟ ! والنبي صلى الله عليه وسلم قد قال لليهود : « نقرم فيها ما أقرم الله » لم يشترط مدة معلومة ، حتى يقال : كانت إجارة لازمة ؛ لكن أحمد حيث قال : — في إحدى الروايتين — إنه يشترط كون البذر من المالك . فانما قاله متابعة لمن أوجبه قياساً على المضاربة ، وإذا أفتى العالم بقول لحجة ولها معارض راجح لم يستحضر حينئذ ذلك المعارض

الراجع ، ثم لما أفتى بجواز المؤاجرة بثلث الزرع استدلالاً بمزارعة خير ، فلا بد ان يكون في خير كان البذر عنده من العامل ، والا لم يصح الاستدلال . فان فرضنا ان احد فرق بين المؤاجرة بجزء من الخارج وبين المزارعة ببذر العامل ، كما فرق بينهما طائفة من أصحابه ، فمستند هذا الفرق ليس مأخذاً شرعياً ؛ فان احمد لا يرى اختلاف أحكام العقود باختلاف العبارات ؛ كما يراه طائفة من أصحابه الذين يجوزون هذه المعاملة بلفظ الاجارة ، ويمنعونها بلفظ المزارعة ، وكذلك يجوزون بيع مافي الذمة بيعاً حلالاً بلفظ البيع ، ويمنعونها بلفظ السلم ؛ لأنه يصير مسلماً حلالاً ، ونصوص احمد وأصوله تأبى هذا ، كما قدمناه عنه في مسألة صيغ العقود ؛ فان الاعتبار في جميع التصرفات القولية بالمعاني لا بما يحمل على الألفاظ ، كما تشهد به أجوبته في الأيمان والنذور والوصايا وغير ذلك من التصرفات ، وان كان هو قد فرق بينهما ، كما فرق طائفة من أصحابه ، فيكون هذا التفريق رواية عنه مرجوحة ، كالرواية المانعة من الأمرين .

وأما الدليل على جواز ذلك : فالسنة ، والاجماع ، والقياس .

أما السنة : فما تقدم من معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خير على ان يعملوها من أموالهم ، ولم يدفع اليهم بذراً ، وكما عامل الأنصار المهاجرين على ان البذر من عندهم ، قال حرب الكرمانى :

حدثنا محمد بن نصر ، حدثنا حسان بن إبراهيم ، عن حماد بن سلمة ،
عن يحيى بن اسماعيل بن حكيم : ان عمر بن الخطاب أجلى أهل
نجران وأهل فدك وأهل خيبر ، واستعمل يعلى بن منية ، فأعطى
العنب والنخل على أن لعمر الثلثين ولهم الثلث ، وأعطى البياض
— يعنى بياض الأرض — على ان كان البذر والبقر والحديد من عند
عمر ، فلعمر الثلثان ولهم الثلث ، وان كان منهم فلعمر الشطر ، ولهم
الشطر . فهذا عمر رضي الله عنه ويعلى بن منية عامله ، صاحب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، قد عمل فى خلافته بتجوز كلا الأمرين :
ان يكون البذر من رب الارض ، وأن يكون من العامل . وقال
حرب : حدثنا ابو معن ، حدثنا مؤمل ، حدثنا سفيان ، عن الحارث
ابن حصيرة الأزدي ، عن صخر بن الوليد ، عن عمرو بن صليح بن
محارب ، قال : جاء رجل الى علي بن أبي طالب ، فقال : ان فلاناً
أخذ أرضاً فعمل فيها ، وفعل . فدعاه فقال : ما هذه الأرض التى اخذت ؟
فقال : أرض أخذتها أكرى أنهارها وأعمرها وازرعها . فما أخرج
الله من شيء فلي النصف وله النصف ، فقال : لا بأس بهذا . فظاهره :
أن البذر من عنده ، ولم ينهه علي عن ذلك ، وبكفى إطلاق سؤاله ،
وإطلاق علي الجواب .

وأما القياس : فقد قدمنا ان هذه المعاملة نوع من الشركة : ليست

من الاجارة الخاصة . وان جعلت اجارة فهي من الاجارة العامة التي تدخل فيها الجمالة ، والسبق والرمي . وعلى التقديرين : فيجوز ان يكون البذر منها ؛ وذلك ان البذر في المزارعة ليس من الأصول التي ترجع الى ربها ؛ كالثمن في المضاربة ؛ بل البذر يتلف كما تتلف المنافع ؛ وإنما ترجع الأرض ، او بدن البقرة والعامل . فلو كان البذر مثل رأس المال ، لكان الواجب ان يرجع مثله الى مخرجه . ثم يقسمان الفضل ؛ وليس الأمر كذلك ، بل يشتركان في جميع الزرع .

فظهر ان الأصول فيها من أحد الجانبين هي الأرض بمائها وهوائها ، وبدن العامل والبقر واكثر الحرث والبذر يذهب كما تذهب المنافع ، وكما تذهب أجزاء من الماء والهواء والتراب ، فيستحيل زرعاً . والله سبحانه يخلق الزرع من نفس الحب والتراب والماء والهواء كما يخلق الحيوان من ماء الأبوين ، بل ما يستحيل في الزرع من أجزاء الأرض أكثر مما يستحيل من الحب ، والحب يستحيل فلا يبقى ، بل يفلقه الله ويحيله كما يحيل أجزاء الماء والهواء ، وكما يحيل النوى وسائر مخلوقاته من الحيوان ، والمعدن والنبات .

ولما وقع ما وقع من رأى كثير من الفقهاء : اعتقدوا ان الحب والنوى في الزرع والشجر : هو الأصل ، والباقي تبع ، حتى قضوا في مواضع بأن يكون الزرع والشجر لرب النوى والحب مع قلة قيمته ، ولرب

الأرض أجرة أرضه ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما قضى بضد هذا ، حيث قال : « من زرع في أرض قوم بغير إذنتهم فليس له من الزرع شيء . وله نفقته » فأخذ أحمد وغيره من فقهاء الحديث بهذا الحديث . وبعض من أخذ به يرى أنه خلاف القياس ، وأنه من صور الاستحسان ، وهذا لما انعقد في نفسه من القياس المتقدم ، وهو ان الزرع تبع للبذر ، والشجر تبع للنوى . وما جاءت به السنة هو القياس الصحيح الذي تدل عليه الفطرة ؛ فان إلقاء الحب في الأرض بمنزلة إلقاء النوى في الرحم سواء ؛ ولهذا سمي الله النساء حرثاً في قوله تعالى : (نساؤكم حرث لكم) كما سمي الأرض المزروعة حرثاً ، والمغلب في ملك الحيوان إنما هو جانب الأم . ولهذا تبع الولد الآدمي أمه في الحرية والرق دون أبيه ، ويكون جنين البهيمة لملك الأم ، دون مالك الفحل الذي نهى عن عسبه ؛ وذلك لأن الأجزاء التي استمدتها من الأم أضعاف الأجزاء التي استمدتها من الأب . وإنما للأب حق الابتداء فقط ، ولا ريب أنه مخلوق منها جميعاً . وكذلك الحب والنوى ؛ فان الأجزاء التي خلق منها الشجر والزرع أكثرها من التراب والماء والهواء ، وقد يؤثر ذلك في الأرض فتضعف بالزرع فيها ؛ لكن لما كانت هذه الأجزاء تستخلف دائماً — فان الله سبحانه لا يزال يمد الأرض بالماء والهواء وبالتراب ، إما مستحيلاً من غيره . وإما بالموجود ، ولا يؤثر في الأرض نقص الأجزاء الترايية شيئاً ، إما للخلف بالاستحالة ، وإما للكثرة —

ولهذا صار يظهر ان أجزاء الأرض في معنى المنافع ، بخلاف الحب والنوى الملقى فيها ؛ فانه عين ذاهبة غير مستخلصة ولا يعرض عنها . لكن هذا القدر لا يوجب ان يكون البذر هو الأصل فقط ؛ فان العامل هو وبقره لا بد له مدة العمل من قوت وعلف يذهب أيضاً ، ورب الأرض لا يحتاج الى مثل ذلك ؛ ولذلك اتفقوا على ان البذر لا يرجع الى ربه كما يرجع في القراض ، ولو جرى عندم مجرى الأصول لرجع .

فقد تبين ان هذه المعاملة اشتملت على ثلاثة أشياء : أصول باقية ، وهي الأرض وبدن العامل والبقر والحديد . ومنافع فانية . وأجزاء فانية أيضاً ، وهي البذر وبعض أجزاء الأرض وبعض أجزاء العامل وبقره . فهذه الأجزاء الفانية كالمنافع الفانية سواء . فتكون الحيرة اليها فيمن يبذل هذه الأجزاء ، ويشتركان على أي وجه شاءا . ما لم يفض الى بعض ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من أنواع الغرر او الربا وأكل المال بالباطل . ولهذا جوز أحمد سائر أنواع المشاركات التي تشبه المساقاة والمزارعة ، مثل ان يدفع دابته او سفينته او غيرها الى من يعمل عليها والأجرة بينهما .

فصل

وهذا الذي ذكرناه من الإشارة الى حكمة بيع الغرر وما يشبه

ذلك يجمع اليسر في هذه الأبواب . فانك تجد كثيراً ممن تكلم في هذه الأمور اما ان يتمسك بما بلغه من ألفاظ يحسبها عامة او مطلقة ، او بضرب من القياس المعنوي او الشبهى . فرضي الله عن أحمد حيث يقول : ينبغي للمتكلم في الفقه ان يجتنب هذين الأصلين : المجمل ، والقياس . وقال أيضاً أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس . ثم هذا التمسك بفضي الى ما لا يمكن اتباعه ألبتة .

ومن هذا الباب : بيع الديون ، دين السلم وغيره ، وأنواع من الصلح والوكالة وغير ذلك . ولو لا ان الغرض ذكر قواعد كلية تجمع أبواباً لذكرنا أنواعاً من هذا .

فصل

القاعدة الثالثة : في العقود والشروط فيها ، فيما يحل منها ويحرم ، وما يصح منها ويفسد . ومسائل هذه القاعدة كثيرة جداً .

والذي يمكن ضبطه فيها قولان .

أحدهما : أن يقال : الأصل في العقود والشروط فيها ونحو ذلك : الحظر ؛ إلا ما ورد الشرع بإجازته . فهذا قول أهل الظاهر ، وكثير من أصول أبي حنيفة تنبنى على هذا . وكثير من أصول الشافعي وأصول

طائفة من أصحاب مالك وأحمد . فان أحمد قد يعلل أحياناً بطلان العقد بكونه لم يرد فيه أثر ولا قياس . كما قاله في إحدى الروايتين في وقف الانسان على نفسه . وكذلك طائفة من أصحابه قد يعللون فساد الشروط بأنها تخالف مقتضى العقد . ويقولون : ما خالف مقتضى العقد فهو باطل . أما أهل الظاهر فلم يصححوا لا عقداً ولا شرطاً إلا ما ثبت جوازه بنص او إجماع . وإذا لم يثبت جوازه أبطلوه ، واستصحبوا الحكم الذي قبله ، وطرّدوا ذلك طرداً جارياً ؛ لكن خرجوا في كثير منه الى أقوال ينكرها عليهم غيرهم .

وأما أبو حنيفة فأصوله تقتضي أنه لا يصحح في العقود شروطاً يخالف مقتضاها في المطلق . وإنما يصحح الشرط في العقود عليه اذا كان العقد مما يمكن فسخه . ولهذا أبطل ان يشترط في البيع خيار ، ولا يجوز عنده تأخير تسليم المبيع بحال . ولهذا منع بيع العين المؤجرة . وإذا ابتاع شجرة عليها ثمر للبائع فله مطالبة بازالته . وإنما جوز الاجارة المؤخرة ؛ لأن الاجارة عنده لا توجب الملك الا عند وجود المنفعة ، او عتق العبد المبيع أو الانتفاع به ، او ان يشترط المشتري بقاء الثمر على الشجر . وسائر الشروط التي يبطلها غيره . ولم يصحح في النكاح شرطاً أصلاً ؛ لأن النكاح عنده لا يقبل الفسخ . ولهذا لا يفسخ عنده بغيب او اعسار او نحوها . ولا يبطل بالشروط

الفاسدة مطلقاً . وإنما صحح أبو حنيفة خيار الثلاثة الأيام للأثر ، وهو
عنده موضع استحسان .

والشافعي يوافق على أن كل شرط خالف مقتضى العقد فهو باطل ؛
لكنه يستثنى مواضع للدليل الخاص . فلا يجوز شرط الخيار أكثر من
ثلاث ، ولا استثناء منفعة المبيع ونحو ذلك مما فيه تأخير تسليم المبيع ،
حتى منع الإجارة المؤخرة ؛ لأن موجبها — وهو القبض — لا يلي
العقد ، ولا يجوز أيضاً ما فيه منع المشتري من التصرف المطلق في
العقود ؛ لما فيه من السنة والمعنى ؛ لكنه يجوز استثناء المنفعة بالشرع ،
كبيع العين المؤجرة على الصحيح في مذهبه ، وكبيع الشجر مع استيفاء
الثمرة مستحقة البقاء ونحو ذلك . ويجوز في النكاح بعض الشروط
دون بعض ، ولا يجوز اشتراطها دارها أو بلدها ، ولا أن يتزوج
عليها ولا يتسرى ، ويجوز اشتراط حريتها وإسلامها . وكذلك سائر
الصفات المقصودة على الصحيح من مذهبه ، كالجمال ونحوه . وهو ممن
يرى فسخ النكاح بالعيب والاعسار ، وانفساخه بالشروط التي تنافيه ،
كاشتراط الأجل ، والطلاق ، ونكاح الشغار . بخلاف فساد المهر ونحوه .

وطائفة من أصحاب أحمد يوافقون الشافعي على معاني هذه الأصول ؛
لكنهم يستثنون أكثر مما يستثنيه الشافعي ، كالخيار أكثر من ثلاث ،
وكاستثناء البائع منفعة المبيع ، واشتراط المرأة على زوجها أن لا ينقلها

ولا يزاحمها بغيرها ، ونحو ذلك من المصالح . فيقولون : كل شرط ينافي مقتضى العقد فهو باطل . الا اذا كان فيه مصلحة للمتعاقدين .

وذلك ان نصوص أحمد تقتضي أنه جوز من الشروط في العقود أكثر مما جوزة الشافعي . فقد يوافقونه في الأصل ، ويستثنون للمعارض أكثر مما استثنى ، كما قد يوافق هو أبا حنيفة في الأصل ، ويستثنى أكثر مما يستثنى للمعارض .

وهؤلاء الفرق الثلاث يخالفون أهل الظاهر ، ويتوسعون في الشروط أكثر منهم ؛ لقولهم بالقياس والمعاني وآثار الصحابة ، ولما يفهمونه من معاني النصوص التي ينفردون بها عن أهل الظاهر .

وعمدة هؤلاء : قصة بريرة المشهورة . وهو ما خرجاه في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « جاءتني بريرة فقالت : كاتبت أهلي على تسع أواق ، في كل عام أوقية ، فأعينيني . فقلت : ان أحب أهلك ان أعدها لهم ، ويكون ولاؤك لي فعلت . فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ، فأبوا عليها . فجاءت من عندهم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس . فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا ان يكون لهم الولاء ، فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال : خذها واشترطي لهم الولاء . فانما الولاء لمن أعتق .

ففعلت عائشة ، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس .
فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد ، ما بال رجال يشترطون
شروطاً ليست في كتاب الله ؟ ! ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل ، وإن كان مائة شرط . قضاء الله أحق . وشرط الله أوثق .
وإنما الولاء لمن أعتق » وفي رواية للبخاري : « اشتريها فأعتقها ،
وليشرطوا ما شاءوا . فاشتريتها فأعتقتها واشترط أهلها ولاءها فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن أعتق . وإن اشترطوا مائة
شرط » . وفي لفظ : « شرط الله أحق وأوثق » . وفي الصحيحين
عن عبد الله بن عمر : « إن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري
جارية لتعتقها . فقال أهلها : نبيعكها على أن ولاءها لنا ؟ فذكرت ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال لا يمنعك ذلك . فأنما الولاء لمن
أعتق » . وفي مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أرادت عائشة
أن تشتري جارية فتعتقها . فأبى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء .
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا يمنعك ذلك .
فأنما الولاء لمن أعتق » .

ولهم من هذا الحديث حجتان .

أحدها : قوله : « ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل » . فكل شرط ليس في القرآن ، ولا في الحديث ، ولا في

الاجماع : فليس في كتاب الله ، بخلاف ما كان في السنة ، او في الاجماع .
فانه في كتاب الله بواسطة دلالة على اتباع السنة والاجماع .

ومن قال بالقياس — وهو الجمهور — قالوا : إذا دل على صحته القياس
المدلول عليه بالسنة ، أو بالاجماع المدلول عليه بكتاب الله : فهو في
كتاب الله .

والحجة الثانية : أنهم يقيسون جميع الشروط التي تنافي موجب
العقد على اشتراط الولاء : لأن العلة فيه : كونه مخالفاً لمقتضى العقد .
وذلك : لأن العقود توجب مقتضياتها بالشرع . فيعتبر تغييرها تغييراً
لما أوجبه الشرع : بمنزلة تغيير العبادات . وهذا نكته القاعدة . وهي
ان العقود مشروعة على وجه ، فاشتراط ما يخالف مقتضاها تغيير
للمشروع : ولهذا كان ابو حنيفة ومالك والشافعي — في احد
القولين — لا يجوزون ان يشترط في العبادات شرطاً يخالف مقتضاها .
فلا يجوزون للمحرم أن يشترط الاحلال بالعدر ، متابعة لعبد الله بن
عمر ، حيث كان ينكر الاشتراط في الحج . ويقول : أليس حسبكم
سنة نبيكم ؟ . وقد استدلوا على هذا الأصل بقوله تعالى : (اليوم
أكمل لكم دينكم) وقوله : (ومن يتعد حدود الله فأولئك
هم الظالمون) .

قالوا : فالشروط والعقود التي لم تشرع تعد لحدود الله ، وزيادة

في الدين .

وما أبطله هؤلاء من الشروط التي دلت النصوص على جوازها بالعموم أو بالخصوص قالوا : ذلك منسوخ . كما قاله بعضهم في شروط النبي صلى الله عليه وسلم مع المشركين عام الحديبية . او قالوا : هذا عام او مطلق ، فيخص بالشروط الذي في كتاب الله .

واحتجوا ايضا بحديث يروى في حكاية عن أبي خنيفة وابن ابي ليلى وشريك : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط » وقد ذكره جماعة من المصنفين في الفقه ، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث . وقد انكره أحمد وغيره من العلماء . وذكروا انه لا يعرف ، وأن الأحاديث الصحيحة تعارضه ، وأجمع الفقهاء المعروفون — من غير خلاف أعلمه من غيرهم — أن اشتراط صفة في المبيع ونحوه ، كاشتراط كون العبد كاتباً او صانعاً ، او اشتراط طول الثوب او قدر الأرض ونحو ذلك : شرط صحيح .

القول الثاني : أن الأصل في العقود والشروط : الجواز والصحة ، ولا يحرم منها ويبطل إلا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله ، نصاً او قياساً ، عند من يقول به . وأصول أحمد المنصوصة عنه : أكثرها يجرى على هذا القول . ومالك قريب منه ؛ لكن أحمد أكثر تصحيحاً

للشروط . فليس في الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحا للشروط منه .

وعامة ما يصححه احمد من العقود والشروط فيها يثبت به دليل خاص من أثر او قياس ؛ لكنه لا يجعل حجة الأولين مانعا من الصحة ، ولا يعارض ذلك بكونه شرطا يخالف مقتضى العقد ، او لم يرد به نص . وكان قد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة مالا تجده عند غيره من الأئمة . فقال بذلك ، وبما في معناه قياساً عليه ، وما اعتمده غيره في ابطال الشروط من نص : فقد يضعفه ، او يضعف دلالاته . وكذلك قد يضعف ما اعتمدوه من قياس . وقد يعتمد طائفة من أصحابه عمومات الكتاب والسنة التي سندكرها في تصحيح الشروط . كمسألة الخيار اكثر من ثلاث مطلقا ، فمالك يجوز به قدر الحاجة ، واحمد في احدى الروايتين عنه يجوز شرط الخيار في النكاح ايضا . ويجوز ابن حامد وغيره في الضمان ونحوه . ويجوز احمد استثناء بعض منفعة الخارج من ملكه في جميع العقود ، واشترط قدر زائد على مقتضاها عند الاطلاق . فاذا كان لها مقتضى عند الاطلاق جوز الزيادة عليه بالشرط ، والنقص منه بالشرط ؛ ما لم يتضمن مخالفة الشرع . كما سأذكره ان شاء الله .

فيجوز للبائع ان يستثنى بعض منفعة المبيع ، كخدمة العبد وسكنى الدار ونحو ذلك ، إذا كانت تلك المنفعة مما يجوز استبقاؤها في ملك

الغير ، اتباعا لحديث جابر لما باع النبي صلى الله عليه وسلم جملة ، واستثنى ظهره إلى المدينة .

ويجوز ايضا للمعتق ان يستثنى خدمة العبد مدة حياته او حياة السيد او غيرها ، اتباعا لحديث سفينة لما أعتقته أم سلمة واشترطت عليه خدمة النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش .

ويجوز — على عامة أقواله — : ان يعتق امته ويجعل عتقها صداقها . كما في حديث صفية . وكما فعله أنس بن مالك وغيره ، وان لم ترض المرأة ؛ كأنه أعتقها واستثنى منفعة البضع ؛ لكنه استثنأها بالنكاح ، إذ استثنأها بلا نكاح غير جائز ، بخلاف منفعة الخدمة .

ويجوز ايضا للواقف إذا وقف شيئا ان يستثنى منفعة وغلته جميعها لنفسه لمدة حياته . كما روى عن الصحابة انهم فعلوا ذلك . وروى فيه حديث مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهل يجوز وقف الانسان على نفسه ؟ فيه عنه روايتان .

ويجوز ايضا — على قياس قوله — استثناء بعض المنفعة في العين الموهوبة ، والصداق وفدية الخلع ، والصلح على القصاص ونحو ذلك من أنواع اخراج الملك ، سواء كان باسقاط كالعتق ، او بتملك بعوض كالبيع . او بغير عوض كالهبة .

ويجوز احمد ايضا في النكاح عامة الشروط التي للمشترط فيها غرض صحيح ؛ لما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان أحق الشروط ان توفوا به : ما استحللتم به الفروج » ومن قال بهذا الحديث قال : إنه يقتضي ان الشروط في النكاح اوكد منها في البيع والاجارة . وهذا مخالف لقول من يصحح الشروط في البيع دون النكاح . فيجوز احمد ان تستثنى المرأة ما يملكه الزوج بالاطلاق ، فتشترط أن لا تسافر معه ولا تنتقل من دارها . وتزيد على ما يملكه بالاطلاق ، فتشترط ان تكون مخلة به ، فلا يتزوج عليها ولا يتسرى .

ويجوز — على الرواية المنصومة عنه المصححة عند طائفة من أصحابه — أن يشترط كل واحد من الزوجين في الآخر صفة مقصودة ، كاليسار والجمال ونحو ذلك ، ويملك الفسخ بفوانه . وهو من اشد الناس قولا بفسخ النكاح وانفساخه فيجوز فسخه بالعيب ، كما لو تزوج عليها وقد شرطت عليه ان لا يتزوج عليها ، وبالتدليس كما لو ظنها حرة فظهرت أمة ، وبالحلف في الصفة على الصحيح ، كما لو شرط الزوج ان له مالا فظهر بخلاف ما ذكر . وينفسخ عنده بالشروط الفاسدة المنافية لمقصوده كالتوقيت ، واشتراط الطلاق . وهل يبطل بفساد المهر كالحمر والميتة ونحو ذلك ؟ فيه عنه روايتان . احدها : نعم ، كنكاح الشغار .

وهو رواية عن مالك . والثانية : لا يفسخ : لأنه تابع ، وهو عقد مفرد ، كقول أبي حنيفة والشافعي .

وعلى أكثر نصوصه يجوز ان يشترط على المشتري فعلا او تركا في المبيع مما هو مقصود للبائع ، او للمبيع نفسه . وان كان أكثر متأخري أصحابه لا يجوزون من ذلك إلا العتق . وقد يروى ذلك عنه ؛ لكن الأول أكثر في كلامه . ففي جامع الحلال عن أبي طالب : سألت أحمد عن رجل اشترى جارية فشرط ان يتسرى بها : تكون جارية نفيسة يحب أهلها أن يتسرى بها ، ولا تكون للخدمة ؟ قال : لا بأس به . وقال منها : سألت أبا عبد الله عن رجل اشترى من رجل جارية . فقال له : إذا أردت بيعها فأنا أحق بالثمن الذي تأخذها به مني ؟ قال : لا بأس به ، ولكن لا يبطؤها ولا يقربها وله فيها شرط ؛ لأن ابن مسعود قال لرجل : لا تقربها ولأحد فيها شرط . وقال حنبل : حدثنا عفان ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن اسحق ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن ابن مسعود اشترى جارية من امرأته ، وشرط لها : ان باعها فهي لها بالثمن الذي اشتراها به . فسأل ابن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب . فقال : لا تنكحها وفيها شرط . وقال حنبل : قال عمي : كل شرط في فرج فهو على هذا . والشرط الواحد في البيع جائز ، إلا ان عمر كره لابن مسعود

أن يطاها ؛ لأنه شرط لامراته الذي شرط . فكره عمر ان يطاها وفيها شرط . وقال الكرمانى سألت أحمد عن رجل اشترى جارية وشرط لأهلها أن لا يبيعها ولا يهبها ؟ فكأنه رخص فيه . ولكنهم ان اشترطوا له إن باعها فهو أحق بها بالثمن ، فلا يقربها . يذهب إلى حديث عمر بن الخطاب ، حين قال لعبد الله بن مسعود .

فقد نص في غير موضع على أنه إذا أراد البائع بيعها لم يملك إلا ردها إلى البائع بالثمن الأول ، كالمقابلة . وأكثر المتأخرين من أصحابه على القول المبطل لهذا الشرط ، وربما تأولوا قوله : « جائز » أي العقد جائز ، وبقيّة نصوصه تصرح بأن مراده « الشرط » أيضا . وتابع في ذلك القصة المأثورة عن عمر وابن مسعود وزينب امرأة عبد الله : ثلاثة من الصحابة . وكذلك اشتراط المبيع فلا يبيعه ، ولا يهبه ، أو يتسراها ونحو ذلك ، مما فيه تعيين لمصرف واحد ، كما روى عمر ابن شبة في أخبار عثمان : انه اشترى من صهيب دارا ، وشرط ان يقفها على صهيب وذريته من بعده .

وجماع ذلك : ان الملك يستفاد به تصرفات متنوعة . فكما جاز بالاجماع اشتناء بعض المبيع ، وجوز احمد وغيره استثناء بعض منافعه ، جوز ايضا استثناء بعض التصرفات .

وعلى هذا فمن قال : هذا الشرط ينافي مقتضى العقد . قيل له :

أينافي مقتضى العقد المطلق ، او مقتضى العقد مطلقا ؟ فان أراد الأول :
فكل شرط كذلك . وان أراد الثاني : لم يسلم له ؛ وإنما المحذور :
ان ينافي مقصود العقد ، كاشتراط الطلاق في النكاح ، او اشتراط
الفسخ في العقد . فأما اذا شرط ما يقصد بالعقد لم يناف مقصوده . هذا
القول هو الصحيح : بدلالة الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والاعتبار ،
مع الاستصحاب ، وعدم الدليل المنافي .

أما الكتاب : فقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)
والعقود هي العهود . وقال تعالى : (وإذا قلتم فاعدلوا ، ولو كان
ذا قربى وبعهد الله أوفوا) وقال تعالى : (وأوفوا بالعهد ان العهد كان
مسئولا) وقال تعالى : (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون
الأدبار . وكان عهد الله مسئولا) فقد أمر سبحانه بالوفاء بالعقود ،
وهذا عام ، وكذلك أمر بالوفاء بعهد الله وبالعهد . وقد دخل في ذلك
ما عقده المرء على نفسه ، بدليل قوله : (ولقد كانوا عاهدوا الله من
قبل) فدل على ان عهد الله يدخل فيه ما عقده المرء على نفسه ، وان
لم يكن الله قد أمر بنفس ذلك المعهود عليه قبل العهد ، كالنذر والبيع ،
إنما أمر بالوفاء به ؛ ولهذا قرنه بالصدق في قوله (وإذا قلتم فاعدلوا ،
ولو كان ذا قربى . وبعهد الله أوفوا) لأن العدل في القول خبر يتعلق
بالماضى والحاضر ، والوفاء بالعهد يكون في القول المتعلق بالمستقبل ، كما

قال تعالى : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ، ولنكونن من الصالحين ، فلما آتاهم من فضله بخلوا به ، وتولوا وهم معرضون . فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم الى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه ، وبما كانوا يكذبون) وقال سبحانه : (واتقوا الله الذي تساءلون به ، والارحام) قال المفسرون — كالضحاك وغيره — تساءلون به : تتعاهدون وتتعاقدون . وذلك : لأن كل واحد من المتعاقدين يطلب من الآخر ما أوجبه العقد من فعل او ترك ، او مال او نفع ونحو ذلك ، وجمع سبحانه في هذه الآية وسائر السورة أحكام الأسباب التي بين بني آدم المخلوقة : كالرحم ، والمكسوبة : كالعقود التي يدخل فيها الصهر ، وولاية مال اليتيم ونحو ذلك .

وقال سبحانه : (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ، ولا تقضوا الأيمان بعد نوكيدها ، وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً : ان الله يعلم ما تفعلون ، ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً ، تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم) والأيمان : جمع يمين ، وكل عقد فانه يمين . قيل : سمى بذلك ؛ لأنهم كانوا يعقدونه بالمصافحة باليمين ، يدل على ذلك : قوله (إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ، ولم يظاهروا عليكم أحداً ، فأتوا إليهم عهدهم الى مدتهم ، ان الله يحب المتقين . فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ،

وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ؛ ان الله غفور رحيم . وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبليه ما منه ، ذلك بأنهم قوم لا يعلمون . كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ؟ إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ، فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ؛ ان الله يحب المتقين . كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا (ولا ذمة ؟) والال : هو القرابة . والذمة : العهد — وهما المذكوران في قوله : (تساملون به والأرحام) — الى قوله (لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة) فذمهم الله على قطيعة الرحم ، ونقض الذمة . الى قوله (وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم) وهذه نزلت في كفار مكة لما صالحهم النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية . ثم نقضوا العهد بعانة بني بكر على خزاعة .

وأما قوله سبحانه (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين) فتلك عهد جائزة ؛ لا لازمة فانها كانت مطلقة . وكان مخيرا بين إمضاها ونقضها . كالوكالة ونحوها .

ومن قال من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : ان الهدنة لا تصح الا مؤقتة : فقوله — مع أنه مخالف لأصول أحمد — يرد القرآن ، وترده سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكثر المعاهدتين ، فانه لم

يوقت معهم وقتاً .

فأما من كان عهده موقتا فلم يباح له نقضه بدليل قوله (إلا الذين عاهدتم من المشركين . ثم لم ينقصوكم شيئا ، ولم يظاهروا عليكم أحداً ، فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم ؛ إن الله يحب المتقين) وقال : (إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ؛ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ؛ إن الله يحب المتقين) وقال (وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) فانما أباح النبد عند ظهور أمارات الخيانة ؛ لأن المحذور من جهتهم ، وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ؟) الآية . وجاء أيضا في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري « إن في القرآن الذي نسخت تلاوته سورة كانت كبراءة : يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم ، فتسألون عنها يوم القيامة ، وقال تعالى : (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) في سورتي المؤمن والماعز . وهذا من صفة المستثنين من الملح المذموم بقوله : (إن الإنسان خلق هلوعا ، إذا مسه الشر جزوعا ، وإذا مسه الخير منوعا ، إلا المصلين ، الذين هم على صلاتهم دائمون ، والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم . والذين يصدقون بيوم الدين . والذين هم من عذاب ربهم مشفقون . إن عذاب ربهم غير مأمون . والذين هم لفروجهم حافظون ، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين .

فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون . والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) وهذا يقتضى وجوب ذلك ؛ لأنه لم يستثن من المذموم إلا من انصف بجميع ذلك ؛ ولهذا لم يذكر فيها إلا ما هو واجب ، وكذلك في سورة المؤمنين ، قال فى أولها : (أولئك هم الوارثون . الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) فمن لم يتصف بهذه الصفات لم يكن من الوارثين ؛ لأن ظاهر الآية الحصر ؛ فان إدخال الفصل بين المبتدأ والخبر يشعر بالحصر ، ومن لم يكن من وارثي الجنة كان معرضا للعقوبة ؛ إلا ان يعفو الله عنه ، وإذا كانت رعاية العهد واجبة فرعايته : هي الوفاء به .

ولما جمع الله بين العهد والأمانة جعل النبي صلى الله عليه وسلم ضد ذلك صفة المنافق في قوله : « إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » وغنه « على كل خلق يطبع المؤمن ليس الخيانة والكذب » وما زالوا يوصون بصدق الحديث وأداء الأمانة . وهذا عام . وقال تعالى : (وما يضل به إلا الفاسقين . الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل) فذمهم على نقض عهد الله وقطع ما أمر الله بصلته ؛ لأن الواجب إما بالشرع وإما بالشرط الذي عقده المرء باختياره . وقال أيضا : (الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق . والذين يصلون

ما أمر الله به ان يوصل ، وينحشون ربهم ، ويخافون سوء الحساب .
والذين صبروا ابتغاء وجه ربهم ، واقاموا الصلاة ، وانفقوا مما رزقناهم
سرا وعلانية ، ويدبرون بالحسنة السيئة ، أولئك لهم عقبى الدار . جنات
عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم ، والملائكة
يدخلون عليهم من كل باب ، سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ،
والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به ان
يوصل ، ويفسدون فى الأرض ، أولئك لهم اللعنة ، ولهم سوء الدار)
وقال : (اوكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ؟ بل أكثرهم لا يؤمنون)
وقال (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ، والملائكة ، والكتاب
والنبيين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن
السييل والسائلين وفى الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، والموفون
بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء ، وحين البأس ،
أولئك الذين صدقوا ، وأولئك هم المتقون) وقال تعالى : (ومن أهل
الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده إليك ، ومنهم من ان تأمنه بدينار
لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً ، ذلك بأنهم قالوا ليس علينا فى
الأميين سيل ، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون . بلى من أوفى
بعهده واتقى فان الله يحب المتقين) وقال : (ان الذين يشترون بعهد
الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ، أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ، ولا يكلمهم الله
ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يزكهم ، ولهم عذاب أليم) . وقال

تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ، واحفظوا أيمانكم . كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) .

والأحاديث في هذا كثيرة ، مثل ما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق ، حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر . وإذا خاصم فجر ، وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة » . وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لكل غادر لواء عند أسته يوم القيامة » . وفي رواية : « لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به بقدر غدوته ، ألا ولا غادر أعظم غدرة من أمير عامة » ، وفي صحيح مسلم عن بريدة ابن الحصيب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ، وفيمن معه من المسلمين خيراً » ثم قال : « اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ، ولا تغلوا ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً . وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال ، أو خلال . فأبتن ما أبابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم — الحديث » .

فنهام عن الغدر كما نهام عن الغلول .

وفي الصحيحين عن ابن عباس ، عن أبي سفيان بن حرب لما سأله
هرقل عن صفة النبي صلى الله عليه وسلم : « هل يغدر ؟ فقال : لا
يغدر ، ونحن معه في مدة لا ندري ما هو صانع فيها . قال : ولم يمكني
كلمة أدخل فيها شيئاً إلا هذه الكلمة . وقال هرقل في جوابه : سألتك :
هل يغدر ؟ فذكرت أنه لا يغدر ، وكذلك الرسل لا تغدر ، فجعل
هذا صفة لازمة للمرسلين .

وفي الصحيحين عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج ،
فدل على استحقاق الشروط بالوفاء ، وأن شروط النكاح أحق بالوفاء
من غيرها .

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة :
رجل أعطى بي ، ثم غدر . ورجل باع حراً ، ثم أكل ثمنه ، ورجل
استأجر اجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره » فذم الغادر . وكل من
شرط شرطاً ثم نقضه فقد غدر .

فقد جاء الكتاب والسنة بالأمر بالوفاء بالعهود والشروط والمواثيق

والعقود ، وبأداء الأمانة ورعاية ذلك ، والنهي عن الغدر ونقض العهود
والحيانة والتشديد على من يفعل ذلك .

ولما كان الأصل فيها الحظر والفساد ، الا ما أباحه الشرع : لم يجوز
ان يؤمر بها مطلقا ويذم من نقضها وغدر مطلقا ، كما ان قتل النفس
لما كان الأصل فيه الحظر إلا ما أباحه الشرع او أوجبه ، لم يجوز ان
يؤمر بقتل النفوس ويحمل على القدر المباح ؛ بخلاف ما كان جنسه
واجبا ، كالصلاة والزكاة ، فانه يؤمر به مطلقا . وان كان لذلك شروط
وموانع . فنهى عن الصلاة بغير طهارة ، وعن الصدقة بما يضر النفس
ونحو ذلك . وكذلك الصدق في الحديث مأمور به ، وان كان قد يحرم
الصدق أحيانا لعارض ، ويجب السكوت أو التعريض .

واذا كان جنس الوفاء ورعاية العهد مأمورا به : علم ان الأصل
صحة العقود والشروط ؛ اذ لا معنى للتصحیح الا ما ترتب عليه أثره ،
وحصل به مقصوده . ومقصود العقد : هو الوفاء به . فاذا كان
الشارع قد أمر بمقصود العهود ، دل على أن الأصل فيها
الصحة والاباحة .

وقد روى ابو داود والدارقطني من حديث سليمان بن بلال ،
حدثنا كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح ، عن أبي هريرة ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، والمسلمون على شروطهم » .
وكثير بن زيد قال يحيى بن معين في رواية : هو ثقة . وضعفه في رواية أخرى .

وقد روى الترمذي والبزار من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف المزني . عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وروى ابن ماجه منه اللفظ الأول ؛ لكن كثير بن عمرو ضعفه الجماعة . وضرب أحمد على حديثه في المسند ، فلم يحدث به . فلعل تصحيح الترمذي له لروايته من وجوه . وقد روى أبو بكر البزار أيضاً عن محمد بن عبد الرحمن ابن السلمي ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الناس على شروطهم ما وافقت الحق » وهذه الأسانيد — وإن كان الواحد منها ضعيفاً — فاجتماعها من طرق يشد بعضها بعضاً .

وهذا المعنى هو الذي يشهد له الكتاب والسنة ، وهو حقيقة المذهب ؛ فإن المشترط ليس له أن يبيع ما حرمه الله ، ولا يحرم ما

أباحه الله . فان شرطه حينئذ يكون مبطلا لحكم الله . وكذلك ليس له ان يسقط ما أوجبه الله ؛ وانما المشترط له ان يوجب بالشرط ما لم يكن واجبا بدونه . فمقصود الشروط وجوب ما لم يكن واجبا ولا حراما ، وعدم الايجاب ليس نفيا للايجاب ، حتى يكون المشترط مناقضا للشرع ، وكل شرط صحيح فلا بد أن يفيد وجوب ما لم يكن واجبا ؛ فان المتبايعين يجب لكل منها على الآخر من الاقباض ما لم يكن واجبا ، ويباح ايضا لكل منها ما لم يكن مباحا ، ويحرم على كل منها ما لم يكن حراما . وكذلك كل من المتأجرين والمتأجرين . وكذلك اذا اشترط صفة في المبيع ، أو رهنا ، أو اشترطت المرأة زيادة على مهر مثلها ؛ فانه يجب ، ويحرم ويباح بهذا الشرط ما لم يكن كذلك .

وهذا المعنى هو الذي أوم من اعتقد ان الأصل فساد الشروط ، قال : لأنها إما ان تبيح حراما ، أو تحرم حلالا ، أو توجب ساقطا ، أو تسقط واجبا ، وذلك لا يجوز إلا باذن الشارع . وقد وردت شبهة عند بعض الناس حتى توهم ان هذا الحديث متناقض ، وليس كذلك ؛ بل كل ما كان حراما بدون الشرط : فالشرط لا يبيحه ، كالربا ، وكالوطء في ملك الغير ، وكثبوت الولاء لغير المعتق ؛ فان الله حرم الوطء إلا بملك نكاح ، أو ملك يمين ، فلو اراد رجل ان يعير أمته لآخر للوطء لم يجز له ذلك ؛ بخلاف إعارتها للخدمة ، فانه جائز ، وكذلك الولاء ،

فقد « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته » وجعل الله الولاء كالنسب ، يثبت للمعتق كما يثبت النسب للوالد . وقال صلى الله عليه وسلم : من ادعى إلى غير أبيه ، أو تولى غير مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » وأبطل الله ما كانوا عليه في الجاهلية من تبني الرجل ابن غيره ، أو انتساب المعتق إلى غير مولاه . فهذا امر لا يجوز فعله بغير شرط ، فلا يبيح الشرط منه ما كان حراما .

وأما ما كان مباحا بدون الشرط : فالشرط يوجبه ، كالزيادة في المهر والتمن والمثمن والرهن ، وتأخير الاستيفاء ؛ فان الرجل له ان يعطي المرأة ، وله ان يتبرع بالرهن وبالاظهار ، ونحو ذلك ، فاذا شرطه صار واجبا ، واذا وجب فقد حرمت المطالبة التي كانت حلالا بدونه ؛ لأن المطالبة لم تكن حلالا مع عدم الشرط ، فان الشارع لم يبيح مطالبة المدين مطلقا فما كان حلالا وحراما مطلقا فالشرط لا يغيره .

وأما ما أباحه الله في حال مخصوصة ولم يبيحه مطلقا ، فاذا حوله الشرط عن تلك الحال لم يكن الشرط قد حرم ما أحله الله ، وكذلك ما حرمه الله في حال مخصوصة ، ولم يحرمه مطلقا ؛ لم يكن الشرط قد أباح ما حرمه الله ، وان كان بدون الشرط يستصحب حكم الإباحة

والتحريم ؛ لكن فرق بين ثبوت الإباحة والتحريم بالخطاب ، وبين ثبوته بمجرد الاستصحاب .

فالعقد والشرط يرفع موجب الاستصحاب ، لكن لا يرفع ما أوجبه كلام الشارع . وآثار الصحابة توافق ذلك ، كما قال عمر رضي الله عنه مقاطع الحقوق عند الشروط .

وأما الاعتبار فمن وجوه :

أحدها : ان العقود والشروط من باب الأفعال العادية . والأصل فيها عدم التحريم ، فيستصحب عدم التحريم فيها حتى يدل دليل على التحريم . كما ان الأعيان : الأصل فيها عدم التحريم . وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) عام في الأعيان والأفعال ؛ وإذا لم تكن حراما لم تكن فاسدة ، لأن الفساد إنما ينشأ من التحريم ، وإذا لم تكن فاسدة كانت صحيحة .

وايضا فليس في الشرع ما يدل على تحريم جنس العقود والشروط ، إلا ما ثبت حله بعينه ، وسنئين إن شاء الله معنى حديث عائشة ، وان انتفاء دليل التحريم دليل على عدم التحريم . فثبت بالاستصحاب العقلي وانتفاء الدليل الشرعي عدم التحريم ، فيكون فعلها إما حلالا ، وإما عفواً ؛ كالأعيان التي لم تحرم .

وغالب ما يستدل به على أن الأصل في الأعيان عدم التحريم من النصوص العامة والأقيسة الصحيحة ، والاستصحاب العقلي ، وانتفاء الحكم لانتفاء دليله ، فإنه يستدل أيضاً به على عدم تحريم العقود والشروط فيها ، سواء سمي ذلك حلالاً أو عفواً على الاختلاف المعروف بين أصحابنا وغيرهم ؛ فإن ما ذكره الله تعالى في القرآن من ذم الكفار على التحريم بغير شرع : منه ما سببه تحريم الأعيان ، ومنه ما سببه تحريم الأفعال . كما كانوا يحرمون على المحرم لبس ثيابه والطواف فيها إذا لم يكن أحسباً ، ويأمرونه بالتعري ، إلا أن يعيره أحسب ثوبه ، ويحرمون عليه الدخول تحت سقف ، كما كان الانصار يحرمون إتيان الرجل امرأته في فرجها إذا كانت حجية ويحرمون الطواف بالصفاء والمروة ، وكانوا مع ذلك قد ينقضون العهود التي عقدوها بلا شرع . فأحرم الله سبحانه في سورة النحل وغيرها بالوفاء بها إلا ما اشتمل على محرم .

فعلم أن العهود يجب الوفاء بها إذا لم تكن محرمة ، وإن لم يثبت حلها بشرع خاص ، كالعهود التي عقدوها في الجاهلية وأمرُوا بالوفاء بها ، وقد نهينا على هذه القاعدة فيما تقدم ، وذكرنا أنه لا يشرع إلا ما شرعه الله ، ولا يحرم إلا ما حرمه الله ؛ لأن الله ذم المشركين الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ، وحرموا ما لم يحرمه الله ، فاذا حرمنا لعقود والشروط التي تجري بين الناس في معاملاتهم العادية بغير دليل

شرعي ، كنا محرمين ما لم يحرمه الله ؛ بخلاف العقود التي تتضمن شرع دين لم يأذن به الله ؛ فان الله قد حرم ان يشرع من الدين ما لم يأذن به . فلا يشرع عبادة إلا بشرع الله ، ولا يحرم عادة إلا بتحريم الله ، والعقود في المعاملات هي من العادات يفعلها المسلم والكافر . وإن كان فيها قرينة من وجه آخر . فليست من العبادات التي يفتقر فيها إلى شرع . كالعتق والصدقة .

فان قيل : العقود تغير ما كان مشروعاً ؛ لأن ملك البضع او المال إذا كان ثابتاً على حال ، فعقد عقداً أزاله عن تلك الحال : فقد غير ما كان مشروعاً ؛ بخلاف الأعيان التي لم تحرم . فانه لا تغير في إباحتها .

فيقال : لا فرق بينها . وذلك ان الأعيان إما ان تكون ملكاً لشخص او لا تكون . فان كانت ملكاً فانتقالها بالبيع أو غيره لا يغيرها ، وهو من باب العقود . وإن لم تكن ملكاً فملكها بالاستيلاء ونحوه : هو فعل من الأفعال مغير لحكمها ، بمنزلة العقود .

وايضاً فانها قبل الزكاة محرمة . فالزكاة الواردة عليها بمنزلة العقد الوارد على المال . فكما ان أفعالنا في الأعيان من الأخذ والزكاة : الأصل فيها الحل ، وان غير حكم العين . فكذلك أفعالنا في الأملاك بالعقود

ونحوها : الأصل فيها الحل . وان غرت حكم الملك له .

وسبب ذلك : ان الأحكام الثابتة بأفعالنا كالملك الثابت بالبيع وملك البضع الثابت بالنكاح ، نحن احدثنا أسباب تلك الأحكام ، والشارع أثبت الحكم لثبوت سببه منا ، لم يثبت ابتداء . كما أثبت إيجاب الواجبات وتحريم المحرمات المبتدأة . فاذا كنا نحن المثبتين لذلك الحكم ، ولم يحرم الشارع علينا رفعه : لم يحزم علينا رفعه ، فمن اشترى عينا فالشارع أحلها له وحرمها على غيره ؛ لاثباته سبب ذلك ، وهو الملك الثابت بالبيع . وما لم يحرم الشارع عليه رفع ذلك ، فله أن يرفع ما أثبتته على أي وجه أحب ، ما لم يحرمه الشارع عليه . كمن أعطى رجلا مالا : فالأصل ان لا يحرم عليه التصرف فيه . وان كان مزيلا للملك الذي أثبتته المعطي ما لم يمنع منه مانع .

وهذه نكتة المسألة التي بتبين بها مأخذها ، وهو أن الأحكام الجزئية — من حل هذا المال لزيد وحرمة على عمرو — لم يشرعها الشارع شرعا جزئيا ، وانما شرعها شرعا كليا ، مثل قوله : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقوله : (وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بأموالكم) وقوله : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) . وهذا الحكم الكلي ثابت ، سواء وجد هذا البيع المعين أو لم يوجد . فاذا وجد بيع معين أثبت ملكا معين . فهذا المعين سببه

فعل العبد . فاذا رفعه العبد فانما رفع ما أثبتته هو بفعله ، لا ما أثبتته الله من الحكم الكلي إذما أثبتته الله من الحكم الجزئي ، إنما هو تابع لفعل العبد سببه فقط ، لا أن الشارع أثبتته ابتداء .

وانما توم بعض الناس أن رفع الحقوق بالعقود والفسوخ مثل نسخ الأحكام ؛ وليس كذلك ؛ فان الحكم المطلق لايزيله إلا الذي أثبتته ، وهو الشارع . وأما هذا المعين فانما ثبت . لأن العبد أدخله في المطلق ، فادخله في المطلق اليه ، فكذلك إخراجها : إذ الشارع لم يحكم عليه في المعين بحكم أبداً ، مثل ان يقول : هذا الثوب بعه أو لا تبعه ، أو هبه أو لا تهبه ، وإنما حكم على المطلق الذي إذا أدخل فيه المعين حكم على المعين .

فتدبر هذا ، وفرق بين تغيير الحكم المعين الخاص الذي أثبتته العبد بادخاله في المطلق ، وبين تغيير الحكم العام الذي أثبتته الشارع عند وجود سببه من العبد . وإذا ظهر ان العقود لا يحرم منها الا ما حرمه الشارع ، فانما وجب الوفاء بها لايجاب الشارع الوفاء بها مطلقا ، إلا ما خصه الدليل ، على أن الوفاء بها من الواجبات التي اتفقت عليها الملل ؛ بل والعقلاء جميعهم . وقد أدخلها في الواجبات العقلية من قال بالوجوب العقلي ، ففعلها ابتداء لا يحرم إلا بتحريم الشارع . والوفاء بها وجب لايجاب الشارع إذا ، ولايجاب العقل ايضا .

وابضا فان الأصل فى العقود رضى المتعاقدين . وموجبها هو ما أوجباه على أنفسها بالتعاقد ؛ لأن الله قال فى كتابه العزيز : (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال : (فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً) فعلق جواز الأكل بطيب النفس تعليق الجزاء بشرطه . فدل على أنه سبب له ، وهو حكم معلق على وصف مشتق مناسب . فدل على ان ذلك الوصف سبب لذلك الحكم . وإذا كان طيب النفس هو المبيع لأكل الصداق ، فكذلك سائر التبرعات : قياساً عليه بالعلة المنصوصة التى دل عليها القرآن . وكذلك قوله : (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) لم يشترط فى التجارة إلا التراضي ، وذلك يقتضى ان التراضي هو المبيع للتجارة . وإذا كان كذلك فاذا تراضى المتعاقدان بتجارة ، او طابت نفس المتبرع بتبرع : ثبت حله بدلالة القرآن ؛ إلا ان يتضمن ما حرمه الله ورسوله ، كالتجارة فى الحمر ونحو ذلك .

وابضا فان العقد له حالان : حال اطلاق ، وحال تقييد . ففرق بين العقد المطلق وبين المعنى المطلق من العقود . فاذا قيل : هذا شرط ينافى مقتضى العقد فان أريد به : ينافى العقد المطلق . فكذلك كل شرط زائد . وهذا لا يضره ، وإن أريد ينافى مقتضى العقد المطلق والمقيد : احتاج إلى دليل على ذلك ؛ وانما يصح هذا إذا نافي مقصود العقد .

فان العقد إذا كان له مقصود يراد في جميع صورده ، وشرط فيه ما ينافي ذلك المقصود . فقد جمع بين المتناقضين بين إثبات المقصود ونفيه ، فلا يحصل شيء . ومثل هذا الشرط باطل بالاتفاق ؛ بل هو مبطل للعقد عندنا .

والشروط الفاسدة قد تبطل لكونها قد تنافي مقصود الشارع ، مثل اشتراط الولاء لغير المعتق ؛ فان هذا لا ينافي مقتضى العقد ولا مقصوده ، فان مقصوده الملك ، والمعتق قد يكون مقصوداً للعقد . فان اشتراء العبد لعتقه يقصد كثيراً . فثبت الولاء لا ينافي مقصود العقد ، وانما ينافي كتاب الله وشرطه . كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » فاذا كان الشرط منافياً لمقصود العقد كان العقد لغواً . وإذا كان منافياً لمقصود الشارع كان مخالفاً لله ورسوله . فأما إذا لم يشتمل على واحد منها ، فلم يكن لغواً ، ولا اشتمل على ما حرمه الله ورسوله ، فلا وجه لتحريمه ، بل الواجب حله ؛ لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون اليه ، إذ لولا حاجتهم اليه لما فعلوه ؛ فان الاقدام على الفعل مظنة الحاجة اليه . ولم يثبت تحريمه ، فيباح ؛ لما في الكتاب والسنة مما يرفع الحرج .

وايضاً فان العقود والشروط لا تخلو ، إما ان يقال : لا تخل ولا تصح ، إن لم يدل على حلها دليل شرعي خاص ، من نص او اجماع او

قياس عند الجمهور . كما ذكرناه من القول الأول ، او يقال : لا تحل
وتصح حتى يدل على حلها دليل سمعي ، وإن كان عاما . او يقال : نصح
ولا تحرم ، إلا ان يحرمها الشارع بدليل خاص او عام .

والقول الأول : باطل : لأن الكتاب والسنة دلا على صحة العقود
والقبوض التي وقعت في حال الكفر ، وأمر الله بالوفاء بها إذا لم يكن
فيها بعد الاسلام شيء محرم . فقال سبحانه في آية الربا : (يا أيها الذين
آمَنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) فأحرم بترك
ما بقى لهم من الربا في الذمم ، ولم يأمرهم برد ما قبضوه بعقد الربا ؛
بل مفهوم الآية — الذي اتفق العمل عليه — يوجب أنه غير منهي
فيه ؛ وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم أسقط عام حجة الوداع
الربا الذي في الذمم ، ولم يأمرهم برد المقبوض . وقال صلى الله عليه
وسلم : أيما قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وأيما قسم
أدركه الاسلام فهو على قسم الاسلام ، وأقر الناس على أنكحتهم التي
عقدوها في الجاهلية ، ولم يستفصل أحداً : هل عقد به في عدة او غير
عدة ؟ بولي او بغير ولي ؟ بشهود او بغير شهود ؟ ولم يأمر أحداً
بتجديد نكاح ولا بفراق امرأته ، إلا ان يكون السبب المحرم موجوداً
حين الاسلام ، كما أمر غيلان بن سلمة الثقفي الذي أسلم وتحتة عشر
نسوة « أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن » وكما أمر فيروز الديلمي

الذي أسلم وتحتة أختان « ان يختار إحداها ويفارق الأخرى » .
وكما أمر الصحابة من أسلم من المجوس « ان يفارقوا ذوات المحارم » .
ولهذا اتفق المسلمون على ان العقود التي عقدها الكفار يحكم بصحتها
بعد الاسلام إذا لم تكن محرمة على المسلمين ، وإن كان الكفار لم يعقدوها
بإذن الشارع . ولو كانت العقود عندهم كالعبادات ، لا تصح إلا بشرع ،
لحكموا بفسادها ، او بفساد ما لم يكن أهله مستمسكين فيه بشرع .

فان قيل : فقد اتفق فقهاء الحديث وأهل الحجاز على أنها إذا
عقدت على وجه محرم في الاسلام ، ثم أسلموا بعد زواله : مضت ، ولم
يؤمروا باستئنافها ؛ لأن الاسلام يجب ما قبله ، فليس ما عقده بغير
شرع بدون ما عقده مع تحريم الشرع ، وكلاهما عندهم سواء .

قلنا : ليس كذلك ؛ بل ما عقده مع التحريم إنما يحكم بصحته
إذا اتصل به القبض ، وأما إذا أسلموا قبل التقابض فانه يفسخ ؛
بخلاف ما عقده بغير شرع فانه لا يفسخ ؛ لا قبل القبض ولا بعده ،
ولم أر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم اشتراطوا في النكاح القبض ، بل
سواء بين الاسلام قبل الدخول وبعده ؛ لأن نفس عقد النكاح يوجب
أحكاماً بنفسه ، وإن لم يحصل به القبض من المصاهرة ونحوها . كما ان
نفس الوطء يوجب أحكاماً ، وإن كان بغير نكاح . فلما كان كل واحد
من العقد والوطء مقصوداً في نفسه — وان لم يقترن بالآخر — أقرهم

الشارع على ذلك ؛ بخلاف الأموال ؛ فان المقصود بعقودها هو التقابض
فاذا لم يحصل التقابض لم يحصل مقصودها ، فأبطلها الشارع ؛ لعدم
حصول المقصود .

فتبين بذلك ان مقصود العباد من المعاملات لا يبطله الشارع إلا
مع التحريم ؛ لأنه لا يصححه إلا بتحليل .

وأبضا فان المسلمين إذا تعاقدوا بينهم عقوداً ولم يكونوا يعلمون لا
تحريمها ولا تحليلها . فان الفقهاء جميعهم — فيما أعلمه — يصححونها
إذا لم يعتقدوا تحريمها ، وان كان العاقد لم يكن حينئذ يعلم تحليلها لا
باجتهاد ولا بتقليد . ولا يقول أحد لا يصح العقد الا الذي يعتقد ان
الشارع أحله . فلو كان إذن الشارع الخاص شرطاً في صحة العقود :
لم يصح عقد إلا بعد ثبوت إذنه . كما لو حكم الحاكم بغير اجتهاد ، فانه
آثم ، وان كان قد صادف الحق .

وأما إن قيل : لا بد من دليل شرعي يدل على حلها ، سواء كان
عاماً او خاصاً ، فعنه جوابان :

« أحدها » المنع ، كما تقدم . « والثاني » ان نقول : قد دلت
الأدلة الشرعية العامة على حل العقود والشروط جملة ، إلا ما استثناء
الشارع . وما عارضوا به سنتكم عليه إن شاء الله . فلم يبق إلا

القول الثالث وهو المقصود

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط . كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » فالشرط يراد به المصدر تارة ، والمفعول أخرى . وكذلك الوعد والخلف . ومنه قولهم : درهم ضرب الأمير ، والمراد به هنا — والله أعلم — المشروط : لا نفس المتكلم . ولهذا قال : « وإن كان مائة شرط » أي : وإن كان مائة مشروط ، وليس المراد تعديد التكلم بالشرط . وإنما المراد تعديد المشروط . والدليل على ذلك قوله : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » أي : كتاب الله أحق من هذا الشرط وشرط الله أوثق منه . وهذا إنما يكون إذا خالف ذلك الشرط كتاب الله وشرطه : بأن يكون المشروط مما حرمه الله تعالى .

وأما إذا كان المشروط مما لم يحرمه الله ، فلم يخالف كتاب الله وشرطه ، حتى يقال : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » فيكون المعنى : من اشترط أمراً ليس في حكم الله أو في كتابه ، بواسطة أو بغير واسطة : فهو باطل ؛ لأنه لا بد أن يكون المشروط مما يباح فعله بدون الشرط ، حتى يصح اشتراطه ، ويجب بالشرط ، ولما لم يكن في كتاب الله أن الولاء لغير المعتق أبداً كان هذا المشروط — وهو ثبوت الولاء لغير المعتق — شرطاً ليس في كتاب الله .

فانظر الى المشروط ان كان فعلاً او حكماً . فان كان الله قد أباحه : جاز اشتراطه ووجب . وان كان الله تعالى لم يبحه : لم يجز اشتراطه : فاذا شرط الرجل ان لا يسافر بزوجه . فهذا المشروط في كتاب الله ، لأن كتاب الله يبيح ان لا يسافر بها . فاذا شرط عدم السفر فقد شرط مشروطاً مباحاً في كتاب الله .

فمضمون الحديث : ان المشروط إذا لم يكن من الأفعال المباحة ، او يقال : ليس في كتاب الله : أي : ليس في كتاب الله نفيه ، كما قال « سيكون أقوام يحدثونكم بما لم تعرفوا أتم ولا آباؤكم » أي : بما تعرفون خلافه . وإلا فما لا يعرف كثير .

ثم نقول : لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم العقود والشروط التي لم يبيحها الشارع تكون باطلة ، بمعنى : أنه لا يلزم بها شيء ، لا إيجاب ولا تحريم ، فان هذا خلاف الكتاب والسنة ؛ بل العقود والشروط المحرمة قد يلزم بها احكام ؛ فان الله قد حرم عقد الظهار في نفس كتابه ، وسماه (منكراً من القول وزوراً) ثم انه أوجب به على من عاد : الكفارة ، ومن لم يعد : جعل في حقه مقصود التحريم من ترك الوطء وترك العقد . وكذا النذر . فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النذر ، كما ثبت ذلك عنه من حديث ابى هريرة وابن عمر وقال : « انه لا يأتي بخير » ثم أوجب الوفاء به ، إذا كان طاعة في

قوله صلى الله عليه وسلم : « من نذر ان بطيع الله فليطعه ، ومن نذر ان يعصي الله فلا يعصه » .

فالعقد المحرم قد يكون سبياً لا يجاب او تحريم . نعم لا يكون سبياً لإباحة ، كما أنه لما نهى عن بيع الغرر ، وعن عقد الربا ، وعن نكاح ذوات المحارم ، ونحو ذلك : لم يستفد المنهى بفعله لما نهى عنه الاستباحة ؛ لأن المنهى عنه معصية . والأصل في المعاصي : أنها لا تكون سبياً لنعمة الله ورحمته . والإباحة من نعمة الله ورحمته ، وإن كانت قد تكون سبياً للإملاء ، ولفتح أبواب الدنيا ؛ لكن ذلك قدر ليس بشرع ؛ بل قد يكون سبياً لعقوبة الله تعالى . والإيجاب والتحريم قد يكون عقوبة ، كما قال تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) وإن كان قد يكون رحمة ايضاً ، كما جاءت شريعتنا الخفيفة .

والمخالفون في هذه القاعدة من أهل الظاهر ونحوهم قد يجعلون كل ما لم يؤذن فيه إذن خاص : فهو عقد حرام ، وكل عقد حرام فوجوده كعدمه ، وكلا المقدمتين ممنوعة ، كما تقدم .

وقد يجاب عن هذه الحجة بطريقة ثانية — إن كان النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن الشروط التي لم يبيحها الله ، وإن كان لا يحرمها

باطلة . — فنقول :

قد ذكرنا ما في الكتاب والسنة والآثار من الأدلة الدالة على وجوب الوفاء بالعهود والشروط عموماً ، وإن المقصود هو وجوب الوفاء بها . وعلى هذا التقدير فوجوب الوفاء بها يقتضى أن تكون مباحة ؛ فإنه إذا وجب الوفاء بها لم تكن باطلة ، وإذا لم تكن باطلة كانت مباحة . وذلك لأن قوله : « ليس في كتاب الله » إنما يشمل ما ليس في كتاب الله لا بعمومه ولا بخصوصه ، فإن ما دل كتاب الله على إباحته بعمومه فإنه في كتاب الله ؛ لأن قولنا : هذا في كتاب الله ، يعم ما هو فيه بالخصوص وبالعموم . وعلى هذا معنى قوله تعالى : (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء) وقوله : (ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء) وقوله : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) على قول من جعل الكتاب هو القرآن . وأما على قول من جعله اللوح المحفوظ : فلا يجيء هنا .

يدل على ذلك : أن الشرط الذي ثبت جوازه بسنة أو إجماع : صحيح بالاتفاق فيجب أن يكون في كتاب الله . وقد لا يكون في كتاب الله بخصوصه ، لكن في كتاب الله الأمر باتباع السنة واتباع سبيل المؤمنين . فيكون في كتاب الله بهذا الاعتبار ؛ لأن جامع الجامع جامع ، ودليل الدليل دليل بهذا الاعتبار .

يبقى ان يقال على هذا الجواب : فاذا كان كتاب الله أوجب الوفاء بالشروط عموما ، فشرط الولاء داخل في العموم .

فيقال : العموم إنما يكون دالا إذا لم ينفه دليل خاص ؛ فان الخاص يفسر العام . وهذا المشروط قد نفاه النبي صلى الله عليه وسلم بنهيه عن بيع الولاء وعن هبته ، وقوله : « من ادعى إلى غير أبيه ، او تولى غير مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » .

ودل الكتاب على ذلك بقوله تعالى : (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ، وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم ، وما جعل أدعياءكم أبناءكم . ذلكم قولكم بأفواهكم . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، ادعوم لأبائهم ، هو أقسط عند الله . فان لم تعلموا آباءم فاخوانكم في الدين ومواليكم) . فأوجب علينا دعاءه لأبيه الذي ولده ، دون من تبناه ، وحرّم التبنى . ثم أمر عند عدم العلم بالأب بأن يدعى أخا في الدين ومولى ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لزيد بن حارثة : « أنت أخونا ومولانا » . وقال صلى الله عليه وسلم : « إخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس » .

فجعل سبحانه الولاء نظير النسب ، وبين سبب الولاء في قوله :

(وإذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه) فين ان سبب الولاء هو الانعام بالاعتاق ، كما ان سبب النسب هو الانعام بالايلاذ . فاذا كان قد حرم الانتقال عن المنعم بالايلاذ . فكذلك يحرم الانتقال عن المنعم بالاعتاق ؛ لأنه في معناه ، فمن اشترط على المشتري أن يعتق ويكون الولاء لغيره : فهو كمن اشترط على المستنكح أنه إذا ولد كان النسب لغيره .

وإلى هذا المعنى أشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « إنما الولاء لمن أعتق » .

وإذا كان كتاب الله قد دل على تحريم هذا المشروط بخصوصه وعمومه : لم يدخل في العهود التي أمر الله بالوفاء بها ؛ لأنه سبحانه لا يأمر بما حرمه فهذا هذا ، مع أن الذي يغلب على القلب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد إلا المعنى الأول ، وهو إبطال الشروط التي تنافي كتاب الله . والتحذير : من اشتراط شيء لم يبيحه الله . فيكون المشروط قد حرمه ؛ لأن كتاب الله قد أباح عمومياً لم يحرمه ؛ او من اشتراط ما بنافي كتاب الله ، بدليل قوله : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » . فاذا ظهر أن لعدم تحريم العقود والشروط جملة وصحتها أصلان : الأدلة الشرعية العامة ، والأدلة العقلية التي هي الاستصحاب ، وانتفاء المحرم . فلا يجوز القول بموجب هذه القاعدة في أنواع

المسائل وأعيانها إلا بعد الاجتهاد في خصوص ذلك النوع أو المسألة :
هل ورد من الأدلة الشرعية ما يقتضى التحريم ، أم لا ؟

أما إذا كان المدرك الاستصحاب ونفي الدليل الشرعي : فقد أجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دين الاسلام : أنه لا يجوز لأحد ان يعتقد ويفتي بموجب هذا الاستصحاب والنفي إلا بعد البحث عن الأدلة الخاصة إذا كن من أهل ذلك ؛ فان جميع ما أوجبه الله ورسوله وحرمة الله ورسوله مغير لهذا الاستصحاب . فلا يوثق به إلا بعد النظر في أدلة الشرع لمن هو من أهل لذلك . وأما إذا كان المدرك هو النصوص العامة : فالعام الذي كثرت تخصيصاته المنتشرة ايضاً لا يجوز التمسك به ، إلا بعد البحث عن تلك المسألة : هل هي من المستخرج ، أو من المستبقى ؟ وهذا ايضاً لا خلاف فيه .

وانما اختلف العلماء في العموم الذي لم يعلم تخصيصه ، أو علم تخصيص صور معينة منه : هل يجوز استعماله فيما عدا ذلك قبل البحث عن المحصص المعارض له ؟ فقد اختلف في ذلك أصحاب الشافعي واحمد وغيرها . وذكروا عن احمد فيه روايتين ، وأكثر نصوصه : على انه لا يجوز لأهل زمانه ونحوه استعمال ظواهر الكتاب قبل البحث عما يفسرها من السنة ، وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم . وهذا هو الصحيح الذي اختاره أبو الخطاب وغيره ؛ فان الظاهر الذي لا يغلب على الظن

انتفاء ما يعارضه لا يغلب على الظن مقتضاه . فاذا غلب على الظن انتفاء معارضه غلب على الظن مقتضاه . وهذه الغلبة لا تحصل للمتأخرين في أكثر العمومات إلا بعد البحث عن المعارض ، سواء جعل عدم المعارض جزءا من الدليل ، فيكون الدليل هو الظاهر المجرد عن القرينة — كما يختاره من لا يقول بتخصيص الدليل ولا العلة من أصحابنا وغيرهم — أو جعل المعارض المانع من الدليل ، فيكون الدليل هو الظاهر ، لكن القرينة مانعة لدلالته ، كما يقوله من يقول بتخصيص الدليل والعلة من أصحابنا وغيرهم ، وإن كان الخلاف في ذلك إنما يعود إلى اعتبار عقلي ، أو إطلاق لفظي ، أو اصطلاح جدلي ، لا يرجع إلى أمر علمي أو فقهي .

فاذا كان كذلك فالأدلة النافية لتحريم العقود والشروط والمثبتة لحلها : مخصوصة بجميع ما حرمه الله ورسوله من العقود والشروط ، فلا ينتفع بهذه القاعدة في أنواع المسائل إلا مع العلم بالحجج الخاصة في ذلك النوع ، فهي بأصول الفقه — التي هي الأدلة العامة — أشبه منها بقواعد الفقه ، التي هي الأحكام العامة .

نعم من غلب على ظنه من الفقهاء انتفاء المعارض في مسألة خلافية أو حادثة انتفع بهذه القاعدة . فنذكر من أنواعها قواعد حكيمية مطلقة .

فمن ذلك : ما ذكرناه من أنه يجوز لكل من أخرج عينا من ملكه بمعاوضة ، كالبيع والخلع ، أو تبرع كالوقف والعق — أن يستثنى بعض منافعها فان كان مما لا يصلح فيه الغرر — كالبيع — فلا بد ان يكون المستثنى معلوما ؛ لما روى البخارى وابو داود والترمذى والنسائي عن جابر قال : « بعته — يعنى بغيره — من النبى صلى الله عليه وسلم ، واشترطت حملانه إلى أهلى » فان لم يكن كذلك كالعق والوقف ، فله أن يستثنى خدمة العبد ما عاش سيده ، او عاش فلان ، ويستثنى غلة الوقف ما عاش الواقف .

ومن ذلك : ان البائع إذا شرط على المشتري ان يعتق العبد : صح ذلك فى ظاهر مذهب الشافعى واحمد وغيرها ؛ لحديث بريرة ، وان كان عنها قول بخلافه .

ثم هل يصير العتق واجبا على المشتري ، كما يجب العتق بالنذر بحيث يفعله الحاكم إذا امتنع ، أم يملك البائع الفسخ عند امتناعه من العتق ، كما يملك الفسخ بفوات الصفة المشروطة فى البيع ؟ على وجهين فى مذهبها . ثم الشافعى وطائفة من اصحاب احمد يرون هذا خارجا عن القياس ؛ لما فيه من منع المشتري من التصرف فى ملكه بغير العتق ، وذلك مخالف لمقتضى العقد ، فان مقتضى الملك الذى يملك صاحبه التصرف مطلقا .

قالوا : وإنما جوزته السنة ؛ لأن الشارع له إلى العتق تشوف
لا يوجد في غيره ؛ ولذلك أوجب فيه السراية ، مع ما فيه من إخراج
ملك الشريك بغير اختياره ، وإذا كان مبناه على التغليب والسراية
والنفوذ في ملك الغير لم يلحق به غيره فلا يجوز اشتراط غيره .

وأصول أحمد ونصوصه تقتضي جواز شرط كل تصرف فيه مقصود
صحيح ؛ وإن كان فيه منع من غيره . قال ابن القاسم ، قيل لأحمد :
الرجل يبيع الجارية على أن يعتقها ؟ فأجازه . فقيس له : فإن هؤلاء
— يعني أصحاب أبي حنيفة — يقولون : لا يجوز البيع على هذا
الشرط . قال : لم لا يجوز ؟ قد اشترى النبي صلى الله عليه وسلم
بغير جابر واشترط ظهره إلى المدينة ، واشترت عائشة بريرة على أن تعتقها ،
فلم لا يجوز هذا ؟ قال : وإنما هذا شرط واحد . والنهي إنما هو عن
شرطين . قيل له : فإن شرط شرطين أيجوز ؟ قال : لا يجوز .

فقد نازع من منع منه ، واستدل على جوازه باشتراط النبي صلى
الله عليه وسلم ظهر البعير لجابر ، وبحديث بريرة ، وبأن النبي صلى
الله عليه وسلم إنما نهى عن شرطين في بيع ، مع أن حديث جابر
فيه استثناء بعض منفعة المبيع . وهو نقص لموجب العقد المطلق ، واشترط
العتق فيه تصرف مقصود مستلزم لنقص موجب العقد المطلق .

فلم أنه لا يفرق بين أن يكون النقص في التصرف أو في المملوك ،

واستدلّاه بحديث الشرطين دليل على جواز هذا الجنس كله ،
ولو كان العتق على خلاف القياس لما قاسه على غيره ، ولا استدل
عليه بما يشمله وغيره .

وكذلك قال احمد بن الحسين بن حسان : سألت أبا عبد الله عمن
اشترى مملوكا واشترط : هو حر بعد موتي ؟ قال : هذا مدبر ، فحوز
اشتراط التدبير بالعتق . ولأصحاب الشافعي في شرط التدبير خلاف .
صحح الرافعي انه لا يصح .

وكذلك جوز اشتراط التسري : فقال ابو طالب : سألت احمد
عن رجل اشترى جارية بشرط ان يتسرى بها ، تكون نفيسة ، يحب
أهلها ان يتسرى بها ، ولا تكون للخدمة ؟ قال لا بأس به . فلما كان
التسري لبائع الجارية فيه مقصود صحيح جوزة .

وكذلك جوز أن يشترط بائع الجارية ونحوها على المشتري انه لا
يبيعها لغير البائع ، وان البائع يأخذها إذا أراد المشتري بيعها بالثمن
الأول ، كما رووه عن عمر وابن مسعود وامرأته زينب .

وجماع ذلك : ان المبيع الذي يدخل في مطلق العقد بأجزائه
ومنافعه يملكان اشتراط الزيادة عليه ، كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم : « من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع »

فحوز المشتري اشتراط زيادة على موجب العقد المطلق ، وهو جائز بالاجماع . ويملكان اشتراط النقص منه بالاستثناء ، لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم « عن الثنيا إلا ان تعلم » فدل على جوازها إذا علمت . وكما استثنى جابر ظهر بغيره إلى المدينة .

وقد أجمع المسلمون فيما أعلمه على جواز استثناء الجزء الشائع . مثل ان يبيعه الدار إلا ربعها أو ثلثها ، واستثناء الجزء المعين إذا أمكن فصله بغير ضرر . مثل ان يبيعه ثمر البستان إلا نخلات بعينها ، أو الثياب أو العبيد ، أو الماشية التي قد رأياها ، إلا شيئاً منها قد عيناه .

واختلفوا في استثناء بعض المنفعة ، كسكنى الدار شهراً ، أو استخدام العبد شهراً ، أو ركوب الدابة مدة معينة ، أو إلى بلد بعينه ، مع اتفاق الفقهاء المشهورين وأتباعهم وجمهور الصحابة : على ان ذلك قد ينفع ، كما إذا اشترى أمة مزوجة . فإن منفعة بضعها التي يملكها الزوج لم تدخل في العقد ، كما اشترت عائشة بريدة وكانت مزوجة . لكن هي اشترتها بشرط العتق ، فلم تملك التصرف فيها إلا بالعتق ، والعتق لا ينافي نكاحها . فلذلك كان ابن عباس رضي الله عنهما — وهو ممن روى حديث بريدة — يرى ان ينع الأمة طلاقها ، مع طائفة من الصحابة ؛ تأويله لقوله تعالى : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم) قالوا :

فاذا ابتاعها او اتبها او ورثها فقد ملكتها يمينه . فتباح له ، ولا يكون ذلك إلا بزوال ملك الزوج . واحتج بعض الفقهاء على ذلك : بحديث بريرة فلم يرض أحمد هذه الحجة ؛ لأن ابن عباس رواه وخالفه . وذلك — والله أعلم — لما ذكرته من ان عائشة لم تملك بريرة ملكا مطلقا .

ثم الفقهاء قاطبة وجهور الصحابة على ان الأمة المزوجة إذا انتقل الملك فيها — ببيع او هبة او إرث او نحوه ذلك ، وكان مالكا معصوم الملك — لم يزل عنها ملك الزوج ، وملكها المشتري ونحوه ؛ إلا منفعة البضع .

ومن حجتهم : ان البائع نفسه لو اراد ان يزيل ملك الزوج لم يمكنه ذلك ، فالمشتري الذي هو دون البائع لا يكون أقوى منه ، ولا يكون الملك الثابت للمشتري أتم من ملك البائع ، والزوج معصوم لا يجوز الاستيلاء على حقه ؛ بخلاف المبيعة ، فان فيها خلافا ليس هذا موضعه ؛ لكون أهل الحرب تباع دماؤهم وأموالهم . وكذلك ما ملكوه من الأبضاع .

وكذلك فقهاء الحديث وأهل الحجاز متفقون على أنه إذا باع شجراً قد بدا ثمره — كالنخل المؤبر — فثمره للبائع مستحق الابقاء الى كمال صلاحه ، فيكون البائع قد استثنى منفعة الشجر الى كمال الصلاح .

وكذلك بيع العين المؤجرة — كالدار والعبد — عامتهم يجوز، ويملكه المشتري دون المنفعة التي للمستأجر .

وكذلك فقهاء الحديث كأحمد وغيره يجوزون استثناء بعض منفعة العقد ، كما في صور الوفاق . كاستثناء بعض أجزائه معيناً ومشاعاً ، وكذلك يجوز استثناء بعض أجزائه معيناً ، إذا كانت العادة جارية بفصله ، كبيع الشاة واستثناء بعضها : سواقطها من الرأس ، والجلد ، والأكارع . وكذلك الاجارة ؛ فان العقد المطلق يقتضى نوعاً من الانتفاع في الاجارات المقدرة بالزمان ، كما لو استأجر أرضاً للزراعة ، او حانوتاً للتجارة فيه ، او صناعة ، او أجير لحياطة ، او بناء ونحو ذلك . فانه لو زاد على موجب العقد المطلق : او نقص منه : فانه يجوز بغير خلاف أصله في النكاح ، فان العقد المطلق يقتضى ملك الاستمتاع المطلق الذي يقتضيه العرف حيث شاء ومتى شاء ، فينقلها الى حيث شاء إذا لم يكن فيه ضرر الا ما استثنى من الاستمتاع المحرم او كان فيه ضرر ، فان العرف لا يقتضيه ويقتضى ملكاً للمهر الذي هو مهر المثل ، وملكها للاستمتاع في الجملة ، فانه لو كان مجبوراً او غنياً ثبت لها الفسخ عند السلف والفقهاء المشاهير ، ولو آلى منها ثبت لها فراقه إذا لم يفىء بالكتاب والاجماع ، وان كان من الفقهاء من لا يوجب عليه الوطء ، وقسم الابتداء ؛ بل يكتفى بالبائع الطبيعي ، كمذهب أبي حنيفة

والشافعي ورواية عن أحمد ؛ فان الصحيح من وجوه كثيرة : أنه يجب عليه الوطء ، كما دل عليه الكتاب ، والسنة ، وآثار الصحابة ، والاعتبار . وقيل : يتقدر الوطء الواجب بمرة في كل أربعة أشهر ، اعتباراً بالابلاء .

ويجب ان يطأها بالمعروف . كما ينفق عليها بالمعروف ؟ فيه خلاف في مذهب أحمد وغيره . والصحيح الذي يدل عليه أكثر نصوص أحمد وعليه أكثر السلف : ان ما يوجبه العقد لكل واحد من الزوجين على الآخر ، كالنفقة والاستمتاع والمبيت للمرأة ، وكالاستمتاع للزوج ليس بمقدر ؛ بل المرجع في ذلك الى العرف ، كما دل عليه الكتاب في مثل قوله تعالى : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) والسنة في مثل قوله صلى الله عليه وسلم لهند : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » وإذا تنازع الزوجان فيه فرض الحاكم ذلك باجتهاده . كما فرضت الصحابة مقدار الوطء للزوج بمرات معدودة ، ومن قدر من أصحاب أحمد الوطء المستحق ، فهو كتقدير الشافعي النفقة ؛ إذ كلاهما تحتاجه المرأة ويوجبه العقد . وتقدير ذلك ضعيف عند عامة الفقهاء ، بعيد عن معاني الكتاب والسنة والاعتبار . والشافعي إنما قدره طرداً للقاعدة التي ذكرناها عنه من نفيه للجهالة في جميع العقود ، قياساً على المنع من بيع الغرر ، فجعل النفقة المستحقة بعقد النكاح مقدرة : طرداً لذلك .

وقد تقدم التنبيه على هذا الأصل .

وكذلك يوجب العقد المطلق : سلامة الزوج من الجب والعنة عند عامة الفقهاء . وكذلك يوجب عند الجمهور : سلامتها من موانع الوطء كالرتق ، وسلامتها من الجنون ، والجذام ، والبرص . وكذلك سلامتها من العيوب التي تمنع كماله ، كخروج النجاسات منه او منها ، ونحو ذلك ، في أحد الوجهين في مذهب أحمد وغيره ؛ دون الجمال ونحو ذلك . وموجبه : كفاءة الرجل أيضا دون ما زاد على ذلك .

ثم لو شرط أحد الزوجين في الآخر صفة مقصودة ، كالمال والجمال والبكارة ونحو ذلك : صح ذلك ، وملك المشرط الفسخ عند فواته ، في أصح الروايتين عن أحمد وأصح وجهي الشافعي وظاهر مذهب مالك . والرواية الأخرى : لا يملك الفسخ الا في شرط الحرية والدين . وفي شرط النسب على هذه الرواية وجهان ، سواء كان المشرط هو المرأة في الرجل ، او الرجل في المرأة . بل اشتراط المرأة في الرجل : أوكد باتفاق الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم . وما ذكره بعض أصحاب أحمد بخلاف ذلك : لا أصل له .

وكذلك لو اشترط نقص الصفة المستحقة بمطلق العقد ، مثل ان يشترط الزوج أنه محبوب او عفيف ، او المرأة أنها رتقاء او مجنونة ،

صح هذا الشرط باتفاق الفقهاء فقد اتفقوا على صحة الشرط الناقص عن موجب العقد ، واختلفوا في شرط الزيادة عليه في هذا الموضع ، كما ذكرته لك . فان مذهب أبي حنيفة : أنه لا يثبت للرجل خيار عيب ولا شرط في النكاح . وأما المهر : فانه لو زاد على مهر المثل او نقص عنه جاز بالاتفاق .

وكذلك يجوز أكثر السلف — او كثير منهم — وفقهاء الحديث ومالك — في إحدى الروايتين — ان ينقص ملك الزوج ، فتشترط عليه ان لا ينقلها من بلدها أو من دارها ، وان يزيدا على ما تملكه بالطلاق فيؤخذ عليه نفسه أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ، وعند طائفة من السلف وأبي حنيفة والشافعي ومالك في الرواية الأخرى : لا يصح هذا الشرط ؛ لكنه له عند أبي حنيفة والشافعي أثر في تسمية المهر .

والقياس المستقيم في هذا الباب الذي عليه أصول أحمد وغيره من فقهاء الحديث : ان اشتراط الزيادة على مطلق العقد واشتراط النقص : جائز ؛ ما لم يمنع منه الشرع . فاذا كانت الزيادة في العين ، او المنفعة المعقود عليها ، والنقص من ذلك على ما ذكرت ، فالزيادة في الملك المستحق بالعقد والنقص منه كذلك . فاذا شرط على المشتري ان يعتق العبد ، او يقف العين على البائع او غيره ، او ان يقضي بالعين ديناً عليه .

لمعين او غير معين ، او ان يصل به رحمه او نحو ذلك : فهو اشتراط
تصرف مقصود . ومثله التبرع المفروض والتطوع .

وأما التفريق بين العتق وغيره بما في العتق من الفضل الذي
يتشوفه الشارع : فضعيف . فان بعض أنواع التبرعات أفضل منه .
فان صلة ذي الرحم المحتاج أفضل من العتق ، كما نص عليه أحمد ؛
فان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت جارية . لها فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : « لو تركتها لأخوالك لكان خيرا لك »
ولهذا لو كان للميت أقارب لا يرثون كانت الوصية لهم أولى من الوصية
بالعتق . وما أعلم في هذا خلافا . وإنما أعلم الاختلاف في وجوب الوصية
لهم . فان فيه عن أحمد روايتين : إحداهما : تجب . كقول طائفة من
السلف والخلف ؛ والثانية : لا تجب ، كقول الفقهاء الثلاثة وغيرهم .
ولو وصى لغيرهم دونهم : فهل ترد تلك الوصية على أقاربه دون الموصى
له ، او يعطى ثلثها للموصى له وثلثاها لأقاربه ، كما تقسم التركة بين
الورثة والموصى له ؟ على روايتين عن أحمد . وان كان المشهور عند
أكثر أصحابه : هو القول بنفوذ الوصية . فاذا كان بعض التبرعات أفضل
من العتق لم يصح تعليله باختصاصه بمزيد الفضيلة .

وأيضاً فقد يكون المشروط على المشتري أفضل ، كما لو كان عليه
دين لله من زكاة ، او كفارة ، او نذر ، او دين لآدمي ، فاشترط عليه

وفاء دينه من ذلك المبيع ، او اشترط المشتري على البائع وفاء الدين الذي عليه من الثمن ، ونحو ذلك ، فهذا أو كد من اشتراط العتق .

وأما السراية فانما كانت لتكميل الحرية . وقد شرع مثل ذلك في الأموال ، وهو حق الشفعة . فانها شرعت لتكميل الملك للشفيع ، لما في الشركة من الضرر . ونحن نقول : شرع ذلك في جميع المشاركات فيمكن الشريك من المقاسمة . فان أمكن قسمة العين ، وإلا قسمنا تمنها إذا طلب أحدها ذلك . فتكميل العتق نوع من ذلك ؛ إذ الشركة تزول بالقسمة تارة ، وبالتكميل أخرى .

وأصل ذلك : ان الملك هو القدرة الشرعية على التصرف في الرقبة ، بمنزلة القدرة الحسية ، فيمكن ان تثبت القدرة على تصرف دون تصرف شرعا ، كما يثبت ذلك حسا ؛ ولهذا جاء الملك في الشرع أنواعا — كما أن القدرة تنوع أنواعا — فالملك التام يملك فيه التصرف في الرقبة بالبيع والهبة ، ويورث عنه . ويملك التصرف في منفعه بالاعارة والاجارة والاتقاع وغير ذلك ، ثم قد يملك الأمة المجوسية ، او المحرمات عليه بالرضاع ، فلا يملك منهن الاستمتاع ، ويملك المعاوضة عليه بالتزويج ، بأن يزوج المجوسية المجوسي مثلا ، وقد يملك أم الولد ولا يملك بيعها ولا هبتها ، ولا تورث عنه عند جماهير المسلمين . ويملك وطأها واستخدامها باتفاقهم . وكذلك يملك المعاوضة على ذلك بالتزويج والاجارة

عند أكثرهم . كأبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

ويملك المرهون ويجب عليه مئنته ، ولا يملك فيه من التصرف ما يزيل حق المرتهن لا ببيع ولا هبة . وفي العتق خلاف مشهور .

والعبد المنذور عتقه . والمهدي ، والمال الذي قد نذر الصدقة بعينه ، ونحو ذلك مما استحق صرفه إلى القرية : قد اختلف فيه الفقهاء من اصحابنا وغيرهم : هل يزول ملكه عنه بذلك أم لا ؟ وكلا القولين خارج عن قياس الملك المطلق . فمن قال : لم يزل ملكه عنه — كما قد يقوله أكثر اصحابنا — فهو ملك لا يملك صرفه إلا إلى الجهة المعينة بالاعتاق ، أو التسك ، أو الصدقة . وهو نظير العبد المشتري بشرط العتق ، أو الصدقة ، أو الصلة ، أو الفدية المشتراة بشرط الاهداء إلى الحرم . ومن قال : زال ملكه عنه ؛ فإنه يقول : هو الذي يملك عتقه وإهداءه والصدقة به . وهو أيضا خلاف قياس زوال الملك في غير هذا الموضع .

وكذلك اختلف الفقهاء في الوقف على معين : هل يصير الموقوف ملكا لله ، أو ينتقل إلى الموقوف عليه ، أو يكون باقيا على ملك الواقف ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

وعلى كل تقدير : فالملك الموصوف نوع مخالف لغيره من الملك في البيع والهبة وكذلك ملك الموهوب له ، حيث يجوز للواهب الرجوع .

كالأب إذا وهب لابنه عند فقهاء الحديث ، كالشافعي وأحمد : نوع مخالف لغيره ، حيث سلط غير المالك على انتزاعه منه وفسخ عقده .

ونظيره : سائر الأملاك في عقد يجوز لأحد المتعاقدين فسخه ، كالبيع بشرط عند من يقول : انتقل إلى المشتري . كالشافعي وأحمد في أحد قوليهما ، والبيع إذا أفلس المشتري بالثمن عند فقهاء الحديث وأهل الحجاز . والبيع الذي ظهر فيه عيب أو فوات صفة ، عند جميع المسلمين . فهنا في المعاوضة والتبرع يملك العاقد انتزاعه ، وملك الأب لا يملك انتزاعه ، وجنس الملك يجمعهما . وكذلك ملك الابن في مذهب أحمد وغيره من فقهاء الحديث الذين اتبعوا فيه معنى الكتاب وصريح السنة .

وطوائف من السلف يقولون : هو مباح للأب مملوك للابن ؛ بحيث يكون للأب كالمباحات التي تملك بالاستيلاء ، وملك الابن ثابت عليه ، بحيث يتصرف فيه تصرفاً مطلقاً .

فإذا كان الملك يتنوع أنواعاً ، وفيه من الإطلاق والتقييد ما وصفته وما لم أصفه : لم يتمتع أن يكون ثبوت ذلك مفوضاً إلى الإنسان ، يثبت منه ما رأى فيه مصلحة له ، ويتمتع من إثبات ما لا مصلحة له فيه . والشارع لا يحظر على الإنسان إلا ما فيه فساد راجع أو محض . فإذا لم يكن فيه فساد ، أو كان فساد مغموراً بالمصلحة لم يحظره أبداً .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

العقود التي فيها نوع معاوضة — وهي غالب معاملات بني آدم التي لا يقومون إلا بها — سواء كانت مالا بمال . كالبيع ، أو كانت منفعة بمال كالاجارة والجمالة ، وقد يدخل في المسألة : الامارة والتجديد ، ونحو ذلك من الولايات . أو كانت منفعة بمنفعة كالتعاون ، والتناصر ، ونحو ذلك . تنقسم أربعة أقسام :

فانها إما ان تكون مباحة من الجانبين . كالبيع ، والاجارة ، والتعاون على البر والتقوى . وإما ان تكون حراما من الجهتين ، كبيع الخمر بالخنزير ، والاستئجار على الزنا بالخنزير ، وعلى شهادة الزور بشهادة الزور ، كما كان بعض الحكم يقول عن طائفة من الرؤساء : يتقارضون شهادة الزور ، وشبهه بمبادلة القروض . وإما ان يكون مباحا من إحدى الجهتين ، حراماً من الأخرى . وهذا القسم ينبغي لأهل الاسلام ان يعلموه ؛ فان الدين والدنيا لا تقوم إلا به .

وأما القسم الأول وحده فلا يقوم به إلا دين ضعيف .

وأما الثالث فتقوم به الدنيا الفاجرة ، والدين المبتدع . وأما الدين المشروع والدنيا السالمة فلا تقوم إلا بالثالث : مثل إعطاء المؤلف قلوبهم لجلب منفعتهم ، أو دفع مضرتهم ، ورشوة الولاة لدفع الظلم ، أو تخليص الحق ؛ لالمنع الحق ، وإعطاء من يتقى شر لسانه ، أو يده من شاعر ، أو ظالم ، أو قاطع طريق ، أو غير ذلك . وإعطاء من يستعان به على البر والتقوى من أعوان ، وأنصار وولاة ، وغير ذلك .

وأصله في الكتاب والسنة ، وسيرة الخلفاء الراشدين : أن الله جعل للمؤلف قلوبهم حقا في الصدقات التي حصر مصارفها في كتابه ، وتولى قسمها بنفسه ، وكان هذا تنبيها على أنهم يعطون من المصالح — ومن الفیء على القول الصحيح — التي هي أوسع مصرفا من الزكاة ؛ فإن كل من جاز أن يعطى من الصدقة أعطي من المصالح ، ولا ينعكس ؛ لأن أخذ الصدقة إما أن يأخذ لحاجته ، أو لمنفعته ، وكلا الأمرين يؤخذ منها للمصالح ؛ بل ليست المصالح إلا ذلك . والمؤلف قلوبهم هم من أهل المنفعة الذين هم أحق بمال المصالح والفيء .

ولهذا أعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم من الفيء والمغانم ، كما

فعله بالذهبية التي بعث بها علي من اليمن . وكما فعل في مغاتم حنين ،
حيث قسمها بين رؤساء قريش ، وأهل نجد ، وقال : « إني لأعطي
رجالا ، وأدع من هو أحب إلي منهم . أعطي رجالا لما في قلوبهم من
الهلل ، والجزع ، وأكل رجالا إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى
والخير » ، وقال : « إني لأعطي أحدم العطية ، فيخرج بها بتأبطها
ناراً . قالوا : يا رسول الله ! فلم تعطهم ؟ ! قال : بأبون إلا أن
يسألوني ، وبأبى الله لي البخل » . وقال : « والذي نفسي بيده ما من
رجل يسألني المسألة ، فتخرج له المسألة ما لم تكن نريد أن نعطيه إياه
فيبارك له فيه » أو كلاماً هذا معناه .

وهذا القسم يشتمل على الأقسام الثلاثة : أما المال بالأعيان ،
فمنه افتكاك الأسرى ، والاحرار من أبدي الكفار ، والغاصبين ؛ فان
المسلم الحر قد يستولي عليه الكفار ، وقد يستولي عليه الفجار ؛ إما
باستعباده ظلماً ، أو بعته ، وجحود عتقه . وإما باستعماله بغير اختياره ،
ولا إذن الشارع : مثل من يسخر الصنائع كالحياطين ، والفلاحين ، بغير
حق . وإما بحبسه ظلماً وعدواناً ، فكل آدمي قهر آدمياً بغير حق ،
ومنعه عن التصرف . فالقاهر يشبه الأسر ، والمقهور يشبه الأسير ،
وكذلك القهر بحق أسير . قال النبي صلى الله عليه وسلم للغريم الذي
لزم غريمه : « ما فعل أسيرك ؟ » .

وإذا كان الاستيلاء على الأموال إذا لم يكن بحق فهو غصب ،
وان دخل في ذلك الحيانة والسرقة ، فكذلك الاستيلاء على النفوس
بغير حق أسر . وإن دخل فيه استيلاء الظلمة من أهل القبلة .

وكذلك افتكك الأنفس الرقيقة من يد من يتعدى عليها ويظلمها ،
فإن الرق المشروع له حد ، فالزيادة عليه عدوان .

ويدخل في ذلك افتكك الزوجة من يد الزوج الظالم ؛ فإن النكاح
رق ، كما دل عليه الكتاب والسنة ، قال الله تعالى : (وألفيا سيدها
لدى الباب) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في النساء : « إنهن عندكم
عوان » . وقال عمر : النكاح رق ، فليُنظر أحدكم عند من يرق
كريمته . وكذلك افتكك الغلام والجارية من يد الظالم ، كالذي يمنعه
الواجب ، ويفعل معه المحرم .

ومنه افتكك الأموال من أبدي الغاصبين لها ظلما أو تأويلا ، كالمال
المغصوب والمسروق وغيرها ، إذا دفع للظالم شيء حتى يرده على صاحبه .
وسواء كان الدفع في كلا القسمين دفعا للقاهر حتى لا يقهر ولا يستولي ،
كما يهادن أهل الحرب عند الضرورة بمال يدفع اليهم ، أو استنقاذاً من
القاهر بعد القهر والاستيلاء .

وقال رحمه الله :

« قاعدة فيما يجب من المعاوضات ونحو ذلك »

فصل

بذل المنافع والأموال سواء كان بطريق التعوض ، او بطريق التبرع ينقسم إلى واجب ومستحب :

وواجبها ينقسم إلى فرض على العين ، وفرض على الكفاية . فأما ما يجب من التبرعات — مالا ومنفعة — فله موضع غير هذا . وجماع الواجبات المالية بلا عوض أربعة أقسام ، مذكورة في الحديث المأثور : « أربع من فعلهن فقد برىء من البخل : من آتى الزكاة ، وقرى الضيف ، ووصل الحرم وأعطى في النائة » .

ولهذا كان حد البخل : من ترك أحد هذه الأربعة في أصح القولين لأصحابنا ، اختاره أبو بكر وغيره .

فالزكاة هي الواجب الراتب التي تجب بسبب المال ، بمنزلة

الصلاة المفروضة ، وأما الثلاثة فوجوبها عارض ، فقرى الضيف واجب عندنا ، ونص عليه الشافعي ، وصلة الأرحام واجبة بالإجماع ، كنفقة الأقارب ، وحمل العاقلة ، وعتق ذى الرحم المحرم . وإنما الاختلاف فيمن تجب صلته ، وما مقدار الصلة الواجبة ، وكذلك الاعطاء فى النائبة ، مثل الجهاد فى سبيل الله ، واشباع الجائع ، وكسوة العاري . وقد نص أحمد على أنه لو صدق السائل ، لما أفلح من رده .

وأما الواجبات المتفعية بلا عوض : فمثل تعليم العلم ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ونصر المظلوم . وهي كثيرة جداً . وعامة الواجب فى منافع البدن ، ويدخل فيها الأحاديث الصحيحة من حديث أبى ذر ، وأبى موسى ، وغيرها « على كل سلامى من ابن آدم صدقة » . وتدخل أيضاً فى مطلق الزكاة ، والنفقة فى مثل قوله : (ومما رزقناهم ينفقون) كما نقل مثل ذلك عن السلف : الحسن البصري وغيره . وقال النبی صلى الله عليه وسلم : « كل معروف صدقة » . ويروى ما تصدق عبد بصدقة أعظم من موعظة يعظ بها أصحاباً له ، فيتفرقون وقد نفهم الله بها ، ودلائل هذا كثيرة ليس هذا موضعه .

وأما المنافع المالية وهو كمن اضطر إلى منفعة مال الغير ، كحبل ودلو يستقي به ماء يحتاج إليه ، وثوب يستدفئ به من البرد ونحو ذلك ، فيجب بذله ؛ لكن هل يجب بذله مجاناً ، أو بطريق التعوض ،

كالأعيان ؟ فيه وجهان .

وحجة التبرع متعددة . كقوله تعالى : (ويمنعون الماعون) ففي سنن أبي داود عن ابن مسعود قال : كنا نعد عارية القدر والدلو ، والفأس . وكذلك إيجاب بذل منفعة الحائط للجار ، إذا احتاج إليه ، على أصلنا المتبع ؛ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغير ذلك من المواضع .

ففي الجملة ما يجب إيتاؤه من المال ، أو منفعته ، أو منفعة البدن بلا عوض ، له تفصيل في موضع آخر . ولو كان كثير من المتفهمة ، مقصرين في علمه ، بحيث قد ينفون وجوب ما صرحت الشريعة بوجوبه . ويعتقد الغلط منهم « أن لا حق في المال سوى الزكاة » أن هذا عام ؛ ولم يعلم أن الحديث المروي في الترمذي عن فاطمة : « إن في المال حقا سوى الزكاة » .

ومن قال بالأول : أراد الحق المالي ، الذي يجب بسبب المال ، فيكون رانبا ، وإلا فنحن نعلم بالاضطرار من دين الاسلام أن الله قد أوجب إيتاء المال في غير الزكاة المفروضة في مواضع : مثل الجهاد بالمال عند الحاجة ، والحج بالمال ، ونفقة الزوجة ، والأقارب ، والمالك من الآدميين ، والبهائم . ومثل ما يجب من الكفارات من عتق وصدقة ،

وهدي كفارات الحج . وكفارات الايمان ، والقتل ، وغيرها . وما يجب من وقاء النذور المالية إلى أمثال ذلك ؛ بل المال مستوعب بالحقوق الشرعية الراتبية . او العارضة . بسبب من العبد ، او بغير سبب منه . وليس هذا موضع تفصيل هذه الجملة .

وإنما الغرض هنا ما يجب من المعاوضات : مثل المبايعة والمؤاجرة ، وما يشبه ذلك . ومثل المشاركات : كالمساقاة ، والمزارعة ، ونحو ذلك . فان هذا كثيرا ما يغلط فيه الغالطون لما استقر في الشريعة ان الظلم حرام ، وأن الأصل ان هذه العقود لا تجوز إلا بالتراضي ، إلا في مواضع استثنائها الشارع ، وهو الاكراه عليها بحق : صار يغلط فريقان :

قوم يجعلون الاكراه على بعضها إكراهاً بحق ، وهو إكراه باطل . وقوم يجعلونه إكراهاً باطلاً ، وهو بحق . وفيها ما يكون إكراهاً بتأويل حق ، فيدخل في قسم المجتهدات ؛ إما الاجتهادات المحضة ، او المشوبة بهوى ، وكذلك المعاوضات .

ونحن نعلم قطعاً انه إذا كان إيثاء المال او المنفعة بلا عوض ، واجبا بالشريعة في مواضع كثيرة جداً ؛ لأسباب اقتضت الايجاب الشرعي ، وليس ذلك من الظلم الذي هو أخذ حق الغير بغير حق ،

فلأن يكون إيتاء المال والمنفعة بعوض واجباً في مواضع أولى وأخرى ؛ بل إيجاب المعاوضات أكثر من إيجاب التبرعات ، واكبر . فهو أوسع منه قدراً وصفة .

ولعل من استقرأ الشريعة تبين له ان المعاوضة إذا احتاج المسلمون إليها بلا ضرر يزيد على حاجة المسلمين وجبت ، فأما عند عدم الحاجة ، ومع حاجة رب المال المكافئة لحاجة المعتاض ، فرب المال أولى ؛ فان الضرر لا يزال بالضرر ، والرجل أحق بماله من ولده ووالده ، والناس أجمعين . « وابدأ بنفسك ثم بمن تعول » .

وهذه قاعدة حسنة مناسبة ، ولها شواهد كثيرة في الشريعة . وأنا أذكر منها بتيسير الله تعالى . وجماع المعاوضات أربعة أنواع :

معاوضة مال بمال : كالبيع . وبذل مال بنفع كالجمالة . وبذل منفعة بمال كالأجرة ، وبذل نفع بنفع كالشاركات ، من المضاربة ونحوها فان هذا بذل نفع بدنه ، وهذا بذل نفع ماله . وكالتعاون ، والتناصر ونحو ذلك .

وبالجملة فوجوب المعاوضات من ضرورة الدنيا والدين ؛ إذ الانسان لا يتفرد بمصلحة نفسه بل لا بد له من الاستعانة بغيره ، فلو لم يجب على بني آدم ان يبذل هذا لهذا ما يحتاج إليه ، وهذا لهذا ما

يحتاج إليه ، لفسد الناس ، وفسد أمر دنياهم . ودينهم ، فلا تتم مصالحهم إلا بالمعاوضة ، وصلاحها بالعدل الذي أنزل الله له الكتب ، وبعث به الرسل . فقال تعالى : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات . وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) .

ولا ريب ان النفوس مجبولة على بذل المعاوضة لحاجتها إليها ، فالشارع إذا بذل ما يحتاج إليه بلا إكراه لم يشرع الاكراه ، ورد الأمر الى التراضي في أصل المعاوضة ، وفي مقدار العوض . وأما إذا لم يبذل فقد يوجب المعاوضة تارة ، وقد يوجب عوضا مقدرا تارة . وقد يوجبها جميعا ، وقد يوجب التعويض لمعين أخرى .

مثال الأول : من عليه دين فطولب به ، وليس له إلا عرض فعليه ان يبيعه ليوفيه الدين ، فان وفاء الدين واجب ، ولا يتم إلا بالبيع ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وللعاكم ان يكرهه على بيع العرض في وفاء دينه ، وله ان يبيع عليه إذا امتنع ؛ لأنه حق وجب عليه ، فقبل النيابة ، فقام ذو السلطان فيهم مقامه ، كما يقوم في توفية الدين ، وتزويج الأيم من كفؤها إذا طلبته ، وغير ذلك ، وكما يقبض الزكاة من ماله ، وسواء كان الدين الذي عليه برضى الغريم ، كضمن مبيع ، وبذل قرض ، او بغير رضاه ، كقيم المتلفات ، وأروش الجنایات .

ومن ذلك ضمان المغصوب ، إذا تعذر رد عينه ، ومن المغصوب الأمانات ، إذا خان فيها ، ومن الأمانات ما أوّمن عليه من مال المسلمين كالعمال على الفئ والزكاة ، والصدقات الموقوفة ، ومال اليتيم ، ومال الموكل كالشريك ، والمضارب ، ونحوها . ومال الفئ إذا خانوا فيها . وتعذر ردعين المال ، وكذلك بيع ماله لأداء ما يجب عليه من النفقات الواجبة لزوجته أو ولده أو نفسه .

وبالجملة فكل من وجب عليه أداء مال ، إذا لم يمكن أدائه إلا بالبيع صار البيع واجبا يجبر عليه ، ويفعل بغير اختياره .

ومثال الثاني : المضطر الى طعام الغير إذا بذله له بما يزيد على القيمة ؛ فإن له ان يأخذه بقيمة المثل ، فإنه يجب عليه ان يبيعه وأن يكون بيعه بقيمة المثل ، فإذا امتنع منها أجبر عليها ، وان بذل أحدهما أجبر الآخر . والمسألة مذكورة في « كتاب الأطعمة » حتى إنه لو امتنع عن بذل الطعام فله ان يقاتله عليه ؛ لأنه بمنزلة المقاتل عن نفسه .

ولهذا تضمنهم دية لو مات ، كما روي ان رجلا استسقى قوما فلم يسقوه حتى مات ، فضمنهم عمر دية ، وأخذ به أحمد ، فإنه إذا وجب إطعام المضطر بلا عوض عند عجزه عنه ، فلأن يجب بالمعاوضة أولى وأحرى ، وهكذا إذا اضطر الناس ضرورة عامة ، وعند أقوام فضول أطعمة

مخزونة ، فانه يجب عليهم بيعها ، وعلى السلطان ان يجبرهم على ذلك .
او يبيعها عليهم ؛ لأنه فعل واجب عليهم ، يقبل النيابة ، فيجب إلزامهم
بما وجب عليهم شرعا . وهو حق للمسلمين عندم ، فيجب استنقاذه
منهم . وهكذا كل ما اضطر الناس إليه : من لباس وسلاح وغير
ذلك ، مما يستغنى عنه صاحبه ، فانه يجب بذله بثمن المثل .

وقد كتبت قبل هذا حديث سمرة بن جندب في صاحب النخلة ،
لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم ببيعها فلم يفعل ، وذكرت ما فيه
من وجوب المعاوضة ، التي يحتاج إليها المتاع من غير ضرر البائع .

ولهذا نهى الشارع عن الاحتكار الذي يضر الناس في قوله صلى
الله عليه وسلم : « لا يحتكر إلا خاطيء » رواه مسلم . وغير ذلك .
والاحتكر مشتر متجر ؛ لكن لما كان يشتري ما يضر الناس . ولا يحتاج
إليه حرم عليه ، والبيع والشراء في الأصل جائزان غير واجبين ؛ لكن
لحاجة الناس يجب البيع تارة ، ويحرم الشراء أخرى . هذا في
نفس العقد .

وأما في مقدار الثمن فنهى صلى الله عليه وسلم عن ان يبيع
حاضر لباد ، لما فيه من إضرار المشتري ، إذا توكل الحاضر للقادم
بسلعته في البيع . مع حاجة الناس إليها ، وقد يستدل بذلك على

وجوب بيعها بثمن المثل ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

وهكذا بيع أحد الشريكين من الآخر في ما لا ينقسم ؛ فان الشريك محتاج إلى البيع ؛ ليأخذ نصيبه ، ولا ضرر على الآخر فيه . وكذلك تقويمه ملك الشريك إذا أعتق الشريك نصيبه ، فان العتق يحتاج الى تكميل لما في تبعض العتق من الضرر ، من غير ضرر على البائع في بيع نصيبه ، او فيه ضرر دون الحاجة الى تكميل العتق .

وهكذا فيمن تعلق حق الغير بماله ، كمن له في ملك الغير عرق محترم من غراس او بناء ، او بئر ، كالمشتري إذا أخذ الشقص بالشفعة ، والبائع إذا رد عليه المبيع بعيب وكان الثمن عقارا ، وكالمستعير والمستأجر إذا انقضت المدة فان لرب الأرض أن يبتاع ذلك بقيمته إذا لم يقلعه صاحبه ، او يقيه بأجرة المثل ، وكلاهما معاوضة : إما على العين ، او على منفعة أرضه .

وكذلك إجبارنا لأحد الشريكين على الكرى مع الآخر ، او العماره معه ، هو إجبار على المعاوضة ؛ فان العماره تتضمن ابتياع أعيان ، واستئجار عمال ، فهي إجبار على شراء وإجارة ؛ لأن الشريك محتاج الى ذلك ولا ضرر على البازل في ذلك ، فتجب عليه المعاوضة معه . تارة لأجل القسمة . وتارة لبقاء الشركة . وعلى هذا فاذا احتاج المسلمون الى

الصناعات : كالزراعة ، والنساجه ، والبناءة : فعلى أهلها بذلها لهم بقيمتها ، كما عليهم بذل الأموال التي يحتاج إليها بقيمتها ؛ إذ لا فرق بين بذل الأموال ، وبذل المنافع ؛ بل بذل المنافع التي لا يضر بذلها أولى بالوجوب معاوضة ، ويكون بذل هذه فرضا على الكفاية .

وقد ذكر طائفة من العلماء من أصحابنا وغيرهم : ان أصول الصناعات ، كالزراعة ، والحياكة ، والبناءة : فرض على الكفاية . والتحقيق : انها فرض عند الحاجة إليها ؛ وأما مع إمكان الاستغناء عنها فلا تجب . وهذه حكينا بيعها ؛ فان من يوجبها إنما يوجبها بالمعاوضة ؛ لا تبرعا . فهو إيجاب صناعة بعوض ؛ لأجل الحاجة إليها . وقولي عند الحاجة . فان المسلمين قد يستغنون عن الصناعة بما يجلبونه او يجلب إليهم من طعام ولباس .

والأصل ان إعانة الناس بعضهم لبعض على الطعام واللباس والسكنى ، أمر واجب . وللإمام ان يلزم بذلك ، ويحجر عليه ؛ ولا يكون ذلك ظلما ، بل إيجاب الشارع للجهاد الذي فيه المخاطرة بالنفس والمال لأجل هداية الناس في دينهم : أبلغ من هذا كله . فاذا كانت الشجاعة التي يحتاج المسلمون إليها ، والكرم الذي يحتاج المسلمون إليه واجبا ، فكيف بالمعاوضة التي يحتاج المسلمون إليها .

ولكن أكثر الناس يفعلون هذا بحكم العادات ، والطباع ، وطاعة

السلطان ، غير مستشعرين ما في ذلك من طاعة الله ورسوله ، وطاعة أولي الأمر ، فيما أمر الله بطاعتهم فيه .

ولهذا يعدون ذلك ظلماً وعناء ولو علموا أنه طاعة لله احتسبوا أجره ، وزالت الكراهة ، ولو علموا الوجوب الشرعي لم يعدوه ظلماً .

وكذلك إذا احتاجوا الى القتال والجهاد بالنفس ، وبذلوا أموالاً من بيت المال ، او من غيره ؛ فان الجهاد وان كان فيه مخاطرة بالنفس ويخاف فيه الضرر ؛ لكنه واجب بالشرع ، إذا بذل للانسان المال ؛ فان مصلحة الدين لا تتم الا بوجوبه ، وعلى الانسان ان يجاهد بـمال نفسه ، فاذا بذل له المال كان أولى بالوجوب . فمن كان من أهل صناعات القتال : رميا ، وضربا ، وطعنا ، وركوباً ، وجب عليه ذلك ، وأجبر عليه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « وإذا استنفرتم فانفروا » .

ولهذا قال الفقهاء : إنه يجب علينا إذا أمر به الامام ، وكذلك إذا احتاج المجاهدون الى أهل الصناعات ، والتجارات ، كصناع الطعام ، واللباس ، والسلاح ، ومصالح الخيل ، وغير ذلك ، وطلبت منهم تلك الصناعة بعوضها ، وجب بذلها ، وأجبروا عليها .

وكذلك التجار فيما يحتاج إليه في الجهاد : عليهم بيع ذلك ، وإذا

احتاج العسكر الى خروج قوم تجار فيه لبيع ما لا يمكن العسكر حمله من طعام ولباس وسلاح ، ونحو ذلك . فالتجارة كالصناعة . والعسكر بمنزلة قوم فى بلد ، فكما يجب على بعض إعانة بعض على حاجاتهم بالمعاوضة التى لا ضرر فيها ، فان ذلك واجب فى العسكر .

وكما للامام ان يوجب الجهاد على طائفة ، ويأمرهم بالسفر الى مكان لأجله ، فله ان يأمر بما يعين على ذلك ، ويأمر قوما بتعلم العلم ، ويأمر قوما بالولايات .

والامام العدل تجب طاعته فيما لم يعلم أنه معصية ، وغير العدل تجب طاعته فيما علم أنه طاعة كالجهاد .

وقال قدس الله روحه

فصل

أقوال المكروه بغير حق لغو عندنا : مثل كفره ، وطلاقه ، وبيعه ، وشراؤه . فاذا أكره البيعان على العقد فهو باطل ، وإذا أكرها على التقابض ، فهذا إكراه على الأفعال لا على الأقوال ، فيكون كل منهما

قد قبض ، وأقبض مكرها ، فعلى كل منها ان يرد ما قبضه إلى الآخر ،
إذا امكنه : لأنه مقبوض بغير حق ، وان كان القابض مكرها .

فان تلف المال المقبوض بالاكراه تحت يد القابض ، فان كان
قد أتلفه بفعله ، او بتفريطه ، او بعدوانه فهو ضامن ؛ لأن غايته ان
تكون يده يد أمانة ، ويد الأمانة إذا أتلفت شيئاً او تلف بتفريطها ،
او عدوانها ، ضمنته ، كيد المستأجر ، والمودع ، والمضارب ، والوكيل .

وان تلف بغير تفريط منه : فهل تكون يده يد ضمان ؛ لأنه قبض
مال الغير بغير إذنه ، لدفع الضرر عنه ؟ او يد أمانة ؛ لأنه قبضه
قبضا غير محرم ؟ فنقول : تلفه تحت يد المكرم ، بمنزلة إتلافه كرها ،
وفيه خلاف . وهو يشبه العارية من بعض الوجوه ؛ فان المستعير قبض
المال لنفعه ، كما ان المكرم قبضه لدفع الضرر عن نفسه ، وهذا قبضه
بإذن المالك ، وهذا قبضه بإذن الشارع ، فان كان المكرم القابض قد
أخذ منه وفاء عن دين ، فهنا يكون ضامنا له ، لأنه مصروف في منفعته ،
كمن اضطر الى طعام الغير فأخذه ليأكله .

وسئل رحمه الله

عن جماعة صودروا ، وأخذت أموالهم ، ثم أكرهوا وأجبروا على بيع أعيان من عقار ومواشي وبساتين ، فباعوها ، والأعيان المذكورة بعضها ملك أولاد البائعين ، وبعضها وقف ، وبعضها ملك الغير ، ووضع المشتري يده عليها ، وحازها ، وخاف البائعون على إتلاف صورة الأعيان ، وليس لهم قدرة على انتزاعها من يده ، فاشتروها صورة ليعرفوا بقاءها ، ويحفظوها بضمن معين إلى أجل معلوم ، فلما آن الأجل طالبهم بالثمن : فهل يكون البيع منهم باطلاً بحكم الإكراه ؟ وبيع مال الغير أم لا ؟ وهل مشتراؤه منه وإقرارهم بالملك مثبت له بصحة الملك ؟ . .

فأجاب : إذا بذل البائع — والحال هذه — للمشتري ، فما أداه من الثمن ، وامتنع المشتري من الإيفاء بذلك ، وطلب ما كتب على البائع من الثمن المؤجل ، فإن المشتري ظالم عاص ، يستحق العقوبة ؛ فإن هذه المعاملة لو كانت بطيب نفس البائع ، وقد اتفقا على أن لا تباع منه الأعيان ، بتقديم بيعه إياها إلى أجل . بأكثر من ذلك

الثلث ، كانت معاملة باطلة ربوية عند سلف الأمة من الصحابة والتابعين
وأكثر أئمة المسلمين ، فكيف والبائع مكره ، وبيع المكره بغير حق
بيع غير لازم ، باتفاق المسلمين ، فلو قدر مع ذلك ان المشتري أكره
على الشراء منه ، وأداء الثمن عنه ، فأعطاه البائع الثمن الذي أداء عنه ،
لوجب تسليم المبيع اليه باتفاق المسلمين .

فكيف والمشتري لم يكره على الشراء ، والبائع قد بذل له الثمن
الذي أداء عنه ، فليس للمشتري والحالة هذه مطالبة بزيادة على ذلك ،
باتفاق الأئمة ، ولا مطالبة برد الأعيان التي كانت ملكه . وهي الآن
بيده على ما ذكر .

وسئل

عن رجل ماتت أمه ، وورث منها داراً ، ولم يكن لها فيها شريك
وان انسانا ظلم والده ، وأجبره حتى كاتبه على الدار ، أو باعها . فهل
يجوز ذلك ؟ أم ترجع الدار إلى مالكتها ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا أكره بغير حق على بيع الدار ، لم يصح
البيع ، وترد الدار الى مالكتها ، ويرد على المشتري الثمن الذي أخذ
منه ، والله أعلم .

وسئل

عن حبس على جماعة ، وهو مشبوت بالعدول ، وفي الدار ساكن له يد قوية على الورثة ، وألزموه الى ان باعوه غصباً باليد القوية ، فاذا شهدت الشهود بصحة الوقف ، ينزع من الغاصب ، أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . بيع المكره بغير حق لا يصح ، وبيع الوقف الصحيح اللازم لا يصح ، ومن علم شيئاً شهد به ، والله أعلم .

وقال رحمه الله :

فصل

فاذا أكره السلطان او اللصوص او غيرهم رجلاً على أداء مال بغير حق ، وأكره رجلاً آخر على إقراضه ، او الابتياح منه ، وأدى الثمن عنه ، او اليه ، ليأخذوه من المقرض ، والبائع ، سواء كان الاكره على إقباض المكره ، ثم الأخذ منه ، أو على الأداء عنه فقط :

فهذه المسألة ونحوها تقع كثيرا ، وفيها وجهان : كما لو أخذ السلطان من أحد المختلطين في الماشية زيادة على الواجب عنها بلا تأويل .

أحدهما : ان تلك الزيادة تذهب من مالكها ، وليس على الآخر شيء منها ، وإن كان السلطان أخذها عنها ؛ لأن الظالم ظلم هذا بأخذ ماله ، ونواه عن الآخر ، وهو ليس وليا للآخر ولا وكيلًا عنه حتى تصح نيته ، ومجرد النية المحرمة لا يوجب ثبوت المال في ذمة المأخوذ عنه .

ولازم هذا القول ان احد الشريكين في العقار والمنقول ، إذا أخذ السلطان ونواه الوظائف الظلمية على المال ، او أخذ قطاع الطريق من التجار عن المال الذي معهم شيئا من احد الشريكين ؛ لأن المقبوض إذا كان من عين المال فان احد الشريكين لم يرجع على الآخر بنصيبه . وعلى هذا فلو كان المعطي وكيلًا ، او وليًا ، كناظر الوقف ، ووصى اليتيم ، فيلزم اذا لم يكن ما أخذ منه من عين المال ، ان يكون من ضمانه ؛ لكن هذا إنما يلزم إذا لم يكن الدفع لحفظ المال بل كان الدفع لأنه اكره على الأداء . فأما إذا لم يمكن حفظ المال إلا بما دفعه عنه ، فهذا التصرف لحفظ المال ، وهو بمنزلة إعطاء الحفارة لحفظه ، وإعطاء النواطير لدفع اللصوص ، والسباع .

وايضا فالولي والوكيل مأذون لهما عرفا ، في مثل هذا الدفع ؛ فانه

لم يتوكل على أنه يضرب ويحبس على مال يؤدي عن المال ، فيتضرر ولا يؤديه ؛ بخلاف ما يوجد من الأجنبي ؛ لكن هذا الدليل بعينه وارد في أحد الشريكين . فان كلاهما وكيل الآخر في شركة العقود .

وايضا فيفرق بين الكلف النواية السلطانية ، وبين المظالم العارضة .

وسئل رحمه الله

عن رجل سير على يد رجل قماشاً ليسلمه لولده بالقاهرة ، فلم يسلمه ، وباعه المسير على يده ، وتصرف فيه ، وباعه على غير بزاز بغير النقد ، وبغير إذن صاحب القماش له في ذلك . فهل يكون ذلك تفريطاً ؟ وهل إذا فرط تلزمه قيمته ؟ وهل يكون القول في تلفه قول صاحب القماش ؟ او قول المسير على يده ؟ افتونا مأجورين .

فأجاب : اذا تصرف فيه بغير إذن صاحبه كان ظلماً ، وكان ضامناً له ، فان فات فعليه قيمته ، وان قال المودع أمرتني ببيعه ، وقال المودع لم أمرك ببيعه ، بل بتسليمه الى ولدي . فهذا فيه نزاع ؛ لكن ان باعه بيعاً خارجاً عن البيع المعروف ، مثل ان يبيعه الى أجل ، او بغير النقد — نقد البلد — او يبيعه لمن هو جاهل ، او مفلس ، ونحو ذلك : فهو ضامن لما يتلف من الثمن بكل حال .

وكذلك اذا باعه بدون قيمة المثل ، وسلم البيع ، فهو ضامن .
للتقص . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة ملكت لولدها ملكا ، وباعه ، ثم بعد البيع ملكت
الثاني ، وكتب على الأول حجة ان ماله في الملك شيء بعد أن باعه .
فهل يلزم الأول رد الملك للثاني ، أو الأول صحيح ؟ .

فأجاب : اذا كان قد باعه بيعا صحيحا لازماً ، فقد خرج عن
ملكه ، ولم يصح بعد ذلك تمليكها ، والملك باق على ملك المشتري ،
والله اعلم .

وسئل

عن رجل له زوجة لها ملك ، فسرق الزوج كتب الملك ، وباعه ،
ثم توفيت ؟ .

فأجاب : يبيع الملك بغير إذن مالكه ، ولا ولاية عليه : يبيع

باطل . والواجب أن يرد الى المشتري ما أعطاه من الثمن ، ويرد إلى المالك ملكه .

وقال :

فصل

الذي يكره من شراء الأرض الخراجية ، إنما كان لأن المشتري يشتريها فيرفع الخراج عنها ، وذلك إسقاط لحق المسلمين ، كما كانوا أحيانا يقطعون بعضها لبعض المحاربين ، إقطاع تمليك ؛ لا إقطاع استغلال ، كإقطاع الموات . فهذا الانتفاع والإقطاع يسقط حق المسلمين من الرقبة والمنفعة ، والخلفاء أخذوه من الغزاة لتكون منفعته دائمة للمسلمين ، فإذا قطعت منفعته عن المسلمين صار ظلما لهم ؛ بمنزلة من غصب طريق المسلمين ، أو بنى في منى ونحوها من المنافع المشتركة بين المسلمين على التأييد .

فأما إذا اشتراها وعليه من الخراج ما على البائع ، فهو كما لو ولاء إياها بلا حق ، وكما لو ورثها ؛ فإن الارث مجمع عليه : أن الوارث أحق بها بالخراج ؛ وذلك لأن إعطائها لمن أعطيته بالخراج ، قد قيل :

انه بيع بالثمن المقسط الدائم . كما يقوله بعض الكوفيين . وقد قيل :
انه اجارة بالاجرة المقسطة المؤبدة المدة . كما يقوله أصحابنا . والمالكية
والشافعية ، وكلا القائلين خرج في قوله عن قياس البيوع والاجارات .

والتحقيق : أنها معاملة قائمة بنفسها ، ذات شبه من البيع ومن
الاجارة ، تشبه في خروجها عنها المصالحة على منافع مكانه للاستطراق ،
او القاء الزبالة ، او وضع الجذع ، ونحو ذلك بعوض ناجز ، فانه لم
يملك العين مطلقا ولم يستأجرها ، وانما ملك هذه المنفعة مؤبدة .

وكذلك وضع الحراج لو كان اجارة محضة ، وكان عمر وغيره قد
تركوا الأرض للمسلمين ، واكروها ؛ لكان ينبغي اكراء المساكن
ايضا ؛ لأنها للمسلمين اذا فتحت عنوة . ولكن قد ظلم المسلمين ؛
فان كراء الأرض يساوي أضعاف الحراج . ولكن على المشهور عندنا ،
لا يستحق الآخذ الا ما في الأرض من الشجر القائمة من النخيل ،
والأعناب ، وغير ذلك ، كمن استأجر ارضا فيها غراس . ولكن دفعها
مساقاة ومزارعة - كما فعل المنصور والمهدي في أرض السواد - انفع
للمسلمين ، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أرض خيبر ؛ فانه
لا فرق الا أن ملاك خيبر معينون ، وملاك أرض العنوة العمري
مطلقون ، والا فيجوز كذلك ان يؤاجر ، ويجوز له في الأرض الموقوفة
ان يعامل مساقاة ومزارعة .

وأما بيعها : فلو كان كذلك لباع المساكن أيضا ، ولا بيع يكون الثمن مؤبدا الى يوم القيامة ، فالمستخرج اصل دلت عليه السنة والاجماع ، فلا يقاس بغيره — فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « منعت العراق قفيزها ودرهمها ، ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر اربها ودينارها » . واتفق الصحابة مع عمر على فعله .

يوضح ذلك ، ان اصل الخراج في قوله : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) فان هذا فرق بين العقار والمنقول ، ومع هذا فقد أضاف القرى اليهم ، فلم اختصاصهم بها .

واذا كان كذلك فلو أخذ من الذمي الأول بالخراج ، وعأوضه على ذلك عوضا لم يكن في ذلك ضرر أصلا ، فلا وجه لمنعه ؛ لأنه ان قيل : انه وقف ، فهذا لا يخرج به هذه المعاوضة عن ان يكون وقفاً ؛ بل مستحق أهل الوقف باق ، كما كان ، وبيع الوقف انما منع منه لازالة حق أهل الوقف . وهذا لا يزول ؛ بل هو بمنزلة إجارة ارض الوقف بأكثر مما استأجرها ، فكأنه قال : أكريتك هذه الأرض بما على من الخراج ، وبالزيادة التي تعجلها إلي ؛ ولهذا ينتقل الى ورثة من هي في يده ؛ والوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، فاذا جاز انتقاله بالارث على صفة ما كان — والهبة مثله — فكذلك المعاوضة ، سواء سميت بيعا ، او إجارة . ولهذا جوز احمد إصداق الأرض الخراجية ، وما جاز

ان يكون صداقا جاز ان يكون ثمناً ، وأجرة . وما كان ثمناً كان
مثنياً . فهذا باب ينبغي تأمله .

يبقى اذا أخذ المسلم : هل بكره لما فيه من الصغار ، أو لما فيه من
الاشتغال عن الجهاد بالحراثة . فهذه مواضع أخر — غير كونه وقفا —
تختلف باختلاف المصالح والأوقات كما ان النبي صلى الله عليه وسلم
عامل اليهود على خير لقلة المسلمين ، فلما كثر المسلمون أجلام عمر
بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وصار المسلمون بعمرونها ، فكذلك
الأرض الخراجية اذا كثر المسلمون كان استيلاؤهم عليها بالخراج ، أنفع
لهم من أن يبقوا فقراء محاييج ، والكفار يستغلون الأرض بالخراج
اليسير ؛ فانهم كانوا زمن عمر قليلا ، وأهل الزمة كثيرا . وقد يعكس
الأمر ، مع ان النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم على خير ، ثم
عمرها المسلمون لما كثر المسلمون ، وتضرروا ببقاء أهل الزمة ، في
أرض العرب ، فكان المعنى ضرر المسلمين بأهل الزمة ، واكتفاء
المسلمين بالمسلمين .

فكيف اذا احتاج المسلمون الى الأرض الخراجية ؛ وتضرروا
ببقائها في أيدي أهل الزمة ، فرأى من احتاج من المسلمين ان يعاوض
الزمني عنها ، ويقوم مقامه فيها . فان كان المؤدى أجرة فهو أحق
باستئجار أرض المسلمين ، وعمارتها ، وان كان ثمناً فهو أحق باشتائها ،

وان كان عوضا ثالثا فهو به أحق أيضا . ومتى كثر المسلمون لم يبق صغار ، ولا جزية ، وإنما كان فيه صغار وجزية في الزمن المتقدم ، كما لو أسلم الذمي الذي هو مستول عليها ، فانها تبقى بيده مؤديا لخراجها ، وسقط عنه جزية حجمته ، فكيف يقاس هذا بهذا .

واذا جاز ان تبقى بيده بعد إسلامه ، فما المانع من ان يدفعها الى مسلم غيره بعوض او غيره . والمسلم لا صغار عليه بحال ، فلو كان المانع كونها صغارا ، لم يجمع الاسلام ، كجزية الرأس .

ولا يقال : هي كالرق تمنعه الاسلام ابتداء ، ولا تمنع دوامه ، لأن إرق قهرناهم عليه بغير اختيارهم ، لم نعاوضهم عليه ، فكذلك جزية الرأس ، لا تمكنهم من المقام بالأرض الاسلامية الا بها ، فهي نوع من الرق ، لثبوتها بغير اختيار المسترق . وأما الخراج فانما يثبت برضى المخارج ، واختياره ، ولو لم يقبل الأرض منا لم ندفعها إليه ؛ بمنزلة المساواة والمزارعة التي عامل النبي صلى الله عليه وسلم بها أهل خيبر ، سواء : هناك كان العوض جزءا من الزرع ، وهنا العوض مسمى معلوم . وهناك لا يستحق شيئا الا اذا زرعوا ، وهنا يستحق اذا أمكنهم الزرع . فنظيره ان العامل في المزارعة يعامل غيره بأقل من الجزء الذي استحقه ؛ اذ ان المضارب يدفع المال مضاربة لكن هذا يتوقف على اذن المالك لتعيين المستحق .

وبالجملة فالموانع من كونها وقفا ينظر فيها . أما جهة الوقف ، فلا يتوجه كونها مانعا على أصول الشريعة أبدا . وأما التعليل بالاستغلال بالحراثة عن الجهاد ، فهذا عام في جميع الأراضين ؛ عشرينها وخراجها ، وذلك شيء آخر .

فصل

ونظير ذلك مكة : فانه لا ريب أنها فتحت عنوة ، ومن قال : إنها فتحت صلحا ، فاستقر ملك أصحابها عليها ؛ ليجوز لهم ما يجوز في سائر أراضى الصلح من البيع وغيره كما يقوله الشافعي : فقوله ضعيف ؛ لوجوه كثيرة من المنقولات .

وأبضا فانه لا يجوز مثل ذلك ، فانه لو صالح الامام قوما من المشركين بغير جزية ، ولا خراج ، لم يجز الا للحاجة ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية .

أما اذا فتحنا الأرض فتح صلح ، وأهلها مشركون من غير أهل الجزية . فانه لا يجوز إقرارهم بغير جزية ، بإجماع المسلمين .

وأبضا : فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في العام القابل

لما حج أبوبكر لمن لم يسلم منهم أجل أربعة أشهر ، والا جعله محاربا ،
بستبيع دمه وماله ، ولو كان قد فتحها صلحا لم يجز نقض ذلك . .

وأبضا فانه استباح قتل جماعة سماهم . (١) ولكن فتحها عنوة وأمن
من ترك القتال منهم [فقد أمنه] على نفسه وماله ؛ الا نفرا استثناهم ،
وكان قد أرسل بهذا الأمان مع أبي سفيان ، فمنهم من قبله ، فانه قد
له . ومنهم من لم يقبل فخارب او هرب . والأمان لا يثبت الا بقبول
المؤمن كالهبة . وأما من لم يترك القتال فلم يؤمنه بحال ؛ لكن خص
وعم في ألفاظ الأمان . والمقصود واحد . فان قوله : « من دخل
المسجد فهو آمن : ومن دخل داره فهو آمن ، ومن القى السلاح فهو
آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن » كلها ألفاظ معناها من
استسلم فلم يقاتل فهو آمن ، ولهذا سماهم الطلقاء ، كأنه أسرهم ثم
أطلقهم كلهم (٢) .

وقالت الحنفية : لما فتحها عنوة ولم يقسمها ، بل أقرها في يد أهلها ،
صار هذا أصلا في أرض العنوة ، أنه يجوز إقرارها في يد أهلها .
قالوا هم وأصحابنا وغيرهم في أحد التعليلين : ولهذا لم يجز بيعها
وإجارتها ؛ لكونها فتحت عنوة ، ولم تقسم كسائر أرض العنوة ، وربما
يقولون : صار انزال أهل مكة للناس عندهم هو الخراج المضروب

(١) (٢) ياض مقدار سطر

عليهم . وأما من قال من أصحابنا ان الخراج يضرب على مزارعها ، فقد علم بالنقل المتواتر فساد قوله . مع اجرائه لقياسه . وهذا التعليل ضعيف لوجوه :

أحدها : ان أرض العنوة تجوز إيجارها بالاجماع ، ويوت مكة أحسن ما فيها انه لا تجوز إيجارها ، بل يجب بدلها للمحتاج بغير عوض ، فهذا الذي يدل عليه الكتاب والسنة ، والآثار والقياس .

وأما المنع من بيعها ففيه نظر ، فلو كان المانع كون فتحها عنوة لما منع إيجارها .

الثاني : ان أرض العنوة انما يمنع من بيع مزارعها . فاما المساكن فلا يمنع ذلك فيها ؛ بل هي لأصحابها . ومكة انما منعوا من المعاوضة في رباعها التي لا منع منها في أرض العنوة ، وهذا برهان ظاهر على الفرق .

الثالث : ان مزارع مكة ما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم منع بيعها ، او إيجارها ، وانما الكلام في الرباع ، وهي المساكن لا المزارع . فأين هذا من هذا .

الرابع : ان تلك الديار كانت للمهاجرين ، وقد طلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم اعادتها اليهم ، فلم يفعل ، فلو كانت كسائر العنوة

لكان قد أعادها الى اصحابها ؛ لأن الأرض اذا كانت للمسلمين واستولى عليها الكفار ، ثم استنقذناها ، وعرف صاحبها قبل القسمة أعيدت اليه .

والخامس : ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض لشيء من أموالهم ، لا منقولها ، ولا عقارها ، ولا الى أحد من ذراريهم ، ولو أجرى عليها أحكام غيرها من الغنوة لغنم المنقولات ، والذرية ؛ بل الصواب ان المانع من اجارتها كونها أرض المشاعر ، التي يشترك في اسحقاق الانتفاع بها جميع المسلمين . كما قال الله تعالى : (سواء العاكف فيه والباد) . فالساكنون بها أحق بما احتاجوا إليه ؛ لأنهم سبقوا الى المباح . كمن سبق الى مباح من مسجد او طريق او سوق وأما الفاضل فعليهم بذله ؛ لأنه إنما لهم ان يبنوا بهذا الشرط ؛ لكن العرصة مشتركة في الأصل .

وصار هذا بمنزلة من بنى بيتا من رباط ، او مدرسة ، او نحو ذلك : له اختصاص بسكنه ، وليس له المعاوضة عليه . او من بنى بيتا في جنابات السبيل ، او في دار الرباط ، التي تكون بالثغور ، ونحو ذلك ، مما تكون الأرض فيه مشتركة المنفعة . للحج او للجهاد ، او للمرور في الطرقات ، او التعلم ؛ او التعبد ، ونحو ذلك . فاذا قال : البناء لي قيل له : والعرصة ليست لك ، وأعيان الحجر ليس لك ؛ بل لك

التأليف ، او التأليف والأنقاض . فما ليس لك لا يجوز ان تعاوض عنه ، وما هو لك قد اعتضت عنه ببقائك في الانتفاع بالعرصة .

او لأن المكي لما صار الناس يهدون اليهم الهدايا ، وتجب عليهم قسمتها فيهم ، صار يجب على المكين إزال الناس في منازلهم ، مقابلة للاحسان بالاحسان ، فصاحب الهدي له ان يأكل منه — مثلا — حيث يجوز ، ويعطي من شاء ، ولا يعتاض عنه ، وكذلك صاحب المنزل يسكنه ، ويسكنه ، ولا يعتاض عنه .

وهذا المعنى الذي ذكرناه قد يكون هو السبب الموجب لابقائها بيد أربابها ، من غير خراج مضروب عليهم أصلا ؛ لأن للمقيمين بمكة حقا ، وعليهم حق ؛ ليست كغيرها من الأمصار ، ومن هنا بصير التعليل بفتحها غنوة مناسبة لمنع اجارتها — كما ذكرناه — لا الحاقا لها بسائر أرض الغنوة .

فان قيل : فالأرض إذا فتحت غنوة يجوز أمان أهلها على أنفسهم وأموالهم كذلك . قيل : نعم ! يجوز قبل الاستيلاء أن يؤمن من ترك القتال على نفسه وماله ؛ لما فيه من الانتفاع بترك قتاله وهو أمان بشرط ؛ بل إذا جوزنا السبي على الأسير بعد الأسر للمصلحة ، كيف لا يجوز ذلك قبل الأسر .

وهنا زيادة الأمان على ماله ؛ لأن ذلك قبل الاستيلاء ، كما لو
نزلوا على حكم حاكم ، فانه من أسلم منهم قبل الحكم عصم دمه وماله ؛
لأنه لم يتم القهر . فان دخوله مكة ؛ كان قبل الظهر ودخلها قهراً .
وبهذا التحرير تظهر الشبهة التي أوجبت كلا من القولين .

وأما بعد القهر فيجوز أن يمن على المقهورين ، وتدفع اليهم الأرض
مخارجة ، فالذين حاربوا بمكة ، او هربوا ، ثم أمنهم بعد قهرهم والقدرة
عليهم ، هذا جائز في أنفسهم كلن ، ولهذا سمام الطلقاء ، واما في أموالهم
فالأرض قد ذكرت سبب ذلك فيها .

وأما المنقول والنرية (١) .

وسئل

عن مقطع له ماء داخل اقطاعه . ويقصد ببيع المقطع آخر ، واجراءه
في بلده فهل يجوز للمشتري أن يشتري الماء ؟ وهل يجوز للبائع ان
يبيع الماء الداخل في اقطاعه ، ويجريه في بلد المشتري ؟ .

فأجاب : اذا كان الماء محبوساً عليه في الاقطاع ، مثل ان تكون
الأرض بمائها محبوسة عليه بألف درهم ، وبدون تحييس عليه بخمسائة

(١) يباح بالاصل .

درم ، وهو يريد تعطيل ما يستحقه من الزرع ، وبيعه لغيره ؛ [يسقي]
به في أرضه ، فان هذا يجوز بيعه ؛ بخلاف الماء الذي يجري في ملكه
بلا عوض ، مثل أن يحبي أرضاً وفيها عين جارية . فان في جواز بيع
مثل هذا الماء قولان للعلماء ، هما روايتان عن أحمد :

إحداها يجوز بيعه ، وهو مذهب الشافعي ، ومالك .

والثانية لا يجوز . وهو مذهب أبي حنيفة ، وهو المشهور
عن أحمد .

واما الماء الذي يكون بالأرض المباحة ، والكلا الذي يكون بها ،
فهذا لا يجوز بيعه باتفاق العلماء .

وسئل رحمه الله

عن رجل له عين ماء جارية ، اذا باع منها اصبع ماء أو نحوه ،
هل يجوز ، مع انه غير حرثي ، بل ينبع شيئاً فشيئاً ؟ .

فأجاب : أما من يملك ماء نابعا مثل أن يملك بئراً محفورة .. في
ملكه — ويدخل في لفظ البئر : ما ينصب عليه الدولاب ، ومالا ينصب ،
أو يملك عين ماء في أرض مملوكة له — فهذا يجوز له أن يبيع البئر

والعين جميعاً ، ويجوز ان يبيع بعضها مشاعاً على اصبع وأصبعين — من أربعة وعشرين — كما يباع مع البستان والدار ماله من الماء مثل أصبع ، وأصابع : من قناة كذا ، وان كان أصل تلك القناة في الأرض المياء ، فكيف إذا كان أصل الماء في ملكه ، فهذا مما لا أعلم فيه نزاعاً .

وان كانت العين تنبع شيئاً فشيئاً فانه ليس من شرط المبيع ان يرى جميع المبيع ؛ بل يرى ما جرت العادة برؤيته . وأما ما يتجدد : مثل المنافع ، ونقع البئر ، فهذا لا يشترط أحد رؤيته ، لافي بيع ولا إجاره .

وإنما تنازع العلماء لو باع الماء بدون القرار ، هل يصح بيعه لكونه يملك ، او لا يصح لكونه لا يملك ؟ على قولين مشهورين ، هما روايتان عن احمد ، واكثر العلماء على جواز بيعه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وهو منصوص للشافعي ؛ بل نص على ان الماء مملوك .

وتنازعوا فيما إذا باع الأرض ، ولم يذكر الماء : هل يدخل أم لا ؟

وأما بيع البئر والعين بأكملها ، او بيع جزء منها : فما علمت فيه تنازعاً ، اذا كانت الأرض مملوكة . وقد ندب النبي صلى الله عليه وسلم الى شراء بئر رومة من مالكة اليهودي ، فاشترى عثمان بن عفان

نصفها ، وحبسه على المسلمين ، وكان دلوه منها كدلو واحد من المسلمين ،
ثم لما رأى اليهودى ذلك باعه النصف الآخر فاشتراه عثمان وجعل
البئر كلها حبساً على المسلمين .

وهذا الحديث مما احتج به الفقهاء على عدة مسائل ؛ مثل وقف
المشاع ، وتكلم الفقهاء فى مثل ذلك . هل فيه شفعة ؟ فأكثر الفقهاء
على ان فيه الشفعة : كأبى حنيفة واحمد فى احدى الروايتين عنه ، وهو
أحد القولين فى مذهب مالك ، واختاره ابن سريج من أصحاب الشافعي ،
ولكن المشهور عن الشافعي ، انه لا شفعة فيه ، وهو الرواية الأخرى
عن احمد ، إختارها كثير من أصحابه . والأظهر وجوب الشفعة فى ذلك .
والمقصود هنا أنهم اتفقوا على جواز بيع ذلك ، وجواز هبة ذلك
أظهر من جواز بيعه .

ومثل

عن رجلين لهما اقطاع فى بلد ، فاختصا فى بيع النبات الذي يطلع
من عند الله . فزعم احدهما : انه مثل النبات البري ، لا يجوز بيعه ؛
لأنه ما هو ملكه . فقال له الآخر : بل يجوز ؛ لأن السلطان أقطعه
لي فهو ملكي ، ويجوز لي أن أبيع كل ما فى حصتى ، وفى قرعتى . هل

ها مصيبان ؟ ام مخطئان ؟ وما مذاهب الأئمة في ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . اما النبات الذي ينبت بغير فعل الآدمي ، كالكلأ الذي أنبته الله في ملك الانسان ، او فيها استأجره ، ونحو ذلك . فهذا لا يجوز بيعه في مذهب ابي حنيفة ، واحمد في المشهور عنه وهو قول بعض أصحاب مالك ، والشافعي ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء ، والكلأ ، والنار » .

ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ما ينبت في الأرض المباحة فقط ؛ لأن الناس يشتركون في كل ما ينبت في الأرض المباحة من جميع الأنواع : من المعادن الجارية ؛ كالقير ، والنفط . والجمادة : كالذهب والفضة ، والملح ، وغير ذلك ، فعلم انه أراد ما ينبت في ارض الانسان .

وايضا فقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة . ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء يمنع ابن السبيل ، فيقول الله له اليوم أمنعتك فضلي . كما منعت فضل ماءم تعمله يداك ، ورجل بايع إماما لا يبايعه الا للدنيا إن أعطاه رضي ، وان منعه سخط ، ورجل حلف على سلة بعد العصر كاذباً لقد أعطى بها اكثر مما

أعطى . فهذا توعدده الله بالعذاب ؛ لكونه منع فضل ما لم تعمل يداه ،
والكلأ الذي ينبت بغير فعله لم تعمله يداه .

والمشهور من مذهب الشافعي جواز بيع ذلك ، وهو المشهور من
مذهب مالك في الأرض التي جرت عادة صاحبها بالاتفاق بها ، فأما
الأرض البور التي لا يحرثها فلا صحابها فيها نزاع . جوز ذلك ابن
القاسم ، ومنعه غيره .

وأما إذا كان صاحبها قصد ترك زرعها لينبت فيها الكلأ ، فيبيع
هذا أسهل من بيع غيره ؛ لأن هذا بمنزلة استنباته .

وقال في جواب له أيضاً

وأما قوله : « الناس شركاء في ثلاث : الماء ، والكلأ ، والنار » .
فهو حديث معروف ، رواه أهل السنن ، وقد اتفق المسلمون على
أن الكلأ النابت في الأرض المباحة مشترك بين الناس ، فمن سبق
إليه فهو أحق به ، وأما النابت في الأرض المملوكة ، فإنه إن كان
صاحب الأرض محتاجاً إليه فهو أحق به ، وإن كان مستغنيا عنه ففيه
قولان مشهوران لأهل العلم . وأكثرهم يجوزون أخذه بغير عوض ؛
لهذا الحديث ، ويجوزون رعيه بغير عوض .

وكذلك الماء ان كان نابعا في أرض مباحة ، فهو مشترك بين الناس ، وان كان نابعا في ملك رجل فعليه بذل فضله لمن يحتاج اليه .
للشرب للآدميين والدواب بلا عوض ؛ لهذا الحديث ، ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر اليهم ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم ، رجل على فضل ماء يمنع ابن السبيل . يقول الله له : اليوم امنعك فضلي ، كما منعت فضل ما لم تعمل يداك ، ورجل بايع إماماً لا يبايعه الا للدنيا فان أعطاه منها رضي ، وان منعه منها سخط ، ورجل أقام سلعته بعد العصر فقال : والله الذي لا إله إلا هو لقد أعطيت بها كذا وكذا » الحديث . والله أعلم .

وسئل

عن قوم ينقلون النحل من بلد الى بلد ، فهل يحل لأهل البلد أن يأخذوا منهم أجرة ما جنته النحل عندهم ؟ .

فأجاب : الحمد لله . لاحق على أهل النحل لأهل الأرض التي يجنى منها ، فان ذلك لا ينقص من ملكهم شيئا ؛ ولكن العسل من الطلول التي هي من المباحات ، وعلى صاحب النحل العشر يصرفه إلى

مستحقه عند كثير من العلماء ، كأبي حنيفة وغيرهم ، لما روي في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

وهذه الطلول هي أحق بالبذل من الكلا : فان هذه الطلول لا يمكن أن يجمعها الا النحل ؛ لكن اذا كانت لصاحب الأرض فتحله أحق بالجناء في أرضه . فاذا كان جنى تلك النحل تضربه ، فله المنع من ذلك ، والله أعلم .

وسئل

عن امرأة لها ملك غائب عنها ، ولم تره ، وعلمته بالصفة ، ثم باعته لمن رآه فهل يصح هذا البيع ؟ .

فأجاب : الحمد لله . اذا علمته بالصفة صح بيعها : وكذلك لو رآه وكيلها في البيع صح البيع ايضاً ، وان لم تره ولا وصف لها .

وسئل

عن رجل يحتاج لقرض ، وكان عند شخص فول ، فتبايعا عليه ، ولم يره المشتري ، وكتب الحجة ، ثم وجده مسوساً ؟ .

فأجاب : اذا لم ير المبيع . ولم يوصف له : فالبيع باطل ، وعليه رده بمثله او قيمته .

وسئل رحمه الله

عن رجل يريد ان يبيع روحه ؟ وله عائلة . هل يجوز ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . أما البيع الشرعي : فالحر المسلم لا يمكن بيعه ، ولكن إذا انضم الى بعض الملوك او الأمراء . متسمياً باسم مملوكه ، وذلك الملك او الأمير يجعله من ممتلكاته الذين يعتقهم ، لا يملكه تملك الأرقاء ، فهذا شبه ملك السيد الأول .

وهذا الذي يفعله هؤلاء إنما هو بيع عادي ، واطلاق عادي ، إذ أكثر المالك ملك لبيت المال ، وولاؤهم للمسلمين ؛ ولكن من غلب اضيفوا اليه ، كما تضاف اليه الأموال ، ونحو ذلك ، ولا بأس على الانسان أن ينضاف الى من يعطيه حقه من بيت مال المسلمين ، كما أضيف الى غيره ، وعليهم ان يطيعوا من ولاء الله أمرم في طاعة الله ، ولا يطيعوا احداً في معصية الله ، فالملك يشبه الملك ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن مملوك لشخص مسلم ، مقيم في بلاد التتر ، ثم ان المملوك هرب من عند استاذة من تلك البلاد ، وجاء الى بلاد الشام ، وهو في الرق ، والآن المملوك يختار البيع . فهل يجوز لأحد أن يبيعه ليحفظ ثمنه لاستاذة ، ويوصل ذلك اليه ، أم لا ؟

فأجاب : نعم . يجوز إذا كان في رجوعه الى تلك البلاد ضرر عليه في دينه او دنياه ؛ فانه يباع في هذه البلاد بدون اذن استاذة ، والله أعلم .

وسئل

عن شخص من الكفار في بلاد الكفار كان عليه دين ، باع نفسه لشخص مسلم ، وقبض الثمن ، وأوفى به دينه ، وباع ابنته ايضا ، ورضوا بالرق ، وخسر عليهم التاجر المسلم كلفة الطريق ، والنفقة ، والكسوة ، حتى وصلوا الى بلاد الاسلام . فهل يجوز بيعهم وشراؤهم ؟

فأجاب : إذا دخل المسلم الى دار الحرب بغير أمان ، فاشترى منهم أولادهم ، وخرج بهم الى دار الاسلام ، كانوا ملكا له باتفاق الأئمة ، وله ان يبيعهم للمسلمين ، ويجوز ان يشتروا منه ، ويستحق على المشتري جميع الثمن .

وكذلك اذا باع الحربى نفسه للمسلم ، وخرج به ، فانه يكون ملكه بطريق الأولى والأخرى ؛ بل لو أعطوه أولادهم بغير ثمن ، وخرج بهم ملكهم ، فكيف اذا باعوه ذلك .

وكذلك لو سرق أنفسهم ، او أولادهم ، او قهرهم بوجه من الوجوه ؛ فان نفوس الكفار المحاربين ، وأموالهم مباحة للمسلمين ، فاذا استولوا عليها بطريق مشروع ملكوها .

وانما تنازع العلماء فيما اذا كان مستأمنا : فهل له ان يشتري منهم أولادهم ؟ على قولين فى مذهب أبى حنيفة ، ومالك . وأحمد فى رواية : انه يجوز الشراء منهم ، حتى قال أبو حنيفة وأحمد فى رواية منصوصة عنه : أنه اذا هادن المسلمون أهل بلد ، وسبام من باعهم للمسلمين ، جاز الشراء منه ، وخالفه فى ذلك مالك والشافعي فى الرواية الأخرى .

وكذلك لو قهر أهل الحرب بعضهم بعضاً او وهب بعضهم بعضاً ،

او اشترى بعضهم بعضا ، أو سرقهم وباعهم ، او وهبهم للمسلمين ،
تملككم ، كما يملكهم المسلمون إذا ملككم بالقهر .

وسئل

عن رجل اشترى عبداً ، فأقام في خدمته مدة سنين ، ثم قصد
المولى بيعه ، فادعى أنه حر ، وكان حال البيع اعترف بالرق . فهل يجب
أخذ ثمنه من الذي باعه ؟ وهل يعتق على مولاه ؟ .

فأجاب : إذا ثبت انه كان حراً ، فانه يجب تفريره للذي باعه ،
وتفريره ؛ لكونه أقر له بالرق . وللمشتري ان يطالب بالثمن من الذي
قبضه منه ، وله ان يطلبه من هذا الآخذ الذي غره .

وسئل رحمه الله

عن بيع الجوز واللوز ، والبندق والفسق ، والفول والحمص ،
ذوات القشور : هل يصح بيعه على مذهب الشافعي ؟ وهل يصح على
مذهبه البيع والشراء من غير تلفظ بالمعاقدة ؟ واللفت والجوز والقلقاس
هل يصح بيعه وهو في الأرض مغيب ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . اما مذهب الشافعي المنصوص عنه فانه لا يجوز
هذه البيوع ؛ لكن جمهور العلماء على خلاف ذلك ، وهو الصحيح .

أما الأولى فمذهب الثلاثة انه يصح — مذهب مالك وأبي حنيفة
واحمد وغيرهم — وقد حكى ذلك قولاً للشافعي ؛ فانه في حرض موته
اشترى الباقي الاخضر ، وهو الذي عليه العمل من عهد النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه والتابعين في جميع الأعصار والأمصار . وقد نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الحب حتى يشتد ، وعن بيع العنب حتى
يسود ، فدل ذلك على جواز بيع الحب بعد اشتداده ، وان كان في
سنبله ، وعلى قول من يمنع بيع الباقي في قشره لا يجوز ذلك ؛ ولهذا
عد الطرسوسي وغيره المنع من بيع الباقي من البدع المحدثه ، فانه
لا يعرف عن احد من السلف انه منع ذلك .

وحجة المانع : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ،
فظنوا ان هذا مجهول ؛ وليس الأمر كذلك ؛ فان هذه الأعيان تعرف
كما يعرف غيرها من المبيعات التي يستدل برؤية بعضها على جميعها .

وكذلك المشهور من مذهب الشافعي ، أنه لا بد في العقود من
الصيغ ، فلا يصح بيع المعاطاة ، لكن الجمهور يخالفون هذا . فمذهب
مالك ان كل ما عده الناس بيعاً فهو بيع ، فيجوز بيع المعاطاة في القليل

والكثير ، وكذلك ظاهر مذهب أحمد . ومذهب أبي حنيفة
تجوز ذلك في المحقرات ، وهو قول آخر في مذهب أحمد ، وقول
طائفة من اصحاب الشافعي .

وايضا ان العقود يرجع فيها الى عرف الناس . فماعد الناس بيعاً
أو إجارة ، أو هبة : كان بيعاً ، وإجارة ، وهبة ؛ فان هذه الأسماء ليس
لها حد في اللغة والشرع . وكل اسم ليس له حد في اللغة والشرع فانه
يرجع في حده الى العرف .

وأما بيع المغيبات في الأرض كالجزر واللفت والقلقاس : فمذهب مالك
أنه يجوز ؛ وهو قول في مذهب أحمد . ومذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في
المعروف عنه انه لا يجوز ، والأول أصح وهو انه يجوز بيعها ، فان اهل
الخبرة اذا رأوا ما ظهر منها من الورق وغيره دلهم ذلك على سائرها .

وايضا فان الناس محتاجون الى هذه البيوع ، والشارع لا يحرم ما
يحتاج الناس إليه من البيع ، لأجل نوع من الغرر ؛ بل يبيح ما يحتاج
إليه في ذلك ، كما اباح بيع الثمار قبل بدو صلاحها مبقاة الى الجذاذ ،
وان كان بعض المبيع لم يخلق ، وكما اباح ان يشترط المشتري ثمرة
التخل المؤبر ، وذلك اشتراء قبل بدو صلاحها ؛ لكنه تابع للشجرة ،
وأباح بيع العرايا بخرصها . فأقام التقدير بالخرص مقام التقدير بالكيل

عند الحاجة ، مع ان ذلك يدخل في الربا الذي هو اعظم من بيع
الغرر — وهذه « قاعدة الشريعة » وهو تحصيل اعظم المصلحتين
بتفويت ادناها ، ودفع اعظم الفسادين بالتزام ادناها — وبيع ما يكون
قشره صونا له ، كالغنب والرمان والموز والجوز واللوز في قشره الواحد ،
جائز باتفاق الأئمة .

وسئل

عن رجل اشترى من رجل ستة وعشرين فدان قلقاس ، بتسعة
آلاف درهم ، وأمضى له البيع في ذلك ، فقلع المشتري من القلقاس
المذكور ، ثم بعد ذلك جاء رجل آخر زاد عليه ألف درهم ، فقبل
الزيادة وطرد المشتري الأول ، ثم زاد المشتري الأول على الثاني خمسمائة
وتسلم القلقاس ، وقلع منه مركباً وباعها ، وأورد له ثمنها ثم بعد ذلك
زاد عليه فطرده ، وكتب القلقاس على الذي زاد عليه : فهل يصح
شراء الأول ؟ او الثاني ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذا الذي فعله البائع غير جائز ، باجماع المسلمين
بل يستحق العقوبة البليغة ؛ فان يبيع القلقاس ونحوه من المغيبات في
الأرض ، كالجزر ، واللفت ، ونحو ذلك . اما ان يكون جائزا على أحد

قولي العلماء ، كمالك ، وقول في مذهب أحمد وغيرها . وإما ان لا يكون جائزاً على قول أبي حنيفة ، والشافعي ، والمشهور عن أحمد . فان كان جائزاً كان البيع الثاني حراماً مع الأول ، وهذا البائع لم يترك البيع الأول لكونه معتقداً بتحريمه ؛ لكن لأجل بيعه للثاني ، ومثل هذا حرام باجماع المسلمين .

والصحيح ان يبيع القلقاس جائز ، ولا يحل قبول الزيادة ، فيكون للمشتري الاول . ومن قال : انه باطل ، قال : ليس للبائع الا ثمن المثل ، فيما أخذ منه ، أو الأقل من قيمة المثل .

وسئل

عمن هاجر من بلد التتر ، ولم يجد مركوباً فاشترى من التتر ما يركب به : فهل عليه الثمن بعد هجرته الى دار الاسلام ؟ .

فأجاب : نعم اذا اشترى منهم ، فعليه ان يعطى الثمن لمن باعه ، وان كان تترياً ، والله أعلم .

وسئل

عن تاجر رسم له بتوقيع سلطاني بالمساحمة ، بأن لا يؤخذ منه شيء على متجرة ، فتاجر سفرة ، فباع التوقيع الذي بيده لتاجر آخر ؛ لأجل الاطلاق الذي فيه . فهل يصح بيع ما في التوقيع ؟ ثم ان المشتري للتوقيع بطل سفره ولم ينتفع ، فهل يلزمه أداء الثمن ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا البيع ليس مقصوده بيع الورقة ؛ فان قيمتها بسيرة ؛ بل لا تقصد بالبيع أصلاً ؛ وإنما مقصوده ان الوظيفة التي كان يأخذها نواب السلطان تسقط عنه الحقوق ، ويأخذ هذا البائع بعضها ، او عوضها منه ؛ لأن البائع كانت تسقط عنه .

وهذا يشبه ما يطلق من بيت المال ، بشرط ان يكون اطلاقاً لمن وفد على السلطان او خرج بريداً او غير ذلك . وهذا انما يعطاه اذا عمل ذلك العمل ، فاذا لم يخرج ولا عوضه لم يعطه . واذا كان كذلك ، فاذا كان هذا للعارض ، لا هو ولا صاحب التوقيع لم يطلق له شيء . وحيث فلا يستحق على المشتري شيئاً ، وليس ما

ذكر لازما حتى يجب بمجرد العقد ؛ بل غايته ان قيل بالجواز كان جائزا ، والحالة هذه .

ومثل رحمه الله

عن رجل باع سلعة مثل ما يبيع الناس ، ثم بعد طلب منه اكثر من ذلك ، والسلعة نالفة ، وهي من ذوات الامثال . فهل له الرجوع بمثلها مع وجود المثل ؟ .

فأجاب : ليس له مطالبته بزيادة على السعر الواقع وقت القبض ، وهو ثمن المثل ؛ لكن يطلب سعر الوقت ، وهو قيمة المثل ؛ وذلك ان في صحة هذا العقد روايتان :

احدهما : يصح ، كما يصح مثل ذلك في الاجارة إذا دفع الطعام الى من يطبخ بالاجرة ، واذا دخل الحمام ، او ركب السفينة . فعلى هذا العقد صحيح ، والواجب المسمى .

والثانية : ان العقد فاسد . فيكون مقبوضا بعقد فاسد ، وقد يقال : انه يضمن بالمثل ، ان كان مثليا والا بالقيمة ، كما يضمن المغصوب ، وهذا قول طائفة من اصحابنا وغيرهم ، كالشافعية ، لكن هنا قد تراضوا

بالبديل الذي هو القيمة ، كما تراضوا في مهر المثل على أقل منه او اكثر . ونظيره ان يصطلحا حيث يجب المثل او القيمة على شيء مسمى ، فيجب ذلك المسمى ؛ لأن الحق لهما ، لا يعدوها .

ونظير هذا : قول أصحاب أحمد في المشاركة الفاسدة . يظهر اثره في الحل ، وعدمه ، لا في تعيين ماتراضيا عليه ، كما لا يظهر اثره في الضمان ؛ بل ما ضمن بالصحيح ضمن بالفاسد ، وما لا يضمن بالصحيح لا يضمن بالفاسد ، فاذا استويا في اصل الضمان . فكذلك في قدره . وهذه نكتة حسنة لمن تدبرها . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أخذ سنة الغلاء غلة ، وقال له : قاطعني فيها ، قال له : حتى يستقر السعر ، وصبر أشهراً ، وحضر فأخذ حظه بمائة وخمسين إردبا ، فهل له ثمن او غلة ؟ .

فأجاب : الحمد لله . الصحيح في هذه المسألة ان له ماتراضيا ، وهو المائة والخمسون . سواء قيل : ان الواجب كان أولا هو السعر على أحد قولي العلماء ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، ان البيع بالسعر صحيح . أو قيل : إن البيع كان باطلا ، وان الواجب رد البديل ، فانها اذا اصطلحا

عن البذل بقيمته — وقت الاصطلاح — جاز الصلح ، ولزم . كما ان الزوجين اذا اصطلحا على قدر مهر المثل ، او أقل ، او أكثر ، جاز ذلك ، سواء كان هناك مسمى صحيح ، او لم يكن . ولا يقال : القابض كان يظن ان الواجب عليه القيمة ، فالواجب إنما هو رد المثل . لا يقال هذا فيه نزاع .

واكثر العلماء يقولون : اذا قبضت العين ، وتصرف فيها لم يكن الواجب رد الثمن ، اما بناء على صحة العقد ، واما بناء على ان المقبوض بالعقد الفاسد يملك بقول أبي حنيفة ، ويملك اذا مات بقول مالك ، واذا كان فيه نزاع ، فاذا اصطلحا على ذلك كان الصلح في موارد نزاع العلماء ، وهو صلح لازم .

وسئل رحمه الله

هل يجوز بيع المشاع ؟ .

فأجاب : يجوز بيع المشاع باتفاق المسلمين ، كما مضت بذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل قوله الذي في صحيح مسلم : « ايما رجل كان له شرك في أرض ، او ربعة ، او حائط ، فلا يحل له ان يبيعه حتى يؤذن شريكه ، فان شاء اخذ ، وان شاء ترك ، فان باع

قبل ان يؤذنه فهو أحق به بالثمن .

وكذلك يضمن بالاتلاف ، وما هو في معنى الاتلاف ، كالسراية في العتق ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من اعتق شركا له في عبد ، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة عدل ، لاوكس ، ولا شطط ؛ فأعطى شركاء حصصهم ، وعتق عليه العبد » .

واذا باع الشقص المشاع ، وقبضه او لم يقبضه ، فقد اتفق المسلمون على أن حق الشريك باق في النصف الآخر ، وان لم يتصرف بأنواع التصرفات الجائزة في المال المشترك ، فللمشتركين ان يتهايا فيه بالمكان او بالزمان . فيسكن هذا بعضه ، وهذا بعضه ، وبالزمان يبدأ هذا شهراً ، ويبدأ هذا شهراً ، ولهما ان يؤجرا ، ولأحدهما ان يؤجره من الآخر ، ومن امتنع منها من المؤاجرة أجبر عليها ، عند جمهور العلماء الا الشافعي ، وفي الاجبار على المهايأة أقوال ثلاثة معروفة .



وسئل

عن رجل له شريك في خيل ، وباع الشريك الخيل لمن لا يقدر رفيقه على تخليصها بغير إذن الشريك . فهل يلزمه القبض ؟

فأجاب : إذا باع نصيبه . وسلم الجميع الى المشتري ، وتعذر على الشريك الانتفاع بنصيبه ، كان ضامنا لنصيب الشريك ، فاما أن يمكنه من نصيبه ، وإما أن يضمنه له بقيمته .

وسئل

عن شركة في ملك بشهادة شهود بينهم ، ثم ان بعض الشركة باع الملك جميعه بشهادة أحد الشهود بالشركة . فهل يصح البيع في ملكه ويبطل في الباقي ؟ أو يبطل الجميع ؟

فأجاب : الحمد لله . أما بيع نصيب الغير فلا يصح الا بولاية او وكالة ، وإذا لم يحجزه المستحق بطل باتفاق الأئمة ؛ لكن يصح البيع في نصيبه خاصة في أحد قولي العلماء بقسطه من الثمن ، والمشتري

الخيار في فسخ البيع ، او إجازته . وان كان المكان مما يقسم بلا ضرر
فله إلزام الشريك بالقسمة . وإن كان مما لا يقسم الا بضرر فله
المطالبة ببيع الجميع ليقتسما الثمن .

واذا كان الشاهد يعلم ان البائع ظالم ، وشهد على بيعه معونة على
ذلك ، فقد أعان على الاثم والعدوان ، والمعاونة بالشهادة على العقود المحرمة
لا تجوز . بل قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لعن
الله آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه » وقال : « انى لا أشهد
على جور » فمن فعل ذلك مصراً عليه قدح في عدالته . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

هل يجوز بيع الكرم لمن يعصره خمراً ، اذا اضطر صاحبه الى ذلك ؟

فأجاب : لا يجوز بيع الغنبل من يعصره خمراً ؛ بل قد لعن رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - من يعصر الغنبل لمن يتخذ خمراً ،
فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونة . ولا ضرورة الى ذلك ، فانه
إذا لم يمكن بيعه رطباً ، ولا تزييبه ، فانه يتخذ خلا ، او دبسا ، ونحو ذلك .

وسئل رحمه الله

عن شراء الجفان ؛ لعصير الزيت ، او للوقيد ، أو لهما ؟

فأجاب : بيع الزيت جائز ، وان لم يعلم مقدار زيتيه ، كما يجوز بيع حب القطن والزيتون ونحوهما من المنعصرات ، والمبيعات مجازفة . ونسواء اشتراء للعصير ، او للوقيد ؛ لكن لا يجوز للعاصر ان يغش صاحبه . واذا كان قد اشترط أن تكون الجفنة أجرة لرب المعصرة ، بحيث قد واطأ عليه العاصر على ان يبقى فيها زيتاً له ، كان هذا غشاً حراماً ، وحرماً شراؤه للزيت .

وسئل

عن رجل له دكان مستأجرة بخمسة وعشرين كل شهر ، وله فيها عدة وقماش ، فجاء إنسان فقال : أنا استأجر هذه الدكان بخمسة وأربعين ، وأقعد بالعدة والقماش أبيع فيه واشترى . فهل يجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب : هذا قد جمع بين بيع وإجارة معا ، وذلك جائز في أظهر قولي العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن من ضمن من ولاة الأمور ان لا يساع صنف من الأصناف الا من عنده ، وذلك الصنف لا يوجد الا عنده في تلك البقعة ، ويوجد في الأماكن القريبة من نواحي تلك البقعة ؛ بحيث تكون المسافة ما بين مصر والقاهرة . فهل يجوز الاتباع من هذا المحتكر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أما هو نفسه فلا يحل له ان يفعل من وجهين : من جهة انه يمنع غيره من البيع الحلال . ومن جهة انه يضطر الناس الى الشراء منه ، حتى يشتروا ما يريد ، فيظلمهم بزيادة الثمن .

وأما ما يشتري منه ، فان كان قد اشتراه بمال له حلال ، لم يحرم شراؤه منه ؛ لأن المشتري هو المظلوم ، ومن اشترى لم يأثم ، ولا يحرم ما أخذه لظلم البائع له ؛ فان مثل هذا إنما يحرم على الظالم ، لا على المظلوم .

وأما ان كان اشترى ما اشتراه بما ظلمه من الأموال ، كان ذلك منصوباً محضاً ، كالشراء من الغاصب ، فحكم هذا ظاهراً .

وأما ان كان أصل ماله حلالا ، ولكن ربح فيه بهذه المعيشة ، حتى زاد ، فهذا قد صار شبهة بقدر ما خالطه من أموال الناس ، فلا يقال : هو حرام . ولا يقال : حلال محض ؛ لكن ان كان الغالب عليه الحلال جاز الشراء منه ، وتركه ورع .

وأما ان كان الغالب الحرام : فهل الشراء منه حلال او حرام ؟ على وجهين . ولا ريب ان الربح الذي يحصل له بعضه يستحقه ، وهو ما يستحقه مثله ؛ فان ماله الذي قبض منه لو قبض بعقد فاسد لوجب له مثله ، أو قيمة مثله ، والمشترون يأخذون سلعته ، فله عليهم مثلها ، أو قيمة مثلها .

ثم ان أهل الضمان يأخذون منه بعض ما ظلمه ؛ فان الحانوت يكون شراؤه عشرين ، فيلزمونه بخمسين ؛ لأجل الضمان ، فتلك الثلاثون حرام عليهم ، وهي قد أخذت منه . وأما ما يبقى له من الزيادة المحرمة ، فهاتيك التي ماله ، ومع الحاجة ، وتعذر غيره بكون الرخصة أقوى . والله أعلم .

وسئل

عن الأعيان المضمنة من الحوانيت . كالشيرج وغيره ، من الأطعمة وغيرها ، وهي ان انساناً يضمن بيع شيء من الأشياء وحده . بشرط أن لا يبيع غيره شيئاً من ذلك . فيقول : عندي كذا وكذا كل شهر لمالك حانوت ، او خان ، او موضع آخر ، على ان أشتري وأبيع فيه شيئاً لا يبيعه غيري ، او أعمل كذا وكذا — يعنى شيئاً يذكره — على ان غيري لا يعمل مثله . فهل يجوز الشراء من هذا الانسان من هذه الأعيان التي يبيعها ، مع التمكن من مشتري غيرها من جنسها ، أم لا ؟ وهل يجوز استعمال شيء منها بالأعيان باعتبار مشقة عند تحصيل غير ذلك الشيء أم لا ؟ سواء كانت الضرورة داعية الى ذلك الاستعمال ، أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما مع الغنى عن الاشتراء منه ، فينبغي أن لا يشتري منه ؛ فانه ظالم بمنع غيره ، ولو لم يكن في ماله شبهة فمجانبته وهجرة أولى ، بحسب الامكان .

واما الشراء منه — لاسيما مع الحاجة — فلا يحكم بتحريمه . ولا

يحكم بتحريمه ، اذا اشترى مع امكان الشراء من غيره ؛ ولكن مع الحاجة لا يكره الشراء منه ، فان هذا له مال يشتري به ويبيع ؛ لكن إذا منع غيره واحتاج الناس الى الشراء منه باعهم بأعلى من السعر ، فظلمهم . وغايته ان يكون بمنزلة ما يضعه الظلمة على الناس من البضائع بأكثر من قيمته ، فيشترونه مكرهين ، فان هذا لا يحرم على المشتري ما اشتراه ؛ ولكن يحرم على البائع ما أخذه بغير حق ؛ لكن قد يقال ان هذا قد اختلط بماله من تلك الزيادات المحرمة ، فصار في ماله شبهة .

فيقال اولاً : من غلب على ماله الحلال جازت معاملته ، كما ذكره اصحاب الشافعي ، وأحمد . وان غلب الحرام : فهل معاملته محرمة او مكروهة ؟ على وجهين .

ثم يقال : تلك الزيادات ليس لها مستحق معين يعرف ، والواجب عند جمهور العلماء فيما لا يعرف مالكة ان يصرف في مصالح المسلمين ، وهذا انما منعه من الزيادة ؛ لئلا يظلم الناس ، فلو جعلنا ما يشتريه الناس منه حراماً لكنا قد زدنا الضرر على الناس اذا احتاجوا ان يشتروا منه بأكثر من القيمة ، والذي اشتروه حرام ، وهم لا يطبقون الشراء من غيره ، وهذا لا يجوز ان يقال ؛ بل يجوز الشراء من مثل هذا ، والمشتري منه لم يظلم احداً ، فان ما اشتراه قد أعطاه عوضه وزيادة ، والمستحق للعوض هو المستحق لما معه من المال ، فاذا كان المستحق

لذلك جماعة من المسلمين أو معين منهم ، فهو نفسه قد ظلم أولئك جميعهم بما أخذه منهم بغير حق . وأما المشتري منه الذي أعطاه العوض وزيادة فلم يظلم أحداً .

وهذا بين إذا كان ماله مختلطاً بعبثه ببعض لا يتميز منه ما أخذه حراماً ؛ فإن حق المظلومين ثبت في ذمته ، وهذه الأعيان التي في يده لا يستحقها بعينها المظلومون ، فمعاوضته عليها جائزة ، وعليه أن يعطي المظلوم ما أخذه بغير حق . وبهذا أفق في مثل هذا من شاء الله من العلماء ، وهذا كسائر من عليه دين للناس وهو ظالم بمطله للغرماء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مظل الغنى ظلم » .

ثم مع هذا إذا عاوض على ما في يده بمعاوضة المثل وزيادة جاز باتفاق العلماء ، ولم يكره الشراء منه ، ولكنه لو تبرع تبرعا يتعذر معه أداء الدين الواجب ، ففي نفوذ تبرعه قبل الحجر عليه قولان للعلماء ؛ لكن يقال هذا الظالم لما أخذ الزيادة ، واشترى بها ، فقد تعلق حق المظلوم بما اشتراه بماله ؛ بخلاف الدين الذي حصل برضا الغريم ؛ فإن صاحبه لا حق له في غير مال المدين . فيقال : هذا ينبنى على أصول :

أحدها : أن الدرام التي أخذها زيادة بغير حق ، هل يتعين حق صاحبها فيها ، أو للغاصب أن يعطيه من حيث شاء .

وللعلماء قولان في الدرام ، هل تتعين بالتعيين في العقود والقبوض حتى في الغصب والوديعة ؟؟ فقليل : تتعين مطلقا ، كقول الشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين . وقيل : لا تتعين مطلقا ، كقول ابن قاسم . وقيل : تتعين في الغصب ، والوديعة ؛ دون العقد ، كقول أبي حنيفة ، وأحمد في الرواية الأخرى ، فإذا خلط المنصوب بمثله على وجه لا يتميز ، كما تخلط الأدهان والألبان والحبوب وغيرها ، فهل يكون الخلط كالانلاف ، حيث يبقى حق المظلوم في الزمة ، فيعطيه الظالم من حيث شاء ؟ أو حقه باق في العين ، فله ان يأخذ من عين الخلط بالقسمة ؟ فيه وجهان في مذهب الشافعي ، وأحمد .

ومعلوم ان تلك الدرام الزائدة ليست متعينة ، سواء اشترى منه درام في الزمة أو منفعة ؛ فان المظلوم أخذ منه القدر الزائد على عوض المثل ، وليس هو متعينا ، ولو كان متعينا ثم خلطه بما لا يتميز منه سقط حقه من التعيين ، في أحد القولين ، فكيف اذا لم يكن متعينا في الأصل ؟ فعلى قول كثير من العلماء ليس حقه الا في ذمة الظالم .

وهذا نظير قول من يقول : إن المضارب والمودع إذا مات ولم يعين الوديعة والمضاربة صارت ديناً في ذمته ، ولم يجعلوا لصاحب المال حقاً في عين التركة ؛ فان تفريط المودع حين لم يميز الوديعة من غيرها موجب لضمانه ؛ لكن هؤلاء أسقطوا حق المالك من عين مال الميت ، فلم

يقدموه بعين ماله على الغرماء ؛ بل جعلوه غريماً من الغرماء ، وان كان عين ماله مختلطاً . والظلم يكون بترك الواجب ، وفعل المحرم . فترك المودع ما يجب عليه من التمييز ظلم منه .

وهذا القول — وهو سقوط حق المالك من العين — وان كنا لا نتصره ، لكن المقصود بيان مأخذ هذه المسألة على أصول العلماء ؛ ولهذا لما فرع هذه المسألة من فرعها من المالكية ، بنوا الأمر على أن حق المظلوم تعلق بالذمة دون العين .

والأصل الثاني : ان الظالم في العادة إنما يشتري في الذمة ، ثم ينفذ عين المال ، وفي صحة مثل هذا قولان معروفان للعلماء .

الأصل الثالث : أن نسلم أن حق المظلوم يتعلق بعين مال الظالم ، وان فانت العين ، لكون هذا بدل ماله . وهذا القول الذي نزعناه ، وهو ان يخير المظلوم بين المطالبة بشطر حقه ، وبين ان يكون حقه متعلقاً بعين المال ، ويكون ما يزيد من المال من ثماء وربح وغيره له المطالبة به ؛ لكن يقال على هذا : المظلوم ليس له إلا قدر حقه ، وأما الزيادة الثانية التي حصلت بتصرف الظالم فهي مبنية على وقف العقود . فمن قال : ان العقود لا توقف ، يقول : ما قبضه البائع الظالم من المشتري لم يملكه ؛ لأنه قبضه بعقد فاسد ، والتمن الذي أداه وقد غصبه هو

في ذمته ، فيكون عليه دون الناس الذين ظلمهم ، وما في يده لا يملكه ؛
بل هو لأناس مجهولين لا يعرفهم . ولا يتصرف في مالهم إلا باذنتهم .
وعلى هذا ففيه قولان :

قيل : ان ولي الأمر كالحاكم وغيره ممن له ولاية التصرف على
الغائبين ، يقضى الديون التي وجبت عليهم للبائع بالأموال التي في يده لهم .

وقيل : ان البائع له ان يستوفى دينه الذي عليهم مما لهم في يده
من المال ، ولا يحتاج الى استئذان حاكم ، وهذا أصح ؛ فان المعلوم
لصاحبه ان يستوفيه من مال من هو عليه ، ولا يحتاج الى إذن الحاكم ،
كما أذن النبي صلى الله عليه وسلم للضيف المظلوم ان يأخذ حقه من
زرع المضيف بغير اذنه ، وكما أمر المرأة ان تأخذ ما يكفيها وولدها
بالمعروف بلا إذن الزوج ؛ لكن اذا كان الحق مجحوداً . فقد قال :
« أد الأمانة الى من إتيتمك ولا تحن من خانتك » فكيف اذا كان الانسان
قد باع غيره سلعة بيعاً فاسداً ، وقبض منه الثمن ، فله ان يستوفى منه
من هذه السلعة بطريق الأولى ، والأخرى ؟ ! .

وأما على قول جمهور العلماء القائلين بوقف العقود حتى توفي التبرعات
عند الحاجة ، فيقولون من يبيده مال غصب ، او ودیعة ، او عارية ،
وهو لا يعلم عين مالكه ، يتصدق به عنه ، وهذا قول مالك ، وأبي

خيفة ، وأحمد بن حنبل . وغيرهم ؛ ولكن لصاحبه اذا ظهر ان لا
ينفذ ذلك .

وأما المعاوضة على ذلك فليس لصاحبه اذا عرف ان يردّها ؛ بل
ثبت الولاية على المعاوضة شرعاً للحاجة ، كما لو مات رجل في موضع
ليس فيه وصي ولا وارث ولا حاكم ، فان رفقته في السفر تثبت لهم
الولاية على ماله ، فيحفظونه ، ويبيعون ما يرون بيعه مصلحة ، وينفذ
هذا البيع ، ولهم ان يقبضوا ما باعوه ، ولا يقف ذلك على إجازة الورثة ،
وليس هذا من التصرف الفضولي ؛ بل هو يعرف بولاية شرعية للحاجة ،
كما ثبت لهم ولاية غسله ، وتكفينه من ماله ، ودفنه ، وغير ذلك ؛
فان المؤمنين بعضهم أولياء بعض .

واذا عرف هذا فالبايع الذي باع ما اشتراه بتلك الزيادة ، وقبض
التمن من المشتري ، اذا قيل : البيع فاسد لا يقف على الاجازة ، ولا
على المشتري رد ما قبض منه ، وعليه رد ما قبض من التمن ، فاذا
تعذر رد المشتري ما قبض ، كان له ان يأخذ نظير ذلك . وقد يكون
أكثر من التمن وأقل ، والغالب أنه مثله .

وكذلك ما اشتراه : تلك الزيادة عليه ردها الى صاحبه ، وعلى صاحبه
رد الزيادة الى صاحبها ، فقبض الزيادة الظلمية اذا لم يردّها كان للمظلوم

الأول ان يأخذ من ماله الذي صار بيد البائع نظير ذلك ، وقابضها الذي باع بها ماله ، اذا لم يرد ماله كان له ان يأخذ بقدره من تلك الزيادة . وهذا احتمال كل من تبايعا بيعا فاسداً وتقابضاه ، اذا قيل : ان المقبوض بالعقد الفاسد لا يملك ، فكل منها له عند الآخر ما قبضه الآخر منه . وللآخر عنده ما قبضه منه . فاذا تعذر الرد كان له ان يأخذ قدر حقه ، سواء كان من جنس الحق ، او من غير جنسه .

وعلى هذا فما صار بيد هذا الضامن الظالم من الزيادات الظلمية من أموال المشتريين المختلطة التي لا تتميز : اذا اشترى بها شيئاً ، وأقبض المشتري ، ملك الزيادة ، وقبض ما اشتراه ، كان ما حصل يده من أموالهم بازاء ما قبضوه من الزيادة الى مستحقها ، فلا يكون الشراء منه بضمن المثل حراماً فكيف من اشترى منه بزيادة ؛ بخلاف ما يؤخذ منه تبرعاً ، فهذا فيه كلام آخر ليس هذا موضعه . فان ابن مسعود سئل عن رجل يعامل بالربا ، اذا أضاف غيره . فقال ابن مسعود : كل ، فان منه لك ، وحسابه عليه . وهذا للعلماء فيه كلام ، وليس هذا موضعه . وينبنى على هذا أصول متعددة .

منها المقبوض بالعقد الفاسد ، هل يملك او لا يملك ؟ .

ومنها اذا تصرف في العين تصرفاً يمنع ردها بعينها ، فهل يتنقل الحق الى ذمته ؟ او هو باق في ماله الذي اختلط به العين والذي عاوض

به عن العين ؟ وغير ذلك من المسائل .

وأما إذا قلنا بوقف العقود — لا سيما مع تعذر الاستئذان ، كما هو مذهب الثلاثة — فالأمر في ذلك أظهر . فان العادة الغالبة ان الناس يرضون ببيع مثل هذه الأموال التي أعدوها للبيع بالزيادة ؛ بخلاف ما أعدوه للقنية .

وأيا فالملظوم وان كان له في هذا المال حق قليل بسبب الزيادة التي ظلمها ، فبعضه لصاحب الحانوت الظالم ، ولا يتميز هذا عن هذا ، ومثل هذا اذا طلب أحد الشريكين بيعه أجبر الممتنع على البيع لأجل شريكه ، فمن كان بينها مال لا يقبل القسمة — كحيوان — اذا طلب أحد الشريكين بيعها وقسمة الثمن أجبر الآخر على ذلك عند جمهور العلماء ، وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة وأحمد ، وذكر بعض المالكية ان هذا اجماع ؛ لأن حق الشريك في نصف قيمة الجميع لا في قيمة النصف . بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « من أعتق شركا له في عبد ، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة عدل ، لاوكس ، ولا شطط . فأعطى شركاءه حصصهم ، وعتق عليه العبد : والا فقد عتق منه ما عتق » فجعل حق الشريك في نصف قيمة الجميع ، وأمر بتقويم جميع العبد ، لا بتقويم حصة الشريك فقط .

فإذا كان كذلك فمعلوم ان الزيادة الظلمية لا تتميز عن المزيد ، ولا يمكن القسمة بينها الا بقسمة العين ، او قسمة بدلها ، والعين قد تعذر ردها فتعين قيمة بدلها . فدل على أنه يجوز ان يعاوض صاحب الحانوت على ما في يده من الأموال ، وعليه ان يعطى الشركاء المظلومين حقوقهم . وأنه اما ان يقال : ان حق المظلومين في ذمته فقط ، او أنها متعلقة بالأعيان مع جواز المعاوضة لتوفية حقوقهم ؛ اذ لا سبيل الى توفية حقوقهم بالعدل إلا مع ذلك ، وعلى هذا فالمشترون تسلموا ما اشتروه شراء حلالا جائزا .

وعلى هذا أدلة أخرى تبين ان الناس المشتريين لم يظلموا أحدا اذا اشتروا ، وان شراءهم جائز ، وأن منع الناس من الشراء من هؤلاء ظلم مضاعف لم يأمر الله به ، ولا رسوله . وعلى هذا فع الحاجة الى الشراء منه لا يكره الشراء منه ، فضلا عن ان يحرم .

وأما اذا قدر ان الذي باعه عين المعقود ، فهذا ينبنى على وقف العقود ، وعلى التصرف في مال المالك المجهول بغير اذنه للمصلحة ، واكثر العلماء على القول بوقفها ؛ لاسيما عند الحاجة ، وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وكذلك أحمد عند الحاجة ؛ مثل ان يتعذر استئذان المالك لعدم العلم به ، وفي ذلك بدون الحاجة روايتان . واختار الحرقى القول بوقفها ، كمذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وهو قول الشافعي ، فيكون

تصرفه في مال الغير موقوفاً على إجازته اذا أمكن استئذانه . وأما المجهول الذي لا يعرف ، فلا يفتقر ذلك الى استئذانه ؛ بل ينفذ التصرف له بالمصلحة . ولو عرف بعد ذلك لم يكن له رد المعاوضات ، وإنما له رد التبرعات ، كصاحب اللقطة .

وقد عرف من حيث العادة ان أرباب مثل هذه الأموال المسئول عنها ليس لهم غرض في شيء بعينه . ولا يكره أحدهم ان تباع سلعته بزيادة ، فانهم يختارون بيع المشتري ؛ ولكن البائع هو الذي ظلمهم . وهو هنا لما لم يعرف المالك جاز التصرف بالعقد والقبض ؛ بخلاف ما اذا عرف المالك ، فانه لا بد من استئذانه في القبض باتفاق العلماء .

وهذا كاللقطة التي لا يعرف مالکها . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فهو مال الله يؤتیه من يشاء » فاذا تصدق بها الملتقط كان ذلك موقوفاً على اِجازة المالك اذا عرف عند جمهور العلماء ، وقبل ان يعرف يكون التصديق نافذاً غير موقوف ؛ ولكن الملتقط البائع ليس بظالم ، وهنا البائع ظالم ؛ لكن المشتري ليس بظالم ، والمال لا يمكن اتلافه ، وهو بيد البائع الظالم ، فأخذ الشراء له بالزيادة حرام للمالك المجهول ، فالشارع ينفذ الملك لمصلحة المشتري ، والمالك المجهول المظلوم ؛ ان كان البائع ظالماً .

كما لو قدر ان ناظر الوقف ، ووصى اليتيم ، والمضارب والشريك ،

خانوا ، ثم تصرفوا مع ذلك ، فلا بد من تصحيح تصرفهم في حق المشتري منهم ، وحق رب المال ، والا فلو أبطل ذلك فسد عامة أموال الناس التي يتصرف فيها بحكم الولاية والوكالة ؛ لغلبة الخيانة على الأولياء والوكلاء ؛ لاسيما ويدخل في ذلك من تصرفات ولاية الأمور ما لا يمكن إبطاله — والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها — فلا يجوز لأحد رعاية حق مجهول في عين حصل عنها بدل خير له .

منها ان يحرم عليه وعلى المشتري أموالهم ، فان هذا بمنزلة من يهدم مئبراً وبنى قصرأ . وبسط هذه المسألة وتوابعها له مكان آخر ، قد ذكر في ذلك من الشواهد ، وكلام العلماء والصحابه والتابعين ما لا يتسع له هذا الموضع .



وسئل رحمه الله تعالى :

هل هذه الأشياء المطعومات التي يؤخذ عليها المكس ، وهي مضمنة ، او محتكرة ، هل يحرم على من يشتري منها شيئاً ، وبأكل منها ؟ وان عامل رجل لانسان كل ماله حرام مثل ضامن المكس ، او من ليس له مال سوى المكس ، فهل يفسق بذلك ؟ ! .

فأجاب : الحمد لله . أما اذا كان الرجل يبيع سلعته من طعام او غيره وعليها وظيفة تؤخذ من البائع او المشتري . فهذا لا يحرم السلعة ، ولا الشراء ؛ لا على بائعها ولا على مشتريها ، ولا شبهة في ذلك أصلاً .

وكذلك اذا كان المأخوذ بعض السلعة ، مثل ان يأخذوا من الشاة المذبوحة سواقطها ، او من الحبوب والثمار بعضها ، ومن ظن في ذلك شبهة فهو مخطيء ، فان هذا المال المأخوذ ظلماً ، سواء أخذ من البائع او من المشتري ، لا يوجب وقوع الشبهة فيما بقي من المال ، وكما لو ظلم الرجل وأخذ بعض ماله ، فان ذلك لا يوجب وقوع الشبهة فيما بقي من ماله .

وهذه الوظائف الموضوعة بغير أصل شرعي : منها ما يكون موضوعاً

على البائع مثل سوق الدواب ونحوه . فإذا باع سلعته بمال فأخذ منه بعض ذلك الثمن كان ذلك ظلماً له ، وباقي ماله حلال له ، والمشتري اشترى بماله ، وربما يزداد عليه في الثمن لأجل الوظيفة ، فيكون منه زيادة . فبأي وجه يكون فيما اشتراه شبهة ؟ وإن كانت الوظيفة تؤخذ من المشتري فيكون قد أدى الثمن للبائع ، والزيادة لأجل تلك الكلفة السلطانية ، ولا شبهة في ذلك ؛ لا على البائع ، ولا على المشتري ؛ لأن المنافع لم تؤخذ إلا بما يستحقه ، والمشتري قد أدى الواجب وزيادة .

وإذا قيل : هذا في الحقيقة ظلم للبائع ؛ لأنه هو المستحق لجميع الثمن . قيل : هب أن الأمر كذلك ؛ ولكن المشتري لم يظلمه ، وإنما ظلمه من أخذ ماله ، كما لو قبض البائع جميع الثمن ، ثم أخذت منه الكلفة السلطانية .

وفي الحقيقة فالكلفة تقع عليها ؛ لأن البائع إذا علم أن عليه كلفة زاد في الثمن ، والمشتري إذا علم أنه عليه كلفة نقص من الثمن ، فكلاهما مظلوم بأخذ الكلفة ، وكل منهما لم يظلم أحداً ، فلا يكون في مالهما شبهة من هذا الوجه ، فما يبيعه المسلمون إذا كان ملكاً لهم لم يكن في ذلك شبهة بما يؤخذ منهم في الوظائف .

وأما إذا ضمن الرجل نوعاً من السلع على أن لا يبيعها إلا هو ،

فهذا ظالم من وجهين : من جهة انه منع غيره من بيعها ، وهذا لا يجوز . ومن جهة انه يبيعها للناس بما يختار من الثمن ، فيغلبها وهؤلاء نوعان .

منهم من يستأجر حانوتاً بأكثر من قيمتها ، اما لمقطع ، واما لغيره ، على ان لا يبيع في المكان الا هو ، او يجعل عليه مالاً يعطيه لمقطع او غيره بلا استئجار حانوت ، ولا غير ذلك ، وكلاهما ظالم ، فان الزيادة التي يزيد بها في الحانوت لاجل منع الثاني من البيع ، هو بمنزلة الضامن المتفرد .

والنوع الثاني : ان لا يكون عليهم ضمان ؛ لكن يلتزمون بالبيع للناس ، كالطحانين والحجازين ونحوهم ممن ليس لهم وظيفة ؛ لكن عليه أن يبيع كل يوم شيئاً مقدراً ، ويمتنعون من سواهم من البيع ؛ ولهذا جاز التسعير على هؤلاء ، وان لم يجز التسعير في الاطلاق . فان هؤلاء قد أوجبت عليهم المباشرة لهذا الصنف ، ومنع من ذلك غيرهم ، فلو مكنوا أن يبيعوا بما أرادوا كان ظلماً للمساكين ؛ بخلاف ما إذا كان الناس كلهم متمكنين من ذلك ، فانه يكون كما في السنن عن أنس قال : « غلا السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ! سعر لنا ، فقال : ان الله هو المسعر . القابض ، الباسط ، الرازق ، واني لأرجو ان ألقى الله ، وليس احد يطلبني بمظلمة في مال » .

وأما في الصورة : فإذا كانوا قد ألزموا بالمبايعة لم يجوز ان يلزموا بأن يبيعوا بدون ثمن المثل ؛ لأن ذلك ظلم لهم ، وإذا كان غيرهم قد منع من المبايعة لم يجوز أن يمكنوا ان يبيعوا بما اختاروا ؛ فان ذلك ظلم للناس .

يبقى ان يقال : فهل يجوز التزامهم بمثل ذلك على هذا الوجه ، على ان يكونوا هم البائعين لهذا الصنف دون غيرهم ، وان لا يبيعوه الا بقيمة المثل من غير مكس يوضع عليهم ؟ فهل يجوز للامام ان يفعل بهم ذلك ، ام يجب عليه ان لا يترك احداً يفعل ذلك ؟ .

قل : اما إذا اختاروا ان يقوموا بما يحتاج الناس اليه من تلك المبيعات ، وان لا يبيعوها الا بقيمة المثل ، على ان يمنع غيرهم من البيع ، ومن اختار ان يدخل معهم في ذلك مكن ، فهذا لا يتبين تحريمه ، بل قد يكون في هذا مصلحة عامة للناس ، وهذا يشبه ما نقل عن عمر في التسعير ، وانه قال : ان كنت تباع بسعر أهل الأسواق ، والا فلا تبع . فان مصلحة الناس العامة في ذلك ان يباعوا بما يحتاجون اليه ، وان لا يباعوا إلا بقيمة المثل ، وهذان مصلحتان جليلتان .

والباعة اذا اختاروا ذلك لم يكونوا قد اكرهوا عليه ، فلا ظلم عليهم ، وغيرهم من الناس لم يمنع من البيع ، الا اذا دخل في هذه

المصلحة العامة ، بأن يشاركهم فيما يقومون به بقيمة المثل ، فيكون الغير قد منع ان يبيع سلعة بأكثر من ثمن المثل ، وان لا يبيعها ، الا اذا التزم ان يبيع لواحد منهم . وقد يكون عاجزاً عن ذلك . وقد يقال : هذان نوعان من الظلم : الزام الشخص ان يبيع ، وان يكون يبيعه بثلث المثل ، وفي هذا فساد . وحيث ان كان أمر الناس صالحاً بدون هذا لم يجز احتمال هذا الفساد بلا مصلحة راجحة ، واما ان كان بدون هذا لا يحصل للناس ما يكفيهم من الطعام ونحوه ، او لا يلقون ذلك إلا بأثمان مرتفعة ، وبذلك يحصل ما يكفيهم بثلث المثل . فهذه المصلحة العامة يقتدر في جانبها ما ذكر من المنع .

واما اذا الزم الناس بذلك فهذا فيه تفصيل ؛ فان الناس إذا اضطروا الى ما عند الانسان من السلعة والمنفعة وجب عليه ان يبذل لهم بقيمة المثل ، ومنعه ان لا يبيع سلعة حتى يبيع مقداراً معيناً . وتفصيل هذه المسائل ليس هذا موضعه .

اذا تبين ذلك : فالذي بضمن كلفة من المكلف على ان لا يبيع السلعة الا هو ، ويبيعها بما يختار ، لا ريب أنه من جنس ظلم المكلف السلطانية من الوجهين اللذين تقدما ؛ ولهذا كره من كره معاملة هذا لأجل الشبهة التي في ماله . فانه اذا كان لا يبيع الا هو بما يختار صار كأنه يكره الناس على الشراء منه بما يختاره ، فيأخذ منهم اكثر مما يجب عليهم .

وتلك الشبهة قد اختلطت بآله ، فيصير في ماله شبهة من هذا الوجه ؛
فلهذا كره من كره معاملتهم .

وهذا سبيل أهل الورع الذين لا يأكلون من الشواء المضمن ،
ونحو ذلك ؛ فانهم إنما تورعوا عما كان بهذه المثابة ، وهو ان يكون
بحيث لا يشوى الا هو ، ولا يبيع الشواء إلا هو بما يختاره ، ولا
يبيع الملح الا هو بما يختاره ، والملح ليست كغيرها ، فان الملح في
الأصل هو من المباحات التي يشترك فيها المسلمون ، كالسمك وغيره
من المباحات ، إذا لم يمكن من أخذها الا واحد بضمان عليه ، والذي
بشترائها منه بآله لا يحرم ؛ لأن هذا المشتري لم يظلم فيه أحداً ؛ بل
لو أخذها من الأصل كان له ذلك ، ولو استأجر هذا او غيره ليأخذها
له من موضعها المشترك كان ذلك جائزاً ، ولو كانت مشتركة بين
المسلمين لكانت تكون أرخص ، وكان المشتري يأخذها بدون ما أعطاه
الضامن ، فهذا الضامن يظلم المشتري وغيره .

وأما المشترون منه فهم لا يظلمون أحداً ، ولم يشتروا منه شيئاً
ملكه بآله ، فانما حرم عليه من الظلم من ترك ملكه لا يفوته ، ولم
يظلم فيه أحداً ؛ لأنها في الأصل مباحة ، والمسلمون الذين يشترونها
هم المظلومون ، فانه لولا الظلم لتمكنوا من أخذها بدون الثمن ، فاذا
ظلموا وأخذ منهم أكثر مما عليهم لم يكن ذلك محرماً عليهم لما كان

مباحا لهم . إذ الظلم إنما يوجب التحريم على الظالم لا على المظلوم .

ألا ترى ان المدلس والفاش ونحوهما إذا باعوا غيرهم شيئاً مدلساً لم يكن ما يشتريه المشتري حراماً عليه ؛ لأنه أخذ منه أكثر مما يجب عليه ، وان كانت الزيادة التي أخذها الفاش حراماً عليه . وأمثال هذا كثير في الشريعة ؛ فان التحريم في حق الآدميين إذا كان من أحد الجانبين لم يثبت في الجانب الآخر ، كما لو اشترى الرجل ملكه المغصوب من الغاصب ، فان البائع يحرم عليه أخذ الثمن ، والمشتري لا يحرم عليه أخذ ملكه ، ولا بذل ما بذله من الثمن ؛ ولهذا قال العلماء : يجوز رشوة العامل لدفع الظلم ، لا لمنع الحق ، وارشأؤه حرام فيهما ، وكذلك الأسير والعبد المعتق . إذا انكر سيده هتقه ، له ان يفقدي نفسه بمال يبذله ، يجوز له بذله ، وان لم يجز للمستولى عليه بغير حق أخذه .

وكذلك المرأة المطلقة ثلاثاً إذا جحد الزوج طلاقها ، فافتدت منه بطريق الخلع في الظاهر كان حراماً عليه ما بذلته ويخلصها من رق استيلائه ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اني لأعطي أحدم العطية فيخرج بها يتلظاها ناراً ، قالوا : يا رسول الله ! فلم تعطهم ؟ قال : يأبون الا ان يسألوني ، وبأبى الله لي البخل » .

ومن ذلك قوله : « ما وقى به المرء عرضه فهو صدقة » . فلو

اعطى الرجل شاعراً ، او غير شاعر ؛ لئلا يكذب عليه بهجو أو غيره ، او لئلا يقول في عرضه ما يحرم عليه قوله ، كان بذله لذلك جائزاً ، وكان ما أخذه ذلك لئلا يظلمه حراماً عليه ؛ لأنه يجب عليه ترك ظلمه . والكذب عليه بالهجو من جنس تسمية العامة : « قطع مصانعه » وهو الذي يتعرض للناس ، وان لم يعطوه اعتدى عليهم ، بأن يكون عوناً عليهم في الاثم والعدوان ، او بأن يكذب عليهم ، وأمثال ذلك . فكل من أخذ المال لئلا يكذب على الناس ، او لئلا يظلمهم كان ذلك خيئاً سحتاً ؛ لأن الظلم والكذب حرام عليه ، فعليه ان يتركه بلا عوض يأخذه من المظلوم ، فاذا لم يتركه إلا بالعوض كان سحتاً .

فالمباحات التي يشترك فيها المسلمون في الأصل : كالصيود البرية والبحرية ، المباحات النابتة في الأرض ، والمباحة من الجبال والبراري ونحو ذلك ، كالمعادن وكالملح ، وكالاطرون وغيرها اذا حبرها السلطان وامر ان لا يأخذها الا نوابه . وان تباع للناس ، لم يحرم عليهم شراؤها ؛ لأنهم لا يظلمون فيها احداً ، ولأنهم هم المظلومون بحبرها عليهم ، فكيف يحرم عليهم ان يشتروا ما لهم ان يأخذوه بلا عوض ؛ فان نواب السلطان لا يستخرجونها الا بأثمانها التي اخذوها ظلماً ، او نحو ذلك من الظلم .

قيل : تلك الأموال اخذت من المسلمين ظلماً ، والمسلمون هم

المظلومون ، فقد منعوا حقوقهم من المباحات ، الا بما يؤخذ منهم يستخرج ببعضه تلك المباحات ، والباقي يؤخذ ، وذلك لا يحرم عليهم ما كان حلالا لهم ، وهذا ظاهر فيما كان الظلم فيه مناسبا ، مثل ان يباع كل مقدار بثمان معين ، ويؤخذ من تلك الاثمان ما يستخرج به تلك المباحات ، وهنا لا شبهة على المشتري أصلا ؛ فان ما استخرجت به المباحات هو حقهم أيضا . فهو كما لو غصب رجل بيت رجل ، وأمر غلمان المالك ان يطبخوا مما في بيته طعاما فان ذلك لا يحرم على المغصوب ؛ لأنه يملك الأعيان والمنافع ، وليس في ذلك الا ان يكون التصرف وقع بغير وكالة منه ، ولا ولاية عليه ، وهذا لا يحرم ماله ؛ بل ولا بذل ماله باتفاق المسلمين . وان كان ما يستخرج به تلك المباحات بدون المعاملة بالأموال السلطانية المشتركة .

واما اذا استخرج نواب السلطان بغير حق من يستخرج تلك المباحات ، فهذا بمنزلة ان يغصب من يطبخ له طعاما او ينسج له ثوبا ، بمنزلة ان يطبخ الطعام بحطب مغصوب ، وامثال ذلك مما تكون العين فيه مباحة ؛ لكن وقع الظلم في تحويلها من حال الى حال . فهذا فيه شبهة ، وطريق التخلص منها ان ينظر النفع الحاصل في تلك العين بعمل المظلوم ، فيعطى المظلوم أجره ، وان تعذر معرفة المظلوم تصدق به عنه ؛ فان هذا غايته ان يكون قد اختلط حلال وحرام ؛ ولو اختلطت الأعيان التي يملكها بالأثمان التي

غصبها واخذها حراماً ، مثل ان تختلط دراهمه ودنانيره بما غصبه من الدراهم والدنانير ، واختلط حبه او ثمره او دقيقه او خله او ذهبه بما غصبه من هذه الأنواع ، فان هذا الاختلاط لا يوجب تحريم ماله عليه ؛ لأن المحرمات نوعان .

محرم لوصفه وعينه ، كالدم والميتة ولحم الخنزير . فهذا اذا اختلط بالمائع وظهر فيه طعم الحبث او لونه او ريحه حرم .

ومحرم لكسبه ، كالنقدين ، والحبوب ، والثمار ، وامثال ذلك . فهذه لا تحرم اعيانها تحريماً مطلقاً بحال ، ولكن تحرم على من أخذها ظلماً او بوجه محرم ، فاذا اخذ الرجل منها شيئاً ، وخلطه بماله ، فالواجب ان يخرج من ذلك القدر المحرم ، وقدر ماله حلال له . ولو اخرج مثله من غيره ؟ ففيه وجهان في مذهب الشافعي وأحمد .

احدهما : ان الاختلاط كالتلف ، فاذا اخرج مثله اجزأ .

والثاني : ان حق المظلوم يتعلق بالعين مع الخلط ، فلا بد ان يخرج قدر حق المظلوم من ذلك المال المختلط .

إذا تبين هذا ، فاذا كان أثر عمل المظلوم قائماً بالعين ؛ مثل طبخه او نسجه ونحو ذلك ؛ فاتماً يستحق قيمة ذلك النفع ، فاذا اعطى المظلوم

قيمة ذلك النفع أخذ حقه ، فلا يبقى لصاحب العين شريك ، فلا يحرم عليه . واما اذا لم يعرف المظلوم فانه يتصدق به عنه عند جمهور العلماء ، كما لو حصل بيده اثمان من غصوب وعواري وودائع لا يعرف اصحابها فانه يتصدق بها عنهم ؛ لأن المجهول كالمعدوم في الشريعة ، والمعجوز عنه كالمعدوم ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في اللقطة : « فان جاء صاحبها فادها اليه ، والا فهي مال الله يؤتيه من يشاء » .

فاذا كان في اللقطة التي تحرم ، بأنها سقطت من مالك ، لما تعذر معرفة صاحبها جعلها النبي صلى الله عليه وسلم للملتقط - ولا نزاع بين المسلمين في جواز صدقته بها وانما تنازعوا في جواز تملكه لها مع الغنى ، والجمهور على جواز ذلك - فكيف ما يجهل فيه ذلك .

وفي هذه المسألة آثار معروفة ، مثل حديث عبد الله بن مسعود لما اشترى جارية ، ثم خرج ليوفي البائع الثمن فلم يجده ، فجعل يطوف على المساكين ، ويقول : اللهم هذه عن صاحب الجارية ، فان رضي فقد برئت ذمتي ، وان لم يرض فهو غني ، وله علي مثلها يوم القيامة . وحديث الرجل الذي غل من الغنيمة ، في غزوة قبرص ، وجاء الى معاوية يرد إليه المغلول ، فلم يأخذه ، فاستفتى بعض التابعين فأفتاه بأن يتصدق بذلك عن الجيش ، ورجع الى معاوية فأخبره ، فاستحسن ذلك ؛ وذلك لأن الله سبحانه وتعالى يقول : (فاتقوا الله ما استطعتم) . والمال

الذي لا نعرف مالكة يسقط عنا وجوب رده إليه ، فيصرف في مصالح المسلمين ، والصدقة من أعظم مصالح المسلمين . وهذا أصل عام في كل مال جهل مالكة ، بحيث يتعذر رده إليه . كالمنصوب ، والعواري والودائع ، تصرف في مصالح المسلمين على مذهب مالك ، وأحمد ، وإبي حنيفة ، وغيرهم .

وإذا صرفت على هذا الوجه جاز للفقير أخذها ؛ لأن المعطي هنا إنما يعطيها نيابة عن صاحبها ؛ بخلاف من تصدق من غلول ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » .

فهذا الذي يحوز المال ويتصدق به . مع إمكان رده إلى صاحبه ، أو يتصدق صدقة متقرب ، كما يتصدق بماله ، فالله لا يقبل ذلك منه ، وأما ذاك فأنما يتصدق به صدقة متخرج متأثم ، فكانت صدقته بمنزلة أداء الدين الذي عليه ، وأداء الأمانات إلى أصحابها ، وبمنزلة إعطاء المال للوكيل المستحق ، ليس هو من الصدقة الداخلة في قوله : « ولا صدقة من غلول » .

وسئل قدام الله روجه

عن مدينة لا يذبح فيها شاة الا وبأخذ المكس سقطها ورأسها وكوارعها مكسا ، ثم يضع ذلك ، ويبيعه في الأسواق ، وفي المدينة من لا يتمتع من شراء ذلك وأكله من أهل المدينة ، وغيرهم ، وليس يباع في المدينة رؤوس وكوارع واسقاط الا على هذا الحكم ، ولا يمكن غير ذلك . فهل يحرم شراء ذلك وأكله والحالة هذه ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : هذه حكمها حكم ما يأخذه المملوك من الكلف التي يضربونها على الناس ؛ فان هذه في الحقيقة تؤخذ من أموال أصحاب الغنم الذين يبيعونها للقصابين وغيرهم ؛ فان المشتري يحسب أنه يؤخذ من السواقط ، فيسقط من الثمن بحسب ذلك . وهكذا جميع ما يؤخذ من الكلف ، فانها وان كانت تؤخذ من المشتري ، فهي في الحقيقة من مال البائع ، وهذه الكلف دخلها التأويل والشبهة . ومنها ما هو ظلم محض ، ولكن تعذر معرفة أصحابه ورده اليهم ، فوجب صرفه في مصالح المسلمين . وولاية بيعها وصرفها لهم .

فالمشتري لذلك منهم اذا أعطاهم الثمن لم يكن بمنزلة اشتراء المنصوب

المحض الذي لا تأويل فيه ولا شبهة ، وليس لصاحبه ولابة بيعه ، حتى يقال : انه فعل محرماً يفسق بالاصرار عليه . وفي المنع من شرائها إضرار بالناس ، وإفساد للاموال من غير منفعة تعود على المظلوم .

والمظلوم له ان يطالب ظلمه بالثمن الذي قبضه ان شاء ، وبنظر ماله ، والتورع عن هذا من التورع عن الشبهات ، ولا نحكم بأنها حرام محض ، ومن اشتراها وأكلها لم يجب الانكار عليه ، ولا يقال انه فعل محرماً لا تأويل فيه .

فان طائفة من الفقهاء أفتوا طائفة من الملوك بجواز وضع أصل هذه الوظائف . كما فعل ذلك أبو المعالي الجويني في كتابه « غياث الأمم » ، وكما ذكر ذلك بعض الحنفية . وما قبض بتأويل فانه يسوغ للمسلم ان يشتريه ممن قبضه ، وان كان المشتري يعتقد ان ذلك العقد محرم ، كالذمي اذا باع خمراً ، وأخذ ثمنه ، جاز للمسلم ان يعامله في ذلك الثمن ، وان كان المسلم لا يجوز له بيع الخمر ، كما قال عمر بن الخطاب : ولوم بيعها ، وخدوا أثمانها . وهذا كان سببه ان بعض عماله أخذ خمراً في الجزية ، وباع الخمر لأهل الذمة ، فبلغ ذلك عمر ، فأنكر ذلك . وقال : ولوم بيعها ، وخدوا أثمانها . وهذا ثابت عن عمر ، وهو مذهب الأئمة . وهكذا من عامل معاملة يعتقد جوازها في مذهبه ، وقبض المال ،

جاز لغيره ان يشتري ذلك المال منه . وان كان لا يرى جواز تلك المعاملة . فاذا قدر ان الوظائف قد فعلها من يعتقد جوازها ؛ لافتاء بعض الناس له بذلك ، او اعتقد ان اعتقاد أخذ هذا المال وصرفه في الجهاد وغيره من المصالح جائز ، جاز لغيره ان يشتري ذلك المال منه ، وان كان لا يعتقد جواز أصل القبض .

وعلى هذا فمن اعتقد ان لولاية الأمر فيها فعلوه تأويلاً سائفاً ، جاز ان يشتري ما قبضوه ، وان كان هو لا يجوز ما فعلوه ، مثل ان يقبض ولي الأمر من الزكاة قيمتها فيشتري منها ، ومثل ان يصادر بعض العمال مصادرة يعتقد جوازها ، او مثل ان يرى الجهاد وجب على الناس بأموالهم ، وان ما أخذوه من الوظائف هو من المال الذي يجوز أخذه ، وصرفه في الجهاد ، وغير ذلك من التأويلات التي قد تكون خطأ ، ولكنها مما قد ساغ فيه الاجتهاد . فاذا كان قبض ولي الأمر المال على هذا الوجه ، جاز شراؤه منه ، وجاز شراؤه من نائبه الذي أمره ان يقبضه ، وان كان المشتري لا يسوغ قبضه ، والمشتري لم يظلم صاحبه ، فانه اشتراه بماله ممن قبضه قبضاً يعتقد جوازه .

وان كان على هذا الوجه فشرائه حلال في أصح القولين ؛ وليس من الشبهات ؛ فانه اذا جاز ان يشتري من الكفار ما قبضوا بعقود يعتقدون جوازها — وان كانت محرمة في دين المسلمين — فلأن

يجوز ان يشتري من المسلم ما قبضه بعقد يعتقد جوازه - وان كنا نراه محرماً - بطريق الأولى ، والأخرى ؛ فان الكافر تأويله المخالف لدين الاسلام باطل قطعاً ، بخلاف تأويل المسلم .

ولهذا إذا أسلموا وتحاكموا إلينا ، وقد قبضوا أموالاً بعقود يعتقدون جوازها : كالربا ، وثمن الحمر ، والخنزير ، لم تحرم عليهم تلك الأموال . كما لا تحرم معاملتهم فيها قبل الاسلام ؛ لقوله تعالى : (اتقوا الله . واذروا ما بقي من الربا) . ولم يحرم ما قبضوه .

وهكذا من كان قد عامل معاملات ربوية يعتقد جوازها ، ثم تبين له أنها لا تجوز ، وكانت من المعاملات التي تنازع فيها المسلمون ، فانه لا يحرم عليه ما قبضه بتلك المعاملة على الصحيح .

الوجه الثاني : ان ما قبضه الملوک ظلماً محضاً : إذا اختلط بمال بيت المال ، وتعدر رده الى صاحبه ، فانه يصرف في مصالح المسلمين ؛ فان المجهول كالمعدوم ، فما عرف أنه قبض ظلماً ، ولم يعرف صاحبه : صرف في المصالح ، وما قبض من بيت المال المختلط حلاله بحرامه لم يحكم بأنه حرام ؛ فان الاختلاط إذا لم يتميز المال يجري مجرى الانلاف ، وصاحبه يستحق عوضه من بيت المال . فمن قبض ثمن مبيع من مال بيت المال المختلط جاز له ذلك في أصح الأقوال ؛ والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن هذه الأغنام التي تباع فيؤخذ مكسها من القصابين ، فيحتجر عليهم في الذبيحة في موضع واحد ، ويؤخذ منهم أجرة الذبح ، ثم بعد ذلك يؤخذ سواقطها مكساً ثانياً مضمناً ، ثم تطبخ وتباع . فهل هي حرام على من اشتراها للأكل أم لا ؟ وهل هذا التكسب فيها حرام ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها نزاع :

فمن الناس من يقول : هذا مال أخذ من صاحبه بغير حق ، وبيع بلا ولاية ، ولا وكالة ، فلم يصح بيعه ؛ بل هو باق على ملك صاحبه ، وقد طبخ هذا وبيع بغير إذنه ، فلا يجوز شراؤه .

ومنهم من يقول : هذا مال ولاية الأمور ؛ إما متأولين ، أو متعمدين للظلم ، وإذا لم يردوه إلى أصحابه كانت المصلحة بيعه ؛ لأن حبسه حتى يفسد ضرر لا يأمر به الشارع ، ولو بيع المال بغير إذن صاحبه كان بيعه موقوفاً على إجازة المالك عند أكثر العلماء . وما باعه

ولاية الأمر فلهم من الولاية على الأموال المجهولة التي قبضها نوابهم ما ليس لغیرهم ، وقد تعذر بعد القبض معرفة مالك كل رأس ، والمصلحة بيعها ، وقسمة الأثمان بين المستحقين ، فان باعوها ولم يقسموا أثمانها لم يكن على المشتري اثم ؛ وانما الاثم على من يمنع أصحابها أثمانها . كما لو باع ولي الیتم ، وناظر الوقف ، وولي بيت المال ، ولم يصرف الثمن الى المستحقين ، فالاثم عليه ؛ لا على الذي اشترى منه .

ثم الذين اشتروها وان كان الشراء فاسداً أخذت منهم أثمانها ، فهم يستحقون أثمانها التي أدوها ، وقد نص غير واحد من العلماء كأحمد وغيره على أن من اشترى شيئاً ، فظهر له انه مغصوب ، ولم يعرف مالكة ، فان له ان يبيعه ويأخذ ثمنه ؛ ولكن بتصدق بالربح .

والطباخون الذين اشترى الرؤوس ، وقد تعذر ردها : لهم أن يبيعوها ، وبأخذوا نظير أثمانها ؛ ان لم يكن البيع الأول صحيحاً ، وحينئذ فيكون الشراء صحيحاً ، وقد أجازوا البيع فيجوز على قول أكثر العلماء ، كمالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في أظهر الروايتين عنه .

فهذه عدة مأخذ يحتج بها من يجوز الشراء . فمن اشتراها واتبع هؤلاء لم ينكر عليه ، ومن قامت عنده شبهة ، او اعتقد التحريم فامتنع من شرائها لم ينكر عليه . ولا يمكن القطع بتحريم مثل هذا ؛

فان كثيراً لابد للمسلمين منه ، هو من هذا الباب ، يحتجر عليه ولاية الأمور ، يبيعونه للناس . ولا يمكن الناس أخذه الا من أولئك . ومن هذا ما يكون من المباحات : كاللح ، والأطرون ، وغير ذلك . ومنه ما يكون من المملوكات . كالصوف ، والجلود ، والشعر ، كما يبيعونه من أموال من يصادرونه ، والناس يحتاجون اليه . ومن ذلك ما يقبض بحق . ومنه ما يقبض بتأويل . ومنه ما يقبض ظلماً محضاً ؛ لكن جميع ذلك لا يرد الى أصحابه ؛ بل قد يتعذر رده الى أصحابه ؛ إما لجهلهم . وإما لعجزه عن رده اليهم . والمجهول والمعجوز عنه سقط التكليف به ، وإما لاجبار المسلمين على الظلم . وعلى كل التقديرين فيعه خير لصاحبه وللمسلمين من أن يترك فيفسد ، ولا ينتفع به أحد .

وحينئذ فاذا كان الأصلح على هذا التقدير بيعه : كان للمشتري أن يشتريه ، ويكون حالاً له ، والمشتري لم يظلم احداً ؛ فانه أدى الثمن . والمظلوم في نفس الأمر يستحق الثمن اذا كانت المصلحة له بيعه ، كما يباع مال الغائب ، حتى لو أن رجلاً مات بمكان ليس فيه ولي أمر : فقال جمهور العلماء : لرفقته ولاية قبض ذلك ، وبيعه . وكذلك من عنده أموال مغموصة ، وعوار ، وودائع لا يعرف أصحابها : فمذهب الجمهور . مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، أنها يجوز بيعها إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك ، ويجوز شراؤها .

وأصل هذا أن الله جل وعز بعث الرسل لتحصيل المصالح ،
وتكميلها بحسب الامكان ، وتقديم خير الأمرين بتفويت أدناها . والله
سبحانه حرم الظلم على عباده ، وأوجب العدل ، فإذا قدر ظلم وفساد
ولم يمكن دفعه كان الواجب تخفيفه ، وتحرى العدل والمصلحة بحسب
الامكان . والله حرم الظلم فيما يشترك فيه الناس من المباحات ، وفي
الأموال المملوكة لما في ذلك من الضرر على المستحقين .

فلو قيل : ان هذه الأموال لا تشتري ، وأنه لا يحل لأحد ان
ينتفع بملح ولا جلود ولا رؤوس ولا شعور ولا أصواف وغير ذلك
مما يباع على هذا الوجه ؛ كان المنع من ذلك من أعظم ضرر على
المسلمين ، وفساد في الدين والدنيا ، من ان يقال : بل حق المظلوم
عند الظالم الذي قبض ثمنها ، والمشتري اشتراها بحق ، فتحل له ، فانه
إذا قيل هذا كان فيه جبر حق المظلوم بأحاطته على الظالم ، وجبر حق
عموم الخلق بتسكينهم من الانتفاع بها بالأثمان ؛ لا سيما وقد عرف أن
أصحاب تلك الرؤوس ونحوها في نفس الأمر لا يكرهون بيعها ، إذ لا
مصلحة لهم في إفسادها ، فإذا بيعت فقد فعل ما يختارون فعله ، وما
يرضونه ؛ لكنهم لا يرضون أن تؤخذ أثمانها منهم ؛ بل يرضون ان تدفع
اليهم الأثمان . وحينئذ فهم راضون بقبض المشتري لها ، وانتفاعهم بها ؛
ولكن لا يرضون عمن باعها إلا بأن يعطيهم الثمن ، فيكون هو وحده

ظلمهم ، لم يظلمهم المشتري ، فتكون له حالا . والكلام في هذه المسألة مبسوط في غير هذا الموضع .

ونكتة المنع أن المحرم لها يقول : بيعت بغير إذن ، ولا وكالة ، ولا ولاية . وهذا ممنوع ؛ بل يقال : هم يرضون بيعها ، وقد أذنوا في ذلك ؛ ولكن لم يرضوا أن تؤخذ الأثمان . كما لو قدر أن شخصاً أذن لشخص فباع ، وأخذ الثمن لنفسه ، فلمالك راض بالبيع ؛ دون قبضه الثمن له . ولو قدر أن المالك لم يأذن في البيع فمصلحته في الشرع تقتضي أن يباع ، فهذا خير له من أن يفسد ، ولا يمكن أن يباع إلا على هذا الوجه ، وأن يباع ويقبض الثمن — كائناً من كان — خير من أن يفسد ؛ فإنه حينئذ يمكن مطالبة البائع بالثمن مع انتفاع الناس بها ، وهو خير من مطالبة الغاصب بالقيمة مع فسادها . والكلام في مثل هذا يطول . والله أعلم بالصواب .

وسئل رحمه الله

عن الذين غالب أموالهم حرام ، مثل المكاسين ، وأكلة الربا ، وأشباههم . ومثل أصحاب الحرف المحرمة كمصوري الصور ، والمنجمين ، ومثل أعوان الولاية . فهل يحل أخذ طعامهم بالمعاملة ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا كان في أموالهم حلال وحرام ، ففي معاملتهم شبهة ؛ لا يحكم بالتحريم إلا إذا عرف أنه يعطيه ما يحرم اعطاؤه . ولا يحكم بالتحليل إلا إذا عرف أنه أعطاه من الحلال . فان كان الحلال هو الأغلب لم يحكم بتحريم المعاملة ، وإن كان الحرام هو الأغلب . قيل بحل المعاملة . وقيل : بل هي محرمة . فأما المعامل بالربا فالغالب على ماله الحلال ؛ إلا أن يعرف الكره من وجه آخر . وذلك أنه إذا باع ألفاً بألف ومائتين فالزيادة هي المحرمة فقط ، وإذا كان في ماله حلال وحرام واختلط لم يحرم الحلال ؛ بل له أن يأخذ قدر الحلال ، كما لو كان المال لشريكين فاختلف مال أحدهما بمال الآخر ، فإنه يقسم بين الشريكين .

وكذلك من اختلط بماله : الحلال والحرام أخرج قدر الحرام ، والباقي حلال له ، والله أعلم .

وسئل

عما يأكله رؤساء القرى ، وشيوخ الحارات . هل هو حلال ؟ أم لا ؟
فأجاب : إذا كان الرئيس يظلم الناس ، فما يأخذه ظلماً من الناس فهو حرام . وما كان ملكاً له أو مكتسباً بطريق شرعي ، فهو مباح . وشيخ الحارة إذا أخذ أجرته على الحراسة بالمعروف ، ولم يتعد على الناس . فأجرته حلال .

وسئل

عن رجل فامي يأخذ منه رؤساء القرى شيئاً يضيفون به المنقطعين ،
وغیرم ، ویجبون من المساكين والأرامل فيعطوه . هل يكون
حلالاً ؟ أم حراماً ؟ .

فأجاب : إذا اشتروا منهم شيئاً ، وأعطوهم ثمنه من مال يعلمون انه
مغصوب — أخذ من أصحابه ظلماً — لم يكن لهم أن ينتفعوا به ؛ لكن
هذا المال إذا اشترى لهم به ما يطلبونه منهم ، لم يكن عليهم شيء ،
إذا كانوا المكرهين على ذلك . فينبغي لمن يتقى أن يظلم وأن يظلم : ان
يشترى للظلمة بأموالهم ما يطلبونه منه ، لا ليظلم غيره ، ولا يكون هو
مظلوماً ، وهو مكره على هذا العمل .

ومع هذا فالمال الذي جمعه من الناس ، وقد تعذر رده على
صاحبه ، إذا أعطوه الفامي عوضاً عما أخذوه منه بغير اختياره ، فهو
أحق به ، ممن يعطاه بغير معاوضة ، والظالم في الحقيقة هو الذي أخذ
الأموال بغير حق ، لا من أخذ عوض ماله من مال لا يعلم له مستحقاً
معيناً ، والله تعالى أعلم .

وسئل

عن معاملة التتار : هل هي مباحة لمن يعاملونه ؟
فأجاب : أما معاملة التتار ، فيجوز فيها ما يجوز في أمثالهم ، ويحرم فيها ما يحرم من معاملة أمثالهم ، فيجوز أن يتباع الرجل من مواشيهم ، وخيلهم ، ونحو ذلك ، كما يتباع من مواشي التركمان ، والأعراب ، والأكراد ، وخيلهم . ويجوز أن يبيعهم من الطعام والثياب ونحو ذلك ، ما يبيعه لأمثالهم .

فأما ان باعهم ، وباع غيرهم ، ما يعينهم به على المحرمات . كالخيل ، والسلاح ، لمن يقاتل به قتالا محرماً ، فهذا لا يجوز . قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه لعن في الحمر عشرة : لعن الحمر ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وبائعها ، ومبتاعها ، وساقها ، وشاربها ، وآكل ثمنها » فقد لعن العاصر ، وهو انما يعصر غنماً يصير عصيراً ، والعصير حلال ، يمكن ان يتخذ خلا ، ودبساً ، وغير ذلك .

وان كان الذي معهم أو مع غيرهم أموال يعرف أنهم غصبوها من معصوم ، فتلك لا يجوز اشتراؤها لمن يملكها ؛ لكن إذا اشتريت على طريق الاستنقاذ لتصرف في مصارفها الشرعية ، فتعاد إلى أصحابها إن أمكن ، وإلا صرفت في مصالح المسلمين ، جاز هذا .

وإذا علم أن في أموالهم شيئاً محرماً لا تعلم عينه ، فهذا لا يحرم معاملتهم ، كما إذا علم أن في السوق ما هو مغصوب ، أو مسروق ، ولم يعلم عينه ، والحرام إذا اختلط بالحلال فهذا نوعان :

أحدهما : أن يكون محرماً لعينه . كالتيبة ، والأخت من الرضاعة . فهذا إذا اشتبه بمالا يحصر لم يحرم ، مثل أن يعلم أن في البلدة الفلانية أختاً له من الرضاعة ، ولا يعلم عينها ، أو فيها من يبيع ميتة لا يعلم عينها ، فهذا لا يحرم عليه النساء ، ولا اللحم . وأما إذا اشتبهت أخته بأجنبية ، أو المذكي باليت ، حرماً جميعاً .

والثاني : ما حرم لكونه أخذ غصباً ، والمقبوض بعقود محرمة كالربا ، والميسر ، فهذا إذا اشتبه واختلط بغيره لم يحرم الجميع ؛ بل يميز قدر هذا من قدر هذا ، فيصرف هذا إلى مستحقه ، وهذا إلى مستحقه ؛ مثل اللص الذي أخذ أموال الناس فخلطها ، أو أخذ خنطة الناس ، أو دقيقههم ، فخلطه ، فانه يقسم بينهم على قدر الحقوق .

وإذا علم ان في البلد شيئاً من هذا لا يعلم عينه ، لم يحرم على
الناس الشراء من ذلك البلد ؛ لكن إذا كان أكثر مال الرجل حراماً
هل تحرم معاملته ؟ او تكره ؟ على وجهين ، وان كان الغالب على ماله
الحلال لم تحرم معاملته ؛ لكن قد قيل : إنه من المشتبه الذي يستحب
تركه . والله أعلم .

وقال :

فصل

قد ذكرت في غير موضع : ان المحرمات في الشريعة ترجع إلى
الظلم ، إما في حق الله تعالى ، وإما في حق العبد ، وإما في حقوق
العباد . وكلها كان ظلماً في حق العباد ، فهو ظلم العبد لنفسه ؛ ولا
ينعكس ، فجميع الذنوب تدخل في ظلم العبد نفسه .

وأول من اعترف بهذا أبو البشر ، لما تلقى من ربه الكلمات ،
فقال : (ربنا ظلمنا أنفسنا ، وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من
الخاسرين) فكان في هذه الكلمات إقراره بذنبه ، وطلبه ربه على
وجه الافتقار والمغفرة والرحمة . فالمغفرة إزالة السيئات ، والرحمة إنزال

الخيرات . فهذا ظلم لنفسه ، ليس فيه ظلم لغيره . وقال موسى عليه السلام لما ذكر الذي هو من عدوه (فقضى عليه . قال : هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين . قال : رب انى ظلمت نفسي فاغفر لي ، فغفر له) فاعترف بظلمه نفسه فيها لان من جناية على غيره لم يؤمر بها . وقال يونس عليه السلام : (لا إله إلا أنت ، سبحانك ، إني كنت من الظالمين) وفي الصحيح الدعاء الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر ان يدعو به في صلاته : « اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » فهذا الدعاء مطابق لدعاء آدم في الاعتراف بظلم النفس ، ومسألة المغفرة والرحمة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استوى على الدابة : فحمد وسبح وكبر ، قال : « لا إله إلا أنت ، سبحانك ظلمت نفسي ، فاغفر لي . ثم يضحك » وهو محفوظ من حديث علي بن ابي طالب .

وإذا كان كذلك ، فالظلم نوعان : تفريط في الحق ، وتعدي للحد ، كما قد قررت ذلك في غير موضع ؛ فان ترك الواجب ظلم ، كما أن فعل المحرم ظلم . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مظل الغني ظلم » متفق عليه . فأخبر أن المظل — وهو تأخير الوفاء — ظلم ، فكيف بتركه ؟ !

وقد قررت في غير هذا الموضع أن أداء الواجب أعظم من ترك المحرم ، وأن الطاعات الوجودية أعظم من الطاعات العدمية ، فيكون جنس الظلم بترك الحقوق الواجبة أعظم من جنس الظلم بتعدي الحدود .

وقررت أيضا ان الورع المشروع هو أداء الواجب ، وترك المحرم ، ليس هو ترك المحرم فقط ، وكذلك التقوى إسم لأداء الواجبات ، وترك المحرمات . كما بين الله حدها في قوله : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب — إلى قوله — أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) .

ومن هنا يغلط كثير من الناس فينظرون مافي الفعل ، او المال من كراهة توجب تركه ، ولا ينظرون مافيهِ من جهة أمر يوجب فعله . مثال ذلك ما سئل عنه احمد : عن رجل ترك مالا فيه شبهة ، وعليه دين ، فسأله الوارث هل يتورع عن ذلك المال المشتبه ؟ فقال له احمد : أتترك ذمة أيك مرتهنة ؟ ! ذكرها أبو طالب وابن حامد . وهذا عين الفقه ؛ فان قضاء الدين واجب ، والغريم حقه متعلق بالتركة ، فان لم يوف الوارث الدين ، وإلا فله استيفاءؤه من التركة ، فلا يجوز إضاعة التركة المشتبهة التي تعلق بها حق الغريم ، ولا يجوز أيضا إضرار الميت بترك ذمته مرتهنة . ففي الاعراض عن التركة إضرار الميت ، وإضرار المستحق ، وهذان ظلمان محققان بترك واجبين . وأخذ المال المشتبه

يجوز ان يكون فيه ضرر المظلوم . فقال أحمد للوارث : أبرء ذمة
أبيك . فهذا المال المشتبه خير من تركها حريته بالاعراض . وهذا
الفعل واجب على الوارث وجوب عين ، إن لم يقسم غيره فيه مقامه ،
أوجب كفاية ، او مستحب استحباباً مؤكداً ، أكثر من الاستحباب في
ترك الشبهة ؛ لما في ذلك من المصلحة الراجحة .

وهكذا جميع الخلق عليهم واجبات : من نفقات أنفسهم ، وأقاربهم ،
وقضاء ديونهم ، وغير ذلك . فاذا تركوها كانوا ظالمين ظلماً محققاً .
وإذا فعلوها بشبهة لم يتحقق ظلمهم . فكيف يتورع المسلم عن ظلم
محتمل بارتكاب ظلم محقق ؟ ! ولهذا قال سعيد بن المسيب : لا خير
فيمن لا يحب المال : يعبد به ربه ، ويؤدي به أماته ، ويصون به نفسه ،
ويستغنى به عن الخلق . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « ثلاثة حق على الله عونهم : الناكح يريد العفاف ، والمكاتب
يريد الأداء ، والغارم يريد الوفاء » فذكر في هذا الحديث ما يحتاج
إليه المؤمن : عفة فرجه ؛ وتخليص رقبته ، وبرائة ذمته . فأخبر أن هذه
الواجبات من عبادة الله وقضاء الديون ؛ وصيانة النفس ، والاستغناء
عن الناس . لا تتم إلا بالمال . ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب .
ومن لا يحب أداء مثل هذا الواجب العظيم الذي لا يقوم الدين إلا
به فلا خير فيه . فهذه جملة ، ولها تفاصيل كثيرة . والله أعلم .

وقال رحمه الله بعد كلام سبق :

وأصل المسألة : ان النهي يدل على ان النهي عنه فساد راجح على صلاحه ، ولا بشرع التزام الفساد ممن يشرع [له] دفعه . وأصل هذا ان كل ما نهى الله عنه وحرمه في بعض الأحوال ، وأباحه في حال أخرى ، فان الحرام لا يكون صحيحاً نافذا كالحلال ، يترتب عليه الحكم ، كما يترتب على الحلال ، ويحصل به المقصود كما يحصل به . وهذا معنى قولهم : النهي يقتضى الفساد ، وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وأئمة المسلمين ، وجمهورهم .

وكثير من المتكلمين من المعتزلة ، والأشعرية ؛ يخالف في هذا ، لما ظن ان بعض ما نهى عنه ليس بفاسد ، كالطلاق المحرم ، والصلاة في الدار المغصوبة ، ونحو ذلك . قال : لو كان النهي موجباً للفساد لزم انتقاض هذه العلة ، فدل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النهي . وهؤلاء لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع . فقل لهم : بأي شيء يعرف ان العبادة فاسدة ، والعقد فاسد ؟ قالوا : بأن بقول الشارع : هذا صحيح ، وهذا فاسد . وهؤلاء لم يعرفوا أدلة

الشرع الواقعة ؛ بل قدروا أشياء قد لا تقع ، وأشياء ظنوا أنها من جنس كلام الشارع ، وهذا ليس من هذا الباب . فان الشارع لم يدل الناس قط بهذه الألفاظ التي ذكروها ، ولا يوجد في كلامه : شروط البيع والنكاح : كذا ، وكذا . ولا هذه العبادة ، والعقد صحيح ، او ليس بصحيح ، ونحو ذلك مما جعلوه دليلاً على الصحة والفساد ؛ بل هذه كلها عبارات أحدثها من أحدثها من أهل الرأي والكلام .

وإنما الشارع دل الناس بالأمر والنهي ، والتحليل والتحريم ، وبقوله في عقود : « هذا لا يصلح » علم أنه فساد ، كما قال في بيع مدين بمد تماً : « لا يصلح » والصحابة والتابعون وسائر أئمة المسلمين كانوا يحتجون على فساد العقود بمجرد النهي ، كما احتجوا على فساد نكاح ذوات المحارم بالنهي المذكور في القرآن ، وكذلك فساد عقد الجمع بين الأختين .

ومنهم من نوى ان التحريم فيها تعارض فيه نصان ، فتوقف . وقيل : ان بعضهم أباح الجمع .

وكذلك نكاح المطلقة ثلاثاً استدلوا على فساد به بقوله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) .

وكذلك الصحابة استدلوا على فساد نكاح الشغار بالنهي عنه ، فهو من الفساد ليس من الصلاح . فان الله لا يحب الفساد ، ويحب الصلاح .

ولا ينهى عما يحبه . وإنما ينهى عما لا يحبه . فعلموا ان المنهى عنه فاسد ؛
ليس بصالح . وان كانت فيه مصلحة فمصلحته مرجوحة بمفسدته ، وقد
علموا ان مقصود الشرع رفع الفساد ، ومنعه ؛ لا إيقاعه ، والا لزام
به . فلو ألزموا موجب العقود المحرمة ، لكانوا مفسدين غير مصلحين ،
والله لا يصلح عمل المفسدين .

وقوله : (واذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) أي : لا تعملوا
بمعصية الله تعالى ، فكل من عمل بمعصية الله فهو مفسد ، والمحرمات
معصية لله ، فالشارع ينهى عنه ليمنع الفساد ، ويدفعه ، ولا يوجد قط
في شيء من صور النهي صورة ثبتت فيها الصحة بنص ، ولا اجماع .
فالطلاق المحرم ، والصلاة في الدار المنصوبة : فيها نزاع ، وليس على
الصحة نص يجب اتباعه ، فلم يبق مع المحتج بها حجة .

لكن من البيوع ما نهى عنه لما فيها من ظلم أحدها للآخر ، كبيع
المصراة ، والمغيب وتلقى السلع ، والتجش ، ونحو ذلك ؛ ولكن هذه
البيوع لم يجعلها الشارع لازمة ، كالبيوع الحلال ؛ بل جعلها غير لازمة ،
والخيرة فيها الى المظلوم ، ان شاء أبطلها وان شاء أجازها ، فان الحق
في ذلك له ، والشارع لم ينه عنها لحق مختص بالله ، كما نهى عن الفواحش ؛
بل هذه اذا علم المظلوم بالحال في ابتداء العقد ، مثل ان يعلم بالغيب ،
والتدليس والتصرية ، ويعلم السعر اذا كان قادماً بالسلعة ، ويرضى بأن

يغنيه المتلقى ، جاز ذلك ، فكذلك اذا علم بعد العقد إن رضى جاز ،
وان لم يرض كان له الفسخ .

وهذا يدل على ان العقد يقع غير لازم ، بل موقوفاً على الاجازة ،
ان شاء أجازة صاحب الحق ، وان شاء رده . وهذا متفق عليه في مثل
بيع المعيب ، مما فيه الرضا بشرط السلامة من العيب ، فاذا فقد الشرط
بقى موقوفاً على الاجازة ، فهو لازم ان كان على صفة وغير لازم
ان كان على صفة .

وأما اذا كان غير لازم مطلقاً ، بل هو موقوف على رضى المجيز ،
فهذا فيه نزاع . وأكثر العلماء يقولون بوقف العقود ، وهو مذهب
مالك ، وأبي حنيفة ، وغيرها ، وعليه أكثر نصوص أحمد ، وهو اختيار
القدماء من أصحابه . كالخرقي ، وغيره ، كما هو مبسوط في موضعه .

اذا المقصود هنا ان هذا النوع يحسب طائفة من الناس أنه من
جملة ما نهى عنه . ثم تقول طائفة أخرى : وليس بفاسد . فالنهي يجب
ان يقتضى الفساد . ويقول طائفة أخرى : بل هذا فساد . فمنهم من
أفسد يبيع النجش اذا نجش البائع او واطأ : ومنهم من أفسد نكاح
الخطب اذا خطب على خطبة أخيه ، ويبيعه على بيعه . ومنهم من أفسد
بيع المعيب المدلس . فلما عورض بالمصراة توقف . ومنهم من صحح

نكاح الخاطب على خطبة أخيه مطلقاً ، وبيع النجش بلا خيار .

والتحقيق : ان هذا النوع لم يكن النهي فيه لحق الله . كنكاح المحرمات ، والمطلقة ثلاثاً ، وبيع الربا ؛ بل لحق الإنسان ؛ بحيث لو علم المشتري ان صاحب السلعة ينجش . ورضي بذلك جاز . وكذلك اذا علم ان غيره ينجش . وكذلك المخطوبة متى اذن الخاطب الأول فيها جاز . ولما كان النهي هنا لحق الآدمي : لم يجعله الشارع صحيحاً لازماً . كالحلال ؛ بل أثبت حق المظلوم وسلطه على الخيار . فان شاء أمضى وان شاء فسخ .

فالمشتري مع النجش ان شاء رد المبيع فحصل بهذا مقصوده . وان شاء رضى به اذا علم بالنجش . فاما كونه فاسداً مردوداً ، وان رضى به : فهذا لا وجه له . ولذلك في الرد بالعيب ، والمدلس ، والمصرأة . وغير ذلك .

وكذلك المخطوبة ان شاء هذا الخاطب ان يفسخ نكاح هذا المعتدى عليه ويتزوجها برضاه ؛ فله ذلك . وان شاء أن يمضى نكاحها فله ذلك . وهو اذا اختار فسخ نكاحها عاد الأمر الى ما كان . ان شاءت نكحته ، وان شاءت لم تنكحه ؛ اذ مقصوده حصل بفسخ نكاح الخاطب . واذا قيل : هو غير قلب المرأة علي . قيل : ان شئت عاقبناه على هذا ؛ بأن نمنعه من نكاح تلك المرأة . فيكون هذا قصاصاً لظلمه اياك . وان شئت عفوت

عنه فأنفذنا نكاحه .

وكذلك الصلاة في الدار المغصوبة ، والذبيح بآلة مغصوبة . وطبخ
الطعام بحطب مغصوب . وتسخين الماء بوقود مغصوب ؛ كل هذا إنما
حرم لما فيه من ظلم الانسان . وذلك يزول بإعطاء المظلوم حقه . فإذا
أعطاه ما أخذه من منفعة ماله ، او من أعيان ماله : فأعطاه كرى الدار
وثنى الحطب ، وتاب هو الى الله تعالى من فعل ما نهى عنه ، فقد برىء
من حق الله وحق العبد . وصارت صلاته كالصلاة في مكان مباح .
والطعام كالطعام بوقود مباح ؛ والذبيح بسكين مباحة . وان لم يفعل ذلك كان
لصاحب السكين أجره ذبحه . ولا تحرم الشاة كلها ؛ لأجل هذه الشبهة .

وهذا اذا كان أكل الطعام ، ولم يوفه ثمنه ؛ كان بمنزلة من أخذ
طعاماً لغيره فيه شركة : ليس فعله حراماً ولا هو حلالاً محضاً ، فان
نضج الطعام لصاحب الوقود فيه شركة .

وكذلك الصلاة يبقى عليه اثم الظلم بنقص من صلاته بقدره ، ولا
تبرأ ذمته ، كبرائة من صلى صلاة تامة ، ولا يعاقب كعقوبة من لم يصل ؛
بل يعاقب على قدر ذنبه . وكذلك آكل الطعام يعاقب على قدر
ذنبه . والله تعالى يقول : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره) .

وإنما قيل في الصلاة في الثوب النجس وبالمسكان : بعيد ؛ بخلاف هذا ؛ لأنه هناك لا سبيل له الى براءة ذمته الا بالأعادة ، وهنا يمكنه ذاك ، بأن يرد أرض المظلوم ؛ لكن الصلاة في الثوب الحرير هي من ذلك القسم : الحق فيها لله ؛ لكن نهى عن ذلك في الصلاة ، وفي غير الصلاة ؛ لم ينه عنه في الصلاة فقط . وقد تنازع الفقهاء في مثل هذا .

فمنهم من يقول : النهي هنا لمعنى في غير المنهي عنه ، وكذلك يقولون في الصلاة في الدار المغصوبة ، والثوب المغصوب ، والطلاق في الحيض ، والبيع وقت النداء ، ونحو ذلك . وهذا الذي قالوه لا حقيقة له ؛ فانه ان عني بذلك ان نفس البيع اشتمل على تعطيل الصلاة ، ونفس الصلاة اشتملت على الظلم ، والفخر ، والخيلاء ، ونحو ذلك مما نهى عنه ، كما اشتملت الصلاة في الثوب النجس على ملابسة الرجس الحيث : فهذا غير صحيح . وان أرادوا بذلك ، ان ذلك المعنى لا يختص بالصلاة ؛ بل هو مشترك بين الصلاة وغيرها : فهذا صحيح ؛ فان البيع وقت النداء لم ينه عنه الا لكونه شاغلا عن الصلاة ، وهذا موجود في غير البيع ، لا يختص بالبيع .

لكن هذا الفرق لا يجيء في طلاق الحائض ؛ فانه ليس هناك معنى مشترك ، وهم يقولون : انما نهى عنه لاطالة العدة ، وذلك خارج عن الطلاق . فيقال : وغير ذلك من المحرمات كذلك ، انما نهى عنها لافضاؤها

الى فساد خارج عنها . فالجمع بين الاختين نهى عنه لافضائه الى قطيعة الرحم ، والقطيعة أمر خارج عن النكاح . والحمر والميسر حرما ، وجعلنا رجساً من عمل الشيطان ؛ لأن ذلك يفضي الى الصد عن الصلاة ، وإيقاع العداوة والبغضاء ، وهو أمر خارج عن الحمر والميسر . والربا حرام ؛ لأن ذلك يفضي الى أكل المال بالباطل ، وذلك أمر خارج عن عقد الميسر والربا . فكل ما نهى الله عنه لا بد أن يشتمل على معنى فيه يوجب النهي ، ولا يجوز أن ينهى عن شيء لا لمعنى فيه أصلاً ، بل لمعنى أجنبي عنه ؛ فان هذا من جنس عقوبة الانسان بذنب غيره ، والشرع منزّه عنه ؛ لكن في الأشياء ما ينهى عنه لسد الذريعة ، فهو مجرد عن الذريعة لم يكن فيه مفسدة . كالنهي عن الصلاة في أوقات النهي قبل طلوع الشمس وغروبها ونحو ذلك ، وذلك لأن هذا الفعل اشتمل على مفسدة ؛ لافضائه الى التشبه بالمشركين . وهذا معنى فيه .

ثم من هؤلاء - الذين قالوا : ان النهي قد يكون لمعنى في المنهى عنه ، وقد يكون لمعنى في غيره - من قال : انه قد يكون لوصف في الفعل ؛ لا في أصله . فيدل على صحته ، كالنهي عن صوم يومي العيدين ، قالوا : هو منهى عنه لوصف العيدين ؛ لا لجنس الصوم ، فاذا صام صبح ؛ لأنه سماء صوماً .

فيقال لهم : وكذلك الصوم في أيام الحيض ، وكذلك الصلاة بلا طهارة ، وإلى غير القبلة : جنس مشروع ؛ وإنما النهي لوصف خاص : وهو الحيض ، والحدث ، واستقبال غير القبلة . ولا يعرف بين هذا وهذا فرق معقول له تأثير في الشرع ؛ فإنه إذا قيل : الحيض والحدث صفة في الحائض والحدث ، وذلك صفة في الزمان . قيل : والصفة في محل الفعل - زمانه ومكانه - كالصفة في فاعله ؛ فإنه لو وقف بعرفة في غير وقتها ، أو غير عرفة لم يصح . وهو صفة في الزمان ، والمكان . وكذلك لو رمى الجمار في غير أيام منى ، أو المرمى ، وهو صفة في الزمان والمكان . واستقبال غير القبلة هو لصفة في الجهة لافيه ، ولا يجوز ، ولو صام بالليل لم يصح ، وإن كان هذا زماناً .

فاذا قيل : الليل ليس بمحل للصوم شرعاً . قيل : ويوم العيد ليس بمحل للصوم شرعاً ، كما أن زمان الحيض ليس بمحل للصوم شرعاً ، فالفرق لا بد أن يكون فرقاً شرعياً ، فيكون معقولاً ، ويكون الشارع قد جعله مؤثراً في الحكم ، بحيث علق به الحل أو الحرمة ، الذي يختص بأحد الفعلين .

وكثير من الناس يتكلم بفروق لا حقيقة لها ، ولا تأثير له في الشرع ، أو يمنع تأثيره في الأصل . وذلك أنه قد يذكر وصفاً يجمع به بين الأصل والفرع ، ولا يكون ذلك الوصف مشتركاً بينهما ؛ بل

قد يكون منفيًا عنها ، او عن أحدهما .

وكذلك المفرق قد يفرق بوصف يدعى انتقاضه بإحدى الصورتين ، وليس هو مختصا بها ، بل هو مشترك بينهما ، وبين الأخرى ، كقولهم : النهي لمعنى فى المنهى عنه ، وذلك لمعنى فى غيره ، أو ذاك لمعنى فى وصفه دون أصله . ولكن قد يكون النهي لمعنى يختص بالعبادة والعقد ، وقد يكون لمعنى مشترك بينهما وبين غيرها ، كما ينهى المحرم عما يختص بالاحرام مثل حلق الرأس ، ولبس العمامة ، وغير ذلك من الثياب المنهى عنها ، وينهى عن نكاح امرأته ، وينهى عن صيد البر ، وينهى مع ذلك عن الزنا ، والظلم للناس فيما ملكوه من الصيد .

وحينئذ فالنهي لمعنى مشترك أعظم ؛ ولهذا لو قتل المحرم صيداً مملوكاً ، وجب عليه الجزاء لحق الله ، ووجب عليه البذل لحق المالك . ولو زنا لأفسد احرامه ، كما يفسد بنكاح امرأته ، ويستحق حد الزنا مع ذلك . وعلى هذا فمن لبس فى الصلاة ما يحرم فيها ، وفى غيرها ، كالثياب التى فيها خيلاء وفخر ؛ كالمسبلة ، والحرير ، كان أحق ببطلان الصلاة من الثوب النجس ، وفى الحديث الذى فى السنن : « ان الله لا يقبل صلاة مسبل » . والثوب النجس فيه نزاع . وفى قدر النجاسة نزاع ، والصلاة فى الحرير للرجال من غير حاجة حرام بالنص والاجماع .

وكذلك البيع بعد النداء ، إذا كان قد نهى عنه وغيره يشغل من

الجمعة ؛ كان ذلك أؤكد في النهي ، وكل ما شغل عنها فهو شر
وفساد لا خير فيه .

والملك الحاصل بذلك كالملك الذي لم يحصل الا بمعصية الله ، وغضبه ،
ومخالفته ، كالذي لا يحصل الا بغير ذلك من المعاصي ؛ مثل الكفر
والسحر والكهانة والفاحشة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« حلوان الكاهن خيث ، ومهر البغي خيث » فاذا كانت السلعة
لا تملك ان لم تترك الصلاة المفروضة ، كان حصول الملك بسبب ترك
الصلاة ، كما ان حصول الحلوان والمهر بالكهانة والبغاء ؛ وكما لو قيل له :
ان تركت الصلاة اليوم أعطيناك عشرة دراهم . فان ما يأخذه على ترك
الصلاة خيث ، كذلك ما يملك بالمعاوضة على ترك الصلاة خيث . ولو
استأجر أجيراً بشرط أن لا يصلي . كان هذا الشرط باطلا ، وكان
ما يأخذه عن العمل الذي يعمل به بمقدار الصلاة خيثاً ، مع ان جنس
العمل بالأجرة جائز ، كذلك جنس المعاوضة جائز ؛ لكن بشرط
ان لا يتعدى عن فرائض الله .

وإذا حصل البيع في هذا الوقت وتعذر الرد فله نظير ثمنه الذي
أداءه ، ويتصدق بالربح ، والبائع له نظير سلعته ، ويتصدق بالربح ، ان
كان قد ربح ، ولو تراضيا بذلك بعد الصلاة لم ينفع ؛ فان النهي هنا
لحق الله تعالى ، فهو كما لو تراضيا بمهر البغي ، وهناك يتصدق به على

أصح القولين : لا يعطى للزاني . وكذلك في الخمر . ونحو ذلك مما
أخذ صاحبه منفعة محرمة . فلا يجمع له العوض والمعوض ؛ فان ذلك
أعظم أثماً من بيعه .

وإذا كان لا يحل أن يباع الخمر بالثمن ، فكيف إذا أعطى الخمر وأعطى
الثمن ؟ ! وإذا كان لا يحل للزاني أن يزني . وان أعطى ، فكيف إذا أعطى
المال والزنا جميعاً ؟ ! بل يجب إخراج هذا المال كسائر أموال المصالح
المشتركة ، فكذلك هنا إذا كان قد باع السلعة ، وقت النداء بربح ،
وأخذ سلعته ، فان فاتت تصدق بالربح ، ولم يعطه للمشتري ، فيكون
أعانه على الشراء . والمشتري يأخذ ثمنه ، ويعيد السلعة ، فان باعها
بربح تصدق به ، ولم يعطه للبائع فيكون قد جمع له بين ربحين .

وقد تنازع الفقهاء في المقبوض بالعقد الفاسد ، هل يملك ؟ أو
لا يملك ؟ أو يفرق بين ان يفوت أولاً يفوت ، كما هو مبسوط في غير
هذا الموضع ، والله أعلم .

وسئل

عن الرجل يشتري سلعة بمال حلال ، ولم يعلم أصل السلعة ، هل هو حرام ؟ او حلال ؟ ثم كانت حراماً في الباطن ، هل يأثم أم لا ؟ .

فأجاب : متى اعتقد المشتري أن الذي مع البائع ملكه ، فاشتراه منه على الظاهر ، لم يكن عليه اثم في ذلك . وان كان في الباطن قد سرقه البائع ، لم يكن على المشتري اثم ، ولا عقوبة ؛ لا في الدنيا ، ولا في الآخرة . والضمان والدرك على الذي غره وباعه . وإذا ظهر صاحب السلعة فيما بعد ردت إليه سلعته ، ورد على المشتري ثمنه ، وعوقب البائع الظالم ؛ فمن فرق بين من يعلم ومن لا يعلم فقد أصاب ، ومن لا أخطأ . والله أعلم .

وقال رحمه الله (١)

فصل

حديث النبي صلى الله عليه وسلم : لما «أحرم بشق ظروف الحمر ، وكسر دنائها» دليل على احدى الروایتين في جواز إتلاف ذلك عند الإنكار ، وان الظرف يتبع المظروف . ومثله ما ثبت عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب : أنها أمرا بتحريق المكان الذي يباع فيه الحمر ، وقد نص أحمد على ذلك . ومثله إتلاف الآلة التي يقوم بها صورة التأليف المحرم ، وهي آلات اللهو ؛ فان هذه العقوبات المالية ثابتة بالسنة وسيرة الخلفاء . ومن قال : إنها منسوخة فمامعه دليل على ذلك .

وقد احتج بعضهم : بأنه صلى الله عليه وسلم لما بلغه أنهم قد طبخوا لحوم الحمر . قال لهم : « أريقوها ، واكسروا القدور . قالوا : أفلا نريقها ، ونغسل القدور ؟ قال : افعلوا » قالوا : فلعلهم لو استأذنوه في أوعية الحمر ، لقال ذلك . فأجيب بجوابين :

(١) محلها اول الجهاد .

« أحدهما » : أن دفع الشريعة بمثل هذه التقديرات لا تجوز ،
فانا إذا سوغنا فيما أمر به أو نهى عنه أنه لو روجع لنسخ ذلك : لجاز
رفع كثير من الشريعة بمثل هذه الخيالات . مثل أن يقال : لو روجع
الرب في نقص الصلاة عن خمس لنقصها ، ولو ، ولو ... ويقال :
هذا باطل من وجهين :

« أحدهما » : أنا لا نعلم أنه لو روجع لفعل ، وثبت ذلك في
صورة لا يوجب ثباته في سائر الصور ؛ إلا بتقدير المساواة من كل
وجه ، وانتفاء الموانع ، وهذا غير معلوم .

« الثانى » : أنه لو فرض أنه لو كان لكان ، لكن لم يكن ، وإذا
كان النسخ معلقاً بسؤالهم ، ولم يسألوا لم يقع النسخ . كما أن ابتداء
الايجاب والتحريم قد يكون معلقاً بسؤالهم . كما قال تعالى : (يا أيها
الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء أن تبدلكم تسؤلكم) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إنما هلك من كان قبلكم بكثرة
سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم » وقال : « إن أعظم المسلمين في
المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم ، فحرم من أجل مسأله » .
وقال في الحج لما سألوه : أفى كل عام ؟ فقال : « لو قلت نعم
لوجبت ، ولو وجبت لما قمت به » وقال في قيام رمضان : « إنما منعى
أن أخرج إليكم خشية أن يفترض عليكم ، فلا تقوموا » . فقد بين

النبي صلى الله عليه وسلم أن السؤال والعمل قد يكون سبباً لابتداء الحكم من وجوب أو تحريم . ثم إذا لم يكن السبب فلم يكن الوجوب والتحریم ، لم يثبت بعد موته صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قد يكون سبباً لرفع حكم من وجوب أو تحريم ، ثم إذا لم يوجد السبب لم يرتفع الحكم بعد موته .

وليس من هذا قول عائشة : لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع النساء بعده لمتعن المسجد ، كما منعت نساء بني اسرائيل . فان عائشة كانت أنقى لله من أن تسوغ رفع الشريعة بعد موته ، وإنما أرادت أن النبي صلى الله عليه وسلم لو رأى ما في خروج بعض النساء من الفساد لمتعن الخروج ، تريد بذلك أن قوله : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » وان كان مخرجه على العموم ، فهو مخصوص بالخروج الذي فيه فساد ، كما قال أكثر الفقهاء : ان الشواب التي في خروجهن فساد يمتنعن . فقصد بذلك تخصيص اللفظ الذي ظاهره أنها علمت من حال النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه لا يأذن في مثل هذا الخروج ، لأنها قصدت منع النساء مطلقاً . فانه ليس كل النساء أحدثن ، وإنما قصدت منع المحدثات .

«الجواب الثاني» : ان هذا الحديث الوارد في أوعية لحوم الحمر ، حجة ايضاً في المسألة ، فانه أمر اولاً بتكسير الأوعية ، ثم لما استأذنوه

في الغسل أذن فيه ، فلم بذلك ان الكسر لا يجب ، وليس فيه أنه لا يجوز ؛ بل يقال : يجوز الأمران . الكسر والغسل .

وكذلك يقال في أوعية الخمر : انه يجوز اتلافها ، ويجوز تطهيرها ، فإذا كان الأصلح الاتلاف أتلفت ، ولو ان صاحب أوعية الخمر والملاهي طهر الأوعية ، وغسل الآلات لجاز بالاتفاق ؛ لكن إذا أظهر المنكر حتى أنكر عليه فانه يستحق العقوبة بالاتلاف .

والصحابه رضي الله عنهم لم يكونوا علموا التحريم فأسقط عنهم الاتلاف لذلك . والله أعلم .

مسئل

عن رجل يتجر في الاقباع : هل يجوز له بيع القبع المرعزي ، وشراؤه ، والاكتساب منه ، وما يجري مجراه من الحرير الصامت ؟ او يحرم عليه لكون القبع لبس الرجال دون النساء ؟ وهل يجوز للجند والصبيان إذا كانوا دون البلوغ ، او اليهود والنصارى ، ومن يجري مجرام ؟ أو يحرم جميع ذلك ؟ وهل يجوز لمن يتجر في هذا الصنف وغيره ان يبيع لأهل البادية ، والنساء والصبيان ، ممن يجهل القيمة ما ثمنه درهم بدرهمين ، أو قريب منها ، مع علمه أن الذي يشتريه لو

احتاج الى ثمنه في بقية يومه لم يصل الى الدرهم الذي هو أصل ثمنه .
بل أقل منه ، أو يحرم عليه ذلك ؟ وما القدر الذي يجوز من الكسب
فيا يباع مساومة ، وهل هو الثلث ، أو أقل منه ، أو أكثر ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما اقباع الحرير : فيحرم لبسها
على الرجال ، والنساء ، أما على الرجال فلائنها حرير ، ولبس الحرير
حرام على الرجال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واجماع العلماء ؛
وان كان مبطنا بقطن او كتان .

وأما على النساء ؛ فلان الاقباع من لباس الرجال ، وقد « لعن
النبي صلى الله عليه وسلم المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من
الرجال بالنساء » .

وأما لباس الحرير للصبيان الذين لم يبلغوا . ففيه قولان مشهوران
للعلماء ؛ لكن أظهرهما انه لا يجوز ؛ فان ما حرم على الرجال فعله حرم
عليه ان يمكن منه الصغير ؛ بل عليه ان يأمره بالصلاة ، إذا بلغ سبع
سنين ، ويضربه عليها إذا بلغ عشرة ، فكيف يحل له ان يلبسه .
المحرمات . وقد رأى عمر بن الخطاب على صبي للزبير ثوباً من حرير
فمزقه ، وقال : لا تلبسوهم الحرير . وكذلك ابن عمر مزق ثوب حرير
كان على ابنه . وما حرم لبسه لم تحل صناعته ، ولا بيعه لمن يلبسه من

أهل التحريم . ولا فرق في ذلك بين الجند وغيرهم .

فلا يحل للرجل ان يكتسب بأن ينحيط الحرير لمن يحرم عليه لبسه ،
فان ذلك إعانة على الاثم والعدوان ، وهذه مثل الاعانة على الفواحش ،
ونحوها . وكذلك لا يباع الحرير لرجل يلبسه من أهل التحريم .

وأما إذا بيع الحرير للنساء فيجوز . وكذلك إذا بيع لكافر ؛ فان
عمر بن الخطاب أرسل بحرير أعطاه إياه النبي صلى الله عليه وسلم
الى رجل مشرك .

وأما البيع فلا يجوز ان يباع لمسترسل الا بالسعر الذي يباع به
غيره ، لا يجوز لأحد استرساله أن يغبن من الربح غبناً يخرج من
العادة . وقدر ذلك بعض العلماء بالثلث ، وآخرون بالسدس ، وبعضهم
قالوا : يرجع في ذلك إلى عادة الناس مما جرت به عادتهم من الربح
على المماكسين ما يربحونه على المسترسل . والمسترسل قد فسر بأنه
الذي لا يماكس ، بل يقول : خذ وأعطني . وبأنه الجاهل بقيمة المبيع ، فلا
يغبن غبناً فاحشاً ، لا هذا ، ولا هذا . وفي الحديث « غبن المسترسل
زباً » . ومن علم انه يغبنهم استحق العقوبة ؛ بل يمنع من الجلوس في
سوق المسلمين ، حتى يلزم طاعة الله ورسوله ، وللمغبون ان يفسخ
البيع ، فيرد عليه السلعة ، ويأخذ منه الثمن . وإذا تاب هذا الغابن

الظالم ، ولم يمكنه أن يرد إلى المظلومين حقوقهم ، فليصدق بمقدار ما ظلمهم عنهم ؛ لتبرأ ذمته من ذلك .

وبيع المساومة إذا كان مع أهل الخبرة بالأسعار التي يشترون بها السلع في غالب الأوقات ، فانهم يباع غيرهم كما يساعون ، فلا يربح على المسترسل أكثر من غيره .

وكذلك المضطر الذي لا يجد حاجته الا عند هذا الشخص . ينبغي له أن يربح عليه مثل ما يربح على غير المضطر ؛ فان في السنن « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المضطر ، ولو كانت الضرورة إلى مالا بد منه : مثل أن يضطر الناس إلى ما عنده من الطعام واللباس ؛ فانه يجب عليه ان لا يبيعهم إلا بالقيمة المعروفة بغير اختياره ، ولا يعطوه زيادة على ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل باع قمحاً بثمان مؤجل ، فلما حل الأجل لم يكن عند المدين الا قمحاً . فهل له ان يأخذ منه قمحاً ؟؟

فأجاب : نعم ! يجوز له ان يأخذ منه قمحاً ، وليس ذلك رباً عند

جمهور العلماء : كأبي حنيفة ، والشافعي ، وطائفة من أصحاب أحمد .
وإذا كان أخذ القمح أرفق بالدين من أن يكلفه بيعه وإعطاء الدرام ،
فالأفضل للغريم أخذ القمح ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى غلة بدرم معين إلى أجل ، وعند نهاية الأجل ،
قصد صاحب الدين أخذ ماله ، فلم يجد شيئاً إلا غلة قيمتها بالسعر
في ذلك الوقت ، وتعينت بالدرام عن براءة النمة ، فهل يجوز لصاحب
الدين أن يأخذ الغلة بالسعر الواقع ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان : مثل أن يبيع حنطة إلى أجل ،
ثم يأخذ عن الثمن حنطة ، فعند مالك وأحمد لا يصح هذا ؛ وعند أبي
حنيفة والشافعي لا بأس به ، وهو قول بعض أصحاب أحمد .

وسئل

عن رجل له في ذمة رجل دين ، وللمدين ولد ، فقال ولد
المدين لرب الدين : بعني سلعة إلى أجل ، وأنا أبيعها بالدرام الحاضرة ،

ويوفي ما على والده ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان مقصود المشتري الدرهم ، وغرضه ان يشتري السلعة الى أجل لبيعها ، ويأخذ ثمنها ، فهذه تسمى « مسألة التورق » لأن غرضه الورق لا السلعة . وقد اختلف العلماء في كراهته ، فكرهه عمر بن عبد العزيز ، وطائفة من أهل المدينة : من المالكية ، وغيرهم . وهو احدى الروايتين عن أحمد . ورخص فيه آخرون ، والأقوى كراهته .

وسئل رحمه الله

عن الرجل عليه دين ، ويحتاج الى بضاعة او حيوان ، لينتفع به ، او يتجر ، فيه فيطلبه من إنسان دينا فلم يكن عنده . هل للمطلوب منه ان يشتريه ، ثم يدينه منه الى أجل ؟ وهل له ان يوكله في شرائه ثم يبيعه بعد ذلك بربح اتفقا عليه قبل الشراء ؟ .

فأجاب : من كان عليه دين ، فان كان موسرا وجب عليه ان يوفيه ، وان كان معسرا وجب إنظاره ، ولا يجوز قلبه عليه بمعاملة ولا غيرها . وأما البيع الى أجل ابتداء ، فان كان قصد المشتري الانتفاع بالسلعة ،

والتجارة فيها جاز . اذا كان على الوجه المباح . واما ان كان مقصوده
الدراهم فيشتري بمائة مؤجلة ، وبيعها في السوق بسبعين حالة ، فهذا
مذموم منه في أظهر قولي العلماء . وهذا يسمى « التورق » قال
عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه : التورق أخية الربا .

وسئل

عمن طلب من إنسان سلعة تساوي خمسة عشر ، قال : انه
ما يعطى الا بشائنة وعشرين ، فهل يجوز للآخذ ان يأخذ مع
علمه بالزيادة ؟ .

فأجاب : ان كان المشتري محتاجاً الى الدراهم ، فاشتراها لبيعها ،
وبأخذ ثمنها ، فهذا يسمى « التورق » وان كان المشتري غرضه أخذ
الورق ، فهذا مكروه في أظهر قولي العلماء ، كما قال عمر بن عبد العزيز :
التورق أخية الربا . وقال ابن عباس : اذا قومت بنقد ، ثم بعت بنسيئة :
فتلك دراهم بدراهم ، وهذا احدى الروایتين عن احمد .

وسئل

عن تاجرین عرضت علیها سلعة للبيع ، فرغب فی شرائها كل واحد منها ، فقال أحدهما للآخر أشتريها شركة بينی وبينک ، وكانت نیتہ ان لا یزید علیہ فی ثمنها ، وینفرد فیها ، فرغب فی الشركة لأجل ذلك ، فاشتراها أحدهما ، ودفع ثمنها من مالهما علی السوية . فهل یصح هذا البيع والحالة هذه ؟ او یکون فی ذلك دلالة علی بائعها ، والحالة هذه ؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما اذا کان فی السوق من یزایدها . ولكن أحدهما ترک مزایدة صاحبه خاصة لأجل مشارکته له : فهذا لا یحرم ؛ فان باب المزایدة مفتوح ، وانما ترک أحدهما مزایدة الآخر ؛ بخلاف ما إذا اتفق اهل السوق علی ان لا یزایدوا فی سلع هم محتاجون لها لیبيعها صاحبها بدون قیمتها وبتقاسمونها بينهم ، فان هذا قد یضر صاحبها اکثر مما یضر تلقى السلع اذا باعها مساومة ؛ فان ذلك فیہ من بنحس الناس ، ما لا ینحفی ، والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن سماسة في فندق ، من جلتهم ثلاثة يشترون من يد بعضهم لبعض ، ثم انهم يزيدون في الشراء ، ويقسمون الفائدة . فهل يجوز ذلك ؟ .

فأجاب : الحمد لله ، لا يجوز للدلال — الذي هو وكيل البائع في المناداة — ان يكون شريكاً لمن يزيد بغير علم البائع ؛ فان هذا يكون هو الذي يزيد ، ويشترى في المعنى . وهذا خيانة للبائع ، ومن عمل مثل هذا لم يجب ان يزيد احد عليه ، ولم ينصح البائع في طلب الزيادة ، وانهاء المناداة .

واذا تواطأ جماعة على ذلك ، فانهم يستحقون التعزير البالغ الذي يردعهم ، وامثالهم عن مثل هذه الخيانة ، ومن تعزيرهم ان يمنعوا من المناداة . حتى تظهر توبتهم . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن معسر تداين من رجل قمحاً بأضعاف قيمته . ، ولم يتغير سعره من مدة ما استدانه ، والى أجل استحقاقه عليه أدانه إياه ، ووصفه له بصفة . وذكر له أنه يساوي ستة عشر كل إردب . وكتب حجة . ووقع الاتفاق بينها على ان كل إردب باثنين وثلاثين . باعه المديون بيته واشهاد باثني عشر درهم الاردب ؛ بخلاف ما وصفه المستدين . وقد استحق الأجل . وعسر المديون في طلب ما عليه . فهل يطالب المديون بقيمة المثل ؟ او بما كتب عليه ؟ او بقمح مثل قمحه ؟ .

فأجاب : أما المعسر فلا يجوز مطالبته بما أعسر عنه ، وان كان حقا واجبا وجب انظاره به . وان كان معاملة ربوية لم يجزأ بطلب إلا برأس ماله . وبيع العين الغائبة بغير صفة بيع باطل ، يجب فيه رد المبيع ، او رد بسدله . ولا يستحق فيه الثمن المسمى . فكيف اذا قال : هذا يساوي الساعة كذا وكذا ، وانا أبيعك بكذا . أكثر منه الى أجل ؟ فهذا ربا . كما قال ابن عباس — رضي الله عنه — اذا قومت نقداً وبت نقداً فلا بأس ، واذا قومت نقداً وبت الى أجل ،

فتلك درام بدرام . وهذا قوم نقداً وباع الى أجل . واذا كان المشتري قد فسخ البيع لفوات الصفة ، ولم يمكنه رد المبيع الى البائع بعينه ، ولا حفظه بعينه عند أحد ، فباعه وحفظ له ثمنه ، لم يجب عليه غير ذلك الثمن . اذا كان قد باعه بثمن مثله . والله أعلم .

وسئل

عن رجل مراب خلف مالا وولداً ، وهو يعلم بحاله . فهل يكون المال حلالاً للولد بالميراث ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : أما القدر الذي يعلم الولد أنه ربا فيخرجه ؛ إما ان يرده الى أصحابه ان أمكن ، والا تصدق به . والباقي لا يحرم عليه ؛ لكن القدر المشتبه يستحب له تركه . اذا لم يجب صرفه في قضاء دين او نفقة عيال . وان دان الأب قبضه بالمعاملات الربوية التي يرخص فيها بعض الفقهاء . جاز للوارث الانتفاع به . وان اختلط الحلال بالحرام وجعل قدر كل منها . جعل ذلك نصفين .

وسئل

عن الرجل يختلط ماله الحلال بالحرام ؟ .

فأجاب : يخرج قدر الحرام بالميزان . فيدفعه الى صاحبه . وقدر الحلال له . وان لم يعرفه وتعدرت معرفته : تصدق به عنه .

وسئل رحمه الله

عن امرأة كانت مغنية . واكتسبت في جهلها مالا كثيراً . وقد تابت وحجت الى بيت الله تعالى : وهي محافظة على طاعة الله . فهل المال الذي اكتسبته من حل وغيره : اذا أكلت ، وتصدق منه : تؤجر عليه ؟ .

فأجاب : المال المكسوب ان كانت عين او منفعة مباحة في نفسها . وإنما حرمت بالقصد . مثل من يبيع عنبا لمن يتخذ خمرأ . او من يستأجر لعصر الخمر ، او حملها . فهذا يفعله بالعوض : لكن لا يطيب له أكله .

وأما ان كانت العين ، او المنفعة محرمة : كمهر البغي ، وتمن
الخمر . فهنا لا يقضى له به قبل القبض . ولو أعطاه إياه لم يحكم برده ؛
فان هذا معونة لهم على المعاصي : اذا جمع لهم بين العوض
والمعوض . ولا يحل هذا المال للبغي والخمار ونحوهما ؛ لكن يصرف في
مصالح المسلمين .

فان ثابت هذه البغي ، وهذا الخمار ، وكانوا فقراء جاز أن يصرف
اليهم من هذا المال مقدار حاجتهم ، فان كان يقدر يتجر ، او يعمل
صنعة كالنسيج والغزل ، أعطى ما يكون له رأس مال ، وان اقترضوا
منه شيئاً ليكتسبوا به ، ولم يردوا عوض القرض كان أحسن .

وأما إذا تصدق به لاعتقاده انه يحل ، عليه ان يتصدق به ،
فهذا يثاب على ذلك ، وأما إن تصدق به كما يتصدق المالك بملكه ،
فهذا لا يقبله الله — ان الله لا يقبل إلا الطيب — فهذا خيث ،
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مهر البغي خيث » .

وسئل

عن الجهات بالزكاة ، والضمان بالأسواق ، وغيرها ، إذا أجماع

السلطان في أقطاع الجند : حلال ؟ أم حرام ؟ .

فأجاب : اما اذا كان الرجل محتاجا . والجهة فيها حلالا وحرام ،
أو فيها شبهة ، فينبغي لصاحبها إذا أخذها ولا بد أن يصرفها في الأمور
البرانية ، مثل علف دابته ، والكلف السلطانية ، ونحو ذلك .

وإذا تصدق بها على الفقراء ، أو نوى الصدقة بها عمن يستحقها ،
كان ذلك حسناً ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل له إقطاع بالأطرون ، وكان عادة المسلمين ان يشتري
الأطرون الصعاليك ، ويبيعه كل رطل بثلاثة فلوس ، ولما كان زمان
بيبرس جاء شخص ضمن الأطرون أن لا يبيع احد ، ولا يشتري
الا من تحت يد الضامن بثلاثة وعشرين درهما القنطار ، فهل هو
حلال ؟ أم حرام ؟

فأجاب : من كان الأطرون قد أخذه بحق لم يجز لأحد ان يكره
احداً على الشراء منه ، ولا يمنعه أن يشتري من غيره ؛ بل إذا
أخذه بحق وباعه كما تباع سلع المسلمين بذلك جاز .

وسئل الشيخ الإمام ، العالم ، العامل

شيخ الاسلام ، وقطب الأئمة الأعلام ، ومن عمت بركاته أهل العراق والشام ، تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم ، بن عبد السلام ، بن تيمية الحراني ، ثم الدمشقي ، متع الله المسلمين ببركاته ، وكان بالديار المصرية .

عن رجل نقل عن بعض السلف من الفقهاء انه قال : أكل الحلال متعذر ، لا يمكن وجوده في هذا الزمان . ف قيل له : لم ذلك ؟ فذكر : ان وقعة المنصورة لم تقسم الغنائم فيها ، واختلطت الأموال بالمعاملات بها . ف قيل له : ان الرجل يؤثر نفسه لعمل من الأعمال المباحة ، ويأخذ أجرته حلال . فذكر ان الدرهم في نفسه حرام . ف قيل له : كيف قبل الدرهم التغير أولاً ، فصار حراماً بالسبب الممنوع ، ولم يقبل التغير فيكون حلالاً بالسبب المشروع ، فما الحكم في ذلك ؟ ؟

فأجاب : رضي الله عنه : الحمد لله . هذا القائل الذي قال : أكل الحلال متعذر ، لا يمكن وجوده في هذا الزمان . غلط ، مخطيء . في قوله ، باتفاق أئمة الاسلام ؛ فان مثل هذه المقالة كان يقولها بعض أهل

البدع ، وبعض أهل الفقه الفاسد ، وبعض أهل النسك الفاسد ، فأنكر الأئمة ذلك ، حتى الإمام أحمد في ورعه المشهور ، كان ينكر مثل هذه المقالة . وجاء رجل من النساك فذكر له شيئاً من هذا ، فقال : انظر الى هذا الخبيث ، يحرم أموال المسلمين .

وقال : بلغنى ان بعض هؤلاء يقول : من سرق لم تقطع يده ؛ لأن المال ليس بمعصوم ، ومثل هذا كان يقوله بعض المنتسبين الى العلم من أهل العصر ، بناء على هذه الشبهة الفاسدة ، وهو أن الحرام قد غلب على الأموال ، لكثرة الغصب ، والعقود الفاسدة ، ولم يتميز الحلال من الحرام .

ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفى الفقهاء ، فأفتوا بأن الانسان لا يتناول الا مقدار الضرورة ، وطائفة لما رأت مثل هذا الحرج سدت باب الورع . فصاروا نوعين :

المباحية لا يميزون بين الحلال والحرام ؛ بل الحلال ما حل بأيديهم والحرام ما حرموه ؛ لأنهم ظنوا مثل هذا الظن الفاسد ، وهو ان الحرام قد طبق الأرض ، ورأوا أنه لا بد للانسان من الطعام والكسوة ، فصاروا يتناولون ذلك من حيث أمكن . فلينظر العاقل عاقبة ذلك الورع الفاسد ، كيف أورث الانحلال عن دين الاسلام ؟ !

وهؤلاء يحكون في الورع الفاسد حكايات ، بعضها كذب ممن نقل عنه ، وبعضها غلط . كما يحكون عن الامام أحمد : ان ابنه صالحاً لما تولى القضاء لم يكن يخبز في داره ، وأن أهله خبزوا في تنوره فلم يأكل الخبز ، فألقوه في دجلة ، فلم يكن يأكل من صيد دجلة . وهذا من أعظم الكذب والفرية على مثل هذا الامام ، ولا يفعل مثل هذا إلا من هو من أجهل الناس ، او أعظمهم مكرراً بالناس ، واحتيالا على أموالهم ، وقد نزهه الله عن هذا ، وهذا . وكل عالم يعلم ان ابنه لم يتول القضاء في حياته ، وإنما تولاه بعد موته ؛ ولكن كان الخليفة للمتوكل قد أجاز أولاده ، واهل بيته جوائز من بيت المال ، فأمرهم ابو عبد الله ان لا يقبلوا جوائز السلطان ، فاعتذروا اليه بالحاجة ، فقبلها من قبلها منهم ، فترك الأكل من أموالهم ، والانتفاع بنيراتهم في خبز أو ماء ؛ لكونهم قبلوا جوائز السلطان . وسألوه عن هذا المال : احرام هو ؟ فقال : لا . فقالوا أنحبب منه ؟ فقال : نعم ، وبين لهم أنه إنما امتنع منه لئلا يصير ذلك سبباً الى ان يداخل الخليفة فيما يريد ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذ العطاء ما كان عطاء ، فإذا كان عوضاً عن دين أحدكم فلا يأخذه » ، ولو ألقى في دجلة السم والميتة ولحم الخنزير ، وكل حرام في الوجود ، لم يحرم صيدها ، ولم تحرم .

ومن الناس من آل به الافراط في الورع الى أمر اجتهد فيه .

فيثاب على حسن قصده : وان كان المشروع خلاف ما فعله . مثل من امتنع من أكل ما في الأسواق ، ولم يأكل الا ما ينبت في البراري ، ولم يأكل من أموال المسلمين : وانما يأكل من أموال أهل الحرث ، وأمثال ذلك مما يكون فاعله حسن القصد ، وله فيها فعل تأويل : لكن الصواب المشروع خلاف ذلك : فان الله سبحانه خلق الخلق لعبادته ، وأمرهم بذلك ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً) وقال : (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذر الرجل بطيل السفر أشعث أغبر ، يمد يده الى السماء . يارب ! يارب ! ومطعمه حرام ، وملبسه حرام ، وغذى بالحرام ، فاني يستجاب لذلك » فقد بين صلى الله عليه وسلم ان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، من أكل الطيبات ، كما أمرهم بالعمل الصالح ، والعمل الصالح لا يمكن الا بأكل وشرب ولباس . وما يحتاج اليه العبد من مسكن وحركب وسلاح يقاتل به ، وكراع يقاتل عليه ، وكتب يتعلم منها ، وأمثال ذلك مما لا يقوم ما أمر الله به الا به ، وما لا يتم الواجب الا به ، فهو واجب .

فاذا كان القيام بالواجبات فرضاً على جميع العباد ، وهي لا تتم الا بهذه الاموال ، فكيف يقال : انه قليل : بل هو كثير غالب : بل هو

الغالب على أموال الناس . ولو كان الحرام هو الأغلب ، والدين لا يقوم في الجمهور الا به ، للزم أحد أمرين : اما ترك الواجبات من أكثر الخلق . واما اناحة الحرام لأكثر الخلق ، وكلاهما باطل .

و « الورع » من قواعد الدين ، ففي الصحيح عن عثمان بن بشير ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن ترك الشبهات استبرأ ل عرضه ودينه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك ان يواقعها ، الا وان لكل ملك حمى ، ألا وان حمى الله محارمه ، الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد لها سائر الجسد ، ألا وهي القلب » .

وفي الحديث الآخر : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ورأى تمرة ساقطة فقال : « لو لا أني أخاف ان تكون من الصدقة لا كنتها » . وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وهذا يتبين بذكر أصول :

« أحدها » : انه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراما ؛ انما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب ، او السنة ، او الاجماع ، او قياس مرجع لذلك . وما تنازع فيه العلماء رد الى هذه الاصول . ومن الناس

من يكون نشأ على مذهب امام معين ، او استفتى فقيهاً معيناً ، او سمع
حكاية عن بعض الشيوخ ، فيريد ان يحمل المسلمين كلهم على ذلك ،
وهذا غلط ، ولهذا نظائر .

منها « مسألة المغانم » فان السنة ان تجمع وتخمس ، وتقسم بين
الغانمين بالعدل . وهل يجوز للامام ان ينقل من أربعة أخماسها ؟ فيه
قولان . فذهب فقهاء الثغور ، وأبي حنيفة وأحمد ، وأهل الحديث ،
ان ذلك يجوز ، لما في السنن : « ان النبي صلى الله عليه وسلم
نقل في بدأته الربع بعد الخمس ، ونقل في رجعته الثلث بعد الخمس »
وقال سعيد بن المسيب ، ومالك ، والشافعي : لا يجوز ذلك ؛ بل يجوز
عند مالك التنفيل من الخمس ، ولا يجوز عند الشافعي الا من خمس الخمس .
وكان أحمد يعجب من سعيد بن المسيب ، ومالك ، كيف لم تبلغها هذه
السنة مع وفور علمها ؟ ! .

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال : « بعثنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نجد ، فبلغت سهامنا اثنا عشر
بعيراً ، ونقلنا بعيراً بعيراً ، ومعلوم ان السهم اذا كان اثني عشر بعيراً لم
يحتمل خمس الخمس ان يخرج منه لكل واحد بعير ؛ فان ذلك لا
يكون الا اذا كان السهم أربعة وعشرين بعيراً . وكذلك اذا فضل الامام
بعض الغانمين على بعض لمصلحة راجحة ، كما أعطى النبي صلى الله عليه

وسلم سلمة بن الأكوع في غزوة ذي قرد سهم راجل وفارس ، فان ذلك يجوز في أصح قولي العلماء . ومنهم من لا يجيزه كما تقدم .

وكذلك اذا قال الامام : من أخذ شيئاً فهو له ، ولم تقسم الغنائم . فهذا جائز في أحد قولي العلماء ، وهو ظاهر مذهب أحمد ، ولا يجوز في القول الآخر ، وهو المشهور من مذهب الشافعي ، وفي كل من المذهبين خلاف .

وعلى مثل هذا الاصل تنبئ « الغنائم في الأزمان المتأخرة » مثل الغنائم التي كان يغمها السلاجقة الاتراك ، والغنائم التي غنمها المسلمون من النصارى من تغور الشام ومصر ؛ فان هذه أفق بعض الفقهاء — كأبي محمد الجويني والنووي — أنه لا يحل لمسلم ان يشتري منها شيئاً ، ولا يطاء منها فرجاً ، ولا يملك منها مالا ولزم . من هذا القول من الفساد ما الله به عليم . فعارضهم أبو محمد بن سباع الشافعي ، فأفتى : ان الامام لا يجب عليه قسمة المغائم بحال ، ولا تخميسها ، وان له ان يفضل الراجل ، وان يحرم بعض الغائمين ، ويخص بعضهم ، وزعم ان سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك . وهذا القول خلاف الاجماع ، والذي قبله باطل ومنكر أيضاً ، فكلاهما انحراف .

والصواب في مثل هذه ان الامام اذا قال : من أخذ شيئاً فهو له .

فان قيل بجواز ذلك ، فمن أخذ شيئاً ملكه ، وعليه تخميسه ؛ وان كان الامام لم يقل ذلك ، ولم يهبهم المغنم ؛ بل أراد منها ما لا يسوغ بالاتفاق . او قيل : انه يجب عليه ان يقسم بالعدل ، ولا يجوز له الاذن بالانتهاب . فهنا المغنم مال مشترك بين الغنمين ؛ ليس لغريم فيها حق . فمن أخذ منها مقدار حقه جاز له ذلك . واذا شك في ذلك : فاما ان يحتاط وبأخذ بالورع المستحب . او يبنى على غالب ظنه . ولا يكلف الله نفساً الا وسعها .

وكذلك « المزارعة » على ان يكون البذر من العامل التي يسميها بعض الناس المحاربة . وقد تنازع فيها الفقهاء ؛ لكن ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة جوازها ؛ فانه عامل أهل خير بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع ، على ان يعمروها من أموالهم . واما نهيه عن المحاربة : فقد جاء مفسراً في الصحيح ؛ فان المراد به ان يشترط للمالك زرع بقعة بعينها . وكذلك كراء الأرض بجزء من الخارج منها . فجوزوه أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد : في المشهور عنه . ونهى عنه مالك وأحمد في رواية . ونظائر ذلك كثيرة . فهذا بين .

« الاصل الثاني » ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد هو جوازها وقبض المال ، جاز لغريم من المسلمين ان يعامله في مثل ذلك المال . وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة ؛ فانه قد ثبت ان عمر بن الخطاب

رضي الله عنه رفع اليه ان بعض عماله يأخذ خمرًا من أهل الذمة عن الجزية ، فقال قاتل الله فلانا ، أما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قاتل الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم فجملوها وابعوها ، وأكلوا أثمانها » . ثم قال عمر : ولوم بيعها ، وخذوا منهم أثمانها . فامر عمر ان يأخذوا من أهل الذمة الدراهم التي باعوا بها الخمر ؛ لانهم يعتقدون جواز ذلك في دينهم .

ولهذا قال العلماء : ان الكفار اذا تعاملوا بينهم بمعاملات يعتقدون جوازها ، وتقابضوا الأموال ثم أسلموا كانت تلك الأموال لهم حلالا ، وان تحاكموا الينا أقررتها في أيديهم ، سواء تحاكموا قبل الاسلام ، او بعده . وقد قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا : ان كنتم مؤمنين) فامرهم بترك ما بقى في الذمم من الربا ، ولم يأمرهم برد ما قبضوه ؛ لانهم كانوا يستحلون ذلك .

والمسلم اذا عامل معاملات يعتقد جوازها كالحيل الربوية التي يفتى بها من يفتى من أصحاب أبي حنيفة ، وأخذ ثمنه ، او زارع على ان البذر من العامل ، او أكرى الأرض بجزء من الخارج منها ، ونحو ذلك ، وقبض المال جاز لغيره من المسلمين ان يعامله في ذلك المال ، وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والأخرى ، ولو انه تبين له فيما بعد رجحان التحريم لم يكن عليه اخراج المال الذي كسبه

بتأويل سائع ؛ فان هذا أولى بالعفو والعذر من الكافر المتأول ، ولما ضيق بعض الفقهاء هذا على بعض أهل الورع ألجأه الى ان يعامل الكفار ، ويترك معاملة المسلمين . ومعلوم ان الله ورسوله لا يأمر المسلم ان يأكل من أموال الكفار ، ويدع أموال المسلمين ؛ بل المسلمون أولى بكل خير ، والكفار أولى بكل شر .

« الأصل الثالث ، : ان الحرام نوعان :

حرام لوصفه كاللينة والدم ولحم الخنزير . فهذا اذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة ، وغير طعمه او لونه او ريحه حرمة . وان لم يغيره ففيه نزاع ، ليس هذا موضعه .

والثاني الحرام لكسبه : كالأخوذ غصباً ، او بعقد فاسد ، فهذا إذا اختلط بالحلال لم يحرمه ، فلو غصب الرجل دراهم او دنانير ، او دقيقاً ، او حنطة ، او خبزاً ، وخلط ذلك بماله لم يحرم الجميع ؛ لا على هذا ، ولا على هذا ؛ بل ان كانا متماثلين أمكن ان يقسموه ، وبأخذ هذا قدر حقه ، وهذا قدر حقه ، وان كان قد وصل الى كل منهما عين مال الآخر ؛ الذي أخذ الآخر نظيره . وهل يكون الخلط كالانلاف ؟ فيه وجهان في مذهب الشافعي ، واحمد ، وغيرها .

احدهما : انه كالانلاف ، فيعطيه مثل حقه من أين أحب .

والثاني ان حقه باق فيه . فللمالك ان يطلب حقه من المختلط ،
فهذا أصل نافع ؛ فان كثيرا من الناس يتوهم ان الدرام المحرمة اذا
اختلفت بالدرام الحلال حرم الجميع ، فهذا خطأ ؛ وانما تورع بعض العلماء
فيها اذا كانت قليلة ، وأما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعا .

« الأصل الرابع » : المال إذا تعذر معرفة مالكة صرف في
مصالح المسلمين ، عند جماهير العلماء ، كمالك واحد وغيرها ، فإذا كان
بيد الانسان غصوب او عواري او ودائع او رهون قد يئس من معرفة
اصحابها فانه يتصدق بها عنهم ، او يصرفها في مصالح المسلمين ، او
يسلمها الى قاسم عادل يصرفها في مصالح المسلمين المصالح الشرعية .

ومن الفقهاء من يقول : توقف أبداً ، حتى يتبين أصحابها ، والصواب
الأول . فان حبس المال دائماً لمن لا يرجى لا فائدة فيه ؛ بل هو
تعرض لهلاك المال ، واستيلاء الظلمة عليه . وكان عبد الله بن مسعود
قد اشترى جارية فدخل بيته ليأتي بالثمن ، فخرج فلم يجد البائع ، فجعل
يطوف على المساكين ، ويتصدق عليهم بالثمن ، ويقول : اللهم عن رب
الجارية ، فان قبل فذاك ، وان لم يقبل فهولي ، وعلي له مثله يوم القيامة .
وكذلك أفتى بعض التابعين من غل من الغنيمة ، وتاب بعد تفرقهم ،
ان يتصدق بذلك عنهم ، ورضي بهذه الفتيا الصحابة والتابعون الذين بلغتهم
كعابرة وغيره من أهل الشام ، وهذا بين :

« الأصل الخامس » : وهو الذي يكشف سر المسألة ، وهو ان
المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه ؛ فان الله سبحانه وتعالى قال :
(لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم)
وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم » فالله إذا أمرنا بأمر كان ذلك مشروطاً بالقـدرة عليه ،
والتمكن من العمل به . فما عجزنا عن معرفته ، او عن العمل به ، سقط
عنا ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في اللقطة : « فان جاء صاحبها
فأدّها اليه والا فهي مال الله يؤتيه من يشاء » فهذه اللقطة كانت ملكاً
لمالك ، ووقعت منه ، فلما تعذر معرفة مالكها ، قال النبي صلى الله
عليه وسلم : « هي مال الله يؤتيه من يشاء » فدل ذلك على أن الله شاء
ان يزِيل عنها ملك ذلك المالك ، ويعطيها لهذا الملتقط الذي عرفها سنة .
ولا نزاع بين الأئمة انه بعد تعريف السنة يجوز للملتقط أن يتصدق بها .
وكذلك له ان يملكها ان كان فقيراً . وهل له التملك مع الغنى ؟
فيه قولان مشهوران . ومذهب الشافعي وأحمد انه يجوز ذلك . وأبو
حنيفة لا يجوز .

ولو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصالح المسلمين ،
وان كان في نفس الأمر له وارث غير معروف ، حتى لو تبين الوارث
يسلم اليه ماله ، وان كان قبل تبينه يكون صرفه الى من بصرفه جائزاً ،

وأخذه له غير حرام ، مع كثرة من يموت وله عصابة بعد لم تعرف .

وإذا تبين هذا فيقال : ما في الوجود من الأموال المصوبة والمقبوضة بعقود لا تباح بالقبض ، ان عرفه المسلم اجتنبه . فمن علمت انه سرق مالا أو خانه في أماته ، أو غصبه ، فأخذه من المصوب قهرا بغير حق لم يجز لي أن أخذه منه ؛ لا بطريق الهبة ، ولا بطريق المعاوضة ، ولا وقاء عن اجرة ، ولا ثمن مبيع ، ولا وقاء عن قرض ، فان هذا عين مال ذلك المظلوم .

وأما ان كان ذلك المال قبضه بتأويل سائع في مذهب بعض الأئمة جاز لي ان أستوفيه من ثمن المبيع ، والاجرة ، والقرض ، وغير ذلك من الديون . وان كان مجهول الحال ، فالجهول كالمعدوم ، والأصل فيما بيد المسلم ان يكون ملكا له ان ادعى انه ملكه ، او يكون وليا عليه ؛ كناظر الوقف ، وولي اليتيم ، وولي بيت المال . او يكون وكيلاً فيه . وما تصرف فيه المسلم او الذمي بطريق الملك او الولاية جاز تصرفه .

فاذا لم أعلم حال ذلك المال الذي بيده بنيت الأمر على الأصل ، ثم ان كان ذلك الدرهم في نفس الأمر قد غصبه هو ولم أعلم أنا كنت جاهلا بذلك ، والجهول كالمعدوم ، فليس أخذني لثمن المبيع ، وأجرة العمل ، وبديل القرض بدون أخذني اللقطة ؛ فان اللقطة أخذتها بغير

عوض ، ثم لم أعلم مالكمها ، وهذا المال لا أعلم له مالكا غير هذا ،
وقد أخذته عوضاً عن حقي ، فكيف يحرم هذا علي ؟ ! لكن ان كان
ذلك الرجل معروفاً — بأن في ماله حراماً — ترك معاملته ورعا .
وان كان اكثر ماله حراماً فضيه نزاع بين العلماء .

وأما المسلم المستور فلا شبهة في معاملته أصلاً ، ومن ترك معاملته
ورعا كان قد ابتدع في الدين بدعة ما أنزل الله بها من سلطان .

وبهذا يتبين الحكم في سائر الأموال ؛ فان هذا الغالط يقول :
ان هذه الألبان التي تؤكل قد تكون في الأصل قد نهبت ،
او غصبت . فيقال : المجهول كالمعدوم ، فاذا لم نعلم كان ذلك في حقنا
كأنه لم يكن ، وهذا لأن الله انما حرم المعاملات الفاسدة لما فيها
من الظلم ؛ فان الله تعالى يقول في كتابه العزيز : (لقد أرسلنا رسلنا
بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا
الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله
بالغيب ان الله قوي عزيز) والغصب وأنواعه ، والسرقة والخيانة
داخل في الظلم .

واذا كان كذلك فهذا المظلوم الذي أخذ ماله بغير حق ، يبيع
أو أجرة ، وأخذ منه ، والمشتري لا يعلم بذلك ، ثم ينقل من المشتري

الى غيره ، ثم الى غيره ، ويعلم أن أولئك لم يظلموه ، وإنما ظالمه من اعتدى عليه ؛ ولكن لو علم بهم فهل له مطالبتهم ، بما لم يلتزموا ضمانه ؟ على قولين للعلماء . أصحها انه ليس له ذلك .

مثال ذلك : ان الظالم إذا أودع ماله عند من لا يعلم أنه غاصب ، فتلفت الوديعة . فهل للمالك ان يطالب المودع ؟ على قولين : أصحها أنه ليس له ذلك ، ولو أطعم المال لضيف لم يعلم بالظلم ، ثم علم المالك فهل له مطالبة الضيف ؟ على قولين : « أحدهما » ليس له مطالبة . ومن قال : ان له مطالبة ، لا يقول إن أكله حرام ؛ بل يقول : لا إثم عليه في أكله ؛ وإنما عليه أداء ثمنه ، بمنزلة ما اشتراه . وصاحب القول الصحيح يقول : لا إثم عليه في أكله ، ولا غرم عليه لصاحبه بحال ، وإنما الغرم على الغاصب الظالم الذي أخذه منه بغير حق . فإذا نظرنا إلى مال معين بيد انسان لا نعلم انه مغصوب ، ولا مقبوض قبضا لا يفيد المالك ، واستوفينا منه ، او اتهمناه منه ، او استوفينا عن اجرة ، او بدل قرض ، لا إثم علينا في ذلك بالاتفاق .

وان كان في نفس الأمر قد سرقه او غصبه ، ثم اذا علمنا فيما بعد انه مسروق ، فعلى أصح القولين لا يجب علينا الا ما التزمناه بالعقد ، اي لا يستقر علينا إلا ضمان ما التزمناه بالعقد . فلا يستقر علينا ضمان ما أهدى أو وهب ، ولا ضمان أكثر من الثمن ، وكذلك الأجرة ،

وبدل القرض إذا كنا قد تصرفنا فيها لم يستقر علينا ضمان بدله .

لكن تنازع الفقهاء هنا في « مسألة » وهي انه : هل للمالك تضمين هذا المغرور الذي تلف المال تحت يده ، ثم يرجع إلى الغار بما غرمه بغروره ؟ أم ليس له مطالبة المغرور إلا بما يستقر عليه ضمانه ؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد . ومثل هذا لو غصب رجل جارية فاشتراها منه انسان ، واستولدها او وهبها اياها ، فقد اتفق الصحابة والأئمة على أن اولادها من المغرور ، يكونون احراراً ؛ لأن الواطيء لا يعلم انها مملوكة لغيره ؛ بل اعتقد انها مملوكة مع اتفاقهم ان الولد يتبع أمه في الحرية والرق ، ويتبع أباه في النسب والولاء ، ومع هذا فجعلوا ابنه حراً لكون الوالد لم يعلم ، والمجهول كالمعدوم . وأوجبوا لسيد الجارية بدل الولد ؛ لأنه كان يستحقه لولا الغرور ، فاذا خرجوا عن ملكه بغير حق كان له بدلهم ، وأوجبوا له مهر أمة .

وقالوا في أصح القولين : ان هذا يلزم الغار الظالم الذي غصب الجارية وباعها ؛ لا يلزم المغرور المشتري إلا ما التزمه بالعقد ، وهو الثمن فقط . ثم هل لصاحبها ان يطالب المغرور بفداء الولد ، والمهر . ثم يرجع به المغرور على الغار الظالم ؟ ام ليس له إلا مطالبة الغار الظالم ؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد . ولا نزاع بين الأئمة ان وطئه ليس بمحرام ، وأن ولده ولد رشدة لا ولد عنه . فهو ولد حلال لا ولد

زنا . وكذلك في سائر هذه الصور لم يتنازعوا انه لا اثم على الآ كل ولا على اللابس ، ولا على الواطيء الذي لم يعلم .

وانما تنازعوا في الضمان ؛ لأن الضمان من باب العدل الواجب في حقوق الآدميين ، وهو يجب في العمد والخطأ : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة الى أهله ؛ إلا ان يصدقوا) فقاتل النفس خطأ لا بأثم ، ولا يفسق بذلك ؛ ولكن عليه الدية ، وكذلك من أتلف مالا مغصوبا خطأ فعليه بدله ، ولا اثم عليه ، فقد تبين ان الاثم منتف مع عدم العلم .

وحينئذ فجميع الأموال التي بأيدي المسلمين واليهود والنصارى التي لا يعلم بدلالة ولا أمانة أنها مغصوبة او مقبوضة قبضاً لا يجوز معه معاملة القابض ، فانه يجوز معاملتهم فيها بلا ريب ، ولا تنازع في ذلك بين الأئمة أعلمه .

ومعلوم ان غالب أموال الناس كذلك ، والقبض الذي لا يفيد الملك هو الظلم المحض ، فأما المقبوض بعقد فاسد كالربا والميسر ؛ ونحوهما ، فهل يفيد الملك ؟ على ثلاثة أقوال للفقهاء :

« أحدها » انه يفيد الملك . وهو مذهب ابى حنيفة .

« والثاني » لا يفيد ، وهو مذهب الشافعي ، واحمد في المعروف

من مذهبه .

« والثالث » انه إن فات أفاد الملك ، وإن أمكن رده إلى مالكه ولم يتغير في وصف ولا سعر لم يفد الملك ، وهو المحكى عن مذهب مالك .

وهذه الأمور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب ؛ ولكن نبهنا على قواعد شريفة تفتح باب الاشتباه في هذا الأصل ؛ الذي هو أحد أصول الاسلام ، كما قال الامام احمد وغيره : إن أصول الاسلام تدور على ثلاثة أحاديث : قوله : « الحلال بين والحرام بين » وقوله : « إنما الأعمال بالنيات » وقوله : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . فإن الأعمال إما مأمورات ، وإما محظورات ، والأول فيه ذكر المحظورات والمأمورات ، أما قصد القلب ، وهو النية ، وأما العمل الظاهر ، وهو المشروع الموافق للسنة ، كما قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى : (ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال : اخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا علي ما أخلصه ، وأصوبه ؟ قال : إن العمل إذا كان خالصاً ، ولم يكن صواباً لم يقبل . وإن كان صواباً ، ولم يكن خالصاً ، لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة .

فتبين أن ما ذكره هذا القائل الذي قال : أكل الحلال متعذر ، ولا يمكن وجوده في هذا الزمان : قوله خطأ مخالف للإجماع ؛ بل

الحلال هو الغالب على أموال الناس ، وهو أكثر من الحرام ، وهذا القول قد يقوله طائفة من المتفقهة المتصوفة ، وأعرف من قاله من كبار المشايخ بالعراق ، ولعله من أولئك انتقل الى بعض شيوخ مصر . ثم الذي قال ذلك لم يرد ان يسد باب الأكل ؛ بل قال : الورع حينئذ لا سبيل اليه . ثم ذكر ما يأتي فيما يفعل ويترك . لم يحضرني الآن .

فليتدبر العاقل ، وليعلم انه من خرج عن القانون النبوي الشرعي المحمدي الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها ، احتاج الى ان يضع قانوناً آخر متناقضاً يردء العقل والدين ؛ لكن من كان مجتهداً امتحن بطاعة الله ورسوله ، فان الله يثيبه على اجتهاده ، ويغفر له خطأه : (ربنا اغفر لنا ولاخواتنا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا انك رؤوف رحيم) .

وما ذكره : من أن وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها المغانم ، واختلطت فيها المغانم ، دخلت الشبهة .

الجواب عنه من كلامين :

احدهما ان يقال : الذي اختلط بأموال الناس من الحرام المحض كالغصب الذي يغصبه القادرون من الولاة والقطاع . او أهل الفتن ، وما يدخل في ذلك من الحيانة في المعاملات أكثر من ذلك بكثير ؛

لا سيما في هذه البلاد المصرية ؛ فانها اكثر من الشام والمغرب ظلماً ، كظلم بعضهم بعضاً في المعاملات بالحيانة ، والغش ، وجحد الحق ، ولكثرة ما فيها من ظلم قطاع الطريق والفلاحين والاعراب ، ولكثرة ما فيها من الظلم الموضوع من المتولين بغير حق ، فاحالة التحريم على هذا الأمر أولى من احواله على المغنم .

الثاني ان تلك المغنم قد ذكرنا مذهب الفقهاء فيها ، وبيننا ان الصحيح ان الامام اذا أذن في الأخذ من غير قسم جاز ، وانه اذا لم يجز فمن أخذ مقدار حقه جاز ، وان من أخذ أكثر من حقه ، وتعدر رده على أصحابه لعدم العلم بهم ، فانه يتصدق به عنهم . وانه لو لم يتصدق به عنهم وتصرف فيه ، فمضى وصل اليه منه شيء لم يعلم بحاله لم يكن محرماً عليه ، ولا عليه فيه اثم . وهذا الحكم جار في سائر الغنوب المذكورة .

وتبين بما ذكرناه ان من آجر نفسه أو دوابه أو عقاره أو ما يتعلقه ، وأخذ الثمن والاجرة لم يحرم عليه . سواء علم ذلك الثمن والاجرة حلالاً للمالك ، او لم يعلم حاله بأن كان مستوراً ، وان علم انه غصب تلك الدراهم ، او سرقها ، او قبضها بوجه لا يبيع أخذها به لم يجز اخذها عن ثمنه وأجرته ، مع ان هذا فيه نزاع بين الفقهاء تضيق هذه الورقة عن بسطه .

وأما قول القائل : الدرهم كيف قبل التغير ، وصار حراماً بالسبب
المنوع ، ولم يقبل التغير فيصير حلالاً بالسبب المشروع .

فيقال له : بل قبل التغير فيما حرم لوصفه ؛ لا بما حرم لكسبه .
فالأول مثل الخمر فإنها لما كانت عصيراً لم تصر حلالاً طاهراً ، فلما
تخمرت كانت حراماً نجساً ، فإذا تخللت بفعل الله من غير قصد لتخليها
كانت خل خمر حلالاً طاهراً باتفاق العلماء ؛ وإنما تنازعوا فيما إذا
قصد تخليها .

وتنازعوا في سائر النجاسات كالتحذير إذا صار ملحاً ، والنجاسة إذا
صارت رماداً . فقليل : لا يطهر كقول الشافعي ، واحد القولين في مذهب
مالك ، واحمد . و « الثاني » مثل المال المنصوب هو حرام ؛ لأنه
قبض بالظلم ، فإذا قبض بحق أبيح : مثل ان يأذن فيه المالك للغاصب ،
أو يهبه إياه ، أو يبيعه منه ، أو يقبضه المالك ، أو وليه ، أو وكيله .
ثم الغاصب إذا أعطاه لمن لا يعلم انه منصوب ، كان قبضه بحق ؛ لأن
الله لم يكلفه مالا يعلم ، وكذلك بين قبضه من القابض بحق . وقد
تقدم الكلام في الضمان . والله أعلم .

باب الشروط في البيع

سئل رحمه الله

عن رجل مسلم اشترى جارية كناية وشرط له البائع أنها طبخة جيدة ، وأنها تصنع الخمر والنبيذ ، فهل يصح ؟ .

فأجاب : اشتراط كونها تصنع الخمر والنبيذ ، شرط باطل ، باتفاق المسلمين ، والعقد مع ذلك فاسد .

أما على قول من يقول : ان الشرط الفاسد يفسد العقد ، كما هو المشهور من مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين فظاهر .

وأما على القول الآخر ، فإنه لو باعها بدون شرط لم يحجز ان يشتري الجارية ؛ لأجل كونها تصنع الخمر ، كما لا يجوز ان يشتري عينا ليعصى الله بها ، مثل ان يشتري عصيراً ليعمله خمرأً ، ويشتري سلاحاً ليقاتل المسلمين : في أصح قولي العلماء ، كما هو مذهب مالك ، وأحمد ،

وغيرها ، كما قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
الاثم والعدوان) .

وسئل

عن رجل اشترى من رجل دارا بalf درهم ، وهي تساوى ألفي
درهم ، ثم إن المشتري أجر البائع الدار مدة من الشهور بدراهم معلومة
في تاريخه على الفور ، وهو بينها بيع أمانة في الباطن . هل يصح هذا
العقد على هذا الحكم ؟ وهل يلزم البائع الأصلي مبلغ مدة الاجارة ؟
ام لا ؟ . وقد ورد في الحديث أنه روى عن ابي بن كعب ، وابن مسعود
وابن عباس ، رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه
نهى عن قرض جر منفعة » ، وهل ذلك من نوع ذلك ام لا ؟ وهل جاء
في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استسلف من رجل
بكراً ، فجاءته ابل الصدقة فامرني ان أقضى الرجل بكرا ، فقلت لم
اجد في الابل الا جملا خيارا رباعيا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم
« اعطه » ، فان خياركم أحسنكم قضاء ، وهل ذلك من الاحاديث
الصالح ام لا ؟ .

فأجاب : اذا كان المقصود ان ياخذ احدهما من الآخر دراهم ،

ويستفيع المعطي بعقار الآخر مدة مقام الدراهم في ذمته ، فإذا أعاد الدراهم إليه أعاد إليه العقار ، فهذا حرام بلا ريب ، وهذا دراهم بدراهم مثلها ، ومنفعة الدار ، وهو الربا البين . وقد اتفق العلماء على أن المقرض متى اشترط زيادة على قرضه . كان ذلك حراماً ، وكذلك إذا تواطأ على ذلك في أصح قولي العلماء ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل سلف ويبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن . ولا بيع ما ليس عندك » حرم النبي صلى الله عليه وسلم الجمع بين السلف والبيع ؛ لأنه إذا أقرضه ، وباعه : حابه في البيع لأجل القرض ، وكذلك إذا أجره وباعه . وما يظهرونه من بيع الأمانة الذي يتفقون فيه على أنه إذا جاءه بالثمن أعاد إليه المبيع ، هو باطل باتفاق الأئمة سواء شرطه في العقد ، أو تواطأ عليه قبل العقد ، على أصح قولي العلماء . والواجب في مثل هذا أن يعاد العقار إلى ربه ، والبال إلى ربه ، ويعزر كل من الشخصين أن كانا علماً بالتحريم . والقرض الذي يجزى منفعة قد ثبت النهي عنه من غير واحد من الصحابة الذين ذكرهم السائل وغيرهم : كعبد الله بن سلام ، وأنس بن مالك ، وروى ذلك مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه ابن ماجه وغيره .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن سلام : « إنك بأرض ، الربا فيها فاش ، فإذا اقترضت رجلاً قرضاً فاهدي لك حمل تبن ، أو حمل

قت ، فاحسبه له من قرضه » وقال رجل لابن عباس : انى أقرضت
سماكاً عشرين درهما ، فاهدى لي سمكة ، فقومتها ثلاثة عشر درهما ،
فقال لا تأخذ منه الا سبعة دراهم . وحديث البكر حديث صحيح .

فاذا وفاء المقرض خيرا من قرضه بلا مواطاة جاز ذلك ، وان
وفاء اكثر من قرضه : ففيه قولان للعلماء . وذلك لأن هذا زيادة بعد
وفاء القرض ؛ بخلاف ما اذا أهدى إليه قبل الوفاء ، فانه إذا لم يحسبه
من القرض كان القرض باقيا في ذمته ، على ان يأخذه مع الهدية ،
والهدية انما كانت بسبب القرض . وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم : « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله ، فيقول :
هذا لكم وهذا اهدي إلي ، أفلا قعد في بيت أبيه ، أو أمه ، فينظر
أيهدى إليه ؟ ام لا ؟ » .

فبين ان الهدية اذا كانت بسبب ألحقت به ؛ فلهذا كان المأثور
عن الصحابة وجمهور الأئمة : ان الهدية قبل الوفاء تحسب لصاحبها ؛ بخلاف
زيادة الصفة في الوفاء .

وأما صورة : وهو ان يتواطأ على ان يتناع منه العقار بثمن ،
ثم يؤجره اياه الى مدة ، واذا جاءه بالثمن اعاد إليه العقار . فهذا المقصود
ان المعطى شيئا ، أدى الاجرة مدة بقاء المال في ذمته ، ولا فرق بين
أخذ المنفعة ، وبين عوض المنفعة ، الجميع حرام .

وهذا وان كان قد رخص فيه طائفة من الفقهاء ، بناء على أن ذلك لم يشترط في العقد ، وان المواطأة والنية لا تؤثر في العقود . فالصواب الذي عليه الكتاب والسنة ، واتفق عليه الصحابة ، وهو قول أكثر الأئمة : تحريم مثل ذلك . وان النيات معتبرة في العقود ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » والشرط المتقدم كالمقارن له .

وقد عاتب الله من أسقط الواجبات ، واستحل المحرمات : بالحيل ، والمخادعات ، كما ذكر ذلك في سورة « ن » وفي قصة اهل السبت ، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود ، فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » . وقال أيوب السخيتاني : يخادعون الله كما يخادعون الصبيان ، لو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون علي . ودلائل هذا مبسطة في كتاب كبير .



وقال شيخ الإسلام تقي الدين رحمه الله تعالى :

فصل

في قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة : « ابتاعها ، واشترطي لهم الولاء ، فانما الولاء لمن أعتق » .

فان هذا أشكل على كثير من الناس ، حتى ان منهم من قال : انفرد به هشام دون الزهري ، وظن ذلك علة فيه . والحديث في الصحيحين لا علة فيه .

ومنهم من قال : « اشترطي لهم » : بمعنى عليهم . قالوا : ومثله قوله تعالى : (ولهم اللعنة) أي عليهم اللعنة . ونقل هذا حرمة عن الشافعي . ونقل عن المزني وهو ضعيف .

أما أولا : فان قوله : « اشترطي لهم » صريح في معناه ، واللام للاختصاص ، وأما قوله : (ولهم اللعنة) فمثل قوله : (لهم العذاب) و (لهم خزي) وهو معنى صحيح ؛ ليس المراد أنهم يملكون اللعنة ؛

بل هنا اذا قيل : (لهم اللعنة) فالمراد أنهم يجزون بها ، وإذا قيل : عليهم ، فالمراد الدعاء عليهم باللعنة ، فالمعنيان مفترقان . وقد يراد بقوله : « عليهم » الخبر : أي وقعت عليهم ، فحرف الاستعلاء غير ما أفاده حرف الاختصاص ، وان كانا يشتركان في ان أولئك ملعونون . وقوله : « اشترطي لهم » مباين لمعنى اشترطي عليهم ، فكيف يفسر معنى اللفظ بمعنى ضده ؟ !

وأبضا فعائشة قد كانت اشترطت ذلك عليهم ، وقالت : « ان شاؤوا عدتها لهم عدة واحدة ، ويكون ولاؤك لي فامتعوا » .

وأبضا فان ثبوت الولاء للمعتق ، لا يحتاج الى اشتراطه ؛ بل هو اذا أعتق كان الولاء له ، سواء شرط ذلك على البائع ، او لم يشترط . يبقى حمل الحديث على ان هذا يشعر بأن الولاء انما يصير لهم اذا شرطته ، وهذا باطل . ومن تدبر الحديث تبين له قطعا ان الرسول لم يرد هذا .

وأما ما دل عليه الحديث : فأشكل عليهم من جهتين : من جهة ان الرسول كيف يأمر بالشرط الباطل . والثاني من جهة ان الشرط الباطل ، كيف لا يفسد العقد .

وقد أجاب طائفة بجواب ثالث ، ذكره أحمد وغيره . وهو ان

القوم كانوا قد علموا ان هذا الشرط منهي عنه ، فأقدموا على ذلك بعد نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان وجود اشتراطهم كعدمه ، وبين لعائشة ان اشتراطك لهم الولاء لا يضرک ، فليس هو أمراً بالشرط ؛ لكن إذناً للمشتري في اشتراطه ، إذا أبى البائع ان يبيع إلا به ، وإخباراً للمشتري ان هذا لا يضره ، ويجوز للانسان ان يدخل في مثل ذلك . فهو اذن في الشراء مع اشتراط البائع ذلك ، وإذن في الدخول معهم في اشتراطه لعدم الضرر في ذلك ، ونفس الحديث صريح في ان مثل هذا الشرط الفاسد ، لا يفسد العقد . وهذا هو الصواب . وهو قول ابن ابي ليلى وغيره ، وهو مذهب أحمد في اظهر الروايتين عنه .

وانما استشكل الحديث من ظن ان الشرط الفاسد يفسد العقد ، وليس كذلك ؛ لكن ان كان المشتري يعلم انه شرط محرم لا يحل اشتراطه فوجود اشتراطه كعدمه ؛ مثل هؤلاء القوم . فيصح اشتراء المشتري ، ويملك المشتري . وبلغوا هذا الشرط الذي قد علم البائع انه محرم لا يجوز الوفاء به .

وأما أولئك القوم فان كانوا قد علموا بالنهي قبل استفتاء عائشة فلا شبهة . لكن ليس في الحديث ما يدل عليه ؛ بل فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قام عشية فقال : « ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ ! من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » وهذا كان عقب استفتاء عائشة ، وقد علم أولئك

بهذا بلا ريب ، وكان عقد عائشة معهم بعد هذا الاعلام من الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ فاما ان يكونوا تابوا عن هذا الشرط ، او أقدموا عليه مع العلم بالتحريم . وحينئذ فلا يضر اشتراطه . هذا هو الذي يدل عليه الحديث وسياقه . ولا إشكال فيه والله الحمد والمنة .

وأما ان كان المشترط لمثل هذا الشرط الباطل جاهلا بالتحريم ، ظانا انه شرط لازم . فهذا لا يكون البيع في حقه لازما ، ولا يكون ايضا باطلا . وهذا ظاهر مذهب أحمد ؛ بل له الفسخ إذا لم يعلم ان هذا الشرط لا يجب الوفاء به ؛ فانه إنما رضي بزوال ملكه بهذا الشرط ، فاذا لم يحصل له فملكه له ان شاء ، وان شاء ان ينفذ البيع أنفذه ، كما لو ظهر بالمبيع عيب ، وكالشروط الصحيحة إذا لم يوف له بها ، إذا باع بشرط رهن أو ضمين فلم يأت به ، فله الفسخ وله الامضاء .

والقول بأن البيع باطل في مثل هذا ضعيف ، مخالف للأصول ؛ بل هو غير لازم يتسلط فيه المشتري على الفسخ ، كالمشتري للمعيب وللمصرأة ، ونحوهما ؛ فان حقه مخير بتمكينه من الفسخ . وقد قيل في مذهب أحمد : ان له أرش ما نقص من الثمن بالغاء هذا الشرط ، كما قيل مثل ذلك في المعيب ، وهو أشهر الروايتين عنه . والرواية الأخرى لا يستحق إلا الفسخ ؛ وانما له الارش بالتراضي ، او عند تعذر الرد ، كقول جمهور الفقهاء . وهذا أصح ؛ فانه كما ان المشترط لم يرض إلا

بالشرط ، فلا يلزم البيع بدونه ؛ بل له الخيار ، فكذلك الآخر لم يرض إلا بالثمن المسمى ، وإن كان رضي به مع الشرط ، فإذا ألغى الشرط وصار الولاء له ، فهو لم يرض بأكثر من الثمن في هذه الصورة ؛ بل إن شاء فسخ البيع ، فلا يلزم بالزيادة ؛ بل إذا أعطى الثمن فإن شاء الآخر قبل وأمضى ، وإن شاء فسخ البيع ، وإن تراضيا بالارش جاز . لكن لا يلزم به واحد منها إلا برضاه ، فإنه معاوضة عن الجزء الفائت .

وهكذا يقال في نظائر هذا : مثل الصفقة إذا تفرقت . وقيل : يصح البيع في الحلال بقسطه من الثمن ، كما هو ظاهر مذهب أحمد ؛ فإن الذي تفرقت عليه له الفسخ إذا كان لم يرض ببيع هذا بقسطه إلا مع ذلك .

وأصل العقود أن العبد لا يلزمه شيء إلا بالتزامه ، أو بالزام الشارع له . فما التزمه فهو ما عاهد عليه ، فلا ينقض العهد ، ولا يفدر . وما أمره الشارع به فهو مما أوجب الله عليه أن يلتزمه وإن لم يلتزمه ، كما أوجب عليه أن يصل ما أمر الله به أن يوصل من الإيمان بالكتب والرسول ، ومن صلة الأرحام ؛ ولهذا يذكر الله في كتابه هذا وهذا ، كقوله : (الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق . والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل) .

فما أمر الله به أن يوصل فهو الزام من الله به ، وما عاهد عليه الانسان فقد التزمه ، فعليه ان يوفى بعهد الله ، ولا ينقض الميثاق . إذا لم يكن ذلك مخالفاً لكتاب الله . فمن اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله ؛ مثل ان يريد به ان يستحل ما حرم الله ، كالذي يبيع الأمة او يعتقها ويشترط وطأها بعد خروجها من ملكه ، أو يبيع غيره مملوكا ويشترط ان يكون ولاؤه له لا للمعتق ، او يزوج أمته أو قرابته ويشترط ان يكون النسب لغير الأب ، او يكون النسب له ، فالله قد أمر أن يدعى الولد لأبيه ، والولاء لجهة كلحمة النسب . فمن ادعى الى غير أبيه ، أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين . وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انه نهى عن بيع الولاء وعن هبته » . ولهذا كان عند جمهور العلماء لا يورث ايضاً ؛ ولكن يورث به كالنسب ، ويكون الولاء للكبر . فقد تبين ان الحديث حق كما جاء ، والله أعلم .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج » وهذا يبين ان الوفاء بالشروط في النكاح أولى منها في البيع ؛ ولهذا قال كثير من السلف والخلف : انه اذا اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله ؛ مثل ان يشترط ان يتزوجها بلا مهر ، او بمهر محرم ، فهذا نكاح باطل ، كنكاح الشغار وغيره . وهذا مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين .

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الشغار ، وأبطله الصحابة ؛ فانهم أشغروا النكاح عن مهر . هذا هو العلة في نصوص احمد المشهورة عنه ، وهو قول مالك وغيره . وعند طائفة من أصحابه : العلة ما قاله الشافعي ، وهو التشريك في البضع . والأول أصح . وهذا لا معنى له ؛ فان البضع لم يحصل فيه اشتراك ؛ بل كل من الزوجين ملك بضع امرأة بلا شركة . وان كان قد جعل صداقها بضع الأخرى ، فالمرأة الحرة لم تملك بضع المرأة ، ولا يمكن هذا ؛ فان امرأة لا تتزوج امرأة ؛ ولكن جعلت لوليها ما تستحقه من المهر ، فوليها هو الذي ملك البضع ، وجعل صداقها ملك وليها البضع ، وهي لم تملك شيئاً ؛ فلهذا كان شغاراً . والمكان الشاغر الخالي . وشغرت هذه الجهة أي خلت . ومن أصدقت شيئاً ولم يحصل لها ما أصدقته لم يكن النكاح لازماً ، وأعطيت بدله ، كما في البيع وأولى : « فان أحق الشروط ان توفوا به ما استحللتم به الفروج » .

ومن التزمت بالنكاح من غير ان تحصل ما رضىته فقد التزمت بالنكاح الذي لم ترض به ، وهذا خلاف الكتاب والسنة . وإذا كان مثل هذا لا يجوز في البيع ، فانه لا يجوز في النكاح أولى . والشارع لم يلزمها النكاح على هذا الوجه ، ولا هي التزمت ، وانما يجب على الانسان ما يجب بالزام الشارع ، او بالتزامه ، وكلاهما منتف ، فلا معنى

لا التزامها بنكاح لم ترض به .

وقول من قال : المهر ليس بمقصود : كلام لا حقيقة له ؛ فانه ركن في النكاح ، وإذا شرط فيه كان أوكد من شرط الثمن ؛ لقوله : « ان أحق الشروط ان توفوا به ما استحللتم به الفروج » . والأموال تباح بالبدل ، والفروج لا تستباح الا بالمهور ؛ وانما ينعقد النكاح بدون فرضه وتقريره ؛ لامع نفيه . والنكاح المطلق ينصرف الى مهر المثل . وكذلك البيع على الصحيح - وهو احدى الروايتين عن احمد - ينعقد بالسعر فلا فرق ، كما قد بسط في مواضع .

والذي ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ان النكاح ينعقد بدون فرض المهر . أي بدون تقديره ؛ لانه ينعقد مع نفيه ؛ بل قد قال تعالى : (قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم) لما جوز للنبي صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا مهر فرض عليهم ان لا يتزوجوا بلا مهر . وكذلك دل عليه القرآن في غير موضع ، فلا بد من مهر مسمى مفروض ، او مسكوت عن فرضه ، ثم ان فرض ما تراضيا به ، والا فلها مهر نسائها ، كما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق . وأين هذا من هذا ؟ ! والناس دائماً يتناكحون مطلقاً ، وقد تراضوا بالمهر المعتاد في مثل ذلك ، وهو مهر المثل ، كما يتبايعون دائماً ، وقد تراضوا بالسعر الذي يبيع به البائع في

مثل تلك الأوقات ، كما يشترون الحبز والأدم والفاكهة واللحم وغير ذلك من الحجاز واللحام والفومي وغير ذلك ، وقد رضوا أن يعطيهم ثمن المثل ، وهو السعر الذي يبيع به للناس ، وهو ما ساغ به مثل تلك السلعة في ذلك المكان والزمان ، وهذا البيع صحيح ، نص عليه أحمد ، وإن كان في مذهبه نزاع فيه .

فصل

وأصل الدين : أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، ولا مكروه إلا ما كرهه الله ورسوله ، ولا حلال إلا ما أحله الله ورسوله ، ولا مستحب إلا ما أحبه الله ورسوله . فالحلال ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله ، والدين ما شرعه الله ورسوله ؛ ولهذا انكر الله على المشركين وغيرهم ما حللوه أو حرموه أو شرعوه من الدين بغير إذن من الله .

والذي يوجه الله على العبد قد يوجه ابتداء ؛ كإيجابه الإيمان والتوحيد على كل أحد . وقد يوجه ؛ لأن العبد التزمه وأوجه على نفسه ، ولولا ذلك لم يوجه ؛ كالوفاء بالنذر للمستحبات . وبما التزمه في العقود المباحة : كالبيع والنكاح والطلاق ، ونحو ذلك ، إذا لم يكن

واجباً . وقد يوجبهُ للأمرين ، كبايعة الرسول على السمع والطاعة له ، وكذلك مبايعة أئمة المسلمين ، وكتعاقد الناس على العمل بما أمر الله به ورسوله .

ونفس التزام شرائع الاسلام من هذا الباب . فان المؤمن التزمها بالايمان ، وشهادة ان لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله ؛ فان هذه الشهادة توجب عليه الوفاء بموجبها ، وهو تصديق الرسول فيما أتى به عن الله ، وطاعته فيما أوجبه وأمر به ؛ لأنه قد بلغ عن الله ان طاعته طاعته ، ومعصيته معصيته . وهذه الأصول مبسطة في مواضع .

والمقصود هنا : انه إذا كان أصل الشرع انه لا يلزمه إلا بالزام الشارع له ، او بالتزامه إياه . فاذا تنازع الفقهاء في فرع من فروع هذا الأصل رد اليه . ومن الفقهاء من يوفي به . ومنهم من لا يوفي به ؛ بل ينقضه في كثير من المسائل ، وان كان الغالب عليه الوفاء به في أكثر المسائل ، ومن ذلك « مسائل النكاح والشروط فيه » .

فان القاعدة ايضاً : ان الأصل في الشروط الصحة واللزوم ، إلا ما دل الدليل على خلافه . وقد قيل : بل الأصل فيها عدم الصحة ، إلا ما دل الدليل على صحته ؛ لحديث عائشة . والأول هو الصحيح ؛ فان الكتاب والسنة قد دلا على الوفاء بالعقود والعهود ، ودم الغدر

والنكث ؛ ولكن إذا لم يكن المشروط مخالفاً لكتاب الله وشرطه . فاذا كان المشروط مخالفاً لكتاب الله وشرطه كان الشرط باطلاً . وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » .

فان قوله : « من اشترط شرطاً » اي مشروطاً ، وقوله : « ليس في كتاب الله » اي ليس المشروط في كتاب الله ، فليس هو مما أباحه الله ، كاشتراط الولاء لغير المعتق ، والنسب لغير الوالد ، وكالوطء بغير ملك يمين ، ولا نكاح ، ونحو ذلك مما لم يبيحه الله بحال . ومن ذلك تزوج المرأة بلا مهر ، ولهذا قال : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » . وهذا إنما يقال : إذا كان المشروط يناقض كتاب الله وشرطه ، فيجب تقديم كتاب الله وشرطه ، ويقال : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » .

واما إذا كان نفس الشرط والمشروط لم ينص الله على حله ؛ بل سكت عنه . فليس هو مناقضاً لكتاب الله وشرطه ، حتى يقال : « كتاب الله أحق ، وشرطه أوثق » فقوله : « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله » اي مخالفاً لكتاب الله . وسواء قيل : المراد من الشرط المصدر ، او المفعول ؛ فانه متى خالف أحدهما كتاب الله خالفه الآخر ؛ بخلاف ما سكت عنه . فهذا اصل .

« والأصل الثاني » : ان الشرط المخالف لكتاب الله إذا لم يرضى إلا به ، فقد التزمنا ما حرمه الله . فلا يلزم ، كما لو نذر المعصية . وسواء كانا عالمين او جاهلين ، وان اشترطه احدهما على الآخر يعتقد جوازه فلم يرض إلا به ، فلا يلزمه العقد إلا ان يكون التزمه لله ، فيلزمه ما كان لله ؛ دون مالم يكن : كالنذر ، والوقف ، والوصية ، وغير ذلك مما تتفرق فيه الصفقة . وان عرف أنه حرام وشرطه فهو كشرط اهل بريرة : شرطه باطل ، ولا يبطل العقد .

ولا فرق في ذلك بين النكاح والبيع ، وغير ذلك من العقود . فمن الفقهاء من ابطال شروطا كثيرة في النكاح بلا حجة . ثم الشرط الباطل في النكاح قالوا : يبطل ، وبصح النكاح بدونه ، والمشرط للنكاح لم يرض إلا به ، والشروط في النكاح أوكد منها في البيع ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « ان أحق الشروط ان توفوا به ما استحللتم به الفروج » . فلزمهم من مخالفة النصوص في مواضع كثيرة ، وإلزام الخلق بشيء لم يلتزموه ، ولا ألزمهم الله به . فأوجبوا على الناس مالم يوجب الله ورسوله . ثم قد يتوسعون في الطلاق الذي يبغضه الله ، فيحرمون على الناس مالم يحرمه الله ورسوله ، ثم يبيحون ذلك بالعقود المشروطة فيها الشروط الفاسدة . فيحللون مالم يحلله الله ورسوله .

مثال ذلك : ان شرط التحليل في العقد شرط حرام باطل بالاتفاق .

إذا شرط أنه يطلقها إذا أحلها ، وكذلك شرط الطلاق بعد أجل مسمى . فشرط الطلاق في النكاح إذا مضى الأجل أو بعد التحليل شرط باطل بالاتفاق ، مع القول بتحريم المتعة ، فإن الله لم يبيح النكاح إلى أجل ، ولم يبيح نكاح المحلل . فقال طائفة من الفقهاء : يصح العقد ، ويبطل الشرط ، كما يقوله أبو حنيفة والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين . ويكون العقد لازماً . ثم كثير من هؤلاء فرق بين التوقيت ، وبين الاشتراط . فقالوا : إذا قال : تزوجتها إلى شهر ؛ فهو نكاح متعة ، وهو باطل . وطرد بعضهم القياس . وهو قول زفر ، وخرج وجها في مذهب أحمد أنه يصح العقد ؛ ويلغو التوقيت ، كما قالوا يلغو الشرط .

ولو قال في نكاح التحليل : على أنك إذا أحللتها طلقها ، فهو شرط ، كما لو قال في المتعة : على أنه إذا انقضى الأجل طلقها . وإن قال : فلا نكاح بينكما . فقليل : فيه قولان للشافعي ، وغيره . قيل : يلحق بالشرط الفاسد ، فيصح النكاح . وقيل : بالتوقيت ، فيبطل النكاح .

ولو شرط الخيار في النكاح . ففيه ثلاثة أقوال : هي ثلاث روايات عن أحمد . قيل : يصح العقد والشرط . وقيل : يبطلان . وقيل : يصح العقد دون الشرط . فالأظهر في هذا الشرط أنه يصح . وإذا قيل : يبطلانه ، لم يكن العقد لازماً بدونه ؛ فإن الأصل في الشرط الوفاء ، وشرط الخيار مقصود صحيح ، لا سيما في النكاح . وهذا يبنى

على أصل . وهو : ان شرط الخيار في البيع : هل الأصل صحته . او
الأصل بطلانه ؛ لكن جوز ثلاثاً على خلاف الأصل ؟ فالاول قول أئمة
الفقهاء : مالك . وأحمد ، وابن أبي ليلى ، وأبي يوسف ، ومحمد . والثاني
قول أبي حنيفة والشافعي ؛ ولهذا أبطلا الخيار في أكثر العقود :
النكاح وغيره .

وكذلك تعليق النكاح على شرط ، فيه ثلاثة أقوال ، هي ثلاث
روايات عن أحمد . وأصحاب الشافعي وأحمد يفرقون في النكاح بين
شرط يرفع العقد كالطلاق ، وبين غيره : مثل اشتراط عدم المهر ، او
عدم الوطء او عدم القسم ، وفي مذهب أحمد خلاف في شرط عدم
المهر ، ونحوه .

والصواب ان كل شرط : فاما أن يكون مباحاً فيكون لازماً يجب
الوفاء به ، واذا لم يوف به ثبت الفسخ ، كاشتراط نوع او نقد في
المهر . ولا يجوز ان يجعل النكاح لازماً مع عدم الوفاء ؛ بل يخير
المشتري بين امضائه وبين الفسخ ، كالشروط في البيع ، وكالمعيب ؛
فانه يرد بالمعيب في البيع بالاتفاق ، وكذلك في النكاح عند الجمهور . قال
طائفة من المدنيين ، وغيرهم ، لا ترد الحرة بعيب ، وقالوا : النكاح لا
يقبل الفسخ ، فلم يجوزوا فسخه بعيب ولا شرط . ثم هم وسائر المسلمين
يوجبون في الإيلاء على المولي إما الفياة ، وإما الطلاق . وهم يقولون :

يقع الطلاق عقب انقضاء المدة اذا لم يفيء واذا كان الزوج غنيا او
محبوبا فعامتهم على ان لها الفسخ : لكن قالوا : المرأة لا يمكنها الطلاق .
والجمهور على ثبوت الخيار بالجنون والجذام والبرص ، كما قاله عمر بن
الخطاب ، ثم خص الفسخ كثير منهم بما يمنع النكاح ، كما أبطلوا النكاح
بالشرط الذي يرفع العقد . وتفصيل هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : ان مقتضى الأصول والنصوص : ان الشرط يلزم ؛
إلا إذا خالف كتاب الله . واذا كان لازما لم يلزم العقد بدونه . فالمسلمون
كلهم يجوزون ان يشترط في المهر شيئا معينا : مثل هذا العبد ، وهذه
الفرس ، وهذه الدار ؛ لكن يقولون : اذا تعذر تسليم المهر لزم بدله ،
فلم يملك الفسخ ، وان كان المنع من جهته . وهذا ضعيف ، يخالف
للأصول ، فان لم يقل بامتناع العقد فقد يتعذر تسليم العقد ، فلا أقل
من ان تمكن المرأة من الفسخ ؛ فانها لم ترض وتبجح فرجها إلا بهذا ،
فاذا تعذر فلها الفسخ . وهم يقولون : المهر ليس هو المقصود الأصلي .
فيقال : كل شرط فهو مقصود ، والمهر أوكد من الثمن ؛ لكن هنا
الزوجان معقود عليها ، وهما عاقدان ، بخلاف البيع فانها عاقدان ،
غير معقود عليها ، وهذا يقتضى انه اذا فات فالمرأة مخيرة بين الفسخ
وبين المطالبة بالبدل ، كالعيوب في البيع ، لكون المعقود عليه — وهما
الزوجان — باقين ، فالفاتت جزء من المعقود عليه فهو كالعيوب الحادث

في السلعة قبل التمكن من القبض : يوجب الفسخ ، ولا يبطل العقد .
هذا مقتضى الأصول والنصوص والقياس .

وان كان الشرط باطلا ، ولم يعلم المشتري ببطلانه ، لم يكن العقد لازما ؛ بل إن رضي بدون الشرط وإلا فله الفسخ . هذا هو الأصل وأما إلزامه بعقد لم يرض به ، ولا ألزمه الشارع أن يعقده : فهذا مخالف لأصول الشرع ، ومخالف للعدل الذي أنزل الله به الكتاب ، وأرسل به الرسل . وهم جعلوا الأصل أن الحرة لا ترد ببيع . قالوا : فلا يفسخ النكاح بفوات الشرط ؛ لأنها من جنس واحد ، وقالوا : يصح النكاح بلا تقدير مهر ، فيصح مع نفي المهر ، فيصح مع كل الشروط الفاسدة .

وأما صحته بدون فرض المهر ؛ فهذا ثابت بالكتاب والسنة والاجماع ؛ لكن إذا اعتقد عدم وجوب المهر ، فإن المهر المطلق مهر المثل وأما مع نفيه : ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره . والقول بالبطلان قول أكثر السلف ، كما في مذهب مالك وغيره . وهو الصواب لدلالة الكتاب والسنة عليه ، وحديث الشغار .

قالوا فثبت الفرق بين النكاح والبيع من هاتين الجهتين : عدم الفسخ بفوات الشرط الصحيح ، والصحة مع الشرط الفاسد . فيقال :

أما عدم الفسخ بفوات الشرط الصحيح ، وقول من قال : لا ترد الحرة بعب . فهذا ليس له أصل في كلام الشارع ألبتة ؛ بل متى كان الشرط صحيحاً وفات : فلمشترطه الفسخ . ثم الشرط المتقدم على العقد هل هو كالمقارن له ؟ فيه قولان . والصحيح انه كالمقارن ، وهو ظاهر مذهب أحمد ومالك ، ووجه في مذهب الشافعي ، يخرج من السر والعلانية ، وأحمد يوجب ما سمي في العلانية ، وإن كان دون ما اتفق عليه في السر ، لكن يوجب ذلك ظاهراً ، ويأمرهم أن يوفوا بما شرطوا له ، فعلى هذا لم يحكم بالسر لعدم ثبوته ، وإن ثبت حكم به .

وإن قيل : لا يحكم به مطلقاً ، فلأنهم أظهروا خلاف ما أبطنوه ، والنكاح مبناه على الاعلان لا على الاسرار ، وهذا بخلاف شرط لم يظهروا ما يناقضه في النكاح والبيع وغيرها ، فهذا يجب الوفاء به عنده ، وهو يؤثر في العقد . والشافعي إذا قال في النكاح : انه يؤخذ بالسر ، ففي غيره أولى .

وأما صحته مع الشرط الفاسد : فالأصل فيه عدم تقدير المهر ، وليس هذا شرطاً فاسداً ؛ بدليل أن الشرط الفاسد لا يحل اشتراطه ، وهذا النكاح حلال ، فلو تزوجها ولم يفرض مهرأ ؛ لكن على عادة الناس أنه لا بد لها من مهر ؛ إما أن يتراضيا ، وإما أن يكون لها مهر نسائها : فهذا النكاح حلال ليس فيه شرط فاسد . فمن ذنك القياسين

الفاستين فرقوا بين النكاح والبيع ، والزموا الناس بنكاح لم يرضوا به ،
وان شرطوا فيه شرطاً صحيحاً ، كما الزموا الرجل بنكاح المرأة المعيبة ،
وهو لم يرض بنكاح معيبة .

فان قيل : فلم فرق بين عيوب الفرج وغيرها ؟ قيل : قد علم
ان عيوب الفرج المانعة من الوطء لا يرضى بها في العادة ؛ فان المقصود
بالنكاح الوطء ؛ بخلاف اللون والطول والقصر ونحو ذلك مما ترد به
الامة ؛ فان الحرمة لا تقلب ، كما تقلب الامة ، والزواج قد رضى رضا
مطلقاً ، وهو لم بشرط صفة فبانت بدونها . فان شرط ففيه
قولان في مذهب الشافعي وأحمد . والصواب أنه له الفسخ ، وكذا
بالعكس ، وهو مذهب مالك ، والشرط انما يثبت لفظاً او عرفاً ، وفي
البيع دل العرف على أنه لم يرض الا بسليم من العيوب ، وكذلك في
النكاح لم يرض بمن لا يمكن وطؤها ، والعيب الذي يمنع كمال الوطء
- لا أصله - فيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره . وأما ما يمكن معه
الوطء وكمال الوطء فلا تتضبط فيه أغراض الناس .

والشارع قد أباح بل أحب له النظر الى المخطوبة ، وقال : « اذالقى
الله في قلب أحدكم خطبة امرأة ، فلينظر اليها ، فانه أحرى ان يؤدم
بينها » . وقال لمن خطب امرأة من الأنصار : انظر اليها ، فان في أعين
الانصار شيئاً ، وقوله : « أحرى ان يؤدم بينها » يدل على أنه اذا

عرفها قبل النكاح دام الود ، وان النكاح يصح وإن لم يرها ، فانه لم
يعلل الرؤية بانه يصح معه النكاح . فدل على ان الرؤية لا تجب ، وان
النكاح يصح بدونها ، وليس من عادة المسلمين ولا غيرهم ان يصفوا
المرأة المنكوحه بذلك ؛ بخلاف البيع ؛ فانه اما ان لا يصح ، وإما ان
يملك خيار الرؤية ، وان كان قد ذكر في مذهب أحمد رواية ضعيفة
أنه يصح بلا رؤية ولا صفة ، ولا يثبت خيار .

وهذا الفرق انما هو للفرق بين النساء والأموال : ان النساء
يرضى بهن في العادة على الصفات المختلفة ، والأموال لا يرضى بها على
الصفات المختلفة ؛ إذا المقصود بها التمول ، وهو يختلف باختلاف
الصفات ، والمقصود بالنكاح المصاهرة ، والاستمتاع ، وذلك يحصل مع
اختلاف الصفات . فهذا فرق شرعي معقول في عرف الناس . أما إذا
عرف أنه لم يرض لاشرائطه صفة فبانت بخلافها ، وبالعكس ، فالزامه
بما لم يرض به مخالف للاصول . ولو قال : ظننتها أحسن مما هي او ما
ظننت فيها هذا ، ونحو ذلك . كان هو المفرط ، حيث لم يسأل عن
ذلك ، ولم يرها ، ولا أرسل من رآها . وليس من الشرع ولا العادة
ان توصف له في العقد ، كما توصف الاماء في السلم ؛ فان الله صان
الحرائر عن ذلك ، وأحب سترهن ؛ ولهذا نهيت المرأة ان تعقد نكاحا ،
فاذا كن لا يباشرن العقد ، فكيف بوصفن ؟ وأما الرجل فاحرمه ظاهره ،

يراه من يشاء فليس فيه عيب بوجب الرد ، والمرأة اذا فرط الزوج ،
فالطلاق بيده .

وسئل رحمه الله

عن رجل ابتاع عبدا بشرط الإبراء من سائر العيوب ، خلا الأباقي ،
فلما ابتاعه هرب عنه ، فما يلزم البائع ؟ .

فأجاب : ان كان مقرا بالأباقي قبل البيع ، فهذا عيب يستحق الرد .
واذا كان البائع قد كتم هذا العيب حتى أبق ضد المشتري ، فان
المشتري في أحد القولين يطالبه ، بجميع الثمن ، كما هو مذهب مالك
وأحمد في إحدى الروايتين عنه ؛ بل هو المنصوص .



باب الخيار

سئل رحمه الله

عن رجلين تبايعا عينا ، وشرطا لكل واحد منهما فسخ البيع
وامضاء في مدة معتبرة شرعاً . فهل يعتبر الخيار في الامضاء والفسخ ؟
او في الفسخ دون الامضاء ؟ ويكون ذكر الامضاء لغواً أولاً يعتبران
معاً ؟ فان قيل : ان ذكر الامضاء لغو فلا كلام . وان قيل : انها
يعتبران ، ولكل من اللفظين أثر في الحكم ، فاذا اختار أحدهما
الامضاء والآخر الفسخ ، فهل القول قول من اختار الفسخ ؛ او السابق
منهما ؟ أفقونا مأجورين .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين ، اذا كان الأمر كما ذكر ، واختار
أحدهما فسخ البيع فله فسخه بدون رضى الآخر ، ولو سبق الآخر
بالامضاء . والامضاء المقرون بالفسخ يقصد به ترك الفسخ : اي لكل
منهما ان يفسخه ، وان لا يفسخه ؛ فانه اذا لم يفسخه الى انقضاء
المدة ، لا يقصد به التزام الآخر بالعقد ؛ لان تفسيره بذلك ينافي ان

يكون للآخر الفسخ ، وهو قد جعل لكل منها الفسخ .

وان اراد بامضائه : إمضاه هو العقد ، بمعنى اسقاط حقه من الخيار ، كان ذلك صحيحاً ؛ ولكن إذا سقط خياره لم يسقط خيار الآخر ؛ ولكن المعنى المعروف في مثل هذه العبارة : ان لكل منها ان يفسخه ، وان لا يفسخه . وإذا لم يفسخه فقد أمضاه . ونظير هذا قوله تعالى : (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) فان التسريع هو ترك الامساك ؛ بحيث لا يجبرها . ولا يحتاج التسريع الى احداث طلاق ، كذلك امضاء العقد لا يحتاج إلى إحداث امضاء . والله أعلم .

ومثل

عن رجل أعطى نطعاً لدلال يبيعه ، فنادى عليه الدلال ، فزاد نصف درم ، فراح الدلال إلى نائب الحسبة ، فقال له : هذا صاحب النطع زاد فيه نصف درم ، فطلبه ، وقيل له ذلك ، فأنكر وحلف بالطلاق — خوفاً على نفسه وإزالة ما في صدور من سمعه — وانه حلف انه ما فعله . فهل يقع به الطلاق ؟

فأجاب : المالك إذا زاد في السلعة كان ظالماً ناجشاً ، وهو شر

من التاجر الذي ليس بمالك ، وهو الذي يزيد في السلعة ولا يقصد
شراءها ؛ ولهذا لو نجش أجنبي لم يبطل البيع ، وأما البائع إذا ناجش ،
او واطأ من بنجش ، ففي بطلان البيع قولان في مذهب أحمد وغيره .
ومثل هذا يتنبى تعزيره على أمرين : على نجشه ، وعلى حلفه بالطلاق
يميناً فاجرة ، وليس فعله المحرم عذراً له في اليمين الفاجرة .

وسئل رحمه الله تعالى :

عمن يسوم السلعة بثمن كثير ، ويبيعها بأزيد من القيمة المعتادة ،
وقد يكون المشتري جاهلاً بالقيمة : هل يجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب : أما إذا كان المشتري مسترسلاً — وهو الجاهل بقيمة
المبيع — لم يجوز للبائع ان يغبنه غبناً يخرج عن العادة ؛ بل عليه ان
يبيعه بالقيمة المعتادة ، او قريب منها . فان غبنه غبناً فاحشاً فلمشتري
الخيار في فسخ البيع وامضائه . فقد روي في الحديث : « غبن
المسترسل ربا » . وثبت في الصحاح : « ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن تلقى الجلب حتى يهبط به السوق . وأثبت الخيار للبائع إذا
هبط » وذلك لأن البائع قبل ان يهبط السوق يكون جاهلاً بقيمة
السلع ، فهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ان يخرج المشتري اليه ، ويتناع منه ؛
لما في ذلك من تغريه والتدليس . واثبت له الخيار إذا علم بحقيقة الحال .

فهكذا كل من كان جاهلاً بالقيمة ، لا يجوز تغريره والتدليس عليه :
مثل ان يسام سوماً كثيراً خارجاً عن العادة لينذل ما يقارب ذلك ؛ بل
يباع البيع المعروف غير المنكر . والله أعلم .

وسئل عن بيع المسترسل ؟

فأجاب : أما البيع فلا يجوز ان يباع المسترسل إلا بالسعر الذي
يباع به غيره ، لا يجوز لأحد استرسل اليه أن يغبن في الربح غبناً يخرج
عن العادة . وقد قدر ذلك بعض العلماء بالثلث ، وبعضهم بالسدس .
وآخرون قالوا : يرجع في ذلك إلى عادة الناس ، فما جرت به عادتهم من
الربح على الماكسين : يربحونه على المسترسل .

والمسترسل قد فسر بأنه الذي لا يماكس ، بل يقول : خذ أعطني ،
وبأنه الجاهل بقيمة المبيع ، فلا يغبن غبناً فاحشاً ، لا هذا ولا هذا ،
وفي الحديث « غبن المسترسل رباً » .

ومن علم منه أنه يغبنهم فانه يستحق العقوبة ؛ بل يمنع من الجلوس
في سوق المسلمين ، حتى يلتزم طاعة الله ورسوله ، وللمغبون ان يفسخ
البيع فيرد السلعة ويأخذ الثمن ، وإذا تاب هذا الغابن الظالم ولم يمكنه
أن يرد إلى المظلومين حقوقهم فليصدق بمقدار ما ظلمهم به وغبنهم ؛

لتبرأ ذمته بذلك من ذلك .

و « بيع المساومة » إذا كان مع أهل الخبرة بالأسعار التي يشترون بها السلع في غالب الأوقات ، فانه يباع غيرهم كما يباعون ، فلا يربح على المسترسل أكثر من غيره ، وكذلك المضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند هذا الشخص ، ينبغي ان يربح عليه مثل ما يربح على غير المضطر ؛ فان في السنن : « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المضطر ، ولو كانت الضرورة إلى مالا بد منه ؛ مثل لو يضطر الناس إلى ما عنده من الطعام واللباس ، فانه يجب عليه ان لا يبيعهم إلا بالقيمة المعروفة ، ولهم أن يأخذوا ذلك منه بالقيمة المعروفة بغير اختياره ، ولا يعطوه زيادة على ذلك . والله أعلم .

وقال :

فصل

وبيع المغشوش الذي يعرف قدر غشه ، إذا عرف المشتري بذلك ، ولم يدلسه على غيره جائز ، كالمعاملة بدراهمنا المغشوشة . وأما إذا كان قدره مجهولا كاللبن الذي يخلط بالماء ، ولا يقدر قدر الماء : فهذا منهى عنه ؛ وإن علم المشتري أنه مغشوش .

ومن باع مغشوشاً لم يحرم عليه من الثمن إلا مقدار ثمن الغش ،
فعليه أن يعطيه لصاحبه ، أو يتصدق به عنه ان تعذر رده ، مثل من
يبيع معيماً مغشوشاً بعشرة ، وقيمه لو كان سالماً عشرة ، وبالعيب
قيمه ثمانية . فعليه إن عرف المشتري ان يدفع اليه الدرهمين ان اختار ،
والا رد اليه المبيع ، وإن لم يعرفه تصدق عنه بالدرهمين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قوم يعملون عيياً ، يدخلون فيه صوفاً لا ينتفع به ، يسمونه
« السلاقة » فيخلطونه بمشاق الكتان تدليساً منهم ، ويبيعونه على أنه صوف
جيد ، وربما عرفه التاجر ؛ لكن التاجر يكتم ذلك على المشتري ، فما
يجب على صانعه ؟ وهل يتجر فيه ويكتمه عن مشتريه ؟ وما حكمه في
نفس عمله ؟ وما يجب على من عمل ذلك من المسلمين ؟ وما يجب
على ولاية الأمور في ذلك إذا كانوا يخلطون المشاق في الصوف الأبيض ،
وقد نهوا عن ذلك غير مرة ، ويعودوا اليه ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس للصانع ان يصنع ذلك ، ولا للبائع ان
يبيعه ، ولو علم المشتري ان فيه عيياً ، فان مقدار الغش غير معلوم .
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انه نهى ان يشاب

اللبن بالماء للبيع « بخلاف الشرب ، فاذا خلط اللبن بالماء للشرب جاز ،
وأما للبيع فلا ، ولو علم المشتري انه مخلوط بالماء ، لأن المشتري لا يعلم
مقدار الخلط ، فيبقى البيع مجهولا ، وهو غرر . وهكذا كلما كان من
المغشوش الذي لا يعلم قدر غشه ، فانه ينهى عن بيعه ، وعن عمله لمن
يبيعه ، وكذلك خلط المشاق بالصوف الأبيض ، وكل ما كان من الغش
في المطاعم والملابس وغير ذلك إذا لم يعلم مقدار الغش ، فانه ينهى
عن ذلك .

وقد أفتى طائفة من العلماء من أصحاب مالك ، وأحمد ، وغيرها :
ان من صنع مثل هذا فانه يجوز ان يعاقب بتمزيق الثوب الذي غشه ،
والتصدق بالطعام الذي غشه ، كما شق النبي ظروف الخمر وكسر دنانها ، وكما
أمر عمر وعلي — رضي الله عنها — بتحريق المكان الذي يباع فيه
الخمر ، وقد نص عليه أحمد وغيره ، وكما أمر النبي صلى الله عليه
وسلم عبد الله بن عمر ان يحرق الثوبين المعصفرين ، رواء مسلم في
محيجه . وكما حرق موسى عليه السلام العجل ، ولم يعبده الى أهله ،
وكما تكسر آلات الملاحية . ونظائر هذه متعددة . وهي مبنية على أن
العقوبات في الأموال تتبع حيث جاءت بها الشريعة ، كالعقوبات بالأبدان .

وادعى طائفة من العلماء ان ذلك منسوخ ، ولا حجة معهم بذلك
أصلا ، فكما أن البدن إذا قام به الفجور قد ي تلف ، فالمال الذي قام

به صنعة الفجور — مثل الأصنام المنحوتة — يجوز تكسيرها وتحريقها ،
كما حرق النبي صلى الله عليه وسلم الأصنام ، وكذلك من صنع
صنعة محرمة من طعام أو لباس ونحو ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن دار لرجل باع ثلثها لزيد ، ثم باع الباقي لعمر — من ملكه :
الثلث ، والثلثين بالوكالة عن زيد ، وتوفي زيد — ومن حقوقها قناة
ظهرت مستحقة النقل ، والازالة ، بحكم تعدى ضررها للغير ، وتعذر
الرد لاحداث زيادة كثيرة من البناء . فهل يجب أرش القناة على البائع
لعمر ؟ وإذا وجب : فهل يطلب بأرش الحصة التي باعها بالوكالة عن
المشتري منه ؟ أم يختص الطلب بما باعه عن نفسه ؟

فأجاب : الأرش الواجب بسبب العيب في الثمن — ان كان الثمن
لم يقبضه المشتري — سقط من الثمن قدر الأرش . وان كان قبضه
للبيع او وكيله فله ان يطالب البائع بالأرش . ثم الوكيل ان ضمن
عهدة المبيع ، أو لم يسم موكله في العقد فهو ضامن للأرش ، فيجوز
مطالبته به . وان ساء في العقد ، ولم يضمن العهدة فهل يكون ضامناً
لذلك ؟ على قولين للعلماء في مذهب احمد ، وغيره . والله أعلم .

وسئل قدس الله روحه ونور ضريحه

عن دار بين شخصين باعها احدهما عن نفسه ، وعن شريكه بالوكالة لشخص آخر ، ثم إن المشتري بنى فوق ما اشتراه بناء كبيراً ، ومن حقوقه قناة ملاصقة جدار تربة ، فندت الجدار ، وسرت النداوة الى القبر ، ورفع ملاك التربة المشتري للحسبة ، فشهدت البيئة أرباب الخبرة بتندية الجدار ، ووصول ذلك الى القبر ، وإن القناة محدثة على الجدار ، وأنه ضرر يجب إزالتها من مكانها ، فالزم المشتري بنقلها . فهل ما أحدثه المشتري من البناء والهدم يمنع الرد ؟ أم لا ؟ وإذا منع ، فهل يثبت الأرض ؟ وإذا ثبت : فهل هو على الفور يسقط بتأخيره ؟ أم على التراخي فلا يسقط بالتأخير ؟ وما الزم بهدمه وهدمه هل يسقط أرشه ، أم لا ؟ وإن قيل : أنه على الفور ، فاشهد على نفسه بطلب الأرض ، ثم تصرف بعد ذلك الاشهاد ، فهل يسقط أم لا ؟ وإذا كان له ذلك . فتكون المطالبة للوكيل بما باعه من ملكه ، وملك موكله ، أم ملكه فقط ؟؟

فأجاب : أما القناة إذا كانت محدثة حيث لا يجوز إحداثها فإنه يلزم محدثها بإزالة ما لا يجوز إحداثه . والمشتري ان لم يعلم بذلك بل

اعتقد ان هذا حق للملك ، لا يجوز إزالته ، فتبين الأمر بخلاف ذلك :
كان هذا عيباً .

فاذا بنى في العقار قبل علمه بالعيب ، ثم علم انه عيب ، فليس إلا
الأرش دون الرد في أحد قولي العلماء : كأبي حنيفة ، واحمد في أصح
الروايتين عنه . وفي الأخرى — وهو قول مالك — له الرد ايضاً .
ويكون شريكاً للبائع بما احدثه من الزيادة فيه . ولا يلزم بالهدم مجاناً ؛
لأنه بنى بحق .

وخيار الرد بالعيب على التراخي ، عند جمهور العلماء ، كمالك ،
وأبي حنيفة واحمد في ظاهر مذهبيهما ، ولهما قول — كمذهب الشافعي —
انه على الفور . فاذا ظهر ما يدل على الرضا من قول أو فعل سقط
خياره بالاتفاق . فاذا بنى بعد علمه بالعيب سقط خياره .

وأما إذا شهد بطلب الأرش استحققه ، كان له ان يطالب به بعد
ذلك ، ولا يسقط الأرش بتصرفه . والبائع يطالب بالدرك من أرش
أو رد فيما باعه من ملكه . وأما إذا باعه من ملك موكله فان كان لم
يسمه في البيع طوالب ايضاً بدرك المبيع ، وان كان سماه . فهل
يجوز مطالبته ؟ ويكون ضامناً لعهد المبيع ؟ على قولين للعلماء ، هما
روايتان عن أحمد .

وأما ان كان المشتري الزم بالارش ؛ لأجل القناة المحدثه التي لا يجوز
احداثها . فله ان يطالب البائع الغار له بأرش مالزمه بغرره .

وسئل رحمه الله

عن أناس يتعانون خروج المياه ، مثل ماء الورد وغيره ؛ ثم انهم
يأخذون حرقان الورد ، وينقعونه ، ويستخرجوه عن العادة ، وكذلك
الينوفر ينقعونه يابساً ، فهل يجوز لهم أن يفعلوا ذلك ، ويبيعوه ؟ .

فأجاب : لا يجوز خلط الماء الأول بالماء الثاني لمن يريد بيعه ، ولو
علم بذلك المشترون ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى
ان يشاب اللبن بالماء للبيع ، ولا بأس به للشرب » فان هذه المائعات
إذا شئت لم يعرف مقدار ما يدخلها من الغش . وعلى ولي الأمر عقوبة
من يفعل ذلك ، وسلوك طريق يمتنعون بها عن الغش .



وسئل شيخ الإسلام

عن عمل « الكيمياء » هل تصح بالعقل ، أو تجوز بالشرع ؟

فأجاب : الحمد لله . ما يصنعه بنو آدم من الذهب والفضة وغيرها من أنواع الجواهر والطيب وغير ذلك ، مما يشبهون به ما خلقه الله من ذلك ؛ مثل ما يصنعونه من اللؤلؤ ، والياقوت ، والمسك ، والعنبر ، وماء الورد ، وغير ذلك : فهذا كله ليس مثل ما يخلقه الله من ذلك ؛ بل هو مشابه له من بعض الوجوه ، ليس هو مساوياً له في الحد والحقيقة . وذلك كله محرم في الشرع بلا نزاع بين علماء المسلمين ، الذين يعلمون حقيقة ذلك .

ومن زعم ان الذهب المصنوع مثل المخلوق ، فقوله باطل في العقل والدين .

وحقيقة « الكيمياء » انما هي تشبيه المخلوق ، وهو باطل في العقل ، والله تعالى ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . فهو سبحانه لم يخلق شيئاً يقدر العباد ان يصنعوا مثل ما خلق ، وما

يصنعونه فهو لم يخلق لهم مثله : فانه سبحانه أقدرهم على ان يصنعوا طعاماً مطبوخاً ، ولباساً منسوجاً ، ويوتناً مبنية ، وهو لم يخلق لهم مثل ما يصنعونه من المطبوخات والمنسوجات والبيوت المبنية . وما خلقه الله سبحانه من أنواع الحيوان والنبات والمعدن ، كالانسان والفرس والحمار والأنعام والطيور والحيتان فان بنى آدم لا يقدر ان يصنعوا مثل هذه الدواب . وكذلك الحنطة ، والشعير ، والباقلا ، واللوبيا ، والعدس ، والغنم ، والرطب ، وأنواع الحبوب والثمار لا يستطيع الآدميون ان يصنعوا مثل ما يخلقه الله سبحانه وتعالى . وانما يشبهونه ببعض هذه الثمار ، كما قد يصنعون ما يشبه الحيوان ، حتى يصوروا الصورة كأنها صورة حيوان .

وكذلك المعادن : كالذهب ، والفضة ، والحديد ، والنحاس ، والرصاص : لا يستطيع بنو آدم ان يصنعوا مثل ما يخلقه الله ؛ وانما غايتهم ان يشبهوا من بعض الوجوه ، فيصفرون وينقلون ، مع اختلاف الحقائق ؛ ولهذا يقولون : تعمل تصفيرة ؟ ويقولون نحن صباغون .

وهذه « القاعدة » التي يدل عليها استقرار الوجود : من أن الخلق لا يكون مصنوعاً ، والمصنوع لا يكون مخلوقاً : هي ثابتة عند المسلمين ، وعند أوائل المتفلسفة الذين تكلموا في الطبائع ، وتكلموا في الكيمياء وغيرها ؛ فان الله قال في كتابه : (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه

فتشابه الخلق عليهم ، قل : الله خالق كل شيء) وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن الله أنه قال : « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى ، فليخلقوا ذرة ! فليخلقوا بعوضة !! » . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه لعن المصورين » وقال : « من صور صورة كلف ان ينفخ فيها الروح وليس بنافخ » وقال : « ان أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله » . وهذا التصوير ليس فيه تليس وغش ، فان كل أحد يعلم ان صورة الحيوان المصورة ليست حيواناً .

ولهذا يفرق في هذا التصوير بين الحيوان وغير الحيوان ، فيجوز تصوير صورة الشجر والمعادن في الثياب والحيطان ونحو ذلك ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صور صورة كلف ان ينفخ فيها الروح وليس بنافخ » ولهذا قال ابن عباس للمستفتى الذي استفتاه : صور الشجر ومالا روح فيه . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل قال له في الصورة : « مر بالرأس فليقطع » ولهذا نص الأئمة على ذلك ، وقالوا : الصورة هي الرأس ، لا يبقى فيها روح ، فيبقى مثل الجمادات . وهذا التصوير ليس فيه غش ولا تليس ؛ فان كل أحد يفرق بين المصور وبين المخلوق .

وأما الكيمياء : فانه يشبه فيها المصنوع بالمخلوق ، وقصد أهلها إما

ان تجعل هذا كهذا ، فينفقونه ويعاملون به الناس ، وهذا من أعظم الغش . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه مر برجل يبيع طعاماً ، فأدخل يده فيه ، فوجده مبلولاً . فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ فقال : يا رسول الله ! أصابته السماء — يعني المطر — فقال هلا وضعت هذا على وجهه ، من غشنا فليس منا ، وقوله : « من غشنا فليس منا » كلمة جامعة في كل غاش .

وأهل الكيمياء من أعظم الناس غشاً ؛ ولهذا لا يظهرون للناس إذا عاملوهم ان هذا من الكيمياء ، ولو أظهروا للناس ذلك لم يشتروه منهم إلا من يريد غشهم . وقد قال الأئمة : انه لا يجوز بيع المغشوش الذي لا يعلم مقدار غشه ، وان بين المشتري انه مغشوش . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهى عن ان يشاب اللبن بالماء للبيع ، وأرخص في ذلك للشرب » وبيع المغشوش لمن لا يتبين له انه مغشوش حرام بالاجماع ، والكيمياء لا يعلم مقدار الغش فيها ، فلا يجوز عملها ولا بيعها بحال .

مع ان الناس إذا علموا ان الذهب والفضة من الكيمياء لم يشتروه . ولو قيل لهم : انه ثبت على الروباص ، أو غير ذلك ، بل القلوب مفسورة على إنكار ذلك . والولاة ينكرون على من يجدونه يعمل ذلك ، ولو كان أحدهم ممن يعمل ذلك في الباطر فيحتاج أن ينكره في الظاهر ؛

لأنه منكر في فطر الآدميين ، ولا تجدد من يعاني ذلك إلا مستخفياً بذلك ، أو مستعيناً بذئ جاء ، وعلى أصحابه من الذلة والصغار وسواد الوجوه : ما على أهل الفرية والكذب والتدليس . كما قال تعالى : (ان الذين اتخذوا العجل سينا لهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك نجزي المفترين) . قال ابو قلابة : هي لكل مفتر من هذه الأمة إلى يوم القيامة ، وهؤلاء أهل فرية وغش وتدليس في الدين ، وكلاهما من المفترين .

وأما القدماء فقد قالوا : إن الصناعة لا تعمل عمل الطبيعة : وأخبروا أن المصنوع لا يكون كالطبع ، ولهذا كان المصنفون منهم في الكيمياء إذا حققوا قالوا : لما كان المقصود بها انما هو التشبيه ، فالطريق في التشبيه كذا وكذا . فيسلكون الطرق التي يحصل بها التشبيه ، وهي مع تنوعها وكثرتها ووصول جماعات اليها واتفاقهم فيها : عسرة على أكثر الخلق ، كثيرة الآفات ، والمنقطع عن الوصول أضعاف الواصلين مع كثرتهم . فجهلهم من يطلب الكيمياء لا يصل إلى المصنوع الذي هو مغشوش باطل طبعاً ، محرم شرعاً ؛ بل هم يطلبون الباطل الحرام ، ويتمنوه ويتحاكون فيه الحكايات ، ويطالعون فيه المصنفات ، وينشدون فيه الأشعار ، ولا يصلون إلى حقيقة الكيمياء — وهو المغشوش — بمنزلة أتباع المنتظر الذي في السرداب ، وأتباع رجال الغيب الذين لا يرام

أحد من الناس ، وأمثال هؤلاء الذين يطلبون مالا حقيقة له معتقدين وجوده ، ويموتون وهم لم يصلوا إليه ، وان وصلوا إلى من يدعى لقاءه من الكذابين .

وكذلك طلاب الكيمياء الذين يقال لهم : « الحديان » لكثرة انحنائهم على النفخ في الكير ، أكثرهم لا يصلون إلى الحرام ، ولا ينالون المغشوش ، وأما خواصهم فيصلون إلى الكيمياء ، وهي محرمة باطلة ، لكنها على مراتب .

منها ما يستحيل بعد بضع سنين ، ومنها ما يستحيل بعد ذلك ؛ لكن المصنوع يستحيل ويفسد ولو بعد حين ؛ بخلاف الذهب المعدني المخلوق فإنه لا يفسد ولا يستحيل ؛ ولهذا ذكروا أن محمد بن زكريا الرازي المتطبب — وكان من المصححين للكيمياء — عمل ذهباً وباعه للنصارى ، فلما وصلوا إلى بلادهم استحال ، فردوه عليه ، ولا أعلم في الأطباء من كان أبلغ في صناعة الكيمياء منه . وأما الفلاسفة الذين هم أحنق في الفلسفة منه ، مثل يعقوب بن اسحاق الكندي ، وغيره . فانهم أبطلوا الكيمياء ، وبينوا فسادها ، وبينوا الحيل الكيماوية .

ولم يكن في أهل الكيمياء أحد من الأنبياء ، ولا من علماء الدين ، ولا من مشايخ المسلمين ، ولا من الصحابة ، ولا من التابعين لهم

باحسان . واقدم من رأينا ، ويحكى عنه شيء فى الكيمياء خالد بن يزيد
ابن معاوية ، وليس هو ممن يقتدى به المسلمون فى دينهم ، ولا يرجعون الى
رأيه ، فان ثبت النقل عنه فقد دلس عليه ، كما دلس على غيره . واما
جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهورة عند الكيماوية ، فمجهول لا
يعرف ، وليس له ذكر بين أهل العلم ، ولا بين أهل الدين ، وهؤلاء
لا يعدون احد أمرين : اما ان يعتقد ان الذهب المصنوع كالمعدنى —
جهلا وضلالا — كما ظنه غيرهم . واما ان يكون علم انه ليس مثله ،
ولكنه لبس ودلس ، فما اكثر من يتحلى بصناعة الكيمياء ؛ لما فى النفوس
من محبة الذهب والفضة ، حتى يقول قائلهم : لو غنى بها مغن لرقص
الكون . وعامتهم يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل
الله ، ويظهرون للطماع انهم يعملون الكيمياء حتى يأكلوا ماله ، ويفسدوا
حاله . وحكاياتهم فى هذا الباب عند الناس اشهر من ان تحتاج الى نقل
مستقر تدل على ان أهل الكيمياء يعاقبون بنقيض قصدهم ، فتذهب أموالهم
— حيث طلبوا زيادة المال بما حرمة الله — بنقص الاموال ، كما قال الله
تعالى : (يمحق الله الربا ويربى الصدقات) .

والكيمياء أشد تحريما من الربا . قال القاضي أبو يوسف . من طلب
المال بالكيمياء أفلس ، ومن طلب الدين بالكلام تزندق ، ومن طلب
غرائب الحديث كذب . ويروى هذا الكلام عن مالك ، والشافعي ،

رضى الله عنهم أجمعين .

وقد قال لي رأس من رؤوسهم لما نهيته عنها ، وبينت له فسادها وتحريمها — ولما ظهرت عليه الحجة : أخذ يستغفى عن المناظرة ، ويذكر انه منقطع بالجدال ، وقال فيما قال — : النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف الكيمياء ، فقلت له : كذب ؛ بل هو مستلزم للكفر ، فان الله قال في كتابه (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً الا يجدوا ما ينفقون) وهذه الآية نزلت بالاجماع في غزوة تبوك ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد حض فيها الناس على الصدقة ، حتى جاء رجل بناقة مخطومة مزمومة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « لك بها سبعمائة ناقة مخطومة مزمومة » وجاء ابو عقيل بصاع فطعن فيه بعض المنافقين ، وقال فيها : كان الله غنياً عن صاع هذا ، وجاء آخر بصرة كادت يده تعجز عن حملها ، فقالوا : هذا مرأى . فأنزل الله تعالى : (الذين يلغزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات . والذين لا يجدون الا جهدهم . فيسخرون منهم سخر الله منهم . ولهم عذاب أليم) وجاء عثمان بن عفان بالف ناقة ، فاموزت خمسين ، فكملها بخمسين فرس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم » وصارت هذه من مناقبه المشهورة ، فيقال مجهز جيش العسرة .

وقد قال الله : (ليس على الضعفاء ولا على المرضى) الى قوله :
(ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا
واعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون) . وقد قيل : انهم
طلبوا أن يحملهم على النعال . وسواء أريد بالنعال النعال التي تلبس ، او الدواب
التي تركب ، فقد أخبر الله عن نبيه أنه قال لهم : (لا أجد ما أحملكم عليه)
وقد كان هو يحض الناس على الانفاق غاية الحض . فلو كانت الكيمياء
حقاً مباحاً وهو يعلمها ، لكان من الواجب أن يعمل منها ما يجهز به
الجيش ، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ومن نسب إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك فقد نسب إلى ما نزهه الله عنه .

وابضا فإن علماء الامة لم يوجب أحد منهم في الكيمياء حقاً ؛ لا
خمساً ولا زكاة ، ولا غير ذلك ، وقد اتفقوا على أن في الركاز الخمس ،
كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .
والركاز الذي لا ريب فيه ؛ هو دفن الجاهلية . وهي الكنوز المدفونة
في الأرض ، كالمعادن . فاهل الحجاز لا يجعلونها من الركاز ، وهو
مذهب أحمد وغيره ، واهل العراق يجعلونها من الركاز ، ومن العلماء
من يفرق بين أن يوجد المال جملة ، وبين أن لا يوجد . وللشافعي
فيها أقوال معروفة وجمهور العلماء يوجبون في المعدن حقاً ؛ اما الزكاة ،
واما الخمس .

ولو كانت الكيمياء حقاً حلالاً لكان الواجب فيها أعظم من الخمس
وأعظم من الزكاة ، فإنها ذهب عظيم بسعي يسير ، أبسر من استخراج
المعادن ، والركاز ؛ لكن هي عند علماء الدين من الغش الباطل المحرم
الذي لا يحل عمله ، ولا اتخاذه مالا ، فضلا عن ان يوجبوا فيها ما
يجب في المال الحلال .

وقال لي المخاطب فيها : فان موسى صلى الله عليه وسلم كان
يعمل الكيمياء . قلت له : هذا كذب ، لم ينقل هذا عن موسى أحد
من علماء المسلمين ، ولا علماء اهل الكتاب ؛ بل قد ذكروا عنهم
ان موسى كان له عليهم حق يأكل منه ، ولو كان يعمل الكيمياء
لكان يأكل منها .

قال : فان قارون كان يعمل الكيمياء ، قلت : وهذا أيضا باطل ؛
فانه لم يقله عالم معروف ، وإنما يذكره مثل الثعلبي في تفسيره عن
لا يسمى . وفي تفسير الثعلبي الفث والسمين ، فانه حاطب ليل ، ولو
كان مال قارون من الكيمياء لم يكن له بذلك اختصاص ؛ فان الذين
عملوا الكيمياء خلق كثير لا يحصون ، والله سبحانه قال : (وآتيناه من
الكنوز ما إن مفاتيحه لتتوء بالعصبة اولى القوة) فاخبر انه آناه من
الكنوز ما إن مفاتيحه لتتوء بالعصبة اولى القوة ، والكنوز اما ان
يكون هو كنزها ، كما قال : (والذين يكتزون الذهب والفضة) الآية

واما ان يكون اطلع على كناز مدفونة وهو الركاز ، وهذا لا ريب
أنه موجود .

ثم انه مات هذا الرجل وكان خطيباً بجامع ، فلم يشهد جنازته
من جيرانه وغيرهم من المسلمين الا أقل من عشرة ، وكان يعاني السحر
والسيميا ، وكان يشتري كتباً كثيرة من كتب العلم ، فشهدت بيع
كتبه لذلك ، فقام المنادي ينادي على « كتب الصنعة » وكانت كثيرة
يعنى كتب الكيمياء : فاتهم يقولون : هي علم الحجر المكرم ، وهي علم
الحكمة ، ويعرفونها بأنواع من العبارات ، وكان المتولى لذلك من أهل
السيف والديوان شهودا ، فقلت لولي الأمر لا يحل بيع هذه الكتب ؛
فان الناس يشترونها فيعملون بما فيها ، فيقولون : هؤلاء « زغلية »
فيقطعون أيديهم . واذا بعتم هذه الكتب تكونون قد مكتموهم من
ذلك ، واحرت المنادي فאלقاها ببركة كانت هناك ، فألقيت حتى أفسدها
الماء ، ولم يبق يعرف ما فيها .

ومما يوضح ذلك : ان الكيمياء لم يعملها رجل له في الأمة لسان
صدق ، لا عالم متبع ، ولا شيخ يقتدى به ، ولا ملك عادل ، ولا
وزير ناصح ، وانما يفعلها شيخ ضال مبطل ، مثل ابن سبعين وأمثاله ، او
مثل بنى عبيد . او ملك ظالم ، او رجل فاجر . وان التبس أمرها على
بعض أهل العقل والدين ، فغالهم ينكشف لهم أمرها في الآخر ، ولا

يستطيعون عملها صيانة من الله لهم لحسن قصد ، وما أعلم ان رجلا من خيار المسلمين انفق منها او أكل منها .

وما يذكره بعض الناس ان أولياء الله يعملون بها . فهذا لا يعدو ما يقوله احد أمرين : اما ان يكون كاذبا . واما ان يكون قد ظن من يعملها انه من أولياء الله ، المحصوصين بمثل هذه الكرامة ، فهذا جهل ؛ فان الكيمياء يعملها المشرك واليهودي والنصراني والفاجر والمتباعد ، لا يختص بها أولياء الله ؛ بل لا يعرف ولي ثابت الولاية يعملها ، ومن ذكرها ممن يدعي انه من الأولياء مثل صاحب « الفصوص » وأمثال هؤلاء فهؤلاء في كلامهم في الدين من الخطأ والضلال اعظم مما في كلامهم في الكيمياء ، فاذا كان كلامهم في التوحيد والنبوة واليوم الآخر فيه من الضلال ما هو مخالف لكتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين ؛ بل ما لم يقله اليهود والنصارى فكيف يكون كلامهم في الكيمياء ؟ .

ثم من اغتر بما ذكره صاحب « كتاب السعادة » فيه ، وفي « كتاب جواهر القرآن » وأمثالها من الكتب : ففي هذه الكتب من الكلام المردود والمخالف للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة وأئمتها ما لا يخفى على عالم بذلك ، وقد رد علماء المسلمين ما في هذه الكتب من أقوال المتفلسفة واشباهها من الضلال المخالف للكتاب والسنة . ومن الناس من يطعن في نقل هذه الكتب عن أضيفت اليه ، ويقول : انه كذب

عليه في نسبة هذه الكتب اليه . ومنهم من يقول : بل قد رجع عن ذلك ؛ فانه قد ثبت عنه في غير موضع نقيض ما يقوله في هذه الكتب ، ومات على مطالعة البخاري ومسلم .

نعم ! خرق العادات للأولياء جائز ، مثل ان يصير النبات ذهباً . وذلك مما لا يكون طريقه طريق الكيمياء المعمولة بالمعالجات الطبيعية ، وبين هذين من الفرق ما بين عصا موسى ، وعصي السحرة ، فان تلك كانت حية تسعى ، وتلك يخيل اليه من سحرهم انها تسعى .

وبالجملة : فاذا كان طائفة من المنتسبين الى العلم والعبادة اعتقدوا ان علم الكيمياء حق وحلال : فهذا لا يفيد شيئاً ؛ فان قول طائفة من العلماء والعباد خالفهم من هو اكبر منهم واجل عند الأمة لا يحتاج به إلا أحق ؛ فانه ان كان التقليد حجة فتقليد الأكبر الأعلم الأعبد أولى . وان لم يكن حجة لم ينفعه ذكره لهؤلاء . وعلى التقديرين فلا يفيد هذا شيئاً . وبكفيه ان خيار هذه الأمة من القرون الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الذين يلونهم لم يدخلوا في شيء من هذا ، اذ لو كانت حلالا لدخلوا فيها ، كما دخلوا في سائر المباحات ؛ فانهم كانوا يكتسبون الأموال بالوجوه ، واكتساب المال مع انفاقه في طاعة الله عمل صالح . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « على كل مسلم صدقة » . قالوا : فمن لم يجد ، قال :

يعمل بيده فينفع نفسه، ويتصدق . قالوا : فان لم يستطع ، قال : يعين صانعاً ، او يصنع لأخرق . قالوا : فان لم يستطع ، قال : يكف نفسه عن الشر فانها صدقة يتصدق بها على نفسه .

ومما يوضح الأمر في ذلك : ان الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء أجناساً وأصنافاً وأنواعاً ، تشترك في شيء ، ويمتاز بعضها عن بعض بشيء ، كما أن الدواب تشترك في أنها تحس وتتحرك بالارادة فهذا لازم لها كلها ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أصدق الأسماء حارث وهمام » . إذ كل انسان لابد له من حرث ، وهو كسبه وعمله . ولا بد له من مم ، هو مبدأ إرادته ، ويمتاز بعض الدواب عن بعض بما يفصل بينه وبين غيره . فهذه الخواص الفاصلة مختصة ، كما ان الصفات المشتركة عامة ، وهذا كالنطق للانسان ، والصهيل للفرس ، والرغاء للبعير ، والنهيق للحمار ، وأمثال ذلك .

وكذلك النباتات تشترك مع الدواب في أنها تنمي وتغذى ؛ ولكن ليس للنبات حس ، ولا إرادة تتحرك بها ، والمعدن مشاركون في بعض ذلك . وقد علم ان هذه الأصناف — التي تسمى الأنواع التي يفضل بعضها عن بعض بهذه الخواص الفاصلة — إذا تقومت بهذه الفضول الخواص لم يكن لبشر أن يجعلها من انواع اخر ، ولا أن يجعل ذلك الفضل ويلبسها فضلاً آخر ، فلا يمكنه ان يجعل الحنطة شعيراً ، ولا

الفرس حاراً . ولا الحمار ثوراً . وكذلك لا يمكنه ان يجعل الفضة ذهباً ، ولا النحاس فضة ، وأمثال ذلك ؛ وانما غايته يشبه وجوده ، ويدلس .

ومن زعم من الكياوية ان الفضة ذهب لم يستكمل نضجه ، فقد كذب ؛ بل لهذا معدن ، ولهذا معدن ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قيل له : اي الناس اكرم ؟ فقال : اتقاسم . فقالوا : لسنا نسألك عن هذا ؛ فقال : يوسف نبي الله ، ابن يعقوب نبي الله ، ابن اسحق نبي الله ، ابن ابراهيم خليل الله . فقالوا : لسنا نسألك عن هذا . فقال : أفمن معادن العرب تسألوني ؟ الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ، فكما ان قريشاً ليس أصلها أصل تميم ، وعدنان ليس أصلها أصل قحطان ، والعرب ليس أصلها أصل العجم ، فكذلك ليس أصل الذهب أصل الفضة ، ولا أصل الفضة أصل الذهب ، وان قدر ان معدن الذهب يكون فيه فضة ، كما يكون في معدن الفضة نحاس ، فكذلك خبث المعادن .

ومعلوم ان المستخرج من المعدن لا بد من تصفيته من خبثه ، والناس يعلمون ما شاء الله من معادن الفضة لا يخرج منها ذهب . ولو كانت الفضة إذا اكمل طبخها صارت ذهباً ، لكان يخرج من معادن الفضة ذهب ؛ إلا ان يقال : ليس من طبيعة ذلك المعدن حرارة طبخها . فيقال : هذا ايضا مما يبطل قول الكياوية ؛ وذلك ان الله سبحانه يخلق

الذهب في معادن بحرارة ورطوبة ، ويخلقها في المعدن كما يخلق الأجنة في بطون الأرحام ، وكما يخلق في الحرث من الأشجار والزرع بحرارة يخلقها ، وما يخلق به من الحرارة التي اودعها في تلك الأجسام لا تقوم مقامه حرارة النار التي نصنعها نحن .

وبالجملة فاستقراء هذين الأصلين - ان المخلوق لا يكون مصنوعا ، والمصنوع لا يكون مخلوقا ، وان الأنواع المفضلة بخواصها لا يمكن ان ينقل منها نوع إلى نوع آخر - يظهر ذلك بالعقل ، والدلالة الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة ، والاجماع ايضا في ذلك ، ثم ما فطر الله عليه عباده - وسوى بين بلاده - من انكار ذلك وعقوبة فاعليه في الجملة ظاهر ، وان فعله بعضهم باطنا .

ثم ان الذين يصنعون الكيمياء ، ويدعون انها حق حلال لو بيع لأحدم ذهب ، وقيل له : هو من عمل الكيمياء لم يشتريه ، كما يشتري المعدني ، وان صنع به كما يمنع بذهبه الذي يعلمه من الاعتبار ؛ بل قد جبلت قلوب الناس على أن من فعل هذا نسبوه إلى الغش والزغل والتمويه ، والناس شهداء الله في الأرض .

وايضا فان فضلاء أهل « الكيمياء » يضمنون اليها الذي يسمونه السيميا كما كان يصنع ابن سبعين ، والسهروردي المقتول ، والحلاج ،

وأمثالهم . وقد علم أنه محرم بكتاب الله وسنة رسوله ، وإجماع الأمة ؛ بل أكثر العلماء على أن الساحر كافر ، يجب قتله . وقد ثبت قتل الساحر عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وحفصة بنت عمر ، وعبد الله بن عمر ، وجندب بن عبد الله ، وروى ذلك حرفوعا عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد قال الله تعالى : (ولا يفلح الساحر حيث أتى) . وقال تعالى : (واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ، وما كفر سليمان ؛ ولكن الشياطين كفروا ، يعلمون الناس السحر ، وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولوا : إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) .

فبين سبحانه أن طلاب السحر يعلمون أن صاحبه ماله في الآخرة من خلاق : أي من نصيب ، ولكن يطلبون به الدنيا : من الرئاسة والمال . (ولو أنهم آمنوا واتقوا) لحصل لهم من ثواب الله في الدنيا والآخرة ما هو خير لهم مما يطلبونه .

ولهذا تجدد الذين يدخلون في السحر ، ودعوة الكواكب ،

وتسييحاتها ، فيخاطبونها ، ويسجدون لها ، انما مطلوب احدم المال
والرئاسة ، فيكفر ويشرك بالله ؛ لأجل ما يتوهمه من حصول رئاسة
ومال ، ولا يحصل له إلا ما يضره ولا ينفعه ، كما يدل عليه استقرار
أحوال العالم .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عد
من الكبائر الاشراك بالله ، والسحر ، وقتل النفس ، والربا ، والفرار
من الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ، وغير ذلك من أنواع
السحر . وأصنافه متنوعة .

وانما المقصود هنا : انك تجد « السيميا » التي هي من السحر كثيرا
ما تقترن بالكيمياء ؛ ومعلوم بالاضطرار من دين الاسلام ان السحر من
أعظم المحرمات ، فاذا كانت الكيمياء تقرن به كثيراً ، ولا تقترن بأهل
العلم والايمان : علم انها ليست من اعمال أهل العلم والايمان ؛ بل من
أعمال أهل الكفر والفسوق والعصيان . وهذا كله فيمن وصل إلى
الكيمياء وعملها ، وقدر على ان ينفق منها ولا ينكر عليه ، واكثر
الطالبين لها لم يوصلوا إلى ذلك ، ولم يقدرُوا عليه ، ومن وصل منهم
إلى ذلك مرة تعذر عليه في غالب الأوقات ، مع حصول المفسدات .

ومن استقرأ أحوال طالبيها وجد تحقيق ما قاله الأئمة ، حيث قالوا :

من طلب المال بالكيمياء افلس ، ومن طلب العلم بالكلام تزندق ،
ومن طلب غرائب الحديث كذب . وكم انفقوا فيها من الأموال ، وكم
صحبوا بها من الرجال ، وكم اكثروا فيها من القيل والقال . وكم علقوا
بها الأطماع والآمال ، وكم سهروا فيها من الليالي ، ولم يظفروا الا بخسارة
الدنيا والدين ، ونقص العقل والعلم ، ونصب العرض والذل والصغار
والحاجة والاقتار ، وكثرة الهموم والأحزان ، وصحبة شرار الأقران ،
والاشتغال عما ينفعهم في المعاش والمعاد ، والاعراض عما ينفع في
الآخرة من الزاد .

لا سيما وهي كثيرا ما تقود أصحابها الى انواع المعاصي والفسوق ؛
اذ طالبها يبغيها بغية العاشق للمعشوق ؛ بل قد تؤول الى الكفر بالرحمن ،
والاعراض عن الايمان والقرآن ، والدخول في أضاليل المشركين ،
وعباد الأوثان ، وهو خسارة الدنيا والدين ، لم يحصل الا على طمع
كاذب ، كالبرق الخالب ، والسراب الذي (يحسبه الضمآن ماء ، حتى
اذا جاءه لم يجده شيئا ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه ، والله سريع
الحساب) فهم في ذلك بمنزلة من يظن في أهل الكفر من القسيسين
والرهبان انهم من عباد الله أهل الايمان ، او من يظن في أهل البدع
والكذب والتليس انهم من اولياء الله الذين (لا خوف عليهم ولا هم
يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون . لهم البشرى في الحياة الدنيا

وفي الآخرة ، لا تبديل لكلمات الله ! ذلك هو الفوز العظيم) .

بل كثير منهم يظن في المتنبئ الكذاب : كمسيلة ، والغنسي ،
ونحوهما أنهم بمنزلة الأنبياء الصادقين : كإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ،
ومحمد . صلوات الله عليهم أجمعين . واشتباه الحق بالباطل ، واشتباه
النبي بالمتنبئ ، والمتكلم بعلم بالمتكلم بجهل ، والولى الصادق بالمرأى الكاذب :
هو كاشتباه الذهب المعدنى بالذهب المصنوع ، وقد فرق الله بين
الحق والباطل ، وإنما اهتدى للفرق التام اهل العلم والايمان من أمة
محمد صلى الله عليه وسلم . الذين قال الله فيهم : (كان الناس أمة
واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وانزل معهم الكتاب
بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه الا الذين
أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات ، بغياً بينهم ، فهدى الله الذين
آمَنوا لما اختلفوا فيه من الحق بأذنه ، والله يهدي من يشاء الى
صراط مستقيم) .

وهي الأمة الوسط ، الذين هم شهداء الله فى الأرض على خلقه فى
الحق ، وهم الذين يأمرُونَ بالمعروف وينهون عن المنكر . جعلنا الله
وسائر اخواتنا من اتباعهم ، والمقتبدين بهم ، وحشرنا فى زميرتهم ،
بمنه وفضله .

ومن أعظم حجج « الكيماوية » : استدلالهم بالزجاج . قالوا :

فان الزجاج معمول من الرمل والحصى ، ونحو ذلك ، ففاسوا على ذلك ما يعملونه من الكيمياء . وهذه حجة فاسدة ؛ فان الله سبحانه وتعالى يخلق للناس زجاجاً ؛ لا في معدن ، ولا في غيره ؛ وانما الزجاج من قسم المصنوعات ، كالأجر والفخار ونحوها مما يطبخ في النار . وقد تقدم ان الله سبحانه وتعالى جعل لبنى آدم قدرة على ان يعملوا انواعاً من المطاعم والملابس والمساكن ، وكذلك جعل لهم قدرة على ما يصنعونه من الآنية من الفخار ، والزجاج ، ونحو ذلك ؛ ولم يخلق لهم سبيلاً على ان يصنعوا مثل ما خلق الله .

واذا تبين ان الزجاج من قسم المصنوعات دون المخلوقات ، ليس فيه ما يشبه المصنوع بالمخلوق ، بطلت حجة الكيمياء .

فان اصل المخلوقات التي خلقها الله لا يمكن البشر ان يصنعوا مثلها ، ولا يمكنهم نقل نوع مخلوق من الحيوان والنبات والمعدن الى نوع آخر مخلوق . وهذا مطرد لا ينقض . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل باع ملكاً وعقاراً ، ثم خرج مستحقاً . فهل يحاسب المشتري بالثمن من اجرة المبيع ، اذا كان له اجرة ؟ وهل يتوقف استحقاق

الاجرة على انتفاع المشتري بالبيع ؟ ام لا ؟ وهل يرجع المشتري على
البائع بما يجب عليه في الشرع من الأجرة للبيع مدة مقامه في يده ،
او بالثمن الذي دفعه ؟ .

فأجاب : اذا كان المشتري عالما بالغصب ، فهو ظالم ضامن للمنفعة ،
سواء انتفع بها او لم ينتفع ، وان لم يعلم فقرار الضمان على البائع الظالم ،
واذا انتزع المبيع من يد المشتري فله ان يطالب بالثمن الذي قبضه .
وان أخذ منه الاجرة وهو مغرور رجع بها على البائع الغار . والله أعلم .

وسئل

عمن يقول : ان « السيميا » و « الكيمياء » علمان من علوم
الأنبياء والأولياء . ويروى بعضهم في الكيمياء — وهو الفضة الخدماء
او الخدمة — من أسفهاها أكل الحلال « ونحو ذلك ؟ .

فأجاب : وأما من قال . ان « السيميا ! والكيمياء » من علوم
الأنبياء والأولياء فكاذب مفتر ؛ لم يعرف عن نبي من الأنبياء أنه تكلم
لا في هذا ، ولا في هذا ، ولا عن ولي مقبول عند الأمة .

أما « السيميا » فانها من السحر (ولا يفلح الساحر حيث أتى)

ولا ريب ان السحرة قد يشتبهون بالأنبياء والأولياء ، ويأتون ما يظن ان يضاهي ما تأتي به الأنبياء ، كما أتى سحرة فرعون بما يضاهون به معجزة موسى ، (فألقى موسى عصاه فاذا هي تلقف ما يأفكون — الى قوله — ساجدين) .

وأما « الكيمياء » فهو المشبه بالذهب والفضة المخلوقين . والكيمياء لا تختص بهذين ؛ بل تصنع كيمياء الجواهر : كاللؤلؤ والزبرجد . وكيمياء المشمومات : كالمسك والعنبر والورد ، وكيمياء المطعومات . وهي باطلة طبعاً ، محرمة شرعاً ، فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من غشنا فليس منا » .

« والكيمياء » من الغش ؛ فان الله لم يخلق شيئاً الا بقدر ، والخلق لا يصنعون مثل ما خلق الله تعالى . قال الله تعالى : (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه) . وفي الحديث الصحيح يقول الله تعالى : « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي ؛ فليخلقوا ذرة او ليخلقوا شعيرة » .

والفلاسفة يقولون : إن الصناعة لا تعمل عمل الطبيعة : يعني ان المصنوع من الذهب والفضة وغيرها لا يكون مثل المطبوع الذي خلق بالقوة الطبيعية السارية في الأجسام ، ولهذا لا يوجد من المخلوقات ما صنع الخلق مثله ، وما يصنعه الخلق لم يخلق لهم مثله ، فهم يطحنون

الطعام ، وينسجون الثياب ، وبينون البيوت ، ولم يخلق لهم مثل ذلك .
وكذلك الزجاج يصنعونه من الرمل والحصى ، ولم يخلق مثله .
وهذا مما احتج به الكيماوية على صحة الكيمياء . وهي حجة باطلة لما
ذكر ، فانه لو خلق زجاج ، وصنع زجاج مثله : لكان في هذا حجة ،
وليس الأمر كذلك .

وجماهير العقلاء من الأولين والآخرين الذين تكلموا بعلم في هذا
الباب يعلمون ان الكيمياء مشبه ، وان الذهب المخلوق من المعادن ما
يمكن ان يصنع مثله ؛ بل ولا يصنع ، وكل ينكشف قريباً ، او بعيداً ؛
ولكن منه ما هو شديد الشبه ، ومنه ما هو أبعد شَبْهاً منه . وقد بسط
الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

ومثل

عن رجل اشترى عبداً سليماً من العيب ، ثم باعه كذلك .
فسرق العبد من المشتري الثاني مبلغاً وأبق . فهل يرجع بالثمن على
البائع الأول ؟ او الثاني ؟ او بالأرث . ام لا ؟ .

فأجاب : للمشتري ان يطالب بالأرث بلا نزاع بين العلماء ، ومعنى

ذلك : ان يقوم العبد ولا عيب فيه ، ويقوم وبه هذان العيان ، فما نقص من القيمة نقص من الثمن بحسابه ، فاذا كانت قيمته سليماً أربعمائة ، وقيمته معيماً مائتان : حط عنه نصف الثمن .

وهل يرجع بالثمن كله على السيد الذي دلس العيب ؟ فهذا فيه نزاع مشهور بين العلماء . فذهب مالك وأحمد في أنص الروايتين عنه أنه يرجع عليه بالثمن كله . وقد ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد في القول الآخر يرجع عليه بذلك .

وسئل

عن رجل اشترى جارية فبانت عاشقة في سيدها الذي باعها ، وباعها الثاني لثالث . فهل للثالث ان يردها على الثاني ؟ وهل يردها الثاني على الأول ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : نعم هذا عيب ينقص القيمة في العادة نقصاً بيناً ، فاذا ثبت ولم يعلم به المشتري كان له ان يردها على بائعه المشتري الثاني ، واذا كان المشتري الثاني لم يعلم العيب فله ان يردها على البائع الأول . والله أعلم .

وسئل

عن رجل اشترى جارية صحيحة سالمة فهربت من يوم ابتاعها من غير ضرب ، ولا إجحاف . فهل للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن قبل حضور الجارية ، ووجودها ، أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ان كانت الجارية معروفة بالابق قبل ذلك ، وكنتم البائع هذا العيب ، وأبقت عند المشتري ، فللمشتري ان يطالب البائع بالثمن في أصح قولي العلماء ، كما هو مذهب مالك وأحمد في المنصوص عنه من القولين . وفي القول الآخر يطالب بالارش .

وان لم تكن أبقت قبل ذلك ولكن أبقت بسبب ما فعل بها المشتري فلا شيء على البائع . واذا حدث به عيب إباق او غيره بعد القبض ، فلا رد له عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وأما مالك فيقول : له الرد بذلك الى تمام ثلاثة أيام ، وما بعد ذلك إلى سنة . وله الرد بالجنون والجذام والبرص . والله أعلم .

وسئل

عن دابة لم يعلم أحد المتبايعين بها عيباً ، فكشفت عنده مقدار شهر ،
ثم وجد بها عيباً ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا ظهر بها عيب قديم قبل البيع ، ولم يكن
علم به ، فله ان يردها بذلك العيب ؛ ما لم يظهر منه ما يدل على الرضا به .

وسئل

عن رجل باع قمحاً فبذره فتلّف ، فطلب المشتري من البائع خراج
الأرض . فهل يجب على البائع ذلك ؟ وهل للمشتري ان يطالبه بذلك ؟
وإذا ادعى المشتري ان العيب كان من البائع ؟ .

فأجاب : إذا باعه وسلم اليه المبيع ، ثم تلف بعد ذلك عند المشتري ،
او بذره المشتري فتلّف : فلا ضمان على البائع ؛ بل يستحق جميع
الثلث إلا أن يكون به عيب ، أو تدليس ، ونحو ذلك .

وان ادعى المشتري أن تلفه بسبب عيب كان فيه ، وكان ذلك القمح قد اشترى منه غير هذا المشتري ، وشهدوا أنه سليم من العيب ، لم يقبل قول المشتري ، وان لم يكن للبائع بينة ، فalcول قوله مع يمينه ، إذا لم يقم المشتري بينة .

وأيضاً فاذا قال أهل الخبرة : ان العيب لا ينبت النبات المعتاد ، وهذا قد نبت النبات المعتاد ، ثم هاف : كان حجة للبائع .

وسئل

عن رجل باع زوجته داراً بيع أمانة بأربعمائة درهم ، وقد استوفت الدراهم من الاجرة ، فهل يجوز لها أخذ شيء آخر ، وقد أخذت الأربعمائة ، فهل يحرم عليها ؟

فأجاب : الحمد لله وحده . المقصود بهذا وأمثاله ان يعطيه المال ، ويستغل العقار عن منفعة المال ، فما دام المال في ذمة الآخذ فانه يستغل العقار ، وإذا رد عليه المال أخذ العقار ، وهذا على هذا الوجه لا يجوز باتفاق المسلمين . وان قصداً ذلك وأظهرها صورة بيع لم يجوز على أصح قولي العلماء أيضاً .

ومن صحح ذلك فلا بد ان يكون بيعه شرعياً ، فاذا شرط انه

إذا جاء بالثمن أعاد إليه العقار : كان هذا بيعاً باطلاً . والشرط المتقدم على العقد كالمقارن له في أصح قولي العلماء .

وحينئذ فما حصل للمرأة من الأجرة بعد أن علمت التحريم تحسبه من رأس المال ، وما قبضته قبل ذلك : فهو على الخلاف المذكور ، وإن اصطلاحاً على ذلك فهو أحسن . وما قبضته بعقد مختلف تعتقد صحته لم يجب عليها رده في أصح القولين .

وسئل

عن رجل طلب من انسان أن يقرضه دراهم ، وللرجل كرم ، فامتنع إلا أن يبيعه الكرم بمائة درهم ، وأنه إذا جاء بالدرهم أعاد إليه الكرم ، فباعه الكرم بهذا الشرط ، ولم يذكر الشرط في العقد ، ثم بعد العقد قال المشتري لجماعة شهود : اشهدوا على أنه متى جاء هذا بدراهمي أعدت إليه كرمه . فهل يكون هذا البيع صحيحاً ، أم لا ؟ وهل يجب على المشتري القيام بما شرطه على نفسه في إعادة الكرم ؟ وإذا مكر المشتري بالبائع . هل يجوز له ذلك ؟

فأجاب : ليس هذا بيعاً لازماً ؛ بل عليه أن يرد عليه كرمه إذا أعطاه دراهمه ، ولا يحل له أن يمكر به .

وسئل

عن امرأة اشترت خرقة تخطيطها ، ثم بعد ذلك وجدت فيها خامة وفيها فزور ، فهل تلزم التاجر ان ردها اليه ؟

فأجاب : لها ان تطالبه بأرش العيب القديم ، وإذا كان قد نقص بما أحدثته فيه من العيب كان لها الرد مع أرش العيب الحادث في أصح قولي العلماء . والله أعلم .

وسئل

عن رجل باع ملكا لابنة تحت حجره بألف وثمانين — يبيع أمانة — وهو يساوي أربعة آلاف درهم ، وشهدت الشهود ، وذكروا في المكتوب ان ابنة البائع أذنت في البيع ، ولم يكن الشهود حضروها ، ولا لها جلية عندهم . فهل يصح هذا البيع ؟

فأجاب : الحمد لله . يبيع الأمانة بيع باطل ، والواجب رد العوض ، وبيع الأب مثل هذا الغبن العظيم لا يجوز ، والمحجور عليها لا يصح

إذنها والاشهاد عليها بالأذن في مثل ذلك ؛ بل إذا عرف ذلك فسخ البيع بكل حال .

وسئل رحمه الله

هل ذكر أحد من العلماء ان المشتري الأول إذا لم يجز له التصرف فيها قبل القبض فتلفت يكون ضامناً لها ؟ أو ان جواز التصرف والضمان متلازمان طرداً وعكساً ؟ فالنزاع في ذلك مشهور ؟

فأجاب : القولان في مذهب أحمد : وهو طريقة القاضي وأصحابه .

والتأخرون من أصحاب أحمد مع أبي حنيفة والشافعية يقولون بتلازم التصرف والضمان ، فعندم ان ما دخل في ضمان المشتري جاز تصرفه فيه ، وما لم يدخل في ضمانه لم يجز تصرفه فيه ؛ ولهذا طرد الشافعي ذلك في بيع الثمار على الشجر ، فلم يقل بوضع الجوائح ؛ بناء على ان المشتري إذا قبضها ، وجاز تصرفه فيها ، صار ضمانها عليه .

والقول الثاني : في مذهب أحمد الذي ذكره الحرقى ، وغيره من المتقدمين ، وعليه تدل أصول أحمد : ان الضمان والتصرف لا يتلازمان ؛ ولهذا كان ظاهر مذهب أحمد أن الثمار إذا تلفت قبل تمكن المشتري

من جذاذها . كانت من ضمان البائع ، مع ان ظاهر مذهبه انه يجوز للمشتري التصرف فيها بالبيع وغيره ، فجوز تصرفه فيها مع كون ضمانها على البائع . وقد ثبت بالسنة ان الثار من ضمان البائع ، كما في صحيح مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا بعت من أخيك ثمرة فاصابتها جائحة ، فلا يحل لك ان تأخذ من ثمنها شيئاً ، بم يأخذ احدكم مال أخيه بغير حق ؟ » .

ولكن الرواية الأخرى عنه في منع التصرف في هذه الثار يوافق الطريقة الأولى .

ومن الحجة لهذه الطريقة : ان منافع الاجارة مضمونة على المؤجر قبل الاستيفاء ، بمعنى أنها ان تلفت بآفة سماوية كموت الدابة ، وتعطلت المنافع كانت من ضمان المؤجر ، لأنها تلفت قبل التمكن من استيفائها ، مع انه يجوز للمستأجر التصرف فيها حتى بالبيع في ظاهر المذهب ، وان كان عنه رواية أخرى لا يؤثرها بأكثر من الاجرة ، إذا لم يحدث فيها زيادة ؛ لثلا يرجح فيها لم يضمن . وهي مذهب أبي حنيفة . وأبو حنيفة عنده ان المنافع لا تملك بالعقد ، وانما تملك بالاستيفاء شيئاً فشيئاً .

وأحمد في المشهور عنه هو وغيره يجوزون اجارتها بأكثر من الأجرة ، ويقولون : هذا ليس ربحاً لم يضمن ؛ لأن هذه المنافع مضمونة على

المشتري ، بمعنى انه لو تركها مع القدرة على استيفائها فلم يستوفها كانت من ضمانه ؛ وانما تكون مضمونة على البائع إذا تلفت قبل التمكن من استيفائها ؛ ولهذا كان ظاهر مذهب احمد في (باب الضمان) ضمان العقد — الفرق بين ما يتمكن من قبضه ، وما لم يتمكن ، ليس هو الفرق بين المقبوض وغيره . ومن ذلك ان الحرق وغيره يقولون : ان الصبرة المتعينة المبيعة جزافاً تدخل في ضمان المشتري بالعقد ، ولا يجوزون للمشتري بيعها حتى ينقلها ، لحديث ابن عمر ، وابن عمر روى الحكمين جميعاً . قال من السنة : ان ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً فهو من ملك المبتاع ، وقال ما رواه البخاري عنه : « كنا نبتاع الطعام جزافاً فنهينا ان نبيعه في مكانه حتى تنقله إلى رحالنا » فقد جاز التصرف حيث يكون الضمان على البائع ، كما في الثمار ، ومنع التصرف حيث يكون الضمان على المشتري كالصبرة من الطعام ، فثبت عدم التلازم بينهما .

ومن حجة هذا القول انه ليس كل ما دخل في ضمان المشتري يجوز تصرفه فيه ، بدليل المقبوض قبضاً فاسداً ، والمقبوض في قبض فاسد .

اما الأول فلو اشترى قفيزاً من صبرة ، أو رطلاً من زبرة ، ونحو ذلك مما يشترط في إقباضه الكيل أو الوزن : فقبض الصبرة كلها ، أو الزبرة كلها ، فان هذا قبض فاسد ، لا يبيع له التصرف الا بتميز ملكه

عن ملك البائع ؛ ومع هذا فلو تلفت تحت يده كانت مضمونة .

وايضا فليس المشتري ممنوعا من جميع التصرفات ؛ بل السنة انما جاءت في البيع خاصة ، ولو اعتق العبد المبيع قبل القبض فقد صح اجماعا . وقد تنازع الناس في الهبة وغيرها . وقد تنازع الناس في غلة الطعام المبيع قبل النهي عن قبضه ، فانه هو الذي ثبت في النصوص ، واتفق عليه العلماء . وكذلك اختلفوا في تفريع هذا الأصل .

وأصول الشريعة توافق هذه الطريقة ، فليس كل ما كان مضموناً على شخص كان له التصرف فيه : كالمغصوب ، والعارية . وليس كل ما جاز التصرف فيه كان مضموناً على المتصرف ؛ كالمالك : له ان يتصرف في المغصوب ، والمعار ، فيبيع المغصوب من غاصبه ، ومن يقدر على تخليصه منه ، وان كان مضموناً على الغاصب ، كما ان الضمان بالخراج ، فانما هو فيما اتفق ملكا ويدا . وأما إذا كان الملك لشخص ، واليد لآخر ؛ فقد يكون الخراج للمالك ، والضمان على القابض .

وأيضا فيبيع الدين ممن هو عليه جائز في ظاهر مذهب احمد والشافعي ، وكذلك ابو حنيفة . وعند مالك يجوز بيعه ممن ليس هو عليه ، وهو رواية عن أحمد ؛ مع ان الدين ليس مضموناً على المالك .

وايضا فالبائع إذا مكن المشتري من القبض : فقد قضى ما عليه ؛

وأما المشتري هو المفرط بترك القبض ، فيكون الضمان عليه ؛ بخلاف ما إذا لم يمكنه من القبض : بأن لا يوفيه التوفية المستحقة ، فلا يكيله ولا يزنه ولا بعده ، فانه هنا بمنزلة ما لم يوفه إياه من الدين . وإذا لم يفعل البائع ما يجب عليه من التوفية ؛ كان هو المفرط ، فكان الضمان عليه ؛ إذ التفريط بناسب الضمان .

وأما حل التصرف وحرمة فله أسباب أخر :

فقد يكون السبب التمكن من التسليم حتى لا يشابه بيع الغرر . وإذا لم ينقله من مكانه : فقد ينكر البائع البيع ، ويفضي إلى النزاع . وقد لا يمكنه البائع من التسليم ، كما اشترط في الرهن القبض ؛ لأن مقصوده استيفاء الحق من المرهون عند تعذر استيفاء الحق من الراهن . وهذا إنما يتم بأن يكون قابضاً للرهن ؛ بخلاف ما إذا كان بيد الراهن ، فانه يحول بينهما .

وقد يكون سبب ذلك ان المقصود بالعقد هو التقابض ، وبالقبط يتم العقد ، ويحصل مقصوده ؛ ولهذا إذا أسلم الكفار وتحاكموا إلينا وقد تعاقدوا عقوداً يجوزونها وتقابضوها : لم نفسخها ؛ وإن كانت محرمة في دين المسلمين ، وإن كان قبل التقابض نقضناها ؛ لئلا يفضي إلى الاذن بعد الاسلام في قبض محرم . فالبيع قبل قبضه لم يتم ملك المشتري عليه ؛

بل هو يتعرض للآفات شرعا وكوناً ، فكان بيعها قبل القبض من جنس بيع الغرر ؛ ولهذا نهى عن بيع المغنم قبل القبض ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عنده ؛ لعدم تمكنه من القبض الواجب عليه بالعقد . وإن كان من الناس من يجعل الحديث متاولا للدين والعين ، ويجعل التسليم مستثنى منه . ومنهم من يخصه بالعين ، ويفسره ببيع عين لم يملكها ، ويجعل معنى « ما ليس عندك » : ما ليس في ملكك . ومنهم من يحمله على الملك واليد جميعا ، أو يشترط في المبيع أن يكون مملوكا مقبوضاً ، فلا يجوز بيع المملوك الذي لا يتمكن من تسليمه ، وهو من بيع الغرر : كالعبد الآبق ، والفرس الشارد .

وهذا حجة من منع بيع الدين ممن ليس عليه . قال : لأنه غرر ليس بمقبوض . ومن جوزة قال : يبعه كالحالة عليه ، وكبيع المودع والمعار ، فانه مقبوض حكماً ؛ ولهذا جوزنا بيع الثمار . وظاهر مذهب أحمد أنه إذا اشترى ثمرة بادية الصلاح ، وقبض ثمنها ، فانها تكون من ضمان البائع ؛ لأن عليه القبض الى كمال الجذاذ ؛ والمشتري لم يتمكن من جذاذها ، ولكن جاز تمكنه منها إذا خلى بينه وبينها : يجعل التصرف . وقبضها التخلية ، وجعل في الضمان قبضها التمكن من الانتفاع الذي هو المقصود بالعقد . ولغموض مأخذ هذه المسائل كثر تنازع الفقهاء فيها ، ولم يطردها إلى التوهم فيها قياس كما تراه .

وكثير منهم لا يلاحظ فيها معنى ؛ بل يتمسك فيها بظاهر النصوص ،
وكل منها قد يتناقض فيها ؛ لكن قد جعل على حمل المذاهب
فيها ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى صبرة مجازفة ، ثم تلفت على ملك المشتري قبل
قبضها ، ثم باعها قبل قبضها من غير ان يعلم تلفها . فاذا قلنا : ان
المشتري الأول لم يجوز له بيعها قبل قبضها . فتلفت . فهل هي من ماله ؟
او من مال البائع الأول ؟ وهل ذكر احد من العلماء : ان المشتري
الأول إذا لم يجوز له التصرف فيها قبل القبض فتلفت ، يكون ضامنا لها ،
او ان جواز التصرف والضمان متلازمان طرداً وعكساً ؟

فأجاب : الحمد لله . أما في هذه الصورة ، فالبيع باطل بالاتفاق ،
إذا تلف المبيع وقت العقد ، سواء باعها بالصفة ، او بغير الصفة ، او
باعها برؤية سابقة على العقد ؛ بل في مثل هذه الصورة لو تلفت بعد
العقد ، وقبل وجودها على الصفة ، أو الرؤية الأولى ، لا يفسخ البيع .
فأما إذا تبين انها كانت تالفة حين العقد ، فالبيع باطل بلا ريب .

واما ضمانها فظاهر مذهب مالك وأحمد ان التلف من ضمان

المشتري ؛ لما احتج به من حديث الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : « مضت السنة انما ادركته الصفقة حيا مجموعا ، فهو من ضمان المشتري » اذ ظاهر مذهب احمد ان ما كان متعيناً بالعقد لا يحتاج إلى توفية بكيل أو وزن ونحوها ؛ بحيث يكون المشتري قد تمكن من قبضه ، فهو من ضمانه : قبضه او لم يقبضه .

وأما مذهب أبي حنيفة والشافعي : فانها من ضمان البائع ، وهي الرواية الأخرى عن احمد ، واختارها ابو محمد ؛ لكن الصواب في ذلك متووع . فمذهب أبي حنيفة لا يدخل المبيع كله في ضمان المشتري إلا بالقبض ؛ إلا العقار . وعند الشافعي العقار وغيره سواء ، وهو رواية عن أحمد .

وعن احمد رواية بالفرق بين المكيل والموزون وغيرها . ورواية بالفرق بين الطعام وغيره . ورواية بالفرق بين المطعوم : المكيل الموزون وغيره . وهذا في القبض عنه ، كالروايات في الربا .

وقال رحمه الله

فصل

في « المقبوض بعقد فاسد » : أصله ان العقد الصحيح يوجب على كل من المتعاقدين ما اقتضاه العقد ، مثل ما يوجب التقابض : في البيع ، والاجارة ، والنكاح ، ونحو ذلك من المعاولات اللازمة ، فان لزومها يقتضى وجوب الوفاء بها وتحريم نقضها .

وأما « العقود الجائزة » من الوكالات بأنواعها ، والمشاركات بأصنافها ، فانها لا توجب الوفاء مطلقا ؛ إذ العقد ليس بلازم يجب الوفاء به ؛ بل هو جائز مباح ، وصاحبه مخير بين إمضائه وفسخه ، وإذا فسخه كان نقضاً له ؛ لكن ما دام العقد موجودا فعليه الوفاء بموجبه من حفظ المال ؛ فانه عقد أمانة .

وأما تحريم العدوان كالحيانة فذلك واجب بالشرع لا بالعقل ، إذ يحرم عليه العدوان في مال من اتهمه ، وغيره ؛ لكن العقد أوجب ذلك أيضا وزاده توكيدا .

وأما وجوب التصرف عليه ، بحيث يكون العامل : في المضاربة ،
والمزارعة ، والمساواة ، إذا ترك التصرف الذي اقتضاه العقد : مفرطاً ،
فهذا هو الظاهر ؛ فإن العقد وإن كان جائزاً ، فما دام موجوداً فله
موجبان : الحفظ بمنزلة الوديعة ، والتصرف الذي اقتضاه العقد . وهذا
قياس مذهبنا ؛ لأننا نوجب على أحد الشريكين من المعاوضة بالبيع
والعمارة ما يحتاج إليه الآخر في العرف : مثل عمارة ما استهدم .
هذا في شركة الأملاك ، فكذلك في شركة العقود ؛ فإن مقصودها هو
التصرف . فترك التصرف في المضاربة والمساواة والمزارعة قد يكون أعظم
ضرراً من ترك عمارة المكان المستهدم في شركة الأملاك .

ومن ترك بيع العين والمنفعة المشتركة ؛ لأنه هناك يمكن الشريك ان
يبيع نصيبه ، وهنا غره وضيع عليه منفعة ماله ، فإذا كان العقد فاسداً
لم يثبت جميع مقتضاه من وجوب التقابض والتصرف ، وحل التصرف
والانتفاع ونحو ذلك ، فإذا اتصل به القبض فهو قبض مأذون فيه بعقد ،
فليس مثل قبض الغاصب الذي هو بغير إذن ؟ ولهذا قال الفقهاء : ما ضمن
بالقبض في العقد الصحيح ضمن بالقبض في العقد الفاسد ، كالبيع
والمؤجر . وما لم يضمن بالقبض في العقد الصحيح لا يضمن بالقبض في
العقد الفاسد ، كالأمانات : من المضاربة والشركة ونحوها ؛ لوجود الأذن .
ولهذا تنازع العلماء في حصول الملك بالقبض فيه ، وفيما يستحقه من

العوض ، هل هو المسمى . او عوض المثل ، او نحو ذلك . وذلك ان الفرق بينها من وجهين :

أحدها : ان ذلك قبض بغير إذن المالك ، وهذا قبض باذن المالك .

الثاني : ان هذا قبض اقتضاء عقد ، وان كان فيه فساد ، وذاك قبض لم يقتضه عقد بحال ؛ ولهذا نوجب في ظاهر المذهب المسمى في النكاح الفاسد ، وفي المضاربة الفاسدة ، ونحوها على أحد القولين .

فان كان المقبوض به موجودا وأراد الرد رده ، وإن كان فائتا رد مثله إذا أمكن . فاذا تعذر رد العين او المثل فلا بد من رد عوض ، مثل ان يكون المبيع ليس من ذوات الأمثال ؛ بل من ذوات القيم ، ومثل المنافع المستوفاة بالأجارة الفاسدة ، ومثل عمل العامل في المشاركة الفاسدة : من المساقاة والمضاربة ونحوها . فمن أصحابنا من يوجب رد القيمة في هذه الصورة ، كقول الشافعي ، بناء على أن المستحق رد العين او النفعة ، وقد تعذر عينه ومثله فينقل الى القيمة ، كما لو ضمنت بالاتلاف او الغصب .

وطرد الشافعي هذا في المسمى الفاسد في النكاح ، والمغصوب : فأوجب مهر المثل ؛ بناء على أنه كان يجب رد البضع لفساد التسمية ، فلما لم يمكن رده رد بدله ، وهو مهر المثل ، وخالفه بعض أصحابه .

والجمهور من أصحابنا وغيرهم ، وسائر العلماء أوجبوا بدل المهر المسمى مثله او قيمته ؛ لا بدل البضع ، وهو الصواب قطعاً ؛ لأن النكاح هنا لم يفسد ، فلم يجب رد المستحق به وهو البضع ، وإذا لم يجب رد البضع لم يجب رد بدله ؛ بل الواجب هو إعطاء المسمى إن أمكن ، وإلا فبدله ، فكان بدل المسمى هو الواجب ، وهو أقرب إلى ما تراضوا به من بدل البضع ، وفي سائر العقود إذا فسدت نوجب رد العين او بدلها . وظاهر كلام أحمد ان الواجب في المشاركة — مثل المضاربة ونحوها — المسمى أيضا : كالنكاح الفاسد ، على ظاهر المذهب . وهذا القول أقوى ،

بل الصواب انه لا يجب في الفاسد قيمة العين ، او المنفعة مطلقا ، وذلك لأن العين لو أمكن ردها او رد مثلها لكان ذلك هو الواجب ؛ لأن العقد لما اتفق وجب إعادة كل حق إلى مستحقه ، والمثل يقوم مقام العين . أما إذا كان الحق قد فات مثل الوطء في النكاح الفاسد ، والعمل في المؤاجرات والمضاربات ، والغبن في المبيع : فالقيمة ليست مثلاً له .

وإنما تجب في بعض المواضع : كالمثلف والمغصوب الذي تعذر مثله ؛ للضرورة ؛ إذ ليس هناك شيء يوجد أقرب إلى الحق من القيمة ، فكان ذلك هو العدل الممكن ، كما قلنا مثل ذلك في القصاص ،

ودية الخطأ وأرش الجراح . واعتبرنا القيمة بتقويم الناس ؛ إذ ليس هناك متعاقدان تراضيا بشيء . وأما هنا فقد تراضيا بأن يكون المسمى بدلا عن العين او المنفعة ، والناس يرضون لها ببديل آخر ، فكان اعتبار تراضيتها أولى من اعتبار رضا الناس .

فان قيل : ها إنما تراضيا بهذا البديل في ضمن صحة العقد ؛ ووجوب موجباته ، وذلك متف هنا ؟ [قيل :] والناس إنما يجعلون هذا قيمة في ضمن عقد صحيح له موجباته ، فلما تعذر العقد هنا قدرنا وجود عقد يعرف به البديل الواجب فيه ، فتقدير عقدها الذي عقدها أولى من تقدير مالم يوجد بحال ، ولا رضا به ، ولم يعقده غيرها . فاذا كان لابد من التقدير والتقريب ، فما كان أشبه بالواقع كان أولى بالتقدير وأقرب الى الصواب .

فتبين بهذا ان إيجاب مهر المثل في النكاح الفاسد إنما هو شيء لها بمن يتزوج من أمثالها نكاحا صحيحا لازما ، فتحتاج فيه الى شيئين : الى تقدير مثلها ، وتقدير نكاح صحيح ، فيه مسمى . فقسناها على أمثالها ، وقسنا فاسدها على صحيح أولئك ، وهذا في غاية البعد ، وإذا أوجبنا المسمى في الفاسد قسنا فاسدها بصحيحها ، وهي الى نفسها أقرب من غيرها إليها . ثم عقدها الفاسد وعقدها الصحيح أقرب من عقدها الفاسد الى عقد غيرها الصحيح . وأما إذا كان وطىء بشبهة بلا نكاح فهنا يوجب مهر مثلها .

وقال شيخ الاسلام قدس الله روحه

فصل

« قاعدة في المقبوض بعقد فاسد » وذلك أنه لا يخلو : إما ان يكون العاقد يعتقد الفساد ويعلمه ، او لا يعتقد الفساد .

فالأول يكون بمنزلة الغاصب ؛ حيث قبض ما يعلم أنه لا يملكه ؛ لكنه لشبهة العقد ، وكون القبض عن التراضي هل يملكه بالقبض او لا يملكه ؟ او يفرق بين ان يتصرف فيه او لا يتصرف ؟ هذا فيه خلاف مشهور في الملك . هل يحصل بالقبض في العقد الفاسد ؟ .

وأما ان كان العاقد يعتقد صحة العقد : مثل أهل الذمة فيما يتعاقدون بينهم من العقود المحرمة في دين الاسلام ؛ مثل بيع الخمر ، والربا ، والخنزير ؛ فان هذه العقود اذا اتصل بها القبض قبل الاسلام والتحاكم إلينا أمضيت لهم ، ويملكون ما قبضوه بها بلا نزاع ؛ لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقي من الربا ، ان كنتم

مؤمنين) فأمر بترك ما بقى .

وإن أسلموا أو تحاكموا قبل القبض فسخ العقد ، ووجب رد المال إن كان باقيا ، أو بدله إن كان فائتا . والأصل فيه قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين — إلى قوله — وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم) أمر الله تعالى برد ما بقى من الربا فى النعم ، ولم يأمر برد ما قبضوه قبل الاسلام ، وجعل لهم مع ما قبضوه قبل الاسلام رؤوس الأموال . فعلم ان المقبوض بهذا العقد قبل الاسلام يملكه صاحبه ، أما اذا طرأ الاسلام وبينها عقد ربا فيفسخ ، وإذا انفسخ من حين الاسلام استحق صاحبه ما أعطاه من رأس المال ، ولم يستحق الزيادة الربوية التى لم تقبض ، ولم يجب عليه من رأس المال ما قبضه قبل الاسلام ؛ لأنه ملكه بالقبض فى العقد الذى اعتقد صحته ، وذلك العقد أوجب ذلك القبض ، فلو أوجبناه عليه لكنا قد أوجبنا عليه رده ، وحاسبناه به من رأس المال الذى استحق المطالبة به ، وذلك خلاف ما تقدم .

وهكذا كل عقد اعتقد المسلم صحته بتأويل من اجتهاد أو تقرير : مثل المعاملات الربوية التى يبيعها مجوزوا الحيل . ومثل بيع النيذ المتنازع فيه عند من يعتقد صحته . ومثل بيع الغرر المهي عنها عند من يجوز بعضها ؛ فان هذه العقود إذا حصل فيها التقابض مع اعتقاد الصحة

لم تنقُض بعد ذلك ؛ لا بحكم ، ولا برجوع عن ذلك الاجتهاد .

وأما إذا تحاكم المتعاقدان الى من يعلم بطلانها قبل التقابض ، او استفتياه إذا تبين لهما الخطأ ، فرجع عن الرأي الأول ، فما كان قد قبض بالاعتقاد الأول أمضي . وإذا كان قد بقي في الذمة رأس المال ، وزيادة ربوية : أسقطت الزيادة ورجع الى رأس المال . ولم يجب على القابض رد ما قبضه قبل ذلك بالاعتقاد الأول ، كأهل الذمة وأولى ؛ لأن ذلك الاعتقاد باطل قطعاً .

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

إذا كان إيجاب المسمى أو مثله أقرب إلى التسوية في الفاسد الذي يتعذر رده : رد المقبوض أو مثله من إيجاب مثل العوض المسمى في العقد على مثال هذا المضمون .

فنقول : المثل من فاسد فسد مثله ، فليس المؤجل مثل الحال ، ولا أحد النوعين مثل الآخر ، فلو أسلم اليه دراهم في شيء سلماً ، ولم

يتغير سعره ، وقلنا : هو سلم . فان رد اليه رأس ماله في الحال ، أو مثله ، فهذا هو الواجب .

وأما إذا أخره إلى حين حلول السلم ، ثم أراد رد مثل رأس ماله : فليس هذا مثالا له . فاذا أوجبنا المسلم فيه بقيمته وقت الاسلاف كان أقرب إلى العدل ، فاتها تراضيا أن يأخذ بهذه الدراهم من المسلم فيه ، لا من غيره ؛ لكن لم يتفقا على القدر ، فردها إلى القيمة العادلة هو الواجب بالقياس ؛ فان قبض الثمن قبل قبض المثلث . ولو اشترى سلعة لم يقطع فيها ، وقلنا هو يبيع فاسد ، فاذا تعذر رد العين ومثلها : ردت القيمة بالسعر وقت القبض ، فكما أوجبنا هنا قيمة المقبوض من العوض ، نوجب هناك قيمة المقبوض من الدراهم .

ونظيرها من كل وجه : ان يكون المبيع مكيلا ، او موزونا ، لم يقطع ثمنه ؛ لكنه مؤجل الى حول ، فحين يحل الأجل إن رد حنطة مثلا لم يكن مثلا لتلك المقبوضة ؛ لاختلاف القيمة ، فاعطاء قيمة المقبوض وقت قبض السلعة مؤجلا إلى حين قبض الثمن أشبه بالعدل . فهذا في الثمن والمثلث سواء .

والأصل فيه ان كل ما كان أقرب إلى ما تعاقد عليه ، وتراضيا به ، كان أولى بالاستحقاق مما لم يتعاقد عليه ولم يتراضيا به ، وأن

المضمون بالغصب والاتلاف إذا لم يكن مثليا فإنه يقدر بالقيمة لا بالعقود ، فتقدير المضمون بذلك العقد أولى من تقديره بالمضمون بعقد آخر ؛ لكن هذه المسألة « مسألة الحلول والتأجيل » مبنية على أصل آخر ، وهو ان اختلاف الأسعار يؤثر في التماثل ، وهذا مذكور في موضعه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل عاقد رجلا بثغر الاسكندرية على غلة ذكر أنها مودعة في ناحية بيروت ، وأعطاه الثمن ، وأرسل وكيله ليسلم ذلك للمشتري ، فلم يجد الغلة ؛ بل وجدها تحت الحوطة ، كل ذلك بعد ان أشهد المشتري على نفسه ، انه تسلم الغلة المذكورة . فهل يجوز لهذا البائع تأخير ما قبضه من الثمن ؟ وهل له في ذلك شبهة ، ويعطى البائع بتأخير الثمن عمن سلمه بعد المطالبة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين : إذا لم يجد المبيع الغائب ، او وجده ولم يتمكن من قبضه ، فله فسخ البيع ان كانت العين مغصوبة . وان تلفت انفسخ البيع ووجب على البائع ان يرد عليه الثمن إذا طلبه المشتري ، ولا ينفعه اشهاد المشتري عليه بالقبض ، إذا كان قد أشهد

قبل القبض ، وان قامت عليه بينة بالاقرار ، وكان الاقرار صحيحاً :
فله تحليف البائع أن باطن الاقرار كظاهره في أصح قولي العلماء .

وأما اذا علم كذب الاقرار ، بأن يكون قد أقر بالقبض قبل
التمكن منه ، لم يصح هذا الاقرار كله — إذا صح بيع الغائب ، بأن
بيعه بالصفة على مذهب مالك ، وأحمد في المشهور .

وأما من أبطل بيعه مطلقاً كالشافعي ، وأحمد في رواية ، فالبيع
باطل من أصله ، وأبو حنيفة يصححه مطلقاً ، وأحمد في رواية ؛ لكن
له الخيار عند الرؤية بكل حال ، وبكل حال فالأئمة متفقون على أن
[على] البائع دفع الثمن إذا طلبه المشتري والحالة هذه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله :

عمن باع بيعاً وجحد البيع ، وأشهد المشتري على نفسه بالفسخ ،
فما الحكم في ذلك ؟

فأجاب : إذا جحد البيع وفسخه المشتري كذلك ، لم يكن للبائع
الزام المشتري ثانياً بالقبض . والله أعلم .

وسئل

عن رجل اشترى ملكاً بثمن معين . ودفع الثمن بمحضر شهود كتاب التبائع ، وثبت الكتاب ، وحكم به حكام المسلمين الأربعة ، ثم استحق الملك المشتري مستحق غير البائع ، وأثبت استحقاقه بذلك الشرع ، ورفع يد المشتري عما اشتراه منه ، والرجل يومئذ غائب فوق مسافة القصر ، وله أملاك حاضرة وأموال . فهل إذا طلب الرجل المذكور من الحاكم الذي يبلد المشتري الذي حكم له على الغائب بنظير ما قبض الغائب من الرجل المشتري من ثمن المبيع يجيبه الى ذلك ، والحالة هذه ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم إذا ظهر المبيع مستحقاً ، فللمشتري ان يرجع بالثمن على من قبضه منه ، أو يبدله . فاذا كان القابض منه غائباً حكم عليه إذا قامت الحجة ، وسلم إلى المحكوم له حقه من مال الغائب مع بقاءه على حجته . والله أعلم .

باب الربا

سئل شيخ الإسلام قدس الله روحه

عن تحريم الربا ، وما يفعل من المعاملات بين الناس اليوم ؛ ليتوصلوا بها الى الربا ، وإذا حل الدين يكون المديون معسراً ، فيقلب الدين في معاملة أخرى بزيادة مال ، وما يلزم ولاية الأمور في هذا ، وهل يرد على صاحب المال رأس ماله دون ما زاد في معاملة الربا ؟

فأجاب : المراباة حرام بالكتاب والسنة ، والاجماع . وقد « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه . وشاهديه . ولعن المحلل ، والمحلل له » قال الترمذي حديث صحيح . قالان ملعونان .

وان كان أصل الربا في الجاهلية : ان الرجل يكون له على الرجل المال المؤجل ، فاذا حل الأجل قال له : أنتقضى ؟ أم تربى ؟ . فان وفاه وإلا زاد هذا في الأجل وزاد هذا في المال ، فيتضاعف المال .

والأصل واحد . وهذا الربا حرام باجماع المسلمين .

وأما إذا كان هذا هو المقصود ، ولكن توسلوا بمعاملة أخرى ؛ فهذا تنازع فيه المتأخرون من المسلمين ، وأما الصحابة فلم يكن بينهم نزاع أن هذا محرم ، فأنما الأعمال بالنيات ، والآثار عنهم بذلك كثيرة مشهورة .

والله تعالى حرم الربا لما فيه من ضرر المحتاجين ، وأكل المال بالباطل ، وهو موجود في المعاملات الربوية . وأما إذا حل الدين وكان الغريم معسرا : لم يجز باجماع المسلمين أن يقلب بالقلب لا بمعاملة ولا غيرها ؛ بل يجب إنظاره ، وإن كان موسرا كان عليه الوفاء ، فلا حاجة إلى القلب لامع يساره ، ولا مع إعساره .

والواجب على ولاة الأمور بعد تعزيز المتعاملين بالمعاملة الربوية : بأن يأمرُوا المدين أن يؤدي رأس المال ، ويسقطوا الزيادة الربوية ، فإن كان معسرا وله مغلات يوفى منها وفي دينه منها بحسب الامكان ، والله أعلم .

وقال سبحان الله قدس الله روحه

فصل

فبين أوقع العقود المحرمة ثم تاب

قال الله تعالى في الربا : (وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) . وقد بسط الكلام على هذا في موضعه .

وقد قال تعالى لما ذكر الخلع والطلاق ، فقال في الخلع :
(ولا يحل لکم أن تأخذوا مما آتیتموهن شیئاً ؛ إلا أن یخافا أن لا یقیما حدود الله ؛ فان خفتم أن لا یقیما حدود الله فلا جناح علیها فیما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن یتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون — إلى قوله — وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسکوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسکوهن ضراراً لتعتدوا ، ومن یفعل ذلك فقد ظلم نفسه) وقال تعالى : (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة ، وانقوا الله ربکم ، لا تخرجوهن من بیوتهن ، ولا ینخرجن إلا أن یأتین بفاحشة مبینه ، وتلك حدود الله ، ومن یتعد

حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .
فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ، وأشهدوا
ذوي عدل منكم ، وأقيموا الشهادة لله ، ذلك يوعظ به من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر ، ومن يتق الله يجعل له مخرجاً . ويرزقه من حيث
لا يحتسب ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد
جعل الله لكل شيء قدراً) .

فالطلاق المحرم : كالطلاق في الحيض ، وفي طهر قد أصابها فيه .
حرام بالنص والاجماع ، وكالطلاق الثلاث عند الجمهور ، وهو تعدل حدود
الله ، وفاعله ظالم لنفسه ، كما ذكر الله تعالى : (ومن يتعد حدود
الله فقد ظلم نفسه) .

والظالم لنفسه إذا تاب تاب الله عليه ؛ لقوله : (ومن يعمل سوء
أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً) فهو إذا استغفره
غفر له ورحمه ، وحينئذ يكون من المتقين . فيدخل في قوله : (ومن
يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب) .

والذين ألزمهم عمر ومن وافقه بالطلاق المحرم كانوا عالمين بالتحريم ،
وقد نهوا عنه فلم ينتهوا ، فلم يكونوا من المتقين ، فهم ظالمون
لتعديهم الحدود ، مستحقون للعقوبة . ولذلك قال ابن عباس لبعض
المستفتين : ان عمك لم يتق الله فلم يجعل له فرجاً ولا مخرجاً ، ولو اتقى الله

لجعل له فرجا ومخرجا .

وهذا إنما يقال لمن علم أن ذلك محرم وفعله . فأما من يعلم بالتحريم فإنه لا يستحق العقوبة . ولا يكون متعديا ، فإنه إذا عرف أن ذلك محرم ، تاب من عوده إليه ، والتزم أن لا يفعله .

والذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل ثلاثتهم واحدة في حياته كانوا يتوبون ، وكذلك من طلق في الحيض ، كما طلق ابن عمر ، فكانوا يتوبون فيصيرون متقين ، ومن لم يتب فهو الظالم لنفسه ، كما قال : (بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) .

فحصر الظلم فيمن لم يتب ، فمن تاب فليس بظالم ، فلا يجعل متعديا لحدود الله ، بل وجود قوله كعدمه ، ومن لم يتب فهو محل اجتihad .

فعمر عاقبهم بالالزام ، ولم يكن هناك تحليل ، فكانوا لا اعتقادهم أن النساء يحرمن عليهم لا يقعون في الطلاق المحرم ، فانكفوا بذلك عن تعدي حدود الله . فاذا صاروا يقعون الطلاق المحرم ، ثم يردون النساء بالحليل المحرم : صاروا يفعلون المحرم مرتين ، ويتعدون حدود الله مرتين ؛ بل ثلاثاً ؛ بل أربعاً ؛ لأن طلاق الأول كان تعدياً لحدود الله ، وذلك نكاح المحلل لها ، ووطؤه لها قد صار بذلك ملعوناً هو

والزوج الأول . فقد تعدى حد الله ، هذا مرة أخرى ، وذاك مرة .
والمرأة ووليها لما علموا بذلك وفعلوه كانوا متعدين لحدود الله ، فلم
يحصل بالالتزام في هذه الحال انكفاف عن تعدى حدود الله ؛ بل زاد
التعدي لحدود الله ، فترك التزامهم بذلك — وإن كانوا ظالمين غير
تائبين — خير من إلزامهم به . فذلك الزنا يعود إلى تعدي حدود الله
مرة بعد مرة .

وإذا قيل : فالذي استفتى ابن عباس ونحوه لو قيل له : تب .
لتاب ، ولهذا كان ابن عباس يفتي أحياناً بترك اللزوم ، كما نقل عنه
عكرمة وغيره . وعمر ما كان يجعل الخلية والبرية إلا واحدة رجعية .
ولما قال .

قال عمر (١) : (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم
وأشد ثباتاً) . وإذا كان الالتزام عاماً ظاهراً كان تخصيص البعض
بالإعانة نقضاً لذلك ، ولم يوثق بتوبته . فالمراتب أربعة .

أما إذا كانوا يتقون الله ويتوبون فلا ريب أن ترك الالتزام — كما
كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر — خير .

وإن كانوا لا ينتهون إلا بالزام فينتهون حينئذ ، ولا يوقعون المحرم .

(١) ياض بالاصل .

ولا يحتاجون إلى تحليل . فهذا هو الدرجة الثانية التي فعلها فيهم عمر .

والثالثة : أن يحتاجوا إلى التحليل المحرم ، فهذا ترك الالزام خير .

والرابعة : أنهم لا ينتهون ، بل يقعون المحرم ، ويلزمون به بلا تحليل . فهذا ليس في إلزامهم به فائدة إلا آصار وأغلال لم توجب لهم تقوى الله ، وحفظ حدوده ؛ بل حرمت عليه نساؤهم ، وخربت ديارهم فقط . والشارع لم يشرع ما يوجب حرمة النساء وتخریب الديار ؛ بل ترك إلزامهم بذلك أقل فساداً ، وإن كانوا أذنبوا فهم مذنبون على التقديرين ؛ لكن تخریب الديار أكثر فساداً ، والله لا يحب الفساد .

وأما ترك الالزام فليس فيه إلا أنه أذنب ذنباً بقوله ، ولم يتب منه . وهذا أقل فساداً من الفساد الذي قصد الشارع دفعه ومنعه بكل طريق .

وسئل عما إذا أبدل قمحاً بقمح ؟

فأجاب : إذا أبدل قمحاً بقمح ، كيلاً بكيل ، مثلاً بمثل : جاز . وإن كان بزيادة لم يجز .

وسئل

عن امرأة باعت اسورة ذهب بثمان معين الى أجل معين ، هل يجوز ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا بيعت بذهب أو فضة الى أجل لم يجر ذلك باتفاق الأئمة ؛ بل يجب رد الأسورة ان كانت باقية ، او رد بدلها ان كانت فائتة . والله اعلم .

وسئل

هل يجوز بيع الحياصة بنسيئة ، بزائد عن ثمنها ؟

فأجاب : أما الحياصة التي فيها ذهب أو فضة ، فلا تباع إلى أجل بفضة أو ذهب ؛ لكن تباع بعرض إلى أجل . والله أعلم .

وسئل

عن حديث : « رخص في العرايا أن تباع بحرصها » فما خرصها ؟
و « نهى عن بيع المصرة ، والمحفلة » ؟

فأجاب : الحمد لله . اما « المصرة ، والمحفلة » فهي البهيمة — من الابل والغنم وغيرها — تترك حتى يجتمع اللبن في ضرعها أياماً ، ثم تباع ، يظن المشتري أنها تحلب كل يوم مثل ذلك . فهذا من التدليس والغش ، وقد حرّمه النبي صلى الله عليه وسلم عموماً ، وخصوصاً وجعل للمشتري الخيار ثلاثاً إذا حلبها ؛ إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها ، ورد عوض اللبن الذي كان موجوداً وقت العقد ، وجعل صلى الله عليه وسلم عوضه صاعاً من تمر .

وأما بيع الغر الذي لا يمكن البائع تسليمه ، مثل ان يبيع عبده الآبق ، وبعيره او فرسه الشارد ، او طيره الذي خرج من قفصه ، او من حبله ، ونحو ذلك . فان بيع مثل هذه الأمور من « باب المخاطرة والتمار » ، فان المبيع ان قدر عليه كان المشتري قد قمر البائع ، حيث أخذ ماله بدون قيمته ، وان لم يقدر عليه كان البائع قد قمر المشتري .

وفي كل منها أكل مال الآخر بالباطل . وشر من ذلك ان يبيعه ما في بطن الدابة ، وكذلك اذا باعه الثمرة قبل بدو صلاحها ، فهذه من أنواع الغرر . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها عموماً ، وخصوصاً . وكل ذلك من اليسر الذي حرمه الله في القرآن .

وكذلك بيع الحصاة ، مثل ان يقول : بعثك من هذه الأرض الى حيث تبلغ هذه الحصاة ، او بعثك — من هذه الثياب ، او الشياء ، او الغلمان ، او غيره — ما تقع عليه هذه الحصاة ، فيكون المبيع مجهول القدر ، او العين ، او الوصف .

وأما « العرايا » فان النبي صلى الله عليه وسلم استثنىها مما نهى عنه من المزابنة ؛ وذلك انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة ، والمحاقلة . « والمزابنة » ان يشتري الرطب في الشجر بخرصه من التمر . و « المحاقلة » ان يشتري الحنطة في سنبلها بخرصها من الحنطة . والحرص هو الحزر والتقدير . فيقال : كم في هذه النخلة ؟ فيقال : خمسة أوسق فيقال : اشترته بخمسة أوسق . او كم في هذا الحقل من البر فيقال : خمسة أوسق ، فيقال : اشترته بخمسة أوسق .

وهذا الحكم عام في كل ما يباع الا بقدره ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا

الفضة بالفضة ، الا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الحنطة بالحنطة الا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الشعير بالشعير الا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا التمر بالتمر الا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الملح بالملح الا مثلاً بمثل . . ونهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من الطعام لا يعلم كيلها بالطعام المسمى . فاذا بيعت هذه الأموال بمثلها جزافاً لم يحز ذلك ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعها الا متماثلة ، فاذا لم يعلم التماثل لم يحز البيع ، ولهذا يقول الفقهاء : الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل . والتماثل يعلم بالكيل والوزن .

واما الحرص : فهو ظن وحسبان ، يقدر به عند الحاجة والضرورة ، فاما مع امكان الكيل والوزن فلا . فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والمزابنة ؛ لأنهم يحزرون من غير حاجة ، وإباح ذلك في العرايا لأجل الحاجة ؛ لأن المشتري يحتاج الى أكل الرطب بالتمر خرساً ؛ لأجل حاجته الى ذلك . ورخص في ذلك في القليل الذي تدهو إليه الحاجة ، وهو ما دون النصاب ، وهو ما دون خمسة اوسق . وكذلك يجوز لحاجة البائع الى البيع . كما قد بسط ذلك في موضعه .

ولفظ « العرايا » معناه في اللغة هي النخلات التي يعيرها الرجل لغيره : أي يعطيه إياها ليأكل ثمرها ، ثم يعيدها إليه ، كما قال الشاعر يمدح فيه بالكرم :

فليست بسنهاء ولا رجبية ولكن عرايا في السنين الجوائح

وهذا كما يقال للماشية « المنيحة » : مثل ان يعطيه الناقة او الشاة ليشرب لبنها ، ثم يعيدها إليه ، وهو من جنس العارية . وهو ان يعيره داره ليسكنها ثم يعيدها إليه .

ومنه افقار الظهر : وهو ان يعطيه دابته ليركب فقارها ، ثم يعيدها إليه . فهذا أصل هذه اللفظة : لكن حكم العرايا هل هو مخصوص بما كان موهوباً للمشتري ؟ او عام في ذلك وفي غيره ؟ فيه قولان للعلماء . والأول قول مالك . والثاني قول الشافعي ، وفي مذهب أحمد القولان . والله أعلم .

وسئل

عن رجل اشترى قمحاً بثلثين معلوم الى وقت معلوم ، ثم إنه ما حصل لصاحب القمح شيء ، ثم داره عقدا ، وارتهن عليه ملكا ، وانه أخذ ذلك بيعاً وشراء بذلك العقد ، فهل البيع جائز ؟ .

فأجاب : اذا اشترى قمحاً بثلثين الى أجل ، ثم عوض البائع من ذلك الثمن سلعة الى أجل لم يجوز : فان هذا بيع دين بدين . وكذلك

ان احتال على ان يزيد في الثمن ، ويزيده ذلك في الأجل ، بصورة يظهر رباها لم يجز ذلك ، ولم يكن له عنده الا الدين الأول . فان هذا هو الربا الذي أنزل الله فيه القرآن ؛ فان الرجل يقول لغريمه عند محل الأجل ، تقضى او تربى ، فان قضاء والا زاده هذا في الدين ، وزاده هذا في الأجل فحرم الله ورسوله ذلك ، وأحرى بقتال من لم ينته . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل اضطر الى قرضة دراهم ، فلم يجد من يقرضه الا رجل يأخذ الفائدة ، فيأتي السوق يشتري له بضاعة بخمسين ، ويبيعها له بربح معين الى مدة معينة ، فهل هي قنطرة الربا ؟ .

فأجاب : اذا اشترى له بضاعة ، وباعها له فاشتراها منه ، او باعها للثالث صاحبها الذي اشتراها المقرض منه ، فهذا ربا .

والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين في تحريم ذلك كثيرة : مثل حديث عائشة لأم ولد زيد بن أرقم ، قالت لها : يا أم المؤمنين انى ابتعت من زيد بن أرقم غلاماً الى العطاء ، بشمانئة درهم نسيئة ثم ابتعته منه بستمانئة نقداً . فقالت عائشة : بئس

ما شريت ، وبئس ما اشتريت أخبرى زيدا انه قد ابطال جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الا ان يتوب . فقالت : يا أم المؤمنين ! رأيت ان لم أجد الا رأس مالى ؟ فقالت عائشة : (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) . وعن أنس بن مالك انه سئل عن مثل ذلك . فقال : هذا ما حرم الله .

واما الذي لم يعد الى البائع بحال ، بل باعها المشتري من مكان آخر لجاره ، فهذا يسمى « التورق » وقد تتوزع في كراهته . فكرهه عمر بن عبد العزيز ، والامام أحمد بن حنبل — رضي الله عنه — في احدي الروايتين . وقال عمر بن عبد العزيز . التورق أخية الربا : أي أصل الربا . وهذا القول أقوى .

وسئل

عن رجل طلب من انسان ألف درهم الى سنة بألف ومائتى درهم ، فباعه فرسا او قماشا بألف درهم ، واشتراه منه بألف ومائتى درهم الى أجل معلوم ، فهل يجوز ذلك ؟ .

فأجاب : لا يحل له ذلك ؛ بل هو ربا باتفاق الصحابة وجمهور

العلماء ، كما دلت على ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
سئل ابن عباس رضي الله عنه عن رجل باع حريرة ، ثم ابتاعها لأجل
زيادة درهم ، فقال : دراهم بدرام ، دخلت بينهما حريرة وسئل عن
ذلك أنس بن مالك ، فقال : هذا مما حرم الله ورسوله . وقالت عائشة
لأم ولد زيد بن أرقم في نحو ذلك بثس ما شريت وبثس ما اشتريت ،
أخبرني زيداً انه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، الا ان يتوب .

فتى كان مقصود المتعامل دراهم بدرام الى اجل — فانما الأعمال
بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى — فسواء باع المعطي الأجل ،
او باع الأجل المعطي ، ثم استعاد السلعة . وفي السنن عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال : « من باع بيعتين في بيعة ، فله أو كسها او
الربا » وفيه ايضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اذا تبايعتم
بالعينة ؛ واتبعتم اذئاب البقر ، وتركتم الجهاد في سبيل الله ، أرسل الله
عليكم ذلاً لا يرفعه عنكم حتى ترجعوا الى دينكم » وهذا كله في بيع
العينة ، وهو بيعتان في بيعة .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان
في بيع ، ولا ربيع ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » قال الترمذي :
حديث صحيح . فحرم النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع الرجل

شيئاً ، وبقرضه مع ذلك ؛ فانه يحاييه في البيع لأجل القرض ، حتى ينفعه ، فهو رباً .

وهذه الأحاديث وغيرها تبين ان ما تواطأ عليه الرجلان ، بما يقصدان به درام بدرام أكثر منها الى أجل فانه رباً ، سواء كان يبيع ثم يبتاع ، او يبيع وبقرض ، وما اشبه ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تداين ديناً ، فدخل به السوق ، فاشتري شيئاً بحضرة الرجل ، ثم باعه عليه بفائدة هل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذا على ثلاثة أوجه :

الاول : ان يكون بينهم مواطأة لفظية ، او عرفية ، على ان يشتري السلعة من رب الحانوت ، فهذا لا يجوز .

والثاني : ان يشتريها منه على ان يعيدها إليه . فهذا أيضاً لا يجوز ، فقد دخلت أم ولد زيد بن أرقم على عائشة ، فقالت : يا أم المؤمنين ! انى ابتعت من زيد بن أرقم غلاماً الى العطاء بثمانمائة درهم نسيئة ، ثم ابتعته منه بستمائة نقداً ، فقالت لها عائشة : بئس ما شريت ، وبئس

ما اشتريت ، أخبرني زيدا انه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الا ان يتوب . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من باع بيعتين في يعة فله او كسهما او الربا » وسئل ابن عباس عن ذلك ، فقال : درام بدرام دخلت بينهما حربة . وقال أنس بن مالك : هذا مما حرم الله ورسوله .

والوجه الثالث : ان يشتري السلعة سرأ ، ثم يبيعها للمستدين بياناً ، فيبيعها أحدهما ، فهذه تسمى « التورق » ؛ لأن المشتري ليس غرضه في التجارة ، ولا في البيع ، ولكن يحتاج إلى درام ، فيأخذ مائة ، ويبقى عليه مائة وعشرون مثلاً . فهذا قد تنازع فيه السلف والعلماء . والأقوى ايضاً انه منهي عنه ، كما قال عمر بن عبد العزيز ما معناه : أن التورق أصل الربا ؛ فان الله حرم أخذ درام بدراهم أكثر منها إلى أجل ؛ لما في ذلك من ضرر المحتاج ، وأكل ماله بالباطل ، وهذا المعنى موجود في هذه الصورة ، وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى .

وإنما الذي أباحه الله البيع والتجارة ، وهو ان يكون المشتري غرضه ان يتجر فيها . فأما إذا كان قصده مجرد الدراهم بدراهم أكثر منها : فهذا لا خير فيه . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل يداين الناس كل مائة بمائة وأربعين ، ويجعل سلفاً على حرير ، فإذا جاء الأجل ، وأعسر المديون عن وقائه قال له : عاملني ، فيأخذ رب الحرير من عنده ، ويقول للمديون : اشتريت مني هذا الحرير بمائة وتسعين . إلا انه يأتيه على حساب كل مائة بمائة وأربعين . وإذا قبضه المديون منه قال : أوفني هذا الحرير عن السلف الذي لي عندك . وإذا جاءت السنة الثانية طالبه بالدرام المذكورة ، فأعسرت عليه ، أو بعضها . قال : عاملني ، فيحسب المتبقى والأصل ، ويجعل ذلك سلفاً على حرير . فما يجب على هذا الرجل ؟

فأجاب : هذا هو عين الربا الذي أنزل فيه القرآن ؛ فانه كان يكون للرجل على الرجل الدين ، فيأتي اليه عند محل الأجل ، فيقول : اما ان تقضى ، واما ان تربى ، فان وفاه والا زاده المدين في الدين ، وزاده الغريم في الأجل ، حتى يتضاعف المال . فأنزل الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقي من الربا ، ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله . وان تبتم فلكنم

رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وان كان ذو عسرة فنظرة
إلى ميسرة) .

وهذه المعاملة التي يفعلها مثل هذا الربى : مقصودها مقصود أولئك
المشركين الربيين ؛ لكن هذا أظهر صورة المعاملة ، وهذا لا ينفعه باتفاق
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فان هذا الربى يبيعه ذلك الحرير
إلى أجل ؛ ليوفيه إياه عن دينه ، فهو بمنزلة ان يبيعه إياه الى أجل
ليشتريه بأقل من ذلك ؛ وقد سئل ابن عباس عن مثل هذا ، فقال :
هذا حرام ، حرمة الله ورسوله . وسألت أم ولد زيد بن ارقم عائشة
أم المؤمنين عن مثل هذا ، فقالت : اني بعت من زيد غلاما الى العطاء
بثمانئة درهم ، ثم ابتعته بستمئة ، فقالت لها عائشة : بئس ما اشتريت ،
وبئس ما بعت . اخبرني زيدا أنه أبطل جهاده مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، الا ان يتوب . قالت : يا أم المؤمنين ! أرايت ان لم
أجد الا رأس مالي . فقالت عائشة : (فمن جاءه موعظة من ربه
فاتشى فله ما سلف) . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : « من باع يبعين في بيعه ، فله أو كسها أو الربا » .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يحل سلف وبيع » فنهى
ان يبيع ويقرض ليحاييه في البيع ؛ لأجل القرض . وثبت عنه في الصحيح
انه قال : « انما الأعمال بالنيات » فهذان المتعاملان ان كان قصدهما أخذ

دراهم بدرام إلى أجل ، فبأي طريق توصل إلى ذلك كان حراماً ؛ لأن المقصود حرام لا يحل قصده ؛ بل قد نهى السلف عن كثير من ذلك سداً للذرائع ؛ لئلا يفضي إلى هذا المقصود .

وهذا المربي لا يستحق في ذمم الناس إلا ما أعطاهم أو نظيره . فأما الزيادات فلا يستحق شيئاً منها ؛ لكن ما قبضه قبل ذلك بتأويل ، فانه يعفى عنه . وأما ما بقي له في الذمم فهو ساقط ؛ لقوله : (وذروا ما بقي من الربا) والله أعلم .

وسئل

عن رجل أراد الاستدانة من رجل ، فقال أعطيك كل مائة بكسب كذا ، وتبايعا بينها شيئاً من عروض التجارة ، فلما استحق الدين طلبه بالدين فعجز عنه . فقال : اقلب علي الدين بكسب كذا وكذا في المائة ، وتبايعا بينها عقاراً ، وفي آخر كل سنة يفعل معه مثل ذلك ، وفي جميع المبيعات غرضهم الحلال ، فصار المال عشرة آلاف درهم . فهل يحل لصاحب الدين مطالبة الرجل بما زاد في هذه المدة الطويلة ؟ وهل لولي الأمر إنكار ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : قول القائل لغيره : أدينك كل مائة بكسب كذا وكذا

حرام ، وكذا إذا حل الدين عليه وكان معسراً فإنه يجب انظاره ، ولا يجوز إلزامه بالقلب عليه باتفاق المسلمين . وبكل حال فهذه المعاملة وأمثالها من المعاملات التي يقصد بها بيع الدرام بأكثر منها إلى أجل هي معاملة فاسدة ربوية .

والواجب رد المال المقبوض فيها إن كان باقياً ، وإن كان فانياً رد مثله ، ولا يستحق الدافع أكثر من ذلك . وعلى ولي الأمر المنع من هذه المعاملات الربوية ، وعقوبة من يفعلها ورد الناس فيها إلى رؤوس أموالهم ؛ دون الزيادات ؛ فإن هذا من الربا الذي حرمه الله ورسوله . وقد قال تعالى : (اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله . وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة . وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون) .

وسئل

عن رجل له مع رجل معاملة ، فتأخر له معه دراهم ، فطالبه وهو معسر ، فاشترى له بضاعة من صاحب دكان ، وباعها له بزيادة مائة درهم حتى صبر عليه . فهل تصح هذه المعاملة ؟

فأجاب : لا تجوز هذه المعاملة ؛ بل ان كان الغريم معسراً ، فله ان ينتظره .

وأما المعاملة التي يزداد فيها الدين والأجل فهي معاملة ربوية ، وإن أدخلها بينهما صاحب الحانوت . والواجب ان صاحب الدين لا يطلب إلا برأس ماله ، لا يطلب بالزيادة التي لم يقبضها .

وسئل قمرس الله روجه

عن « العينة » : هل هي جائزة في دين الاسلام ؟ أم لا ؟ وهل يجوز لأحد أن يقلد فيها بعض من رأى جوازها من الفقهاء ، أم يجب عليه أن يحتاط لدينه ويتبع النصوص الواردة في ذلك ، ومن تاب من « مسألة العينة » المذكورة : هل يحل له ما ربحه بطريقها ؟ أم يجب عليه اخراج الربح ورده إلى أربابه ان قدر ، او التصدق بذلك ؟ فان عاد اليها مقلداً بعد العلم بطلانها : هل يجوز له ذلك ؟ أم لا ؟ وكذلك ما تقولون في « مسألة الثلاثية » ؟ و « مسألة التورق » ؟

فأجاب : الحمد لله . أما إذا كان قصد الطالب أخذ دراهم بأكثر منها الى أجل ، والمعطى يقصد إعطاءه ذلك . فهذا ربا لا ريب في تحريمه ، وان تحيلا على ذلك بأي طريق كان ؛ فاتما الأعمال بالنيات ،

وانما لكل امرئ ما نوى ؛ فان هذين قد قصدا الربا الذي أنزل الله في تحريمه القرآن ، وهو الربا الذي أنزل الله فيه قوله : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم ، لا تظلمون ، ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) .

وكان الرجل في الجاهلية يكون له على الرجل دين ، فيأتيه عند محل الأجل ، فيقول له : اما ان تقضى ، واما أن تربى ، فان قضاء والا زاده المدين في المال ، وزاده الغريم في الأجل ، فيكون قد باع المال بأكثر منه الى أجل ، فأحرم الله إذا تابوا أن لا يطالبوا إلا برأس المال ، وأهل الحيل يقصدون ما تقصده أهل الجاهلية ؛ لكنهم يخادعون الله ، ولهم طرق :

أحدها : أن يبيعه السلعة الى أجل ، ثم يبتاعها بأقل من ذلك نقداً ، كما قالت أم ولد زيد بن أرقم لعائشة : انى بعت من زيد غلاماً الى العطاء بثمانمائة ، وابتعته بستمائة نقداً . فقالت لها عائشة : بئس ما شريت وبئس ما اشتريت ! أخبري زيدا انه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ الا أن يتوب ، قالت : يا أم المؤمنين ! أرايت ان لم آخذ الا رأس مالي ، فقرأت عائشة : (فمن جاءه موعظة من ربه فاتسبى فله ما سلف ، وأمره الى الله) .

وقيل لابن عباس : رجل باع حريرة الى أجل ، ثم ابتاعها بأقل من ذلك ؟ فقال : درام ، بدرام ، دخلت بينها حريرة . وسئل أنس ابن مالك عن نحو ذلك ، فقال : هذا مما حرمه الله ورسوله . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسها ، أو الربا » وهؤلاء قد باعوا بيعتين في بيعة .

وكذلك إذا انفقا على المعاملة الربوية ، ثم أتيا الى صاحب حانوت يطلبان منه متاعا بقدر المال ، فاشترام المعطي ، ثم باعه الآخذ الى أجل ، ثم أعاده الى صاحب الحانوت بأقل من ذلك . فيكون صاحب الحانوت واسطة بينها يجعل ، فهذا ايضا من الربا الذي لا ريب فيه .

وكذلك إذا ضا الى القرض محاباة في بيع أو اجارة أو غير ذلك ، مثل ان يقرضه مائة ، ويبيعه سلعة تساوي خمسمائة ، أو يؤجره حانوتا بساوي كراء مائة بخمسين ، فهذا أيضا من الربا ، ومن رواية الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن ، ولا بيع ماليس عندك » قال الترمذي : حديث صحيح . فقد حرم النبي صلى الله عليه وسلم السلف — وهو القرض — مع البيع .

والأصل في هذا الباب ان الشراء على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يشتري السلعة من يقصد الانتفاع بها كالأكل والشرب واللباس والركوب والسكنى ، ونحو ذلك ، فهذا هو البيع الذي أحله الله .

والثاني : أن يشتريها من يقصد أن يتجر فيها ، أما في ذلك البلد ، وإما في غيره ، فهذه هي التجارة التي أباحها الله .

والثالث : أن لا يكون مقصوده لا هذا ولا هذا ؛ بل مقصوده دراهم لحاجته اليها . وقد تعذر عليه أن يستسلف قرضاً ، أو سلماً فيشتري سلعة لبيعها ، ويأخذ ثمنها ، فهذا هو « التورق » وهو مكروه في أظهر قولي العلماء ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، كما قال عمر بن عبد العزيز : التورق أخية الربا . وقال ابن عباس : إذا استقمت بنقد ، ثم بعت بنقد ، فلا بأس به ، وإذا استقمت بنقد ، ثم بعت بنسيئة ، فتلك دراهم بدراهم .

ومعنى كلامه إذا استقمت ؛ إذا قومت . يعنى : إذا قومت السلعة بنقد ، وابتعتها إلى أجل ، فإنما مقصودك دراهم بدراهم ، هكذا « التورق » يقوم السلعة في الحال ، ثم يشتريها إلى أجل بأكثر من ذلك . وقد يقول لصاحبه : أريد أن تعطيني ألف درهم ، فكم تبيع ؟ فيقول : مائتين ، أو نحو ذلك . أو يقول : عندي هذا المال يساوي ألف

درم ، او محضران من يقومه بألف درم ، ثم يبيعه بأكثر منه الى أجل ، فهذا مما نهى عنه في الصحيح .

وما اكتسبه الرجل من الأموال بالمعاملات التي اختلفت فيها الأمة ، كهذه المعاملات المستول عنها ، وغيرها ، وكان متأولاً في ذلك ، ومعتقداً جوازه لاجتهاد ، او تقليد ، او تشبه ببعض أهل العلم ، أو لأنه أفتاه بذلك بعضهم ، ونحو ذلك . فهذه الأموال التي كسبوها وقبضوها ليس عليهم إخراجها ، وان تبين لهم بعد ذلك أنهم كانوا مخطئين في ذلك ، وان الذي أفتاهم أخطأ . فاتهم قبضوها بتأويل ، فليسوا أسوأ حالا مما اكتسبه الكفار بتأويل باطل .

فان الكفار إذا تابعوا بينهم خمراً او خنزيراً ، وهم يعتقدون جواز ذلك ، وتقابضوا من الطرفين ، او تعاملوا بربا صريح ، يعتقدون جوازه وتقابضوا من الطرفين ، ثم أسلموا ، ثم تحاكموا إلينا : أقررناهم على ما بأيديهم ، وجاز لهم بعد الاسلام ان ينتفعوا بذلك . كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين) فأمرهم بترك ما بقى لهم في الذمم ، ولم يأمرهم بإعادة ما قبضوه .

وكان بعض نواب عمر بالعراق يأخذ من أهل الذمة الجزية خمراً ، ثم يبيعه لهم ، فكتب اليه عمر ينهاه عن ذلك . وقال : ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها ، وأكلوا أثمانها » ولكن ولوم بيعها ، وخذوا أثمانها . فنهام عمر عن بيع الحمر ، وقال ولو ابيعها الكفار . فاذا باعوها هم لأهل دينهم ، وقبضوا أثمانها جاز للمسلمين ان يأخذوا ذلك الثمن منهم ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وأيما قسم أدركه الاسلام فهو على قسم الاسلام » .

بل أكثر العلماء كمالك وأحمد وأبي حنيفة يقولون بما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين ، وهو : ان الكفار المحاربين اذا استولوا على أموال المسلمين بالحاربة ، ثم اسلموا بعد ذلك ، او عاهدوا فاتها تقرر بأيديهم ، كما أقر النبي صلى الله عليه وسلم بيد المشركين ما كانوا أخذوه من أموال المسلمين حال الكفر ؛ لأنهم لم يعتقدوا تحريم ذلك وقد أسلموا ، والاسلام يجب ما قبله ، فانما غفر لهم بالاسلام ما تقدم من الكفر ، والأعمال صاروا مكتسبين لها بما لا يأتون به .

واذا كان الأمر كذلك : فالمسلم المتأول الذي يعتقد جواز ما فعله من المبايعات والمؤاجرات والمعاملات التي يفتى فيها بعض العلماء ، اذا أقبض بها أموال ، وتبين لأصحابها فيما بعد ان القول الصحيح تحريم ذلك : لم يحرم عليهم ما قبضوه بالتأويل ، كما لم يحرم على الكفار بعد الاسلام

ما اكتسبوه في حال الكفر بالتأويل ، ويجوز لغيرهم من المسلمين الذين يعتقدون تحريم ذلك ان يعاملوهم فيه ؛ كما يجوز للمسلم ان يعامل الذمي فيما في يده من ثمن الحمر ، وغيره ؛ لكن عليهم اذا سمعوا العلم ان يتوبوا من هذه المعاملات الربوية ، ولا يصلح ان يقلد فيها أحدا ممن يفتى بالجواز تقليداً لبعض العلماء ؛ فان تحريم هذه المعاملات ثابت بالنصوص والآثار ، ولم يختلف الصحابة في تحريمها . وأصول الشريعة شاهدة بتحريمها .

والمفاسد التي لأجلها حرم الله الربى موجودة في هذه المعاملات ، مع زيادة مكر وخداع ، وتعب وعذاب . فانهم يكلفون من الرؤية والصفة والقبض وغير ذلك من أمور يحتاج اليها في البيع المقصود ، وهذا البيع ليس مقصوداً لهم ، وإنما المقصود أخذ دراهم بدراهم ، فيطول عليهم الطريق التي يؤمرون بها ، فيحصل لهم الربا ، فهم من أهل الربا المعذبين في الدنيا قبل الآخرة ، وقلوبهم تشهد بان هذا الذي يفعلونه مكر وخداع وتليس ؛ ولهذا قال أيوب السخيتاني : يخادعون الله ، كما يخادعون الصبيان ، فلو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون علي .

والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع ، وقد صنف كتاباً كبيراً في هذا . والله أعلم .

وسئل

عن الرجل يبيع سلعة بثمن مؤجل ، ثم يشتريها من ذلك الرجل بأقل من ذلك الثمن حالا . هل يجوز ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : أما إذا باع السلعة إلى أجل ، واشتراها من المشتري بأقل من ذلك حالا ، فهذه تسمى « مسألة العينة » وهي غير جائزة عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة ومالك ، وأحمد ، وغيرهم . وهو المأثور عن الصحابة كعائشة وابن عباس ، وأنس ابن مالك . فان ابن عباس سئل عن حريرة يبتع إلى أجل ، ثم اشترى بأقل . فقال : دراهم بدراهم ، دخلت بينهما حريرة .

وأبلغ من ذلك ان ابن عباس قال : إذا استقمت بنقد ، ثم بعت بنسيئة ، فذلك دراهم بدراهم . فبين أنه اذا قوم السلعة بدراهم ، ثم باعها الى أجل ، فيكون مقصوده دراهم بدراهم ، والأعمال بالنيات . وهذه تسمى « التورق » .

فان المشتري تارة يشتري السلعة لينتفع بها . وتارة يشتريها

ليتجر بها ، فهذا جائز باتفاق المسلمين . وتارة لا يكون مقصوده
إلا أخذ دراهم ، فينظر كم تساوي نقداً ، فيشتري بها الى أجل ، ثم
يبيعها في السوق بنقد ، فمقصوده الورق ، فهذا مكروه في أظهر قولي
العلماء ، كما نقل ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وهو إحدى الروايتين
عن أحمد .

وأما عائشة فانها قالت لأم ولد زيد بن أرقم لما قالت لها : إني
ابتعت من زيد بن أرقم غلاما الى العطاء بشاتمائة ، وبعته منه بستمائة .
فقالت عائشة : بئس ما بعت ، وبئس ما اشتريت . أخبرني زيداً ان
جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بطل ، الا ان يتوب .
قالت : يا أم المؤمنين ! أرأيت ان لم آخذ إلا رأس مالي ، فقالت لها
عائشة : (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله) .

وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لمن باع
يعتين في بيعه « فله أوكسهما ، او الربا » وهذا إن تواطأ على ان يبيع ،
ثم يبتاع ، فماله إلا الأوكس ، وهو الثمن الأقل ، او الربا .

وأصل هذا الباب : ان الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما
نوى . فان كان قد نوى ما أحله الله فلا بأس ، وإن نوى ما حرم
الله ، وتوصل إليه بحيلة ، فان له ما نوى . والشرط بين الناس

ما عدوه شرطاً ، كما ان البيع بينهم ما عدوه بيعاً ، والاجارة بينهم ما عدوه اجارة ، وكذلك النكاح بينهم ما عدوه نكاحاً ؛ فان الله ذكر البيع والنكاح ، وغيرها في كتابه ، ولم يرد لذلك حد في الشرع ، ولا له حد في الفقه .

والأسماء تعرف حدودها تارة بالشرع ، كالصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتارة باللغة كالشمس والقمر والبر والبحر ، وتارة بالعرف كالقبض والتفريق .

وكذلك العقود كالبيع والاجارة والنكاح والهبة ، وغير ذلك ، فما تواطأ الناس على شرط ، وتعاقدوا ، فهذا شرط عند أهل العرف .

وسئل رحمه الله

عن رجل دين رجلا شعيراً بستين درهم — الغرارة — الى وقت معلوم ، فلما جاء وقت الأجل طالبه ، فقال المديون : ما أعطيك غير شعير ، وكان الشعير يساوي ثلاثين درهماً — الغرارة — فهل له ان يأخذ شعيراً ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع بين العلماء ، فذهب الفقهاء السبعة

ومالك وأحمد في النصوص عنه ؛ ان ذلك لا يجوز . فمن باع مالا ربويا كالحنطة والشعير وغيرها الى أجل ، لم يجوز ان يعتاض عن ثمنه بحنطة او شعير ، او غير ذلك مما لا يباع به نسيئة ؛ لأن الثمن لم يقبض ، فكأنه قد باع حنطة او شعيرا بحنطة او شعير الى أجل متفاضلا ، وهذا لا يجوز باتفاق المسلمين .

وقال أبو حنيفة والشافعي : هذا يجوز ، وهو اختيار أبي محمد المقدسي من أصحاب أحمد ؛ لأن البائع إنما يستحق الثمن في ذمة المشتري ، وبه اشترى ، فاشبه ما لو قبضه ثم اشترى من غيره ، وأما ان باع ما عند المشتري من حنطة او شعير ، واستوفى حقه من الثمن ، فذلك جائز بلا ريب ، واذا كان البائع قد أخذ الحنطة او الشعير بدون قيمته ، فذلك اخف ، والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى اربع أرادب قمح بمائة درهم الى اجل معلوم ، فعند استحقاق المائة وجدّه يبيع القمح بعشرة دراهم ، كل اردب . فهل يجوز ان يأخذ بالمائة عشرة ارادب قمح ؟ او فول ؟ او شعير ؟ من الحبوب ؟ .

فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع مشهور ؛ اذا باعه حنطة او شعيرا
او نحوها من الربويات الى أجل ، واعتاض عن ثمن ذلك حنطة او شعيرا
او نحوها مما لا يباع بالأول نساء . فعند مالك وأحمد وغيرها ان ذلك
لا يجوز ، وعند أبي حنيفة والشافعي انه يجوز ، وهو قول بعض
اصحاب أحمد .

وسئل

عن بيع فضة خالصة بفضة مغشوشة : الدرهم بدرهم ونصف ؟ .

فأجاب : لا يجوز بيع الفضة بالفضة الا مثلاً بمثل . واذا كان الغش
الذي في الفضة لا يقصد بالفضة جاز .

واما ان كانت الفضة أكثر من الفضة لم يجوز ، لا سيما ان كانت
الفضة التي في المغشوش أكثر من الخالصة ، فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين ،
والجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل .

وسئل

عن بيع الفضة بالفضة المغشوشة متفاضلا ؟ .

فأجاب : إذا كانت الفضة الخالصة في أحدهما ، بقدر الفضة الخالصة في الأخرى ، وهي المقصودة ، والنحاس يذهب . وقد علم قدر ذلك بالتحري ، والاجتهاد . فهذا يجوز في أحد قولي العلماء . وكذلك إذا كانت الفضة المفردة أكثر من الفضة المغشوشة بشيء يسير بقدر النحاس : فهذا يجوز في أظهر قولي العلماء .

وأما إذا كانت الفضة المغشوشة أكثر من المفردة ، فانه لا يجوز . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى :

عن بيع الأكاديس الأفرنجية بالدراهم الإسلامية ، مع العلم بأن التفاوت بينها يسير لا يقوم بمؤنة الضرب ؛ بل فضة هذه الدراهم أكثر . هل تجوز المقايضة بينها ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : هذه المقايضة تجوز في أظهر قولي العلماء ، والجواز فيه له مأخذان ؛ بل ثلاثة :

أحدها : ان هذه الفضة معها نحاس ، وتلك فضة خالصة ، والفضة المقرونة بالنحاس أقل . فاذا بيع مائة درهم من هذه بسبعين مثلاً من الدراهم الخالصة ، فالفضة التي في المائة أقل من سبعين . فاذا جعل زيادة الفضة بإزاء النحاس جاز ، على أحد قولي العلماء الذين يجوزون مسألة « مد عجوة » كما هو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروابطين .

وهو أيضا مذهب مالك ، وأحمد في المشهور عنه ، إذا كان الربوي تبعا لغيره ، كما إذا باع شاة ذات لبن بلبن ، ودارا مموهة بالذهب بذهب ، والسيف المحلى بفضة بفضة أو ذهب ونحو ذلك .

والذين منعوا من مسألة « مد عجوة » — وهو بيع الربوي بجنسه — إذا كان معها أو مع أحدها من غير جنسه — قد علله طائفة منهم — من أصحاب الشافعي وأحمد — بأن الصفقة إذا اشتملت على عوضين مختلفين انقسم الثمن عليها بالقيمة ، وهذه علة ضعيفة ؛ فإن الانقسام : إذا باع شقصا مشفوعا ، وما ليس بمشفوع — كالعبد والسيف والثوب — إذا كان لا يحل : عاد الشريك الى الآخذ بالشفعة . فأما انقسام الثمن بالقيمة لغير حاجة فلا دليل عليه .

والصحيح عند أكثرهم كون ذلك ذريعة إلى الربا ، بأن يبيع ألف درم في كيس بألفي درم ، ويجعل الألف الزائدة في مقابلة الكيس ، كما يجوز ذلك من يجوزه من أصحاب أبي حنيفة .

والصواب في مثل هذا أنه لا يجوز ؛ لأن المقصود بيع درام بدرام متفاضلة ، فحتى كان المقصود ذلك حرم التوصل إليه بكل طريق ، فانما الأعمال بالنيات .

وكذلك إذا لم يعلم مقدار الربوي ؛ بل ينخرص خرصا ؛ مثل القلادة التي يبعث يوم حنين وفيها خرز معلق بذهب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تباع حتى تفصل » فان تلك القلادة لما فصلت كان ذهب الخرز أكثر من ذلك الذهب المفرد ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع هذا بهذا حتى تفصل ؛ لأن الذهب المفرد يجوز ان يكون أنقص من الذهب المقرون ، فيكون قد باع ذهباً بذهب مثله ، وزيادة خرز ، وهذا لا يجوز .

وإذا علم المأخذ . فإذا كان المقصود بيع درام بدرام مثلاً ، وكان المفرد أكثر من المخلوط ، كما في الدرام الخالصة بالمغشوشة ؛ بحيث تكون الزيادة في مقابلة الخلط ؛ لم يكن في هذا من مفسدة الربا شيء ؛ إذ ليس المقصود بيع درام بدرام أكثر منها . ولا هو بما يحتمل أن

يكون فيه ذلك ، فيجوز التفاوت .

المأخذ الثاني : مأخذ من يقول : يجوز بيع الربوي بالربوي على سبيل التحري والحرص عند الحاجة إلى ذلك ، إذا تعذر الكيل أو الوزن ، كما يقول ذلك مالك والشافعي وأحمد في بيع العرايا بخرصها ، كما مضت به السنة في جواز بيع الرطب بالتمر خرصا ؛ لأجل الحاجة . ويجوز ذلك في كل الثمار في أحد الأقوال في مذهب أحمد ، وغيره . وفي الثاني لا يجوز ، وفي الثالث يجوز في الغب والرطب خاصة ، كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي . وكما يقول نظير ذلك مالك وأصحابه في بيع الوزون على سبيل التحري عند الحاجة ، كما يجوز بيع الخبز بالخبز على وجه التحري ، وجوزوا بيع اللحم باللحم على وجه التحري في السفر .

قالوا : لأن الحاجة تدعو إلى ذلك ، ولا ميزان عندم ، فيجوز ، كما جازت العرايا . وفرقوا بين ذلك ، وبين الكيل ؛ فان الكيل ممكن ، ولو بالكف .

وإذا كانت السنة قد مضت بأقامة التحري والاجتهاد مقام العلم بالكيل أو الوزن عند الحاجة . فمعلوم ان الناس يحتاجون إلى بيع هذه الدرام المغشوشة بهذه الحالصة ، وقد عرفوا مقدار ما فيها من الفضة

بأخبار أهل الضرب ، وأخبار الصيارفة وغيرهم ممن سبك هذه الدراهم ، وعرف قدر ما فيها من الفضة ، فلم يبق في ذلك جهل مؤثر ؛ بل العلم بذلك أظهر من العلم بالحرص ، أو نحو ذلك ، وهم إنما مقصودهم دراهم بدرام بقدر نصيبهم ؛ ليس مقصودهم أخذ فضة زائدة . ولو وجدوا من يضرب لهم هذه الدراهم فضة خالصة من غير اختياريهم ، بحيث تبقى في بلادهم لفعّلوا ذلك ، وأعطوه أجرته . فهم ينتفعون بما يأخذونه من الدراهم الخالصة ، ولا يتضررون بذلك . وكذلك أرباب الخالصة إذا أخذوا هذه الدراهم : فهم ينتفعون بذلك لا يتضررون .

وهذا « مأخذ ثالث » يبين الجواز ، وهو : أن الربا إنما حرم لما فيه من أخذ الفضل ، وذلك ظلم يضر المعطي ، فحرم لما فيه من الضرر . وإذا كان كل من المتقايضين مقايضة أنفع له من كسر دراهمه ، وهو إلى ما يأخذه محتاج ؛ كان ذلك مصلحة لهما ، هما يحتاجان إليها ، والمنع من ذلك مضرة عليها . والشارع لا ينهى عن المصالح الراجعة ، ويوجب المضرة المرجوحة ، كما قد عرف ذلك من أصول الشرع .

وهذا كما أن من أخذ « السفتجة » من المقرض ، وهو أن يقرضه دراهم يستوفيه منها في بلد آخر ، مثل أن يكون المقرض غرضه حمل دراهم إلى بلد آخر . والمقرض له دراهم في ذلك البلد ، وهو محتاج إلى دراهم في بلد المقرض ، فيقترض منه في بلد دراهم المقرض ، ويكتب

له سفتجة — أي ورقة — إلى بلد دراهم المقترض ، فهذا يجوز في
أصح قولي العلماء .

وقيل : ينهى عنه ، لأنه قرض جر منفعة ، والقرض إذا جر منفعة
كان ربا ، والصحيح الجواز ، لأن المقترض رأى النفع بأمن خطر
الطريق ، إلى نقل دراهمه إلى بلد دراهم المقترض ، فكلاهما منتفع بهذا
الاقتراض . والشارع لا ينهى عما ينفع الناس ، ويصلحهم ، ويحتاجون
إليه ؛ وإنما ينهى عما يضرهم ، ويفسدهم ، وقد أغنام الله عنه . والله أعلم .

ومثل

عمن اشترى الفلوس : أربعة عشر قرطاساً بدرهم ، ويصرفها ثلاثة
عشر بدرهم ، هل يجوز ؟

فأجاب : إذا كان يصرفها للناس بالسعر العام جاز ذلك ، وإن
اشتراها رخيصة .

وأما من باع سلعة بدراهم ، فانه لا يجب عليه أن يقتضى عن شيء
منها فلوساً ، إلا باختياره . وكذلك من اشتراها بدراهم فعليه أن
يوفيها دراهم ، فإن تراضيا على التعويض عن الثمن ؛ أو بعضه بفلوس
بالسعر الواقع جاز . والله أعلم .

وسئل

عن الفلوس ، وبيع بعضها ببعض متفاضلا ، وصرفها بالدرهم من غير تقابض في الحال ، ودافع الدرهم يأخذ ببعضه فلوساً ، وبعضه قطعة من فضة .

فأجاب : إذا دفع الدرهم فقال : أعطني بنصفه فضة ، وبنصفه فلوساً . وكذلك لو قال : أعطني بوزن هذه الدراهم الثقيلة أنصافاً ، او دراهم خفافاً ؛ فانه يجوز ، سواء كانت مغشوشة ، او خالصة .

ومن الفقهاء من يكره ذلك ، ويجعله من باب « مد عجوة » لكونه باع فضة ونحاساً بفضة ونحاس .

وأصل مسألة « مد عجوة » ان يبيع مالا ربوياً بجنسه ، ومعها أو مع أحدها من غير جنسها ، فان للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

أحدها : المنع مطلقاً ، كما هو مذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد .

والثاني : الجواز مطلقاً ، كقول أبي حنيفة ، وبذكر رواية عن أحمد .

والثالث : الفرق بين ان يكون المقصود بيع الربوي بجنسه متفاضلا ،
أولا يكون ، وهذا مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه . فاذا باع تمراً
في نواه بنوى ، او تمراً منزوع النوى . او شاة فيها لبن ، بشاة ليس
فيها لبن ، او بلبن ، ونحو ذلك . فانه يجوز عندهما ؛ بخلاف ما إذا
باع ألف درهم بخمسمائة درهم في منديل ؛ فان هذا لا يجوز .

فمن كان قصده بيع الربوي بجنسه متفاضلا لم يجز ، وان كان تبعاً
غير مقصود جاز . ومالك رحمه الله يقدر ذلك بالثلث .

وهكذا اذا باع حنطة فيها شعير بسير بمحنة فيها شعير بسير ،
فان ذلك يجوز عند الجمهور . وكذلك اذا باع الدراهم التي فيها غش
بجنسها ؛ فان الغش غير مقصود ، والمقصود بيع الفضة بالفضة ،
وهما متماثلان .

وكذلك صرف الفلوس بالدراهم المغشوشة ، يقول من بكرهه :
انه يبيع فضة ونحاس ، بنحاس . والصحيح الذي عليه الجمهور أن
هذا كله جائز .

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

وأما بيع الفضة بالفلوس النافقة : هل يشترط فيها الحلول والتقابض ،
كصرف الدراهم بالدنانير ؟ فيه قولان ، هما روايتان عن أحمد :

أحدهما لا بد من الحلول والتقابض ؛ فان هذا من جنس الصرف ؛
فان الفلوس النافقة تشبه الأثمان ، فيكون بيعها بجنس الأثمان صرفاً .

والثانية لا يشترط الحلول والتقابض ؛ فان ذلك معتبر في جنس
الذهب والفضة ، سواء كان ثمنياً أو كان صرفاً ، أو كان مكسوراً ؛
بخلاف الفلوس . ولأن الفلوس هي في الأصل من « باب العروض »
والثمنية عارضة لها .

وايضاً هذا مبني على الأصل الآخر ، وهو ان بيع النحاس متفاضلاً
هل يجوز ؟ على قولين معروفين فيه ، وفي سائر الموزونات : كالحديد
بالحديد ، والرصاص بالرصاص ، والقطن بالقطن ، والكتان بالكتان ،

والحرير بالحرير :

أحدهما : لا يجوز بيع الجنس بجنسه متفاضلا ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد في أشهر الروايتين عنه .

والثاني : أن ذلك جائز ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى ، اختارها طائفة من أصحابه .

ومن قال بالتحريم اختلفوا في المعمول من ذلك : كتياب القطن ، والكتان ، والأسطال ، وقدور النحاس ، وغير ذلك . هل يجري فيه الربا ؟ على ثلاثة أقوال :

أصحها الفرق بين ما يقصد وزنه بعد الصنعة — كتياب الحرير ، والأسطال ، ونحوها — وبين ما لا يقصد وزنه : كتياب القطن ، والكتان ، والابر وغيرها .

وعلى هذا فالفلوس يجري فيها الربا عند من يقول ان معمول النحاس يجري فيه ، ومن اعتبر قصد الوزن لم يجر الربا فيها عنده ؛ لأنه لا يقصد وزنها في العادة ، وإنما تنفق عددا .

لكن من قال هي أثمان . فهل يجري فيها الربا من هذه الجهة ؟ على وجهين لهم . وكذلك فيها وجهان في وجوب الزكاة فيها ، وفي إخراجها عن الزكاة ، وغير ذلك . والوجهان في مذهب أحمد ، وغيره .

وسئل

عن رجل قال لانسان : أعطني بهذه الدراهم أنصافا ، قال له :
ما يجوز . فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه فيها نزاع بين العلماء ؛ لكن الأكثرون
على جواز ذلك ؛ كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في ظاهر مذهبه .

فان المسألة التي نقلتها الفقهاء مسألة « مدعجوة » على ثلاثة أقسام :
يجمعها انه بيع ربوي بجنسه ، ومعها او مع أحدها من غير جنسها .

القسم الأول : ان يكون المقصود بيع ربوي بجنسه متفاضلا ، ويضم الى
الأقل غير الجنس حيلة ، مثل ان يبيع ألفي دينار بألف دينار في منديل ،
او قفيز حنطة بقفيز وقرارة ، ونحو ذلك . فان الصواب في مثل هذا
القول بالتحريم ، كما هو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد . والا فلا
يعجز احد في ربا الفضل ان يضم الى القليل شيئا من هذا .

القسم الثاني : ان يكون المقصود بيع غير ربوي مع ربوي ، وإنما
دخل الربوي ضمنا وتبعاً ، كبيع شاة ذات صوف ولبن بشاة ذات

صوف ولبن ، او سيف فيه فضة بسيرة بسيف أو غيره ، أو دار مموهة
بذهب بدار ، ونحو ذلك . فهنا الصحيح في مذهب مالك واحمد
جواز ذلك .

وكذلك لو كان المقصود بيع الربوي بغير الربوي ، مثل بيع الدار
والسيف ونحوها بذهب ، او يبعه بجنسه ، وهما متساويان .

ومسألة الدرام المغشوشة في زمامتا من هذا الباب : فان الفضة التي
في أحد الدرهمين كالفضة التي في الدرهم الآخر . وأما النحاس فهو
تابع غير مقصود . ولهذا كان الصحيح جواز ذلك ؛ بخلاف القسم
الثالث ، وهو ما إذا كان كلاهما مقصوداً : مثل بيع مد عجوة ودرهم
بمد عجوة ودرهم ، او مدين ، او درهمين ، او بيع دينار بنصف
دينار وعشرة دراهم ، او بيع عشرة دراهم ورطل نحاس بعشرة
دراهم ورطل نحاس ، فمثل هذه فيها نزاع مشهور . فأبو حنيفة
يجوز ذلك ، والشافعي يحرمه . وعن احمد روايتان . ولمالك تفصيل
بين الثلث وغيره .

وسئل رحمه الله

عن الذهب الخيش اذا علم مقدار ما فيه من الفضة والذهب ، فهل يجوز بيعه باحدها اذا كان المفرد اكثر من الذي معه غيره ؟

فأجاب : الحمد لله . هذا على ثلاثة أنواع :

أحدها ان يكون المقصود بيع فضة بفضة متفاضلا ، او بيع ذهب بذهب متفاضلا ، ويضم الى الأنقص من غير جنسه حيلة ، فهذا لا يجوز أصلا .

والثاني أن يكون المقصود بيع أحدها ، وبيع عرض بأحدها ، وفي العرض ما ليس مقصوداً : مثل بيع السلاح باحدها وفيه حيلة بسيرة ، او بيع عقار بأحدها وفي سقفه وحيطانه كذلك ؛ مثل بيع غنم ذات صوف بصوف ، وذات لبن بلبن ، فهذا يجوز عند أكثر العلماء ، وهو الصواب .

وبيع الفضة الخيشة بذهب يذهب عند السبك بفضة مثله ؛ هو من هذا الباب ؛ فاذا بيعت الفضة المصنوعة الخيشة بذهب ، او بيعت

بذهب مقبوض جاز ذلك ، واذا بيعت الفضة المصنوعة بفضة أكثر منها لأجل الصناعة لم يجز .

والثالث ان يكون كلا الأمرين مقصودا : مثل أن يكون على السلاح ذهب او فضة كثير ؛ فهذا إذا كان معلوم المقدار وبيع بأكثر من ذلك : ففيه نزاع مشهور . والأظهر أنه جائز . واذا بيعت الفضة المصنوعة الخيشة بذهب ، او بيعت بذهب مغشوش ، جاز ذلك ، واذا بيعت الفضة المصنوعة بفضة أكثر منها لم يجز . والله اعلم .

وقال رحمه الله

فصل

وأما بيع الدراهم النقرة التي تكون فضتها نحو الثلثين ، بالدراهم السود التي تكون فضتها نحو الربع ، أو أقل ، أو أكثر ، فهذه مما يتعلق بمسألة « مدعجوة » .

وجماعها ان يبيع ربويا معه غيره بجنس ذلك الربوى ، والناس فيها بين طرفي التحريم ، والتحليل ، وبين متوسط .

فإذا كان المقصود بيع الربوى بجنسه متفاضلا ، وقد ادخل الغير حيلة ، كمن يبيع الفى درهم بألف درهم فى منديل ، او قفيزى حنطة بقفيز فى زنبيل : فهذا لا ريب فى تحريمه . كما هو مذهب مالك والشافعى وأحمد .

وان كان المقصود هو البيع الجائز ، وما فيه من مقابلة ربوى بربوى هو داخل على وجه التبعية ، كبيع الغنم بالغنم ، وفى كل منها لبن وصوف ، او بيع غنم ذات لبن بلبن ، وبيع دار ممهنة بذهب ، وبيع الحلية الفضية بذهب ، وعليها ذهب يسير موهت به ، ونحو ذلك .

فهذا الصواب فيه انه جائز ، كما هو المشهور من مذهب أحمد ، وغيره ، كما جاز دخول الثمرة قبل بدو صلاحها ، فى البيع تبعا ، وقد جاء مع ذلك الحديث الذى رواه مسلم مرفوعا ، كما رواه سالم عن أبيه ، ورواه نافع عن ابن عمر مرفوعا : « من باع عبدا له ، وله مال ، فماله للبائع ، الا ان يشترط المبتاع » .

واما ان كان كلا الصنفين مقصودا ، ففيها النزاع المشهور . ومنهم من منعه ؛ اما لكونه ذريعة الى الربا ، وإما لكون الصفقة-المشتملة على عوضين مختلفين ينقسم الثمن عليها بالقيمة ، وهو مذهب مالك والشافعى ، وأحمد فى احدى روايته .

ومنهم من جوزء كذهب أبي حنيفة وغيره . والرواية الأخرى عن أحمد : اذا كان المفرد اكثر من الذي معه غيره .

اذا عرف ذلك : فيبيع النقرة المغشوشة بالنقرة المغشوشة جائز على الصحيح ، كبيع الشاة اللبون باللبون ، اذا تماثلا في الصفة ، أو النحاس . واما بيع النقرة بالسوداء ، اذا لم يقصد به فضة بفضة متفاضلا ، فان النحاس الذي في السوداء مقصود ، وهي قرينة بين النقرة والفلوس ، فهذه تخرج على النزاع المشهور في مسألة « مد عجوة » اذ قد باع فضة ونحاسا بفضة ونحاس مقصودين ، والأشبه الجواز في ذلك ، وفي سائر هذا الباب ، اذا لم يشتمل على الربا المحرم .

والأصل حمل العقود على الصحة ، والحاجة داعية الى ذلك ، وحديث الحرز المعلقة بالذهب ، لم يعلم كون الذهب المفرد اكثر من الذي مع الحرز ، والتقويم في العوضين المختلفين كان للحاجة . هذا ان كان النحاس ينتفع به ، إذا تخلص من الفضة ؛ فان كان لا ينتفع به ؛ فذلك كبيع الفضة بالفضة ، يعتبر فيه التماثل ، ويلغى فيه مالا خبرة للناس بمقدار الفضة . والله أعلم .

وسئل

عن جماعة تباع بدراهم ، وتوفى عن بعضها فلوسا محاباة ، ثم تخبر
عن الثمن بالثمن المسمى ؟ .

فأجاب : ليس لهم ان يوفوا فلوساً إلا برضا البائع ، واذا أوفوا
فلوساً فليس لهم ان يوفوها الا بالسعر الواقع ، كما أمر النبي صلى الله
عليه وسلم عبد الله بن عمر لما قال له : انا نبيع بالذهب ، ونقتضى
الورق ، ونبيع بالورق ونقتضى الذهب ، فقال : « لا بأس به ، بسعر
يومه ، اذا افرقتما ، وليس بينكما شيء » .

وحينئذ فتخير الثمن على التقدير سواء ؛ وذلك لأن هذا ربح
فيما لم بضمن . وعلى هذا التقدير فجميع الديون والاعتياض عنها سواء ؛
لأن التقديرين يجريان مجرى واحداً . فاستيفاء أحدهما عن الآخر كاستيفاء
أحدهما عن نفسه ، فلا يكون ذلك من باب المعاوضة ، فلا تجوز فيه
الزيادة بالشرط ، كما لا يجوز في القرض ونحوه مما يوجب المائلة .

فاذا اتفقا على ان يوفى أحدهما أكثر من قيمته : كان كالاتفاق

على ان يوفى عنه اكثر منه من جنسه ؛ بخلاف الزيادة من غير شرط .
وعلى هذا فالفلوس النافقة قد يكون فيها شوب اقوى من الأثمان ،
فتوفيتها عن أحد النقدين ، كتوفية أحدهما عن صاحبه : فيه العلتان ؛
لحديث ابن عمر . يحسبها بنقدين في الحكم ، ويقتصر به عن الأثمان .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الفلوس تشتري نقدا بشيء معلوم ، وتباع الى أجل بزيادة
فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين العلماء وهو
صرف الفلوس النافقة بالدراهم ، هل يشترط فيها الحلول ؟ أم يجوز
فيها النساء ؟ على قولين مشهورين ، هما قولان في مذهب أبي حنيفة ،
وأحمد بن حنبل :

أحدهما : وهو منصوص أحمد ، وقول مالك ، وإحدى الروايتين
عن أبي حنيفة : أنه لا يجوز . وقال مالك : وليس بالحرام البين .

والثاني : وهو قول الشافعي وأبي حنيفة في الرواية الأخرى ،

وابن عقيل من أصحاب أحمد : أنه يجوز . ومنهم من يجعل نهى أحمد للكرامة ؛ فانه قال : هو يشبه الصرف . والأظهر المنع من ذلك ؛ فان الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان ، وتجعل معيار أموال الناس .

ولهذا ينبغي للسلطان ان يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم ؛ من غير ظلم لهم . ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس أصلا ؛ بان يشتري نحاسا فيضربه فيتجر فيه ، ولا بان يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ، ويضرب لهم غيرها ؛ بل يضرب ما يضرب بقيمته من غير ربح فيه ؛ للمصلحة العامة ، ويعطى أجرة الصانع من بيت المال ؛ فان التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم الناس ، وأكل أموالهم بالباطل ؛ فانه إذا حرم المعاملة بها حتى صارت عرضا ، وضرب لهم فلوسا أخرى : أفسد ما عندهم من الأموال بنقص أسعارها ، فيظلمهم فيها ، وظلمهم فيها بصرفها باغلى سعرها .

وأبضا فاذا اختلفت مقادير الفلوس : صارت ذريعة الى ان الظلمة يأخذون صفارا فيصرفونها ، وينقلونها الى بلد آخر ، ويخرجون صفارها ، فتفسد أموال الناس ، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم ، إلا من بأس » فاذا كانت مستوية المقدار بسعر النحاس ، ولم يشتر ولي الأمر النحاس ، والفلوس الكاسدة ليضربها فلوساً ، ويتجر بذلك : حصل بها المقصود

من الثمنية .

وكذلك الدرام ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الدرهم بالدرهمين ، والدينار بالدينارين » و « نهى عن صرف الدرام بالدينارين . إلا بدأ بيد » وتحريم النساء متفق عليه بين الأمة . وتحريم التفاضل بدأ بيد قد ثبت فيه أحاديث صحيحة . وقال به جمهور الأمة ؛ ولكن لله ولرسوله في الشريعة من الحكمة البالغة ، والنعمة التامة ، والرحمة العامة ؛ ما قد يخفى على كثير من العلماء .

وقد اختلفوا في كثير من « مسائل الربا » قديماً وحديثاً . واختلفوا في تحريم التفاضل في الأصناف الستة : الذهب ، والفضة ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والملح : هل هو التماثل ؟ وهو الكيل والوزن . أو هو الثمنية والطعم ، أو هو الثمنية والتماثل مع الطعم والقوت وما يصلحه ؟ أو النهي غير معطل ، والحكم مقصور على مورد النص ؟ على أقوال مشهورة .

و « الأول » مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في أشهر الروايات عنه . و « الثاني » قول الشافعي ، وأحمد في رواية . و « الثالث » قول أحمد في رواية ثالثة اختارها أبو محمد ، وقول مالك قريب من هذا ، وهذا القول أرجح من غيره . و « الرابع » قول داود وأصحابه ، ويروى عن قتادة . ورجح ابن عقيل هذا القول في مفرداته ، وضعف

الأقوال المتقدمة . وفيها قول شاذ : ان العلة المالية ، وهو مخالف للنصوص ، ولاجماع السلف . والاتحاد في الجنس شرط على كل قول من ربا الفضل .

والمقصود هنا : الكلام في علة تحريم الربا في الدينار والدرهم . والأظهر ان العلة في ذلك هو الثمنية ؛ لا الوزن ، كما قاله جمهور العلماء ، ولا يحرم التفاضل في سائر الموزونات ، كالرصاص ، والحديد ، والحزير ، والقطن ، والكتان .

ومما يدل على ذلك اتفاق العلماء على جواز إسلام التقدين في الموزونات ، وهذا بيع موزون بموزون إلى أجل ، فلو كانت العلة الوزن لم يحز هذا . والمنازع يقول : جواز هذا استحسان ، وهو نقيض للعلة . ويقول : إنه جوز هذا للحاجة ؛ مع أن القياس تحريمه ، فيلزمه أن يجعل العلة الربا بما ذكره . وذلك خلاف قوله . وتخصيص العلة الذي قد سمي استحساناً إن لم يبين دليل شرعي يوجب تعليق الحكم للعلة المذكورة ، واختصاص صورة التخصيص ، بمعنى يمنع ثبوت الحكم من جهة الشرع ، والأحاديث ، والا كانت العلة فاسدة .

والتعليل بالثمنية تعليل بوصف مناسب ؛ فان المقصود من الأثمان ان تكون معياراً للأموال ، يتوصل بها إلى معرفة مقادير الأموال ، ولا

يقصد الانتفاع بعينها . فتمت بيع بعضها ببعض إلى أجل ، قصد بها التجارة التي تناقض مقصود الثمنية ، واشتراط الحلول والتقابض فيها هو تكميل لمقصودها من التوصل بها إلى تحصيل المطالب ؛ فان ذلك إنما يحصل بقبضها ؛ لا بثبوتها في الذمة ؛ مع أنها ثمن من طرفين ، فهي الشارع أن يباع ثمن بتمن إلى أجل . فإذا صارت الفلوس أثماناً صار فيها المعنى ، فلا يباع ثمن بتمن إلى أجل .

كما أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالء بالكالء » وهو المؤخر بالمؤخر ، ولم ينع عن بيع دين ثابت في الذمة يسقط إذا بيع بدين ثابت في الذمة يسقط ؛ فان هذا الثاني يقتضي تفريغ كل واحدة من الذمتين ، ولهذا كان هذا جائزاً في أظهر قولي العلماء ، كذهب مالك وأبي حنيفة ؛ وغيرها ؛ بخلاف ما إذا باع ديناً يجب في الذمة وبشغلها بدين يجب في الذمة . كالسلم إذا أسلم في سلعة ولم يقبضه رأس المال ، فإنه يثبت في ذمة المستسلم دين السلم ، وفي ذمة المسلف رأس المال ، ولم ينتفع واحد منها بشيء . ففيه شغل ذمة كل واحد منها بالعقود التي هي وسائل إلى القبض ، وهو المقصود بالعقد . كما أن السلع هي المقصودة بالأثمان ، فلا يباع ثمن بتمن إلى أجل ، كما لا يباع كالء بكالء ؛ لما في ذلك من الفساد والظلم المتنافي لمقصود الثمنية ، ومقصود العقود ؛ بخلاف كون المال موزوناً ومكيلاً ؛ فان هذا صفة لما

به يقدر ، ويعلم قدره . ولأن في ذلك معنى يناسب تحريم التفاضل فيه .

فاذا قيل : المكيلات والموزونات متبائلة ، وعلة التحريم نفي التماثل .

قيل : العاقل لا يبيع شيئاً بمثله الى أجل ، ولكن قد يقرض الشيء

ليأخذ مثله بعد حين . والقرض هو تبرع من جنس العارية ، كما سماه

النبي صلى الله عليه وسلم « منيحة ورق ، او منيحة ذهب » .

فالمال اذا دفع الى من يستوفي منفعة مدة ، ثم يعيده الى صاحبه ،

كان هذا تبرعا من صاحبه بنفعه تلك المدة ، وان كان لكل نوع

اسم خاص . فيقال في النخلة : عارية ، ويقال فيها يشرب لبنه منيحة .

ثم قد يعيد اليه عين المال ان كان مقصوداً ، والا أعاد مثله . والدرام

لا تقصد عينها ، فاعادة المقرض نظيرها ، كما يعيد المضارب نظيرها .

وهو رأس المال . ولهذا سمي قرضاً ، ولهذا لم يستحق المقرض الا

نظير ماله ، وليس له ان يشترط الزيادة عليه في جميع الأموال ، باتفاق

العلماء . والمقرض يستحق مثل قرضه في صفته كما يستحق مثله في الغصب

والاتلاف ، ومثل هذا لا يبيعه عاقل ، وانما يباع الشيء بمثله ، فيما

إذا اختلفت الصفة .

والشارع طلب الغاء الصفة في الأثمان ، فأراد ان تباع الدرام بمثل

وزنها ، ولا ينظر الى اختلاف الصفات مع خفة وزن كل درهم . كما

يفعله من يطلب درام خفافاً ، اما ليعطيها للظلمة ، واما ليقضي بها ،

واما لغير ذلك ، فيبدل أقل منها عددا ، وهو مثلها وزنا ، فيريد الربى ان لا يعطيه ذلك الا بزيادة في الوزن ، فهذا اخراج الأثمان عن مقصودها ، وهذا مما حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بلا ريب ؛ بخلاف مواضع تنازع العلماء فيها ، ليس هذا موضع تفصيلها . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن يخس المكيال والميزان ؟

فأجاب : أما بخس المكيال والميزان ، فهو من الأعمال التي أهلك الله بها قوم شعيب ، وقص علينا قصتهم في غير موضع من القرآن ؛ لنعبر بذلك . والاصرار على ذلك من أعظم الكبائر ، وصاحبه مستوجب تغليظ العقوبة . وينبغي أن يؤخذ منه ما بخسه من أموال المسلمين على طول الزمان ، ويصرف في مصالح المسلمين ، إذا لم يمكن إعادته إلى أصحابه .

والكيال والوزان الذي يخس الغير : هو ضامن محروم ، مأثوم . وهو من أخسر الناس صفقة ، إذ باع آخرته بدنيا غيره . ولا يحل ان يجعل بين الناس كيالا أو وزانا يخس أو يحابي ، كما لا يحل ان يكون بينهم مقوم يحابي ، بحيث يكيل أو يزن أو يقوم لمن يرجوه أو يخاف من شره ، أو يسكون له جاء ونحوه ؛ بخلاف ما يكيل أو يزن

او يقوم لغيرهم ، او يظلم من يبغيه ، ويزيد من يحبه .

قال الله تعالى : (وأوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا تكلف نفسا
الا وسعها) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ،
شهداء لله ، ولو على أنفسكم . او الوالدين والأقربين ، ان يكن غنيا
او فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا ، وان تلووا او
تعرضوا فان الله كان بما تعملون خيراً) . والله أعلم .



باب بيع الاصول والثمار

سئل سبيع الاسلام رحمه الله ورضي عنه

عن رجل اشترى دارا ولم يكن لها بروز ، ثم انه هدمها وعمرها ، وأحدث بروزا وسلما وبابا في زقاق غير نافذ ، فخاف من الدعوى عليه ، والأيمان بالله تعالى : أنه ما أحدث في هذه الدار شيئا . فملكها للغير ، وذكر انه باعها بالمهلة ، وعمل هذا البيع أجولة ومواطأة حتى يضيع الحق . فهل تلزم اليمين لمن أحدث وباع ؟ أم تلزم الذي اشترى ، وهو لم يحدث شيئا ؟

فأجاب : الحمد لله . بيعها لا يسقط الدعوى ، ولا اليمين الواجبة بالدعوى ، وصاحب الحق له أن يدعى على المشتري المستولى على ما أحدث ، ليزال الاحداث . وله ان يدعى على البائع المحدث له ، الممكن له المشتري من الاستيلاء ، فعلى أيها ادعى صحت دعواه .

وسئل رحمه الله

عن رجل بنى داراً عالية وسافلة ، وأجرى العالية على السافلة ،
ثم باعها في صفقتين لاثنتين ، ولم يذكر لمشتري السفلى ان عليه حق
ماء وقد تضرر ؟

فأجاب : أما البيع فيقع على الصورة الواقعة ؛ لكن إذا لم يعلم
المشتري ان على سطحه حقاً لغيره . فله الفسخ ، او الأرض .

وسئل

عن رجل باع زرعاً أخضر قبل أن يدرك . هل يجوز ذلك ؟

فأجاب : يبيع الزرع بشرط التبقية لا يجوز باتفاق العلماء . وان
اشتراه بشرط القطع جاز بالاتفاق . وان باعه مطلقاً لم يجز عند جماهير
العلماء ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الحب حتى يشتد ،
والعنب حتى يسود » .

وسئل رحمه الله

عن ملك بستان شجره مختلف : منه ما يبدو صلاحه ، كالشمش .
ومنه ما يتأخر بدو صلاحه : كالرمان . ومنه ما يبدو صلاحه بينها
كالغلب والتين والرطب ، واتم لا تصححون البيع الا بعد بدو الصلاح .
فكيف يمكن الاحتياط الشرعي مع هذا الاختلاف في بدو الصلاح
بتقدمه وتأخره وتوسطه . فان باع مثلاً المشمش عند صلاحه ، ولم
تجوزوا بيع الغلب حيث هو في ذلك الوقت حصرم على ما لم يمكن
لهم . أفقونا ؟ .

فأجاب : رضي الله عنه - الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة
لها صورتان :

أحدهما : ان يضمن البستان ضماناً بحيث يكون الضامن هو الذي
يزرع أرضه ، ويسقي شجره ، كالذي يستأجر الأرض . والأخرى
إنما يكون اشترى مجرد الثمرة ؛ بحيث يكون مؤنة السقي والإصلاح
على البائع دون المشتري ، والمشتري ليس له الا الثمرة ، ولا
مؤنة عليه .

فأما « الصورة الأولى » فللعلماء فيها ثلاثة أقوال .

أحدها انها داخلة في النهي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها .
وعلى هذا فمنهم من يحتال على ذلك بإجارة الأرض والمساقاة على
الشجر ، كما يذهب الى ذلك طائفة من اصحاب أبي حنيفة والشافعي ،
وبعض أصحاب احمد : منهم القاضي أبو يعلى في « كتاب ابطال الحيل »
والتنصوص عن احمد بطلان هذه الحيل ، وهو مذهب مالك وغيره ،
وكثير من الصور تكون باطلة بالاجماع .

والقول الثاني بفرق بين ان تكون الأرض كثيرة او قليلة ، فان
كانت الأرض البيضاء اكثر من الثلثين والشجر أقل من الثلث : جاز
إجارة الأرض ، ودخل فيها بيع الثمر ضمنا وتبعا ، وهذا قول مالك .
وفي وقف الثلث قولان .

الثالث جواز ذلك مطلقا ، سواء كانت الأرض أقل أو أكثر ،
وهذا قول طائفة من السلف والخلف منهم ابن عقيل من أصحاب الامام
احمد ، وغيره ، وهذا هو المأثور عن الصحابة . فانه قد روى حرب
الكرماني وأبو زرعة الدمشقي وغيرها بإسناد ثابت : ان عمر بن الخطاب
— رضي الله عنه — قبل حديقة أسيد بن حضير — لما مات —
ثلاث سنين ، وتسلف القبالة ، ووفى بها دينا كان على أسيد . ومثل

هذه القصة لا بد ان تنتشر ، ولم ينكرها احد .

وايضا فانه وضع الخراج على أرض الخراج — والأعيان والخراج
أجرة : في مذهب مالك والشافعي ، واحمد في المشهور — والأرض
ذات شجر فأجر الجميع ، وهذا القول أصح الأقوال ، وبه ترك الخراج
عن المسلمين في مثل ذلك ، وله مأخذان :

أحدهما انه لا بد من اجارة الأرض ، وذلك لا يمكن الا مع الشجر ،
فجاز للحاجة لعدم إمكان التبعيض ، كما انه اذا بدى بعض ثمر الشجر
جاز بيع جميعها اتفاقاً ؛ بل اذا بدى الصلاح في شجرة كان صلاحاً لذلك
النوع في تلك الحديقة ، عند جماهير العلماء ، وفي سائر البساتين نزع ،
وذلك انه يدخل في الفرد ، والعقود تبعاً لما لا يدخل استقلالاً ، كما
يدخل أساس الحيطان ودواخلها ، وعمل الحيوانات ، وما يدخل من
الزيادة بعد بدو الصلاح ، وكما ثبت عنه في الصحيحين انه قال : « من
باع نخلاً قد أبرت ، فثمرتها للبائع ، الا ان يشترط المبتاع » .

واذا اشترط المبتاع الثمر المؤبر جاز بالنص والاجماع ، وهو ثمر لم يبد
صلاحه جاز يبعه تبعاً لغيره ، وغير ذلك . ويجوز للحاجة ما لا يجوز بدونها ،
كما جاز بيع العرايا بالتمر ، وكما جوز من جوز المضاربة والمساقاة والزراعة
تبعاً . ومن القياس عنده ان ذلك لا يجوز ؛ لأن ذلك عنده اجارة كما

هو مذهب ابى حنيفة . ومالك ، والشافعي

ومن جعل ذلك مشاركة وجعلها أصلاً آخر يجوز ذلك نصاً ؛ لا قياساً .
وليس هو مخالفاً للقياس . كما هو مذهب جمهور السلف ، وطوائف من الخلف
من أصحاب ابى حنيفة كصاحبيه ، ومن أصحاب الشافعي كالخطابي وغيره .
وهو مذهب احمد وغيره ، فهنا اتم نظراً .

والمأخذ الثاني : ان النبي صلى الله عليه وسلم انما نهى عن بيع
الثمرة قبل بدو صلاحها . كما نهى عن بيع الحب قبل اشتداده ، وعن
بيع العنب حتى يسود ، ثم انه يجوز مع ذلك عند الأئمة الأربعة اجارة
الأرض لمن يعمل عليها ، حتى ينبت الزرع ، وليس ذلك تبعاً للحب ،
وكذلك تقبيل الشجر لمن يعمل عليها حتى ثمر ، ليس هو تبعاً للثمرة .
ألا ترى ان المزارعة على الأرض بجزء من الأرض ، كالمساقاة على
الشجر بجزء من الثمر ، وأن إجارة الأرض كإجارة الشجر ، وان
انتفاع أهل الوقف بزرع الأرض كانتفاعهم بثمر الشجر . فالثمرة —
وان كانت أعياناً — فانها تجري مجرى الفوائد ، والنفع في الوقف ،
والمضاربة ، والمساقاة ؛ لأنه يستخلف بدلها ، كما ان استرضاع الظئر لما كان
مستخلفاً بدله جرى مجرى النفع ؛ ولهذا في باب بيع الثمر بعد بدو
صلاحه . انما تكون مؤنة كمال الصلاح على البائع . وأما القبالة التي فعلها
عمر : فانما يقوم فيها بسقي الشجر ، ومؤنة حصول الثمر المتقبل . فلا

يقاس هذا بهذا . ويعلم ان نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
التمر حتى يبدو صلاحه لم يتناول هذه القبالة بلا ريب . ثم ان قدر
ان الشجر لم يطلع او تلف بعد إطلاعه بدون تفريط المتقبل ؛ كان
بمنزلة تعطل المنفعة في الاجارة ، وهو لا يستحق اجرة الا إذا تمكن
المستأجر من الانتفاع .

الصورة الثانية : ان يكون المشتري مجرد الثمرة فقط ، ومؤنسة
السقي على البائع ، فهذه المسألة اذا كان البستان مشتملا على أنواع ،
ففيها ايضا قولان :

أحدهما — وهو قول الليث بن سعد — انه يجوز بيع جميع
البستان ، اذا صلح نوع منه ، كما يجوز بيع النوع جميعه ، اذا بدا
صلاح بعضه ؛ وذلك لأن التفريق فيه ضرر عظيم ، وذلك لأن المشتري
للنوع قد يتفق في النوع الآخر ، وقد لا يتفق من يشتري نوعا دون
نوع ، وهذا القول أقوى من القول الثاني ، وهو المنع مطلقا ، كما
هو المشهور ، والجواز هنا بمجرد الحاجة ، وذلك ان بيع المزابنة أعظم
من بيع التمر قبل يبدو صلاحه ، فانه بيع ربوي بجنسه خرصا . والربا
اعظم من الغرر لاسباب ونهيه عن بيع الثمرة ، حتى يبدو صلاحها ، قد
خص منه مواضع كما خص بيعه مع الشجر .

فعلم ان النهي لم يتناول بيعه مع غيره مطلقاً ؛ بل قد يقال : انما

نهى عنه مفرداً ، كما نهى عن الذهب والحرير مفرداً ، ويباح مع غيره
ملاً يباح مفرداً ؛ ولأنه يبيع رطب بجنسه الربوي يابسا ، وهذا محرم
بالنص ايضاً ، كما هو مذهب مالك والشافعي واحمد ، وقد جاز من
دخول المعدوم في بيع الثمرة ما لم يثبت نظيره في الزاينة .

فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أرخص في العرايا استثناء
من الزاينة للحاجة ، فلأن يجوز بيع النوع تبعاً للنوع ، مع ان الحاجة
الى ذلك أشد وأولى ، ولا يلزم من منعه مفرداً منعه مضموماً . ألا ترى
ان الحمل لا يجوز افراده بالبيع ، ويبيع الحيوان الحامل جائز بالاجماع ،
وان اشترط كونه حاملاً . ونظائره كثيرة في الشريعة .

وسر الشريعة في ذلك كله : ان الفعل إذا اشتمل على مفسدة منع
منه الا إذا عارضها مصلحة راجحة ، كما في إباحة الميتة للمضطر . وبيع
الغرر نهى عنه لأنه من نوع الميسر الذي يفضي إلى أكل المال
بالباطل ، فاذا عارض ذلك ضرر أعظم من ذلك ، أباحه دفعا لأعظم
الفسادين باحتمال ادناها . والله أعلم .

وقال الشيخ رحمه الله

فصل

وأما بيع المقاتي كالبطيخ والخيار والقثاء ونحو ذلك : فإنه وإن كان من العلماء في مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد من قال : لا يباع إلا لقطة لقطة ، جعلوا لذلك من باب بيع الثمر قبل بدو صلاحه . والصحيح أنه يجوز بيعها بعروقها جملة ، كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، وهو مذهب مالك وغيره : لكن هذا القول له مأخذان .

أحدهما : أن العروق كأصول الشجر . فيبيع الخضروات بعروقها قبل بدو صلاحها كيبيع الشجر بثمره قبل بدو صلاحه يجوز تبعاً . وهذا مأخذ طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد . وإن كان هذا على خلاف أصوله .

والمأخذ الثاني : — وهو الصحيح — أن هذه لم تدخل في نهي النبي صلى الله عليه وسلم : بل تصح مع العقود الذي هو اللقطة

الموجودة ، واللقطة المعدومة الى ان تيبس المقناة ، وان كانت تلك معدومة لم توجد ؛ لأن الحاجة داعية الى ذلك ، ولا يمكن بيعها الا كذلك . وبيعها لقطة لقطة متعذر أو متعسر ، لعدم التمييز ، وكلاهما منتف شرعاً ، والشريعة استقرت على ان ما يحتاج الى بيعه يجوز بيعه ، وان كان معدوماً ، كالمنافع ، واجر الثمر الذي لم يبد صلاحه مع الأصل ، والذي بدا صلاحه مطلقاً .

وايضاً فانهم يقولون : هذه معلومة في العرف والعادة ، كالعلم بالثمار ، وتلفها بعد ذلك كتلف الثمار بالجائحة ، وتلف منافع الاجارة من جنسه . وثبت بالنص أن الجوائح توضع بلا محذور في ذلك أصلاً ؛ بل المنع من بيع ذلك من الفساد ، والله لا يحب الفساد . وان كان بيع ذلك قد يفضي الى نوع من الفساد فالفساد في تحريم ذلك أعظم ، فيجب دفع اعظم الفسادين باحتمال أدناها ، اذ ذلك قاعدة مستقرة في الشريعة .

وسئل رحمه الله :

عن رجل له سواقي يزرع فيها : اللفت ، والجزر ، والفجل ، والقصب ، والقلقاس ، فهل يجوز بيعه في الأرض ؟ .

فأجاب : اما بيع القصب ونحوه سواء بيع على ان يقطع ، او يقطع من مكان معروف في العادة ، وان كان مغطى بورقه ، فان هذا الغطاء

لا يمنع صحة البيع ، كبيع الحب في سنبله ، وكبيع الجوز واللوز في قشريه ؛ فان بيع جميع هذا جائز عند جماهير المسلمين الأولين والآخرين ، كأبي حنيفة ومالك وأحمد ، وقول في مذهب الشافعي ، وهو عمل المسلمين من زمن نبيهم ، الى هذا الزمان ، في جميع الأعصار والأمصار .

وقد دل على هذا « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحب حتى يشتد ، وعن بيع الغنم حتى يسود » ، فان هذا يدل على جواز بيعه بعد اشتداده ، كما دل نهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها على جواز البيع بعد بدو الصلاح .

وابضا فان هذا ليس من بيع الغرر ، فانه معلوم في العادة . واما بيع الجزر واللفت والفجل والقلقاس ، ونحو ذلك ففيه قولان مشهوران : أحدهما : لا يجوز حتى يقطع ؛ بناء على أنه مغيب لم ير ولم يوصف ؛ كسائر الأعيان الغائبة التي لم تر ، ولم توصف . وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي والمشهور من مذهب أحمد .

والثاني : انه يجوز بيعه اذا رأى ماظهر منه على الوجه المعروف . وهذا قول مالك ، وقول في مذهب أحمد . وهذا أصح القولين ، وعليه عمل المسلمين قديما وحديثا ، ولا تتم مصلحة الناس الا بهذا ؛ فان تأخير بيعه الى حين قلعه ، يتعذر تارة ويتعسر أخرى ، ويفضي الى

فساد الأموال .

وأما كون ذلك منياً فيكون غرراً : فليس كذلك ؛ بل إذا روي من المبيع ما يدل على ما لم ير جاز البيع باتفاق المسلمين : في مثل بيع العقار ، والحيوان . وكذلك ما يحصل الحرج بمعرفة جميعه بكتفى برؤية ما يمكن منه ، كما في بيع الحيطان . وما مأكوله في جوفه والحيوان الحامل ، وغير ذلك ، فالصواب جواز بيع مثل هذا . والله اعلم .

وسئل

عن يبيع ما في بطن الأرض من اللفت والجزر والقلقاس ونحوه : هل يجوز أم لا .

فأجاب : أما بيع المغروس في الأرض الذي يظهر ورقه ، كاللفت ، والجزر ، والقلقاس ، والفجل والثوم ، والبصل ، وشبه ذلك ففيه قولان للعلماء .

أحدهما : أنه لا يجوز ، كما هو المشهور عن أصحاب الشافعي ، وأحمد وغيرها . قالوا : لأن هذه أعيان غائبة لم تر ولم توصف ، فلا يجوز بيعها كغيرها من الأعيان الغائبة ؛ وذلك داخل في نهى النبي صلى الله

عليه وسلم عن بيع الغرر .

والثاني : ان يبيع ذلك جائز . كما بقوله من يقوله من أصحاب مالك . وغيره . وهو قول في مذهب أحمد وغيره . وهذا القول هو الصواب لوجوه .

منها : ان هذا ليس من الغرر ؛ بل أهل الخبرة يستدلون بما يظهر من الورق على المغيب في الأرض ، كما يستدلون بما يظهر من العقار من ظواهره على بواطنه . وكما يستدلون بما يظهر من الحيوان على بواطنه . ومن سأل أهل الخبرة أخبروه بذلك ، والمرجع في ذلك إليهم .

والثاني : ان العلم في جميع المبيع يشترط في كل شيء بحسبه . فما ظهر بعضه وخفي بعضه . وكان في إظهار باطنه مشقة وخرج : اكتفى بظواهره ؛ كالعقار . فانه لا يشترط رؤية أساسه . ودواخل الحيطان . وكذلك الحيوان . وكذلك أمثال ذلك .

الثالث : أنه ما احتيج إلى بيعه فانه يوسع فيه ما لا يوسع في غيره ؛ فيبيعه الشارع للحاجة مع قيام السبب الخاص ، كما أرخص في بيع العرايا بنخرصها ، وأقام الحرص مقام الكيل عند الحاجة ، ولم يجعل ذلك من المزانة التي نهى عنها ؛ فان المزانة بيع المال بجنسه مجازفة إذا كان

ربويا بالاتفاق ، وإن كان غير ربوي فعلى قولين ، وكذلك رخص
النبي صلى الله عليه وسلم في ابتياع الثمر بعد بدو صلاحه بشرط
التبقيّة . مع أن إتمام الثمر لم يخلق بعد ، ولم ير . فجعل ما لم يوجد
ولم يخلق ولم يعلم تابعا لذلك ، والناس محتاجون إلى بيع هذه النباتات
في الأرض .

ومما يشبه ذلك بيع المقائى كمقائى البطيخ والخيار والقثاء ، وغير
ذلك ، فمن أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها من يقول : لا يجوز بيعها
إلا لقطة ، لقطة . وكثير من العلماء من أصحاب مالك وأحمد وغيرها قالوا :
انه يجوز بيعها مطلقا على الوجه المعتاد ، وهذا هو الصواب ، فان بيعها
لا يمكن في العادة إلا على هذا الوجه ، وبيعها لقطة لقطة إما متعذر ،
وإما متعسر ؛ فانه لا يتميز لقطة عن لقطة ؛ إذ كثير من ذلك لا يمكن
التقاطه ، ويمكن تأخيره . فبيع المقثاة بعد ظهور صلاحها كبيع ثمرة
البستان بعد بدو صلاحها ، وإن كان بعض المبيع لم يخلق بعد ولم ير ؛
ولهذا إذا بدا صلاح بعض الشجرة كان صلاحا لباقيها باتفاق العلماء ،
ويكون صلاحها صلاحا لسائر ما في البستان من ذلك النوع في أظهر
قولي العلماء . وقول جمهورهم : بل يكون صلاحاً لجميع ثمرة البستان
التي جرت العادة بأن يباع جملة في أحد قولي العلماء . وهذه المسائل
وغیرها مما ذكرنا في هذا الجواب مبسطة في غير هذا الموضع .

وسئل رحمه الله

عن بيع قصب السكر ، والقلقاس ، واللفت والجزر ونحو ذلك ،
وهو قائم في الأرض ، وفي بيع البطيخ ونحوه من المقاتي ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما بيع قصب السكر فلا شبهة
فيه ، إلا ما يذكر من كونه في قشره الذي يكون صوناً له ، فيبيعه
كبيع الجوز واللوز والباقلات في قشره ، وبيع ذلك جائز عند جماهير
علماء المسلمين ، وهو قول سلف الأمة ، وعملها المتصل من لدن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هذا الزمان ، ولا تتم
مصلحة الناس إلا بذلك ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن
حنبل ، وقول في مذهب الشافعي ، فإنه لما مرض أمر أن يشتري
له باقلاً أخضر ، وذلك في مرض موته ، فهو متأخر عن نهيه الذي
في كتبه .

وقد دل على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الغنم
حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد » وذلك يدل على جواز بيع
ذلك بعد اسوداده واشتداده ، فيدل على جواز بيع الحب في سنبله ،

وهو من صور النزاع كالباقلا في قشريه . والذي كره بيع ذلك يظنه من الغرر الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس الأحر كذلك ؛ لوجهين :

أحدهما : ان المشترين يعلمون ذلك كما يعلمون كثيراً من المبيعات المتفق على جواز بيعها ؛ بل علمهم بذلك أقوى من علمهم بكثير منها .

والثاني : انه لو فرض ان في ذلك جهلا فالشريعة استقرت على ما يحتاج الى بيعه مع الغرر ؛ ولهذا أذن النبي صلى الله عليه وسلم في بيع الثمار بعد بدو صلاحها مبقاة الى كمال الصلاح . ثم انه بعد ذلك أمر بوضع الجوائح إذا أصابتها .

وابضا فانه اذن في بيع العقار بقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان له شرك في أرض ، أو ربة ، أو حائط ، فلا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ، فان شاء أخذ ، وان شاء ترك » . وقد أجمع المسلمون على جواز بيع العقار مع أن أساس الحيطان ، وداخلها مغيب .

وكذلك اذن في بيع الثمار قبل بدو صلاحها تبعاً للأصل ، بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه : « من باع نخلاً مؤبراً ، فثمرتها للبائع ، إلا ان يشترط المبتاع » وذلك أن بيع الغرر نهى عنه لما فيه من الميسر ، والقمار ، المتضمن لأكل المال بالباطل . فاذا

كان في بعض الصور من فوات الأموال وفسادها ونقصها على أصحابها
بتحريم البيع اعظم مما فيها مع حله لم يجر دفع الفساد القليل بالتزام
الفساد الكثير ؛ بل الواجب ما جاءت به الشريعة ، وهو تحصيل اعظم
الصلاحين بتفويت أدناها ، ودفع أعظم الفسادين بالتزام أدناها . والفتيا
لا تحتل البسط اكثر من هذا .

وقال شيخ الاسلام قدس الله روحه

فصل

وأما بيع القلقاس والجزر واللفت ونحو ذلك فهو جائز عند طوائف
من أهل العلم ، وهو مذهب مالك ، وقول في مذهب الامام احمد ،
وان كان المشهور عنه — كذهب ابي حنيفة والشافعي — انه لا يجوز .
والقول الأول هو الصواب ؛ فان الأصل المتفق عليه بين العلماء في ذلك
كون المبيع معلوماً العلم المعتبر في المبيع ، فنهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن بيع الغرر يرجع في ذلك الى أهل الخبرة بذلك . وأهل
الخبرة يقولون : انهم يعلمون ذلك في حال كونه في الأرض ، بحيث
يخرج عن كونه غرراً ؛ ويستدلون على ذلك بما يقلعون منه ، كما يعلم

المبيع المنفصل عن الأرض برؤية بعضه اذا كان متشابه الأجزاء . ثم ان ظهر الخفي دون الظاهر بما لم تجرب به العادة : كان ذلك اما غبا ، واما تدليسا . بل أهل الخبرة يقولون : انهم يعلمون ذلك اكثر مما يعلمون كثيرا من المنفصل .

وكون المبيع معلوما او غير معلوم لا يؤخذ من الفقهاء بخصوصهم ؛ بل يؤخذ من أهل الخبرة بذلك الشيء ؛ وانما المأخوذ عنهم ما انفردوا به من معرفة الأحكام بأدلتها وقد قال الله تعالى : (الذين يؤمنون بالغيب) والايمان بالشيء مشروط بقيام دليل يدل عليه . فعلم ان الأمور الغائبة عن المشاهدة قد تعلم بما يدل عليها ، فاذا قال أهل الخبرة : انهم يعلمون ذلك كان المرجع اليهم في ذلك ، دون من لم يشاركهم في ذلك ، وان كان أعلم بالدين منهم . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهم في تأبير النخل : « اتم أعلم بدنياكم . فما كان من أمر دينكم فالي » . ثم يترتب الحكم الشرعي على ما تعلمه أهل الخبرة ، كما يترتب على التقويم والقيامة والحرص ، وغير ذلك .

وسئل

عن انسان عاقد انساناً على قصب ، وقلقاس ، وهو تحت الأرض
قبل ادراكه فعند ادراكه غرق ، وقد طلب منه ثمنه بلا مكتبة ولا
تسليم ، فما يجب في ذلك ؟

فأجاب : ما تلف من ذلك فهو من ضمان البائع ، سواء كان البيع
صحیحاً او فاسداً ، كما ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال : « ان بعت من أخيك ثمرة فأصابها جائحة فلا يحل لك
من ثمنها شيء ، بم يأخذ احدكم مال أخيه ؟ » .



باب السلم

سئل شيخ الإسلام قدس الله روحه

عن السلم في الزيتون هل يجوز ؟

فأجاب : وأما السلم في الزيتون وأمثاله من المكيلات والموزونات فيجوز ، وما علمت بين الأئمة في ذلك نزاعا ، ولكن النزاع فيما إذا أسلم في غير المكيل والموزون ، كالحيوان ونحوه . وفيه عن أحمد روايتان أشهرهما جواز ذلك ، وهو قول مالك والشافعي . والثانية لا يجوز كقول أبي حنيفة .

وسئل

عن رجل عنده قمح ، قيمته وزن ثمانية عشر درهما . باعه الى أجل بخمسة وعشرين هل يجوز ؟ والسلم في الغلة حلال أم حرام ؟

فأجاب : اما السلف فانه جائز بالاجماع . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ،

الى أجل معلوم » . واما إذا قوم السلعة بقيمة حالة ، وباعها الى أجل بأكثر من ذلك ، فهذا منهي عنه في أصح قولي العلماء ، كما قال ابن عباس : إذا استقمت بنقد ، ثم بعت بنقد ، فلا بأس ، وإذا استقمت بنقد ، ثم بعت بنسيئة ، فذلك درام بدرام . ومعنى قوله : استقمت . أي قومت ، والله أعلم .

وسئل

عن امرأة تشتري قماشاً بضمن حال ، وتبيعه بزائد الثلث إلى أجل معلوم . فهل هذا ربا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا كان المشتري يشتريها لينتفع بها ، أو بتجربها — لا يشتريها لبيعها ، يأخذ ثمنها لحاجته اليه — فلا بأس بذلك . لكن ينبغي إذا كان المشتري محتاجاً ان يرج عليه الربح الذي جرت به العادة . والله أعلم .

وسئل

هل يجوز بيع شاة بشاة إلى أجل ؟

فأجاب : يجوز بيع شاة بشاة الى أجل .

وسئل

عن رجل يشتري عش الحمامات ، ويقدم الفضة على عش السنة كلها ، ونص عند الشهود على أرادب معلومة ، وليس ثم كيل أصلاً ؛ بل يفعل ذلك ليصح السلم ، وكان العادة إذا تحصل منه شيء جعل في وعائه ، وختم عليه كله ، وبيع . فهل هذا صحيح ؟ أم لا ؟

فأجاب : هذه المسألة مبنية على أصلين :

« أحدها » : ان هذا المنعقد من الدخان ، هل هو طاهر أو نجس ؟ في ذلك تفصيل وتزاع . وان كان الوقود طاهراً ، كوقود الأفران ، وكالوقود الطاهر للحمام ، فذلك المنعقد طاهر ، وان كان الوقود بنجاسة فهل يكون هذا المنعقد طاهراً ؟ على قولين للعلماء . وكذلك في كل نجاسة استحالت كالرماد ، والقصرمل والجرسيف ، ونحو ذلك ، وان كان مستحيلاً عن نجاسة فهذا نجس في مذهب الشافعي ، وأحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، وهو ظاهر في مذهب أبي حنيفة .

والقول الآخر في مذهب مالك وأحمد انه طاهر وهذا القول

أقوى في دلالة الكتاب والسنة ، والقياس . فانهم اتفقوا على ان الحُر
إذا انقلبت خلا بفعل الله تعالى كانت طاهرة ، وهذا لم يتناوله لفظ
التحريم ، ولا معناه ، فلا يكون محرماً نجساً . فمن قال : انه طاهر ،
جوز بيعه ، ومنهم من يجوز بيعه مع نجاسته ، والخلاف فيه مشهور في
« مسألة السرجين النجس » .

و « الأصل الثاني » : انه إذا جاز بيعه فلا يقال يباع على الوجه
المشروع ، ولا ريب انه يجوز السلف فيه ، وليس السؤال عن بيعه
معيناً حتى يشترط الرؤية ونحوها ؛ لكن إذا اسلف فيه ، فلا بد ان
بسلف في قدر معلوم ، إلى أجل معلوم ، وان يقبض رأس المال في
المجلس ، وغير ذلك من شروط السلم .

فاذا كانوا قد أظهروا صورة السلم ، وكان المسلم يقبض ما تحصل ،
وهو المقصود في الباطن ، سواء كان أكثر من المقدار ، او أقل :
فهذا عقد باطل ، يجب النهي عنه ، ومنع فاعله .

وسئل رحمه الله

عن رجل محتاج الى تاجر عنده قماش ، فقال : اعطني هذه القطعة ،

فقال التاجر مشتراها بثلاثين ، وما أبيعها الا بخمسين الى أجل ، فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : المشتري على ثلاثة أنواع :

أحدها : ان يكون مقصوده السلعة ينتفع بها للأكل والشرب واللبس والركوب ، وغير ذلك .

والثاني : ان يكون مقصوده التجارة فيها ، فهذان نوعان جائزان بالكتاب والسنة ، والاجماع . كما قال تعالى : (وأحل الله البيع) وقال تعالى : (إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم) ؛ لكن لابد من مراعاة الشروط الشرعية ، فاذا كان المشتري مضطراً لم يجوز ان يباع الا بقيمة المثل ، مثل ان يضطر الانسان الى مشرى طعام لا يجده الا عند شخص ، فعليه ان يبيعه اياه بالقيمة ، قيمة المثل . وان لم يبعه الا بأكثر فللمشتري ان يأخذه بغير اختياره بقيمة المثل ، وإذا أعطاه إياه لم يجب عليه الا قيمة المثل ، وإذا باعه إياه بالقيمة الى ذلك الأجل ، فان الأجل يأخذ قسطاً من الثمن .

النوع الثالث : ان يكون المشتري انما يريد به درام مثلاً ليوفي بها ديناً ، واشترى بها شيئاً فيتفقان على ان يعطيه مثلاً المائة بمائة وعشرين الى أجل ، فهذا كله منهي عنه ، فان انفقاً على ان يعيد

السلعة اليه ؛ فهو « بيعتان في بيعة » . وان ادخلا ثالثا يشتري منه السلعة ، ثم تعاد اليه ، فكذلك وان باعه وأقرضه فكذلك ، وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

وان كان المشتري يأخذ السلعة فيبيعها في موضع آخر : يشتريها بمائة ، ويبيعها بسبعين لأجل الحاجة الى دراهم . فهذه تسمى : « مسألة التورق » وفيها نزاع بين العلماء ، والأقوى ايضاً انه منهي عنها ، وانها أصل الربا ، كما قال ذلك عمر بن عبد العزيز ، وغيره . والله أعلم .

وسئل

عن رجل يخرج على القمح والشعير والفل والحمص ونحو ذلك ، وإذا جاء أو ان أخذ به باعه للذي هو عنده ، بسعر ما يسوى ، من قبل ان يقبضه منه . فهل هذا حلال أم حرام ؟ وما عليه فيما مضى من الستين ؟ وما كان يفعله ؟

فأجاب : هذا يسمى « السلم » و « السلف » ولا يجوز بيع هذا الدين الذي هو دين السلم ، قبل قبضه ، لا من المستلف ولا من غيره ، في مذهب الأئمة الأربعة ؛ بل هذا يدخل فيما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع ما لم يقبض . وقد يدخل في ربح ما لم يضمن

ايضا ، وإذا وقع هذا البيع ، فهو فاسد ، ولا يستحق هذا البائع
السلف الا دين السلم ؛ دون ما جعله عوضاً عنه . وعليه ان يرد هذا
العوض ان كان قبضه ، ويطالب بدين السلم ، فان تعذر ذلك مثل ان
يطول الزمان ، أو لا يعرف ذلك ونحو ذلك ، فليأخذ بقدر دين السلم
من تلك الأعواض ، وليتصدق بالربح ، فانه اذا اخذ مثل دين السلم
فقد أخذ قدر حقه من ذلك المال ، والزيادة ربح مالم يضمن ، وهي
لا تحل له ، فليتصدق بها عن اصحابها ، وان كان لم يربح شيئاً ، وانما
باعه المستلف بسعره ، لم يكن عليه اخراج ماله .

وسئل

عن رجل عنده فرس شراء بمائة وثمانين درهما ، فطلبه منه انسان
بثلاثمائة درهم الى مدة ثلاثة شهور ، فهل يحل ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . ان كان الذي يشتريه لينتفع به ، او يتجر به ،
فلا بأس ببيعه الى أجل ؛ لكن المحتاج لا يربح عليه الا الربح المعتاد ،
لا يزيد عليه لأجل ضرورته .

واما ان كان محتاجاً الى دراهم ، فاشترى لبيعه في الحال ، وبأخذ
تمنه ، فهذا مكروه في أظهر قولي العلماء .

وسئل

عن شخص عنده صنف . دفع له فيه رجل الفين ومائة بالوزن ،
ودفع له آخر الفين وسبعمائة الى أجل معلوم أثناء الحول ؟

فأجاب : ان كان الذي يشتريها الى أجل يشتريها ليتجر فيها .
أو ينتفع بها : جاز للبائع ان يبيعها ان شاء بالنقد ، وان شاء الى أجل
وان كان المشتري مقصوده الدرام ، وهو يريد ان يبيعها اذا
اشتراها ، يأخذ الدرام ، فهذا يسمى : « التورق » وهو مكروه في
أظهر قولي العلماء .



وسئل

عن رجل أسلف خمسين درهما في رطل حرير إلى أجل معلوم ،
ثم جاء الأجل فتعذر الحرير فهل يجوز ان يأخذ قيمة الحرير ؟ او يأخذ
عوضه أي شيء كان ؟ .

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها روايتان عن الامام أحمد .

إحداها : لا يجوز الاعتياض عن دين السلم بغيره ، كقول الشافعي
وأبي حنيفة ؛ لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من
أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » ، وهذه الرواية هي المعروفة عند
متأخري أصحاب الامام أحمد ، وهي التي ذكرها الخرقى وغيره .

والقول الثاني : يجوز ذلك ، كما يجوز في غير دين السلم ، وفي
المبيع من الأعيان ، وهو مذهب مالك . وقد نص أحمد على هذا في
غير موضع ، وجعل دين السلم كغيره من المبيعات . فإذا أخذ عوضا
غير مكيل ، ولا موزون ، بقدر دين السلم حين الاعتياض ، لا بزيادة
على ذلك ، او أخذ من نوعه بقدره : مثل ان يسلم في حنطة فيأخذ

شعيرا بقدر الحنطة ، او يسلم في حرير فيأخذ عنه عوضا من خيل ، او بقر ، او غنم ، فانه يجوز . وقد ذكر ذلك طائفة من الأصحاب — كابن أبي موسى ، والسامري صاحب المستوعب — لكن [في] بعض الصور كما قال في « المستوعب » : ومن أسلم في شي لم يجز ان يأخذ من غير جنسه بحال ، في إحدى الروايتين ، وفي الأخرى يجوز ، وان يأخذ ما دون الحنطة من الحبوب كالشعير ونحوه ، بمقدار كيل الحنطة ، لا أكثر منها ولا بقيمتها ، نص عليه . قال في رواية أبي طالب : إذا أسلفت في كر حنطة ، فأخذت شعيرا فلا بأس ، وهو دون حقه ، ولا تأخذ مكان الشعير حنطة .

وأما المطلعون على نصوص أحمد ، فذكروا ما هو أعم من ذلك ، وأنه يجوز الاعتياض عن دين السلم بغير المكيل والموزون مطلقا ، كما ذكر ذلك أبو حفص العكبري في مجموعته ، ونقله عنه القاضي أبو يعلى بنحطه ، فان كان ما أسلم فيه مما يكال او يوزن ، فأخذ من غير نوعه مثل كيله مما هو دونه في الجودة جاز . وكذلك إن أخذ قيمته مما لا يكال ولا يوزن ، كيف شاء . نقل ابن القاسم عن أحمد : قلت لأبي عبد الله : إذا لم يجد ما أسلم فيه ، ووجد غيره من جنسه يأخذه ؟ قال : نعم ، إذا كان دون الشي الذي له [قلت] فانما أسلم في قفيز حنطة موصل ، فقال : فيأخذ مكانه سلتى ، او قفيز شعير بكيلة واحدة ،

لا يزداد . وان كان فوقه فلا يأخذ ، وذكر حديث ابن عباس ، رواه طاوس عن ابن عباس : إذا أسلمت في شيء فجاء الأجل فلم تجد الذي أسلمت ، فخذ عوضا بأنقص منه ، ولا تبيع مرتين .

ونقل أيضا أحمد بن أصرم ، سئل أحمد عن رجل أسلم في طعام إلى أجل ، فإذا جاء الأجل يشتري منه عقارا ، أو دارا . فقال : نعم ! يشتري منه ما لا يكال ولا يوزن . وقال حرب الكرماني : سألت أحمد ، قلت : رجل أسلف رجلا دراهم في بر . فلما حل الأجل لم يكن عنده ، فقال قوم : الشعير بالدراهم ، فخذ من الشعير . قال : لا يأخذ منه الشعير إلا مثل كيل البر ، أو أنقص . قلت : إذا كان البر عشرة أجرة ، أأخذ الشعير عشرة أجرة ؟ قال : نعم .

وكذلك نقل غير هؤلاء عن أحمد ، وهذه الرواية أكثر في نصوص أحمد ، وهي أشبه بأصوله ، فإن علته في منع بيع دين السلم كونه مبيعاً فلا يباع قبل القبض . وأحمد في ظاهر مذهبه لا يمنع من البيع قبل القبض مطلقا ؛ بل له فيه تفصيل ، وأقوال معروفة . ولذلك فرق بين البيع من البائع وغيره . وكذلك مذهب مالك يجوز بيع المسلم فيه ، إذا كان عوضا من بئعه بمثل ثمنه ، وأقل . ولا يجوز بأكثر ، ولا يجوز ذلك في الطعام .

وقال ابن المنذر : ثبت ان ابن عباس قال : إذا أسلفت في شيء

فحل الأجل ، فان وجدت ما أسلفت فيه ، وإلا فخذ عوضا بأنقص منه . وهذا ابن عباس لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى عن بيع الطعام قبل قبضه » قال : ولا أحسب كل شيء إلا بمنزلة الطعام .

وأما ما ذكره الشيخ أبو محمد في « مغنيه » . لما ذكر قول الحرقى : وبيع المسلم فيه من بائعه أو غيره قبل قبضه فاسد . قال أبو محمد : يبيع المسلم قبل قبضه لا يعلم في تحريمه خلاف . فقال رحمه الله بحسب ما علمه ؛ وإلا فذهب مالك أنه يجوز بيعه من غير المستسلف ، كما يجوز عنده بيع سائر الديون من غير من هو عليه ، وهذا أيضا إحدى الروايتين عن أحمد ، نص عليه في مواضع بيع الدين من غير من هو عليه ، كما نص على بيع دين السلم ممن هو عليه ، وكلاهما منصوص عن أحمد في أجوبة كثيرة من أجوبته ، وإن كان ذلك ليس في كتب كثير من متأخري أصحابه .

وهذا القول أصح ، وهو قياس أصول أحمد ؛ وذلك لأن دين السلم مبيع ، وقد تنازع العلماء في جواز بيع المبيع قبل قبضه ، وبعد التمكن من قبضه ، وفي ضمان ذلك ، فالشافعي يمنعه مطلقا ، ويقول : هو من ضمان البائع . وهو رواية ضعيفة عن أحمد . وأبو حنيفة يمنعه إلا في العقار ، ويقول : هو من ضمان البائع . وهؤلاء يعللون المنع

بتوالي الضمانين .

وأما مالك وأحمد في المشهور عنه وغيرهما فيقولون : ما تمكن المشتري من قبضه ، وهو المتعين بالعقد — كالعبد والفرس ونحو ذلك — فهو من ضمان المشتري . على تفصيل لهم ، ونزاع في بعض المتعينات ؛ لما رواه أحمد وغيره عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه قال : « مضت السنة ان ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من ضمان المشتري » فظاهر مذهب أحمد : ان الناقل للضمان الى المشتري هو التمكن من القبض ؛ لا نفس القبض . فظاهر مذهبه ، ان جواز التصرف فيه ليس ملازماً للضمان ، ولا مبنياً عليه ؛ بل قد يجوز التصرف فيه حيث يكون من ضمان البائع ، كما ذكر في الثمرة ، ومنافع الاجارة ، وبالعكس ، كما في الصبرة المعينة .

وقد ذكر الحرقى في « مختصره » هذا ، وهذا ، فقال : إذا اشترى الثمرة دون الأصل ، فتلفت بجائحة من السماء ، رجع بها على البائع . وقال الأصحاب : لا يلزم من إباحة التصرف تمام القبض ، بدليل المنافع في الاجارة ، ثم قال الحرقى : وإذا وقع البيع على مكيل ، او موزون او معدود ، فتلف قبل قبضه ، فهو من مال البائع ، وهذا عند جمهور الأصحاب ، ما يبيع بالكيل والوزن والعدد سواء كان متعيناً ، او غير متعين . ثم قال الحرقى : ومن اشترى ما يحتاج إلى قبضه ، لم يجز بيعه

حتى يقبضه . ففرق بين ما يحتاج إلى القبض ، وما لا يحتاج ، فما لا يحتاج يكفى فيه التمكن ، كالمودع . ثم قال : ومن اشترى صبرة طعام لم يبعها حتى ينقلها ، فالصبرة مضمونة على المشتري بالتمكن ، والتخلية ، فلا يبيعها حتى ينقلها ، وهذا كله منصوص أحمد ، لكن في ذلك نزاع بين الأصحاب ، وروايات ليس هذا موضعها .

والمقصود هنا : ان في ظاهر مذهب أحمد قد يكون المبيع مضمونا على البائع ، ويجوز للمشتري بيعه في ظاهر المذهب ، كالثمر إذا بيع بعد بدو صلاحه ، فانه في مذهب مالك وأحمد من ضمان البائع ، وهو قول معلق للشافعي ، لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا بعت من أخيك ثمرة ، فأصابها جائحة ، فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ، به يأخذ أجسدكم مال أخيه بغير حق ؟ ! » .

ومع هذا فيجوز في أصح الروايتين عن أحمد للمشتري ان يبيع هذا الثمر ، مع أنه من ضمان البائع ، وهذا كما يجوز للمستأجر ان يؤجر ما استأجره بمثل الأجرة بلا نزاع . وان كانت المنافع مضمونة على البائع . ولكن إذا أجرها بزيادة من غير إحداث زيادة ، ففيه روايتان :

« احداها » يجوز كقول الشافعي . « والثانية » لا يجوز ، كقول

أبي حنيفة ؛ لأنه ربح ما لم يضمن ، والنبي صلى الله عليه وسلم « نهى
عن ربح ما لم يضمن » قال الترمذي : حديث صحيح .

والقول الأول أصح ؛ لأن المشتري لو عطل المكان الذي اكتراه
وقبضه لتلفت منفعته من ضمانه ، ولكن لو انهدمت الدار لتلفت من
مال المؤجر . وهذه المسائل مبسطة في موضعها .

والمقصود هنا : ان أصل أحمد ومالك جواز التصرف ، وأنه يوسع
في البيع قبل انتقال الضمان الى المشتري ؛ بخلاف أبي حنيفة والشافعي ،
والرواية الأخرى عن أحمد ، فان البيع لا يجوز على أصلها ، إلا إذا
انتقل الضمان الى المشتري ، وصار المبيع مضمونا عليه . قالوا : لئلا
يتوالى الضمانان ؛ فان المبيع يكون مضمونا قبل القبض على البائع
الأول ؛ فاذا بيع قبل ان يضمنه المشتري صار مضمونا عليه ، فيتوالى عليه
الضمانان . وعلى قول مالك وأحمد المشهور عنه : هذا مأخذ ضعيف ،
لا محذور فيه ؛ فان المبيع إذا تلف قبل التمكن من قبضه . كان على
البائع أداء الثمن الذي قبضه من المشتري الثاني . فالواجب بضمان هذا
غير الواجب بضمان هذا .

وإذا عرف هذا : فعلى قول هؤلاء يمنع من بيع دين السلم ؛ لأنه
لم يضمنه المسلف ، فانه لا يضمنه الا بالقبض فلا يبيع ما لم يضمن . وعلى

قول مالك وأحمد في المشهور عنه : يجوز ذلك . كما ثبت ذلك عن ابن عباس : ولكن لا يجوز بريح ؛ بل لا يباع إلا بالقيمة ؛ لئلا يربح المسلف فيها لا يضمن ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن ربح ما لم يضمن » .

والدليل على ذلك أن الثمن يجوز الاعتياض عنه قبل قبضه بالسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن عمر : كنا نبيع الابل بالنقيع — والنقيع بالنون : هو سوق المدينة . والبقيع بالباء هو مقبرتها . قال : — كنا نبيع بالذهب ، ونقضي الورق ، ونبيع بالورق ، ونقضي الذهب . فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « لا بأس إذا كان بسعر يومه ، إذا تفرقتا وليس بينكما شيء » . فقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتاضوا عن الدين الذي هو الثمن بغيره ، مع أن الثمن مضمون على المشتري لم ينتقل إلى ضمان البائع ، فكذلك المبيع الذي هو دين السلم يجوز بيعه ، وإن كان مضموناً على البائع لم ينتقل إلى ضمان المشتري . والنبي صلى الله عليه وسلم إنما جوز الاعتياض عنه إذا كان بسعر يومه ؛ لئلا يربح فيها لم يضمن .

وهكذا قد نص أحمد على ذلك في بدل القرض وغيره من الديون ، إنما يعتاض عنه بسعر يومه ؛ لئلا يكون ربها فيها لا يضمن ، وهكذا ذكر الامام أحمد عن ابن عباس لما أجاب في السلم ان قال : إذا أسلمت

في شيء فجاء الأجل ، ولم تجد الذي أسلمت فيه فخذ عوضاً بأنقص منه ، ولا تريح مرتين .

وكذلك مذهب مالك يجوز الاعتياض عنه بسعر يومه ، كما أجاب به أحمد ، ونقله عن ابن عباس . ومالك استثنى الطعام ؛ لأن من أصله أن يبيع الطعام قبل قبضه لا يجوز ، وهي رواية عن أحمد واحد فرق بين أن يبيع المكيل والموزون بمكيل وموزون ، أو غير ذلك . فإن باعه بغير ذلك : مثل أن يعتاض عن المكيل والموزون كالحنطة والشعير الذي أسلم فيه بخيل أو بقر ، فإنه جوز هذا ، كما جوز مالك ، وقبلها ابن عباس . إذا كان بسعر يومه .

وأما إذا اعتاض عنه بمكيل أو موزون ، مثل أن يعتاض عن الحنطة بشعير كرهه ؛ إلا إذا كان بقدره ؛ فإن يبيع المكيل بالمكيل ، والموزون بالموزون ؛ يشترط فيه الحلول والتقابض . ولهذا لا يجوز بيع الحنطة بالشعير إلا بدأ بيد ، ولا يبيع الذهب بالفضة إلا بدأ بيد . والمسلم لم يقبض دين المسلم ، فكره هذا ، كما يكره هو في إحدى الروايتين ، والشافعي في أحد القولين : يبيع الدين ممن هو عليه مطلقاً ، على أنه باع ما لم يضمنه ، ولم يقبضه .

والصواب الذي عليه جمهور العلماء ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ،

وأحمد : انه يجوز بيع الدين ممن هو عليه ؛ لأن ما في الذمة مقبوض للمدين ؛ لكن إن باعه بما لا يباع به نسيئة اشترط فيه الحلول والقبض ؛ لئلا يكون ربا . وكذلك إذا باعه بموصوف في الذمة . وإن باعه بغيرها ففيه وجهان :

أحدها لا يشترط كما لا يشترط في غيرها .

والثاني يشترط ؛ لأن تأخير القبض نسيئة ، كبيع الدين بالدين ، ومالك لم يجوز بيع دين السلم إذا كان طعاماً ؛ لأنه بيع . وأحمد جوز بيعه ، وإن كان طعاماً أو مكيلاً ، أو موزوناً من بائه ، إذا باعه بغير مكيل أو موزون ؛ لأن النهي عن بيع الطعام قبل قبضه هو في الطعام المعين ، وأما ما في الذمة فالاعتياض عنه من جنس الاستيفاء .

وفائده سقوط ما في ذمته عنه ، لا حدوث ملك له ، فلا يقاس هذا بهذا . فإن البيع المعروف هو أن يملك المشتري ما اشتراه ، وهنا لم يملك شيئاً ؛ بل سقط الدين من ذمته . وهذا لو وفاه ما في ذمته لم يقل انه باعه دراهم بدراهم ، بل يقال : وفاه حقه ؛ بخلاف ما لو باعه دراهم معينة بدراهم معينة ؛ فانه بيع ، فلما كان في الأعيان إذا باعها بجنسها لم يكن بيعاً ، فكذلك إذا أوفاهها من غير جنسها لم يكن بيعاً . بل هو إيفاء فيه معنى المعاوضة .

ولهذا لو حلف ليقضيه حقه في غد ، فأعطاه عوضاً بر في يمينه في
أصح الوجهين ، ففيه عن بيع الطعام قبل قبضه يريد به بيعه من غير
البائع ، فيه نزاع . وذلك ان من علله بتوالي الضمان يطرد النهي ، وأما
من علل النهي بتسام الاستيفاء ، وانقطاع علق البائع حتى لا يطمع في
الفسخ ، والامتناع من الاقباض ، إذا رأى المشتري قد ربح فيه ، فهو
يعلل بذلك في الصبرة قبل نقلها ، وإن كانت مقبوضة ، وهذه العلة
منتفية في بيعه من البائع .

وأيضاً فبيعه من البائع يشبه الاقالة ، وفي أحد قولي العلماء تجوز
الاقالة فيه قبل القبض . والاقالة هل هي فسخ او بيع ؟ على قولين ،
هما روايتان عن أحمد ، فاذا قلنا : هي فسخ لم يجز إلا بمثل الثمن .
واذا قلنا هي بيع ، ففيه وجهان . ودين السلم تجوز الاقالة فيه بلا نزاع .

فعلم ان الأمر في دين السلم أخف منه في بيع الأعيان : حيث
كان الأكثرون لا يجوزون بيع المبيع لبائعه قبل التمكن من قبضه ،
ويجوزون الاقالة في دين السلم . والاعتياض عنه يجوز كما تجوز الاقالة ؛
لكن انما يكون إقالة إذا أخذ رأس ماله أو مثله ، وإن كان مع زيادة ،
أما إذا باعه بغير ذلك فليس إقالة ، بل هو استيفاء في معنى البيع
لما لم يقبض .

وأحمد جوز بيع دين السلم من المستسلف ؛ انبعا لابن عباس ، وابن

عباس يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه ، ولا أحسب كل شيء إلا بمنزلة الطعام . فابن عباس لا يجوز البيع قبل القبض ، وجوز بيع دين السلم ممن هو عليه إذا لم يربح . ولم يفرق ابن عباس بين الطعام وغيره ، ولا بين المكيل والموزون وغيرها ؛ لأن البيع هنا من البائع الذي هو عليه ، وهو الذي يقبضه من نفسه لنفسه ؛ بل ليس هنا قبض ؛ لكن يسقط عنه ما في ذمته ، فلا فائدة في أخذه منه ثم إعادته إليه ، وهذا من فقه ابن عباس .

ومالك جعل هذا بمنزلة بيع المعين من الأجنبي ، فمنع بيع الطعام المسلف فيه من المستلف ، وأحمد لم يجعله كييع الطعام قبل القبض من الأجنبي ، كما قال مالك ؛ بل جوزه بغير المكيل والموزون ، كما أجازوه ابن عباس . وأما بالمكيل والموزون ، فكرهه ، لئلا يشبه بيع المكيل بالمكيل من غير تقابض إذا كان لم توجد حقيقة التقابض من الطرفين .

وأما إذا أخذ عنه من جنسه بقدر مكياله ما هو دونه فجوزه ؛ لأن هذا من الاستيفاء من الجنس ؛ لا من باب البيع ، كما يستوفي عن الجيد بالردية . والحنطة والشعير قد يجريان مجرى الجنس الواحد ؛ ولهذا في جواز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا روايتان :

(إحداهما) : المنع ، كقول مالك .

و (الثانية) : الجواز ، كقول أبي حنيفة ، والشافعي . وهذه الكراهة من احمد في المكيل والموزون بمكيل او موزون ؛ قد يقال هي على سبيل التنزيه . او يكون إذا أخر القبض . وهذا الثاني أشبه بأصول احمد ونصوصه ، وهو موجب الدليل الشرعي ؛ وذلك أنه اذا باع المكيل بمكيل او الموزون بموزون اشترط فيه الحلول والتقايض . فان باع أحدهما بالآخر فعنه في ذلك روايتان . وهذا بناء على ان العلة في الأصناف الستة هي التماثل ، وهو مكيل جنس ، أو موزون جنس .

فان العلماء متفقون على أن يبيع الذهب بالفضة نسيئة لا يجوز ، وكذلك يبيع البر والتمر . والشعير والملح بعضه ببعض نسيئاً لا يجوز . فمن جعل العلة التماثل — وهو الكيل والوزن أو الطعم أو مجموعها — حرم النساء فيما جمعها علة واحدة . وهذه الأقوال هي روايات عن احمد . فالتماثل وهو مكيل جنس ، او موزون جنس : هو المشهور عنه ، وهو مذهب أبي حنيفة . والطعم : وهو مذهب الشافعي . ومجموعها قول ابن المسيب وغيره . وأحد قولي الشافعي ، وهو اختيار الشيخ أبي محمد المقدسي . ومذهب مالك قريب من هذا ، وهو القوت ، وما يصلحه .

واذا كان كذلك : فدين السلم وغيره من الديون اذا عوض عنه بمكيل وجب قبضه في مجلس التعويض . وكذلك الموزون إذا عوض

عنه بموزون : مثل ان يعوض عن الحرير بقطن او كتان . فاذا بيع
المكيل بالمكيل بيعا مطلقا بحيث لا يقبض العوض في المجلس لم يجز ؛
بخلاف ما اذا بيع بحيوان او عقار ؛ فان هذا لا يشترط قبضه في
المجلس في أصح الوجهين ، وهو المنصوص عنه . فكلام أحمد يخرج على
هذا . ونهيه عن البيع يحمل على هذا . ولهذا قال : إذا حل الأجل يشتري
منه مالا بكال ولا يوزن . فأطلق الاذن في ذلك ؛ بخلاف المكيل والموزون ،
فانه لا يشتري مطلقاً ؛ بل يقبض في المجلس ، كما إذا بيع بعين .

يدل على ذلك ان احمد اتبع قول ابن عباس في ذلك . وابن
عباس قال : اذا أسلمت في شيء فجاء الأجل ولم تجد الذي أسلمت
فيه ، فخذ عوضاً بأنقص ، ولا ترج مرتين . فانما نهى عن الرج فيه ؛
بأن يبيعه دين السلم بأكثر مما يساوي وقت الاستيفاء ؛ ولهذا احمد
منع اذا استوفى عنه مكيلاً - كالشعير - ان يكون بزيادة . ولم يفرق
ابن عباس بين أن يبيعه بمكيل او موزون ، وبين أن يبيعه بغيرهما .

وليس هذا من ربا الفضل ، فيقال : إن ابن عباس يجيز ربا
الفضل ؛ بل بيع الذهب بالفضة الى أجل حرام باجماع المسلمين ، وكذلك
بيع الحنطة بالشعير الى أجل . وهذا قياس مذهب احمد وغيره ؛ فان
ما في النمة مقبوض ، فاذا كان مكيلاً أو موزوناً وباعه بمكيل أو موزون
ولم يقبضه فقد باع مكيلاً بمكيل ولم يقبضه ، وأما اذا قبضه فهذا جائز .

وقد ثبت في مذهب أحمد أنه إذا باع بذهب جاز أن يأخذ عنه ورقاً ، وإذا باع بورق جاز أن يأخذ عنه ذهباً في المجلس ، كما في حديث ابن عمر ، وهذا أخذ عن الموزون بالموزون . فإذا جاز ذلك في الثمن جاز في الثمن ، ليس بينهما فرق ، إلا على قول من يقول : هذا مبيع لم يقبض ، فلا يجوز بيعه . وقد ظهر فساد هذا المأخذ في السلم . وابن عباس الذي منع هذا جوز هذا ، وأن يبيع دين السلم من بائه ليس فيه محذور أصلاً ، كما في بيعه من غير بائه ؛ لا بتوالي الضمان ، ولا غير ذلك .

وأما احتجاج من منع بيع دين السلم بقوله صلى الله عليه وسلم : « من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره » فعنه جوابان :

أحدهما : أن الحديث ضعيف .

والثاني : المراد به أن لا يجعل السلف سلماً في شيء آخر . فيكون معناه النهي عن بيعه بشيء معين إلى أجل ، وهو من جنس بيع الدين بالدين . ولهذا قال : « لا يصرفه إلى غيره » أي لا يصرف المسلم فيه إلى مسلم فيه آخر . ومن اعتاض عنه بغيره قابضاً للعوض لم يكن قد جعله سلماً في غيره . وبسط هذه المسائل لا يحتملها هذا الجواب .

لكن الرخصة في هذا الباب ثابتة عن ابن عباس ، وهي مذهب

مالك . وأحمد رخص فيه أكثر من مالك . وما ذكره الحرقى وغيره ،
قد قيل : انه رواية أخرى ، كما ذكره ابن أبي موسى وغيره رواية
عن أحمد . والصواب ان هذا جائز ، لا دليل على تحريمه . والله أعلم .

وسئل

عن الرجل يسلم في شيء ، فهل له أن يأخذ من المسلم اليه غيره . كمن
أسلم في خنطة ؟ فهل له ان يأخذ بدلها شعيراً ، سواء تعذر المسلم
فيه أم لا ؟

فأجاب : اذا اسلم في خنطة فاعتاض عنها شعيراً ونحو ذلك : فهذه
فيها قولان للعلماء :

أحدهما : انه لا يجوز الاعتياض عن السلم بغيره ، كما هو مذهب
أبي حنيفة والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

والثاني : يجوز الاعتياض عنه في الجملة ، إذا كان بسعر الوقت ،
أو أقل . وهذا هو المروي عن ابن عباس حيث جوز اذا اسلم في
شيء ان يأخذ عوضاً بقيمته ، ولا يرجح مرتين . وهو الرواية الأخرى
عن أحمد ، حيث يجوز اخذ الشعير عن الخنطة اذا لم يكن أغلى من

قيمة الحنطة . وقال : بقول ابن عباس في ذلك . ومذهب مالك يجوز
الاعتياض عن الطعام والعرض بعرض . والأولون احتجوا بما في السنن .
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من أسلم في شيء فلا
يصرفه الى غيره » قالوا : وهذا يقتضى ان لا يبيع دين السلم لا من
صاحبه ، ولا من غيره .

والقول الثانى اصح ، وهو قول ابن عباس ، ولا يعرف له في
الصحابة مخالف ؛ وذلك لأن دين السلم دين ثابت ، فجاز الاعتياض عنه
كبذل القرض ، وكالثمن في المبيع ؛ ولأنه احد العوضين في البيع
فجاز الاعتياض عنه . كالعوض الآخر . وأما الحديث ففي اسناده نظر ، وان
صح فالمراد به انه لا يجعل دين السلم سلفاً في شيء آخر ؛ ولهذا قال :
« فلا يصرفه الى غيره » اى لا يصرفه الى سلف آخر . وهذا لا يجوز لأنه
يتضمن الربح فيما لم يضمن ، وكذلك اذا اعتاض عن ثمن المبيع والقرض
فانما يعتاض عنه بسعره ، كما في السنن عن ابن عمر انهم سألوا النبي صلى
الله عليه وسلم فقالوا : انا نبيع الابل بالنقيع بالذهب ونقبض الورق ونبيع
بالورق ونقبض الذهب . فقال : « لا بأس اذا كان بسعر يومه اذا افترقتما
وليس بينكما شيء » فيجوز الاعتياض بالسعر لثلا يربح فيما لم يضمن . فان
قيل فدين السلم يتبع ذلك فهي عن بيع مالم يقبض . قيل : النهي انما كان
في الأعيان لا في الديون .

وقال رحمه الله (١)

فصل

«عوض المثل» كثير الدوران في كلام العلماء — وهو أمر لا بد منه في العدل الذي به تتم مصلحة الدنيا والآخرة ، فهو ركن من أركان الشريعة مثل قولهم : قيمة المثل . واجرة المثل . ومهر المثل ، ونحو ذلك . كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أعتق شركا له في عبد ، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة عدل ، لا وكس ، ولا شطط ، فأعطى شركاءه حصصهم ، وعتق عليه العبد » . وفي حديث انه قضى في بروع بنت واشق بمهر مثلها ، لا وكس ، ولا شطط — يحتاج اليه فيما يضمن بالاتلاف من النفوس ، والأموال ، والأبضاع ، والمنافع ، وما يضمن بالمثل من الأموال والمنافع ، وبعض النفوس . وما يضمن بالعقود الفاسدة ، والصحيحة أيضا ؛ لأجل الأرش في النفوس والأموال .

(١) محلها في البيع الفاسد .

ويحتاج اليه في المعاوضة للغير ، مثل معاوضة الولي للمسلمين ،
واليتيم ، وللوقف وغيرهم . ومعاوضة الوكيل كالوكيل في المعاوضة ،
والشريك والمضارب ، ومعاوضة من تعلق بماله حق الغير ، كالريض .
ويحتاج اليه فيما يجب شراؤه لله تعالى ، كماء الطهارة ، وسترة الصلاة ،
وآلات الحج ، او للآدميين : كالمعاوضة الواجبة مثل (١) .

ومداره على القياس والاعتبار للشيء بمثله . وهو نفس العدل ،
ونفس العرف الداخل في قوله : (يأمرهم بالمعروف) وقوله : (وأمر
بالعرف) وهذا متفق عليه بين المسلمين ؛ بل بين أهل الأرض ؛ فانه
اعتبار في أعيان الأحكام لا في أنواعها .

وهو من معنى القسط الذي أرسل الله له الرسل ، وأنزل له
الكتب . وهو مقابلة الحسنة بمثلها ؛ والسيئة بمثلها ، كما قال تعالى :
(هل جزاء الاحسان إلا الاحسان) وقال : (وإذا حييتم بتحية فحيوا
بأحسن منها أو ردوها) وقال : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقال :
(كتب عليكم القصاص في القتلى) وقال : (ومن اعتدى عليكم فاعتدوا
عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل
ما عوقبتم به) .

لكن مقابلة الحسنة بمثلها عدل واجب ، والزيادة إحسان مستحب ،

(١) يباض بالاصل .

والتقص ظلم محرم ، ومقابلة السيئة بمثلها عدل جائز ، والزيادة محرم ،
والتقص إحسان مستحب ، فالظلم للظالم ، والعدل للمقتصد ، والاحسان
المستحب للسابق بالخيرات .

والأمة ثلاثة : ظالم لنفسه ، ومقتصد ، وسابق بالخيرات .

وكثيراً ما يشته على الفقهاء ويتنازعون في حقيقة عوض المثل في
جنسه ومقداره ، في كثير من الصور ؛ لأن ذلك يختلف باختلاف
الأمكنة والأزمنة ، والأحوال والأعواض والمعوضات ، والمتعاضين . فنقول :

« عوض المثل » هو مثل المسمى في العرف ، وهو الذي يقال له :
السعر والعادة ، فإن المسمى في العقود نوعان : نوع اعتاده الناس
وعرفوه ، فهو العوض المعروف المعتاد . ونوع نادر ؛ لفرط رغبة ،
أو مضارة ، أو غيرها . ويقال فيه تمن المثل ، ويقال فيه المثل ؛ لأنه
بقدر مثل العين ، ثم يقوم بثمان مثلاً . فالأصل فيه اختيار الآدميين ،
وإرادتهم ورغبتهم .

ولهذا قال كثير من العلماء : قيمة المثل ما يساوي الشيء في نفوس
ذوي الرغبات . ولا بد أن يقال : في الأمر المعتاد . فالأصل فيه إرادة
الناس ورغبتهم . وقد علم بالعقول أن حكم الشيء حكم مثله ، وهذا
من العدل والقياس والاعتبار ، وضرب المثل الذي فطر الله عباده عليه ،

فأد عرف أن إرادتهم المعروفة للشيء بمقدار علم أن ذلك ثمن مثله ، وهو قيمته
وقيمة مثله ؛ لكن إن كانت تلك الرغبة والارادة لغرض محرم . كصناعة الأصنام ،
والصلبان . ونحو ذلك . كان ذلك العوض محرماً في الشرع .

فعوض المثل في الشريعة يعتبر بالمسمى الشرعي ، وهو : أن نكون
التسمية شرعية ، وهي المباحة . فأما التسمية المحظورة إما لجنسها :
كالخمر ، والتحزير . وإما لمنفعة محرمة في العين : كالغيب لمن يعصره
خمراً ، أو الغلام لمن يفجر به . وإما لكونه تسمية مباهاة ورياء لا يقصد
أداؤها . أو فيها ضرر بأحد المتعاقدين ، كاللهور التي لا يقصد أداؤها ،
وهي تضر الزوج إلى أجل ، كما يفعله جفاة الأعراب ، والحاضرة ، ونحو
ذلك ؛ فإن هذا ليس بتسمية شرعية ، فليس هو ميزاناً شرعياً يعتبر
به المثل ، حيث لا مسمى .

فتدبر هذا فإنه نافع ، خصوصاً في هذه الصدقات الثقيلة المؤخرة ،
التي قد نهى الله عنها ورسوله ؛ فإن من الفقهاء من يعتبرها في مثل
كون الأيم لا تزوج إلا بمهر مثلها ، فيرى ترك ما نهى الله عنه خلافاً
للشريعة ؛ بناء على أنه مهر المثل ، حتى في مثل تزويج الأب ونحوه ،
فهذا أصل (١) .

إذا عرف ذلك فرغبة الناس كثيرة الاختلاف والتنوع ، فإنها

(١) يياض بالاصل .

تختلف بكثرة المطلوب وقلته . فعند قلته يرغب فيه مالا يرغب فيه عند الكثرة . وبكثرة الطلاب وقلتهم ؛ فانما كثر طالبوه يرتفع ثمنه ؛ بخلاف ما قل طالبوه . وبحسب قلة الحاجة وكثرتها وقوتها وضعفها ، فعند كثرة الحاجة وقوتها ترتفع القيمة مالا ترتفع عند قلتها وضعفها . وبحسب المعاوض . فان كان مليا ، دينيا : يرغب في معاوضته بالثمن القليل ، الذي لا يبذل بمثله لمن يظن عجزه أو مطله أو جحده . والملي المطلق عندنا : هو الملي بماله ، وقوله . وبدنه . هكذا نص أحمد .

وهذا المعنى وإن كان الفقهاء قد اعتبروه في مهر المثل ، فهو يعتبر ايضا في ثمن المثل ، واجرة المثل .

وبحسب العوض فقد يرخص فيه إذا كان بنقد رائج مالا يرخص فيه إذا كان بنقد آخر دونه في الرواج : كالدرام ، والدنانير بدمشق في هذه الأوقات ؛ فان المعاوضة بالدرام هو المعتاد .

وذلك ان المطلوب من العقود هو التقابض من الطرفين ، فاذا كان البازل قادراً على التسليم ، موفياً بالعهد ، كان حصول المقصود بالعقد معه ؛ بخلا ما إذا لم يكن تام القدرة أو تام الوفاء . ومراتب القدرة والوفاء تختلف ، وهو الخير المذكور في قوله : (فكتابوهم إن علمتم فيهم خيراً) قالوا : قوة على الكسب ، ووفاء للعهد .

وهذا يكون في البائع وفي المشتري ، وفي المؤجر ، والمستأجر ،
والناكح والمنكوحه ، فان المبيع قد يكون حاضراً ، وقد يكون غائباً ،
فسعر الحاضر أقل من سعر الغائب ، وكذلك المشتري قد يكون قادراً
في الحال على الأداء ؛ لأن معه مالا ، وقد لا يكون معه لكنه يريد
أن يقترض او يبيع السلعة . فالثمن مع الأول أخف .

وكذلك المؤجر قد يكون قادراً على تسليم المنفعة المستحقة بالعقد
بحيث يستوفيه المستأجر بلا كلفة ، وقد لا يتمكن المستأجر من استيفاء
المنفعة إلا بكلفة ؛ كالقري التي بنتابها الظلمة من ذي سلطان او لصوص ،
أو تنتابها السباع ، فليست قيمتها كقيمة الأرض التي لا تحتاج الى ذلك ؛
بل من العقار مالا يمكن أن يستوفي منفعة الا ذو قدرة يدفع الضرر
من منفعة لأعوانه وأنصاره ، او يستوفي غيره منه منفعة يسيرة ، وذو
القدرة يستوفي كمال منفعة لدفع الضرر عنه .

وعلى هذا يختلف الانتفاع بالمستأجر ، بل والمشتري ، والمنكوح ،
وغير ذلك . فينتفع به ذو القدرة أضعاف ما ينتفع به غيره ؛ لقدرة
على جلب الأسباب التي بها يكثر الانتفاع ، وعلى دفع الموانع المانعة من
الانتفاع ، فاذا كان كذلك لم يكن كثرة الانتفاع بما أقامه من الأسباب
ودفعه من الموانع موجباً لأن يدخل ذلك التقويم ، إلا اذا فرض مثله ،
فقد تكون الأرض تساوي اجرة قليلة لوجود الموانع من المعتدين ، او
السباع ، أو لاحتياج استيفاء المنفعة إلى قوة ومال .

وسئل

عن رجل له عند رجل مائة وثمانون ، فقال له رجل : تبيعها بمائة وخمسين . فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . ان كانت مؤجلة فباعها بأقل منها حالة ، فهذا ربا ، وان كانت حالة فاخذ البعض ، وأبرأ من البعض ، فأجره على الله ، وقد أحسن .

وسئل

عن دين سلم حل ، فلم يكن عند المستسلف وفاء ، فقال : بعنيه بزيادة على الثمن الأول ؟

فأجاب : لا يجوز بيع دين السلم قبل قبضه ، ولا بيع الدين بالدين : فهذا حرام من وجهين . ومن وجه ثالث : انه إن كان باعه الدرام بالدرام ، مثل من باع ربا نسيئة لم يجز أن يعتاض عن ثمنه

بما لا يباع به نسيئة ، كذلك من اشترى ديناً بنسيئة لم يجز ان يعتاض
عنه بمالا يباع بثمانه نسيئة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الرجل يتدين ، ثم بعسر ويموت ، هل يطالب به ؟

فأجاب : نعم يستوفيه صاحبه ، فان الدين لا بد من وفائه ، ولهذا
ثبت في الصحيح : « ان الشهيد يغفر له كل شيء الا الدين » .



باب القرض

سئل شيخ الإسلام

عن رجل أقرض لرجل ألف درهم ، فطالبه ، فقال : أنا معسر ، أنا أشتري منك صنفا بزائد الى ان تصبر ستة شهور ، فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يحل سلف وبيع » فاذا باعه وأقرضه كان ذلك مما حرمه الله ورسوله . وكلاهما يستحق التعزير ، اذا كان قد بلغه النهي ، ويجب رد القرض والسلعة إلى صاحبها ، فاذا تعذر ذلك لم يكن له إلا بدل القرض ، والا بدل السلعة قيمة المثل ، ولا يستحق الزيادة على ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن انسان يريد ان يأخذ من انسان درام قرضاً بعمرها ملكه ،
بشترى بها ارضا إلى مدة سنة ، وبلا كسب ما يعطى أحد ماله ،
فكيف العمل فى مكسبه حتى يكون بطريق الحل ؟

فأجاب : الحمد لله . له طريق بأن يكرى الملك أو بعضه ، يتسلفها
وبعمر بالاجرة . وإذا كان بعض الملك خراباً ، واشترط على المستأجر
عمارة موصوفة جاز ذلك ، فهذا طريق شرعى ، يحصل به مقصود
هذا . وهذا .

واما إذا تواطأ على أن يعطيه درام بدرام إلى أجل ، وتحيل على
ذلك ببعض الطرق ، لم يبارك الله لاهذا ، ولا لهذا : مثل ان يبيعه
بعض الملك بيع أمانة ، على انه يشتري منه الملك فيما بعد بأكثر من
التمن ، فهذا من الربا الذي حرمه الله ورسوله .

وان كان عند المعطى سلعة يحتاج اليها الآخذ كرضاض بعمر به
الحمام . جاز أن يشتري السلعة الى أجل ، بما يتفقان عليه من الربح ؛ لكن
لا ينبغي للبائع ان يربح على المشتري الا ما جرت به العادة فى مثل ذلك ؟

وسئل

عمن أقرض رجلاً قرضاً وامتنع أن يوفيه إياه ، إلا في بلد آخر يحتاج فيه المقرض إلى سفر وحمل . فهل عليه كلفة سفره ؟

فأجاب : يجب على المقرض أن يوفى المقرض في البلد الذي اقترض فيه ، ولا يكلفه شيئاً من مؤنة السفر والحمل . فإن قال : ما أوفيك إلا في بلد آخر غير هذا : كان عليه ضمان ما ينفقه بالمعروف .

وسئل

عما إذا أقرض رجل رجلاً دراهم ليستوفيها منه في بلد آخر فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا أقرضه دراهم ليستوفيها منه في بلد آخر : مثل أن يكون المقرض غرضه حمل الدراهم إلى بلد آخر ، والمقرض له دراهم في ذلك البلد ، وهو محتاج إلى دراهم في بلد المقرض ، فيقرض منه ، ويكتب له « سفتجة » أي : ورقة ، إلى بلد المقرض ، فهذا يصح في

أحد قولي العلماء .

وقيل : نهى عنه ، لأنه قرض جر منفعة ، والقرض إذا جر منفعة كان رباً ، والصحيح الجواز ؛ لأن المقرض رأى النفع بأمن خطر الطريق في نقل دراهمه إلى ذلك البلد ، وقد انتفع المقرض أيضاً بالوفاء في ذلك البلد ، وأمن خطر الطريق . فكلاهما منتفع بهذا الاقتراض ، والشارع لا ينهى عما ينفعهم ويصلحهم ، وإنما ينهى عما يضرهم .

وسئل رحمه الله

هل يجوز قرض الدرام المغشوشة . وبأخذها عدداً ؟

فأجاب : يجوز قرض الدرام المغشوشة ، إذا كانت متساوية الغش : مثل درام الناس التي يتعاملون بها . وكذلك إذا كان الغش متفاوتاً بسيراً ، فالصحيح أنه يجوز قرضها بالدرام التي يقال عيارها سبعون ، وعيار غيرها تسعة وستون .

والصحيح أنه يجوز قرض الخنطة وغيرها من الحبوب ، وإن كانت مغشوشة بالتراب والشعير ، فإن « باب القرض » أسهل من « باب البيع » . ولهذا يجوز على الصحيح قرض الحبز عدداً . وقرض الخمير ،

وان كان لا يجوز عدداً . ويجوز في القرض أن يرد خيراً مما اقترض
بغير شرط ، كما استلف النبي صلى الله عليه وسلم بغيراً ورد خيراً منه .
وقال : « خير الناس أحسنهم قضاء » .

وكذلك يجوز قرض البيض ونحوه من المعدودات ، في أصح قولي
العلماء : فان النبي صلى الله عليه وسلم اقترض حيواناً ، والحيوان
أكثر اختلافاً من البيض .

وسئل

عن جندي له اقطاع ، ويحجي الى عند فلاحيه فيطعموه . هل يأكل ؟
فأجاب : إذا أكل وأعطاهم عوض ما أكل فلا بأس . والله أعلم .

وسئل

عن معلم له دين عند صانع يستعمله لأجله ، يأكل من أجرته ؟
فأجاب : لا يجوز للاستاذ ان ينقص الصانع من اجرة مثله ؛ لأجل
ماله عنده من القرض ، فان فعل ذلك برضاه كان حراماً ظالماً عاصياً
مستحقاً للتعزير ، وليس له ان يعسفه في اقتضاه دينه .

وسئل رحمه الله

عن رجل له اقطاع أرض يعمل له اربعمائة اردب ، فأعطى الفلاحين قوة تقارب مائتي اردب ، فيسجلوه بسبعمائة درهم . فهل ذلك ربا ؟

فأجاب : الحمد لله . كل قرض جر منفعة فهو ربا ؛ مثل ان يبايعه أو يؤاجره ، ويحاييه في المبايعه والمؤاجرة لأجل قرضه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يحل سلف وبيع » .

فانه اذا أقرضه مائة درهم وباعه سلعة تساوي مائة بمائة وخمسين كانت تلك الزيادة ربا . وكذلك إذا أقرضه مائة درهم ، واستأجره بدرهمين كل يوم ، أجرته تساوي ثلاثة ؛ بل ما يصنع كثير من المعلمين بصنائعهم يقرضونهم ليحابوهم في الأجرة ، فهو ربا .

وكذلك إذا كانت الأرض أو الدار أو الحانوت تساوي أجرتها مائة درهم ، فأكراها بمائة وخمسين ؛ لأجل المائة التي أقرضها إياه ، فهو ربا .

وأما « القوة » فليست قرضاً محضاً ؛ فانه يشترط عليه فيها ان

يئذرها في الأرض ، وان كان عاملاً ، وان كان مستأجراً . فكأنه أجره أرضاً بقويها بالاجرة المسماة ، فاذا انقضت الاجارة استرجع الأرض ، ونظيره القوة . وهذا فيه نزاع بين العلماء .

منهم من يقول : المنفعة هنا مشتركة بين المقرض والمقرض ؛ فان المقرض له غرض في عمارة أرضه مثل « السفينة » وهو ان يقرضه ببلد ليستوفي في بلد آخر ، فيربح المقرض خطر الطريق ، ومؤونة الحمل ، ويربح المقرض منفعة الاقتراض .

وكذلك « القوة » ليس مقصود المقوى بأخذ زيادة على قوته ؛ بل محتاج الى اجارة أرضه ، وذلك محتاج الى استئجارها ، فلا تتم مصلحتها الا بقوة من المؤجر لحاجة المستأجر . وفي التحقيق ليس المقصود بالقوة القرض بل تقويته بالبذر ، كما لو قواه بالبقر .

ومنهم من يجعله من باب القرض الذي يجبر منفعة ، انما القوة من تمام منفعة الأرض ، كما لو كان مع الأرض بقر ليحرق عليها ، فيكون قد أجر أرضاً وبقرأ : فهذا جائز بلا ريب ، ولكن القوة نفسها لا تبقى ، ولكن يرجع في نظيرها ، كما يرجع في المضاربة في نظير رأس المال . فلهذا منع من منع من العلماء من ذلك ؛ لأن الاجارة ترجع نفس العين فيها الى المؤجر ، والمستأجر قد استوفي المنفعة . ومثل هذا لا يجوز في

القرض ، فانه لا يجب فيه الا رد المثل بلا زيادة .

ولو أجره خنطة او نحوها لينتفع بها ، ثم يرد اليه مثلها مع الاجرة :
فهذا هو القرض المشروط فيه زيادة على المثل . وهذا النزاع إذا اكراه
بقيمة المثل ، وأقرضه القوة ونحوها مما يستعين به المكثري ، كما لو
أكراه حانوتاً ليعمل فيه صناعة او تجارة ، وأقرضه ما يقيم به صناعته ،
أو تجارته .

فأما ان اكراه بأكثر من قيمة المثل لأجل القرض ، فهذا لا خير
فيه ؛ بل هو القرض الذي يجبر الربا .



باب الرهن

سئل رحمه الله

عن رجل أُرهن داره عند رجل على مال إلى أجل : فحل الأجل ، وهو عاجز ، فقال المرتهن : بغى الدار بشرط ان وفيتى أخذتها بالثمن ، وان سكنتها لم آخذ منك أجرة ، فهل البيع صحيح ؟ وقد عمر المشتري فوقها بناء . فما حكمه ؟ .

فأجاب : ليس هذا بيعاً صحيحاً ؛ بل تعاد الدار إلى صاحبها ، ويوفى الدين المستحق . والعمارة التى عمرها المشتري تحسب له . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له نصف بستان ، والباقي لرجل آخر ، واستعار من شريكه نصفه ليرهنه بدين إلى أجل . وعرفه مقدار الدين والأجل فأعاره ، ورهن البستان عند صاحب الدين ، ثم اتاه فك نصيبه وباعه لصاحب الدين بثمن معلوم ، وتقاصا ، فهل له ذلك ؟ وهل يبقى نصيب

المعير مرهوناً على باقى الدين ؟ أم له الرجوع فى كل وقت ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم يجوز للمدين ان يبيع نصيبه لوفاء دينه ، كما ذكرنا ، واذا باعه وكان مما تجب فيه الشفعة فللشريك أخذه بالشفعة .
واما نصيب المعير فيبقى مرهوناً على باقى الدين ، كما كان قبل ذلك ، وليس للمعير الرجوع فى مثل هذه العارية ؛ لتعلق حق المرتهن بها . والله أعلم

وسئل رحمه الله

عن رجل عنده رهن على مبلغ الى مدة معلومة ، فلما انقضى الأجل دفع الى رب الدين حقه الا مائة ، ثم قطعت القبالة الأولى ، وكتب بالمائة درهم حجة ، ولم يعاد فيه ذكر الرهن . فهل لهذه المائة الباقية بالرهن المذكور تعلق ؟

فأجاب : اذا أوفى الغريم بعض الدين ، وبقي بعضه ، فالرهن باق بما بقي من الحق ، الا أن يحصل ما يوجب فكاهه : مثل فك المرتهن له ، ونحو ذلك .

وسئل

عن رجل أُرهن داره ثم أشهد على نفسه ، انه عوض امرأته بالدار
عن حقها من مدة عشر سنين ، فهل يبطل الرهن ؟ وهل يجوز
للمرتهن ان يؤجر الدار ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يقبل إقرار الراهن بما يبطل
الرهن ، وان قيل : انه إذا أقر بالرهن فللمقر له ان يبطله بموجب
إقراره بلا ريب ، لأنه إذا أقر ان الرهن كان ملكا لغيره ، وانه
رهنه بدون اذنه لم يبطل الرهن بمجرد ذلك . والله أعلم .

وسئل

عمن له على شخص دين ، وأرهن عليه رهناً ، والدين حال ،
ورب الدين محتاج الى دراهمه . فهل يجوز له بيع الرهن ؟ أم لا ؟
فأجاب : اذا كان أذن له في بيعه جاز ، والا باع الحاكم ان أمكن ،
وفاء حقه منه . ومن العلماء من يقول : إذا تعذر ذلك دفعه الى ثقة
يبيعه ، ويحتاط بالاشهاد على ذلك ، ويستوفي حقه منه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل أمر أجيره ان يرهّن شيئاً عند شخص ، فرهّنه عند غيره ، فعلم الرهن ، فحلف صاحب الرهن ان لم يأت به لم يستعمله ، معتقداً انه لم يعدم ، ثم تبين له عدمه . فهل يحنث اذا استعمله ؟
فأجاب : الحمد لله . إذا كان حين حلف معتقداً ان الرهن باق بعينه لم يعدم ، فحلف ليحضره لم يحنث والحالة هذه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رهن عند رجل على مبلغ الى مدة ، وقد انقضت المدة ، ثم انه أرهّنه باذن مالكه على المبلغ عند انسان آخر ، وقد طلب الراهن الثاني ما على الرهن ، وحبس لأجله ، ولم يكن له ما يستفكه . فهل يجوز بيعه ؟ ام لا ؟

فأجاب : نعم يجوز بيع الرهن لاستيفاء الحق منه والحالة هذه ؛ لاسيما وقد اذن الراهن الأول في الرهن على الدين ، فيجوز بيعه

حينئذ لاستيفاء هذا الحق منه ، فاذا أمكن بيعه واستيفاء الحق منه لم
يجز حبس الغريم . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة أسرت ولها ملك وزوج وأخ ، فأرهنوا ملكها على
دراهم لأجل فكائها ، وراح أخوها بالدراهم في طلبها ، فوجدها
حصلت بلا ثمن ، فرجعت إلى بلدها ، وتخلف أخوها في حوائجه ،
فلما وصلت ووجدت ملكها مرهوناً على الدراهم ، فقالت : يرهن مالي
بغير أمري ؟ وانكرت ان أخاها سلم اليها شيئاً من الدراهم . فهل
يلزمها الرهن ؟ أم لا ؟

فأجاب : لا شيء عليهم والحالة هذه ، بل يعاد اليها ما قبضه أخوها ،
ويفك الرهن على ملكها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أقرض عمه خمسة آلاف درهم ، ثم ان ابن عمه تدين
دراهم من ناس آخرين ، واشترى خمسة غلمان وجارية ، وكتب مكتوباً
ان الخمسة الغلمان دون الجارية رهن عند أصحاب الدين ، ثم إنه باع
الغلمان وأوصلها لمن كانوا رهنا عنده ، ثم إن صاحب الخمسة آلاف
اشترى الجارية بالدين الذي له عليه . ففسكوه أصحاب الدين الذين أخذوا
ثمن الغلمان ؛ ليأخذوها من دينهم ايضاً . فهل لهم ذلك ؟ أم لا ؟
وهو لم يكن ضامناً ، ولا كفيلاً ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا لم تكن الجارية مرهونة عند أهل الدين
الثاني : لم يكن لأهل هذا الدين اختصاص بها دون بقية الغرماء .
باتفاق المسلمين . فكيف يكون إذا كان قد وفاها من الدين الذي
لغيرهم ؛ فان العدل في الوفاء بين الغرماء بعد الحجر على المفلس واجب
باتفاق الأئمة . واما قبل الحجر ففيه نزاع .

وسئل رحمه الله

عن رجل له دين على انسان ، فوجد ولده راكباً على فرس ،
فأخذ الفرس منه ، فحضر المديون الى صاحب الفرس ، فطالبه صاحب
الدين بدينه ، فقال له : خذ هذه الفرس عندك حتى أوفيك دينك ،
فقال له صاحب الدين : لي عندك فضة ، مالي عندك فرس ، وهذا
حيوان ، والموت والحياة بيد الله سبحانه وتعالى ، فقال له المديون :
أبرأك الله من هذه الفضة فمها حدث كان في دركي ، فقعدت عند
صاحب الدين أياماً يعلفها ويسقيها ، ولا يركبها ، فاسقطت الفرس ميتة ،
لم تستهل بقضاء الله وقدره ، فجاء رجل آخر غير المديون ادعى
ان الفرس له ، وطالب بسقط الفرس . فقال صاحب الدين : أنا
لا أعرفك ، ولالك معي كلام ، وأحلف لك أني ماركت الفرس ، ولا
ركبها احد عندي ، ولا ضربتها . فهل يجب على صاحب الدين ؟ أو
على الذي ارهن الفرس قيمة السقط ، أم لا ؟ ولم يكون قيمة السقط ؟

فأجاب : اذا قبضت الفرس من مالكها بغير حق فله ضمان ما
نقصت ، وهو تفاوت ما بين القيأت ، فان كان المستولى عليها غاصباً متعدياً

فقرار الضمان عليه ، وان كان مغروراً ولم يتلف بسبب منه فقرار الضمان على الأول الذي غره ، وضمن له الدرك . والله أعلم .

وسئل

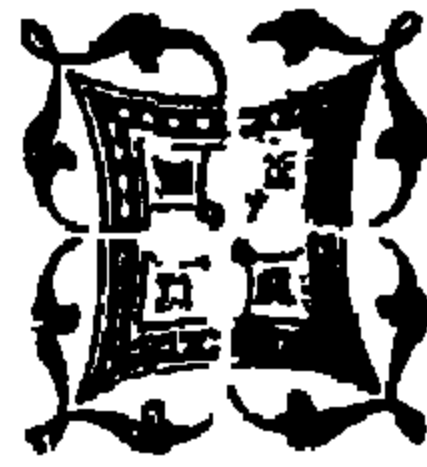
عن رجل تحت يده رهن على دين ، ثم باعه مالكة ، فأراد المرتهن ان يثبت عقد الرهن ، ويفسخ البيع ، فعلى من يدعى ؟

فأجاب : بيع الرهن اللازم بدون اذن المرتهن لا يجوز ، وللمرتهن ان يطلب دينه من الراهن المدين ان كان قد حل ، وله ان يطلب عود الرهن ، أو استيفاء حقه منه . وان شاء طالب البائع له . وان شاء طالب المشتري له لكن ؛ المشتري ان كان مغروراً فقرار الضمان على البائع ، يجب عليه ضمان اجرة المبيع . وان كان عالماً بصورة الحال فهو ظالم ، عليه ضمان المنفعة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أُرهن حياصة فاستعملها المرتهن ، فقطع سيرها ،
وعدم طلبها ؟

فأجاب : ان كانت نقصت باستعمال المرتهن ، فعليه ضمان ما نقص
بالاستعمال ، والله سبحانه اعلم .



باب الضمان

سئل رحمه الله

عن رجل ضامن معينا ، وقد طلبه غريمه بالمال ، ولم يكن للضامن
مقدرة ، وقد ادعى غريمه عليه ، وادعى الاعسار . فهل يحتاج الى بينة ؟
أو القول قوله مع يمينه ؟

فأجاب : إذا كان الضامن لم يعرف له مال قبل ذلك وادعى
الاعسار ، فالقول قوله مع يمينه في ذلك ، ولا يحتاج إلى إقامة بينة .
وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي ، واحمد ، وغيرها ، وهو قول
طائفة : من الحنفية فيما ذكروه عن مذهب أبي حنيفة . وحكى منع ذلك
ايضا بل هو حقيقة مذهبه ، فانه لا يحوجه الى بينة إذا تبين ان
الحال على ما ذكروا . والله أعلم .

وسئل

عن رجل ضمن آخر بدين في الذمة بغير إذنه ، فهل يجوز ذلك ؟
فأجاب : نعم يصح ضمان ما في الذمة بغير إذن المضمون عنه ،
ويطالب المستحق للضامن ؛ لكن اذا قضا بغير إذن الغريم . فهل له أن
يرجع بذلك على المدين ؟ فيه قولان للعلماء . قيل : يرجع ، وهو قول
مالك ، واحمد في المشهور عنه . وقيل : لا يرجع ، وهو قول أبي حنيفة ،
والشافعي . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تحت حجر والده ، وضمن بغير رضا والده ، ضمن
أقواماً مستأجرين بستاناً أربع سنين . وتفاصلوا من الاجارة التي ضمنهم ،
وقد فضل عليهم شيء كتب عليهم به حجة بغير الاجارة ، وقد طلب
الضامن لهم . فهل يجوز طلبه بعد فسخ الاجارة ؟

فأجاب : الحمد لله . ان كان ضمنهم ضماناً شرعياً بما عليهم من

الدين ، فلصاحب الحق ان يطالب الضامن بذلك الحق ، او بما بقي منه ، وليس له أن يطالب بغير ما ضمنه . وان كان تحت حجر أيه لم يصح ضمانه . وللضامن أن يطلب الغرماء إذا طلب .

وسئل رحمه الله

عن رجل ضمن أملاكاً في ذمته . وقد استحققت ، ولم يكن معه دراهم ، وله موجود ملك يحرز القيمة وزيادة ، فهل لصاحب الدين أن يعتقل الضامن قبل بيع الموجود ؟ أم لا ؟ وإذا اعتقل الضامن وسأل خروجه مع ترسيم أو تسليم الملك لمن يبيعه حتى يستوفي الغريم ؟

فأجاب : اذا بذل بيع ماله على الوجه المعروف لم يجز عقوبته بحبس ولا غيره ؛ فان العقوبة إما ان تكون على ترك واجب او فعل محرم ، وهو اذا بذل ماله من الوفاء لم يكن قد ترك واجبا ؛ لكن ان خاف الغريم أن يغيب ، أو لا يفي بما عليه ؛ فله أن يحتاط عليه ؛ إما بملازمته ، وإما بعائن في وجهه . والترسيم عليه ملازمة .

ومتى اعتقله الحاكم ثم بذل بيع ماله ، وسأل التمكين من ذلك يمكنه من ذلك ؛ اما أن يخرج مع ترسيم ، واما ان يوكل من يبيع

الملك ويسلمه ، إذا لم يمكن ذلك إلا بخروجه . ففي الجملة لا تجوز عقوبته
بحبس مع عدم تركه الواجب ؛ لكن يحتاط بالملازمة .

وسئل

من ضامن على أن دواب قوم تنزل في خان البراة ، وله على الناس
وظيفة على نزولهم وعلفهم ، فزاد في الوظيفة ؟

فأجاب : ليس للضامن ؛ لا في الشريعة النبوية ، ولا في السياسة
السلطانية ، تغيير القاعدة المتقدمة ، ولا أن يحدث على الناس مالم يكن
عليهم موضوعا بأمر ولاية الأمور ؛ بل الواجب منعه من ذلك ، وعقوبته
عليه ، واسترجاع ما قبضه من أموال الناس بغير إذن .

وأما حكم الشريعة . فانه ينزل صاحب الدابة حيث أحب ، مالم
تكن مفسدة شرعية ، ويعلفها هو ولا يجبر على أن يكثرى لها ، أو
يشترى من أحد ، ولو أكره على ذلك فلا يجوز أن يؤخذ منه زيادة
على ثمن المثل ؛ بل أخذ الزيادة بمنزلة لحم التحزير الميت حرام من
وجهين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن يكتب ضمان الأسواق وغيرها من الكتابة التي لا تجوز في الشرع ، هل على الكاتب إثم ؟ فانه يكتب ويشهد على من حضر بما يرضى ، فان كان لا يجوز فان الكتاب لا يخلون من ذلك . فهل يأثمون بذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : ضمان السوق ، وهو ان يضمن الضامن ما يجب على التاجر من الديون ، وما يقبضه من الأعيان المضمونة ضمان صحيح ، وهو ضمان ما لم يجب ، وضمان المجهول ، وذلك جائز عند جمهور العلماء ، كمالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل . وقد دل عليه الكتاب كقوله : (ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) . والشافعي يبطله ، فيجوز للكاتب والشاهد أن يكتبه ويشهد عليه ، ولو لم ير جوازه ؛ لأنه من مسائل الاجتهاد ، وولي الأمر يحكم بما يراه من القولين .

وسئل

عمن ضمن رجلاً ضمان السوق بأذنه ، فطلب منه فهرب حتى عجز عن إحضاره ، وغرم بسبب ذلك أموالاً ، فهل له أن يرجع عليه بما خسره في ذلك ؟
فأجاب : له الرجوع فيما أنفقه بسبب ضمانه ، إذا كان ذلك بالمعروف .

وسئل رحمه الله

عن رجل ضمن رجلاً في الذمة على مبلغ ، وعند استحقاق المبلغ مسك الغريم الضامن ، واعتقله في السجن ، فطلب الغريم صاحب الدين ، فأخذه واعتقله ، وبقي الضامن والمضمون في الحبس . فهل يجوز اعتقال الضامن ؟

فأجاب : مذهب أبي حنيفة ومحمد والشافعي والامام أحمد أن للغريم أن يطلب من شاء منها ، فإذا استوفى لم يكن له مطالبة . وله أن يطالبها جميعاً .

وسئل

عمن طلب بمال على ولده ، فتغيب الولد ، فطلب من جهة والده ؟ .

فأجاب : إذا لم يكن ضامنا ولده ، ولا له عنده مال ، لم تجز مطالبته بما عليه ؛ لكن إن أمكن الوالد معاونة صاحب الحق على إحضار ولده بالتعريف بمكانه ونحوه لزمه ذلك ، والا فلا شيء عليه . ولا تحمل مطالبته بشي من جهته . وعلى ولي الأمر كف العدوان عنه .

وسئل

عن كاتب عند أمير ، واقترض الأمير من انسان ، فالزمه الأمير بالغصب ان يضمن في ذمته ، وضمنه ، والكاتب تحت الحجر من والده . فهل يلزمه ما ضمنه ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : إذا ثبت أنه ضامن باقرار وبينه ، او خطه : لزمه ما ضمنه ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم « قضى ان الزعيم غارم » . فان ثبت أنه كان محجوراً عليه ، غير مستقل بالتصرف لنفسه : لم يصح ضمانه ؛

ولكن لا يفسد العقد بمجرد دعواه الحجر . وإن قال : ان المضمون له يعلم أنى كنت محجوراً علي ، فله تحليفه ، وكذلك إذا ادعى الاكراه ، فله تحليف المضمون له .

وسئل رحمه الله

عن ضامن يطلب منه السلطان على الأفراح التي يحصل فيها بعض المنكرات : من غناء النساء الحرائر للرجال الأجانب ، ونحوه . فان أمر السلطان بإبطال ذلك الفعل أبطله ، وطالب الضامن بالمال الذي لم يلتزمه إلا على ذلك الفعل ؛ لأن عقد الضمان وجب لذلك الفعل والمضمون عنه يعتقد ان ذلك لم يدخل في الضمان ، والضامن يعتقد دخوله ؛ لجريان عادة من تقدمه من الضمان به ، وان الضمان وقع على الحالة والعادة المتقدمة .

فأجاب : ظلم الضامن بمطالبته بما لا يجب عليه بالعقد الذي دخل فيه . وان كان محرماً أبلغ تحريماً من غناء الأجنبية للرجال ؛ لأن الظلم من المحرمات العقلية الشرعية ، وأما هذا الغناء فانما نهى عنه لأنه قد يدعو إلى الزنا ، كما حرم النظر إلى الأجنبية ؛ ولأن فيه خلافاً شاذاً ؛ ولأن غناء الاماء الذي يسمعه الرجل قد كان الصحابة يسمعون في

العرسات ، كما كانوا ينظرون الى الاماء لعدم الفتنة في رؤيتهن ، وسماع أصواتهن ، فتحریم هذا أخف من تحريم الظلم ، فلا يدفع أخف المحرمين بالتزام أشدهما .

وأما غناء الرجال للرجال فلم يبلغنا أنه كان في عهد الصحابة . يبقى غناء النساء للنساء في العرس ، وأما غناء الحرائر للرجال بالدف فمشروع في الافراح ، كحديث الناذرة وغناها مع ذلك .

ولكن نصب مغنية للنساء والرجال : هذا منكر بكل حال ؛ بخلاف من ليست صنعتها ، وكذلك أخذ العوض عليه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل ضمن في الذمة ، وهو من المضمون ، والضامن متزوج ابنة المضمون ، فأقام الضامن في السجن خمسة أشهر ، وأنفق ثلاثمائة درهم . فهل يلزم المضمون النفقة التي أنفقها في مدة الاعتقال ؟ .

فأجاب : نعم ما ألزم الضامن بسبب عدوان المضمون ؛ مثل ان يكون قادراً على الوفاء ، فيغيب حتى أمسك الغريم للضامن ، وغرمه ما غرمه ؛ كان له ان يرجع بذلك على المضمون الذي ظلمه .

وسئل رحمه الله

عن جماعة ضمنوا شخصاً لرجل ، وكان الضامن ضامناً وجه المضمون في حبس الشرع . فهل يلزمهم بإحضاره الى بيته ؟ .

فأجاب : إذا سلمه إليه في حبس الشرع برىء بذلك ، ولم يلزمه إخراجه من الحبس له ؛ لكن المضمون له يطلب حقه منه ويستوفيه بحكم الشرع حينئذ ، وإن كان في الحبس ، وللحاكم أن يخرج من الحبس حتى يحاكم غريمه ، ثم يعيده إليه . ولا يلزمه إحضاره إليه وهو في حبس الشرع عند أحد من أئمة المسلمين .

وأجاب أيضا : إذا سلمه ضامن الوجه الذي ضمنوه ضمان احضار في حبس الشرع ؛ فقد برئوا من الضمان ، وكان لأهل الحق الذي عليه أن يستوفوا حقهم منه حينئذ ، وإن احتاجوا الى الدعوى عليه مكنوا من إخراجه الى مجلس الحكم ، والدعوى عليه . هذا مذهب أئمة المسلمين كمالك ، واحمد ، وغيرها .

وسئل

عن جمال ربط جماله في الربيع ، ولكل مكان خفراء ، ثم سرق من الجمال جبل ، ولم يكن أحد من الخفراء حاضراً باتتاً ؛ فهل يلزمه شيء ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . اذا كانوا مستأجرين على حفظهم فعليهم الضمان بما تلف بتفريطهم . والله أعلم .

وسئل قدس الله روحه

عن صبي مميز استدان ديناً ، وكفله أبوه ، وثلاثة آخر باذنه ، ثم غاب أبوه فطلب صاحب الدين من أحد الكفلاء المال ، وألزمه بوزنه . فهل لهذا الذي وزن المال ان يرجع بما وزنه على الصبي ، او على مال أبيه الغائب ، وعلى رفاقه في الكفالة ، ام يروح ما وزنه مجاناً ؟ .

فأجاب : له ان يرجع على من كفله ؛ فان كفالة أبيه له تقتضي

انه تصرف باذن ابيه ، فيلزمه الدين ، وتصح كفالته . وان كان في
الباطن قد استدان لأبيه ، ولكن ابوه أحره فالاستدانة للاب ، وإلا
فله تحليف الأب ان الاستدانة لم تكن له .

وسئل أبو العباس

عمن سلم غريمه الى السجن ، ففرط فيه حتى هرب ؟ .

فأجاب : إن السجن ونحوه ممن هو وكيل على بدن الغريم : بمنزلة
الكفيل للوجه . عليه إحضار الخصم ، فان تعذر إحضاره — كما لو لم
يحضر المكفول — يضمن ما عليه عندنا ، وعند مالك .



باب الحوالة

سئل رحمه الله

عمن أحال بدين على صدق حال ، ثم ان المحيل قبض الدين من المحال عليه . فهل تصح الحوالة بذلك ؟ وهل يكون هذا القبض صحيحاً مبرياً لذمة المحال عليه ؟ وهل للمحال مطالبة المحيل القابض لما قبضه ويرجع ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم ! تصح الحوالة بشروطها ، وليس للمحيل له قبض المحال به بعد الحوالة ، ولا تبرأ ذمة المحال عليه بالاقباض لها ، إلا ان يكون بأمر المحال .

وللمحتال ان يطلب كل واحد من المحال عليه ليعاد منه في ذمته ومن القابض دينه بغير إذنه . وان كان قبض الغاصب بغير حق ؛ بمنزلة غصب المشاع ، فان التعيين بالغصب كالقسمة ، فما له ان يطلب الغاصب بالقسمة .

وللمحتال عليه أن يرجع على المحيل بما قبضه منه بغير حق ؛ لكن للخصم تحليف المقر له ؛ ان باطن هذا الاقرار كظاهره . والله أعلم .

﴿ آخر المجلد التاسع والعشرون ﴾

فهرس

المجلد التاسع والعشرين

الصفحة	الموضوع
٥ - ١٨٠	« قال رحمه الله : وأما العقود من المعاملات والنكاح فنذكر فيها قواعد جامعة »
٥ - ٢٢	أقوال الفقهاء فى العقود هل لابد فيها من الصيغة أو تصح بالافعال أو تصح بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل
٥ ، ٦	هل تقوم الاشارة أو الكتابة مقام العبارة
٧	إذا اختلف اصطلاح الناس فى الالفاظ والافعال انعقد بكل ما يفهمونه
٧ - ٩	بيع المعاطة ، هل يقع الخلع بالمعاطة
٩	يصح الطلاق بالكتابة
٩ - ١٣	هل يصح النكاح بدون لفظ الانكاح والتزويج
١٢	تكره العقود والمخاطبة بغير العربية لغير حاجة
١٣ - ٢١	الادلة على أن العقود تصح بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل
٢٠ ، ٢١	الاذن العرفى فى الاباحة أو التحليل أو التصرف كاللفظى
١٦ - ١٨	الاصل فى العبادات التوقيف والاصل فى العادات الاباحة
٢٢ - ١٨٠	القاعدة الثانية فى العقود حلالها وحرامها
٢٢ ، ٢٣	(ويأكلون أموال الناس بالباطل)
٢٣ - ٣١	(اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا) ربا الفضل
٢٢، ٢٤-٢٦، ٣١، ٤٧-٥٥	بيوع الغرر وما رخص فيه منها

الصفحة	الموضوع
٢٦ - ٣٩	أصول مالك في البيوع أجود من أصول غيره وأحمد موافق له
٢٧	أفقه الناس في البيوع وفي المناسك وفي الصلاة وأجمعهم لذلك
٢٧	الإمام أحمد موافق لكل واحد منهم في الغلب
٢٧ - ٣٠	الحيل على الربا نوعان (١) أن يضم إلى أحد المعوضين ما ليس بمقصود
٢٨ ، ٢٩	(٢) أن يضم إلى العقد المحرم عقدا غير مقصود
٣٠	العينة ، التورق
٣١ ، ٣٢	بيع الحب والتمر في قشره
٣٣ - ٣٦	بيع المقائى والمباطخ والمغيبات في الأرض
٣٧	إذا بدى إصلاح في شجرة أو حديقة فهل يجوز بيع الجميع
٣٨ ، ٣٩	هل صلاح النوع صلاح لساكنه الأنواع
٤٠ ، ٤١	قد يكون للعالم في المسألة أو في النوع الواحد من المسائل قولان
	في وقتين
٤٠	قد يكون أهل الخبرة أعلم من الفقهاء في الأمور الجسدية والعادية التي لم يباشروها
٤١ - ٤٣	هل لازم المذهب مذهب
٤٣ ، ٤٤	الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء في التأثيم
٤٥ ، ٤٦	ما يوقع الناس في الحيل المبتدعة
٤٦ ، ٤٧	حكمة تحريم بعض الأعيان والتصرفات
٤٦	(إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر) الآية
٤٧ ، ٤٨	الحكمة في النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها
٤٩ ، ٥٠	وضع الجوائح وتعليل ذلك
٥٠ ، ٥١	« لا تباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه العاهة »
٥٢	« استسلف من رجل بكرا » الحديث
٥٢	تأجيل الديون إلى الحصاد والجذاذ
٥٣ ، ٥٤	عقد النكاح بدون مهر ، تحديده
٥٤ ، ٥٥	ما صالح عليه النبي أهل خيبر وأهل نجران
٥٥ - ٧٨	فصل في استئجار الأرض التي فيها شجر أو مساكن والتفصيل

- في ذلك
- ٥٦ إذا استكرى دارا فيها نخلات أو شجر
- ٥٦ إذا ابتاع عبدا له مال
- ٥٦-٨٢، ٥٨-٨٦ إذا ابتاع أرضا أو شجرا فيها ثمر أو زرع لم يدرك
- ٥٧، ٥٨، ٧٧، ٨٢-٨٦ أحاديث في النهي عن بيع الثمار حتى يبدو فيها الصلاح
- ٦١ - ٦٤ الاحتياال على الجمع بين استئجار الأرض والشجر
- ٦٢ الجمع بين السلف والاجارة
- ٦٢ ، ٦٣ « لا يحل سلف وبيع »
- ٦٤ ، ٦٥ (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) الآية
- ٦٧ - ٧٠ معنى قول ابن عمر القبالات ربا
- ٧١ ، ٧٢ إذا كان في تفريق الصفقة ضرر جاز الجمع بينهما
- ٧٢ إذا تعذرت القسمة وجب على الشريك البيع أو الاجارة
- ٧٣ - ٧٨ استئجار الظئر للبن
- ٧٧ ، ٧٨ اكراء البهائم لمن يعلفها ويسقيها ويحلبها
- ٧٩ - ٨٨ إذا جمع بين بيعه الثمر واكرائه الأرض للسكنى والمقصود أحدهما أو كلاهما
- ٨٧ ، ٨٨ « النهي عن المعاومة وعن المخابرة والمزارعة وكراء الأرض »
- ٨٨ - ١١٧ فصل حرم بعض العلماء المساقاة والمزارعة ونحوهما
- ٩١ - ٩٤ عذر من منع منهما ما جاء في النهي عن المخابرة وعن كراء الأرض
- ٩٤ حجة من يجوز المؤاجرة وينهى عن المزارعة
- ٩٥ - ٩٧ من جوزهما وحجته
- ٩٧ ، ٩٨ تأويل من أبطل المساقاة والمزارعة للأحاديث
- ٩٨ - ١٠٦ دلالة القياس على جوازهما
- ١٠٠ المزارعة أحل من المؤاجرة
- ١٠١ - ١٠٣ جواز المضاربة
- ١٠٣ - ١٠٥ الاجارة على ثلاث مراتب ، ما يشترط فيها
- ١٠٥ ، ١٠٦ قياس العكس
- ١٠٦ ، ١١٧ الجواب عما احتجوا به من الأحاديث - كحديث رافع - على منع المزارعة والمؤاجرة مطلقا

- ١١٣ - ١١٦ « من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه والا فليمسكها »
 ١١٣ - ١١٦ يستحب لمن وثق بإيمانه من فعل المستحبات ما لا يستحب لمن لم يكن كذلك
- ١١٥ ، ١١٦ قد يجب التبرع عند الحاجة « النهى عن ادخار لحوم الاضاحي »
 ١١٧ - ١٢٥ فصل لا يشترط ان يكون البذر من المالك
- ١٢٣ ، ١٢٤ « من زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته »
- ١٢٥ ، ١٢٦ فصل عمدة من حرم الاجارة والمساقاة
- ١٢٦ - ١٨٠ فصل القاعدة الثالثة فيما يحل ويحرم ويصح ويفسد من العقود والشروط
- ١٢٦ - ١٨٠ هل الاصل في العقود والشروط فيها الجواز والصحة لا الحظر والفساد ؟
- ١٢٧ - ١٨٠ ما يصححه الاثمة الاربعة واتباعهم وأهل الظاهر وما لا يصحونه من الشروط في البيع والنكاح والعقود وغير ذلك
- ١٢٩ - ١٣٢ عمدتهم قصة بريرة « نهى عن بيع بشرط »
- ١٣٣ - ١٣٤ شرط الخيار في النكاح وغيره ، استثناء بعض منفعة الخارج من ملك الانسان
- ١٣٦ ، ١٣٧ الاشتراط على المشتري فعلا وتركيا في المبيع كالتسرى
- ١٣٧ - ١٨٠ كل شرط ينافي مقصود العقد باطل وكل شرط يتفق مع مقصوده صحيح . أدلة ذلك من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار مع الاستصحاب
- ١٤٠ - ١٤٢ غلط من قال لا تصح الهدنة الا مؤقتة ، ما أقت من العهود لم يبع نقضه
- ١٤١ - ١٤٤ (والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون) الآيات (الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق)
- ١٤٤ - ١٤٦ أحاديث في الامر بالوفاء بالعهود والشروط والمواثيق والعقود والنهى عن ضد ذلك
- ١٤٦ ما كان الاصل فيه الحظر والفساد لم يؤمر به مطلقا بخلاف ما كان جنسه واجبا . . .

- ١٤٧ - ١٥٠ « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا والمسلمون على شروطهم » الحديث وسنده
- ١٥٠ ، ١٥١ الاصل في الافعال العادية والاعيان عدم التحريم
- ١٥٣ ، ١٥٤ الاحكام الجزئية لم تشرع شرعا جزئيا بل كليا
- ١٥٥ الاصل في العقود الرضا (ان لا أن تكون تجارة عن تراض منكم)
- ١٥٧ - ١٥٩ (وذرروا ما بقى من الربا) العقود والقبوض الصادرة في حال الكفر
- ١٥٩ اذا تعاقد المسلمون بينهم عقودا لا يعلمون تحريمها ولا تحليلها
- ١٦٠ - ١٦٥ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط » الحديث
- ١٦٤ ، ١٦٥ (ادعوهم لآبائهم) الآيات
- ١٦٦ متى يجوز العمل بالاستصحاب
- ١٦٦ - ١٦٨ هل يجوز استعمال العموم الذي لم يعلم تخصيصه أو علم تخصيص صورة معينة منها فيما عدى ذلك ...
- ١٧٠ ، ١٧١ « من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع »
- ١٧١ - ١٧٣ استثناء بعض المبيع أو بعض المنفعة
- ١٧١ ، ١٧٢ هل بيع الإمة طلاقها
- ١٧٣ - ١٧٥ هل يجب الوطء ويتقدر
- ١٧٤ موجب عقد النكاح السلامة من العيوب
- ١٧٥ - ١٧٧ إذا شرط أحد الزوجين في الآخر صفة مقصودة أو أنقص أو مازيد منها
- ١٧٧ ، ١٧٨ صلة ذى الرحم المحتاج أفضل من العتق ، وهل تجب الوصية له ؟
- وإذا وصى لاجنبي دونه ؟
- ١٧٨ - ١٨٠ الفرق بين الملك التام والناقص
- ١٨١ - ١٨٥ « وقال فصل العقود التي فيها نوع معاوضة أربعة أقسام »
- ١٨١ (١) الحلال من الجهتين (٢) الحرام من الجهتين
- ١٨١ - ١٨٤ (٣) الحرام من احدى الجهتين كاعطاء المؤلفة ورشوة الولاة ...
- وأهل الشر والظلم ونحوهم
- ١٨٣ « انى لاعطى رجلا وأدع من هو أحب الى منهم ... »

- ١٨٥ - ١٩٦ « وقال قاعدة فيما يجب من المعاوضات ونحو ذلك »
- ١٨٥ ، ١٨٦ الواجبات في المال أربعة أقسام (١) الزكاة (٢) قسرى الضيف
(٣) صلة الارحام (٤) الاعطاء فى النائبة
١٨٥ البخیل
- ١٨٥ - ١٨٧ « أربع من فعلهن فقد برىء من البخل ... »
- ١٨٦ ، ١٨٧ ما يجب فى الاموال والابدان من المنافع
- ١٨٩ اذا كانت حاجة رب المال مكافئة لحاجة المعتاض قرب المال أولى
- ١٩٠ - ١٩٤ قد يوجب الشارع المعاوضة تارة ، وقد يوجب عوضاً مقدراً ، وقد
يوجبهما ، وقد يوجب التعويض لمعين
- ١٩١ اذا امتنع من بيع المضطر حتى مات
- ١٩٤ ، ١٩٥ أصول الصناعات فرض عند الحاجة اليها
- ١٩٦ ، ١٩٧ « وقال فصل أقوال المكره بغير حق لغو »
- ١٩٧ اذا تلف المال المقبوض بالاكراه تحت يد القابض
- ١٩٨ « سئل عن جماعة أجبروا على بيع أعيان ليست لهم
فاشتروها صورة فطولبوا بالثمن »
- ١٩٩ « سئل عن رجل ورث من أمه داراً فأكره والده
على بيعها »
- ٢٠٠ « سئل عن وقف على جماعة أكرهوا على بيعه »
- ٢٠٠ ، ٢٠١ « وقال فصل إذا أكره السلطان او اللصوص ... رجلاً
على أداء مال بغير حق وأكره هو رجلاً على إقراضه ... »
- ٢٠١ اذا أخذ السلطان من أحد الخليطين زيادة على الواجب ...

الموضوع	الصفحة
« سئل عن رجل سير على يد رجل قماشاً ليسلمه لولده فلم يسلمه وباعه ... »	٢٠٢
« سئل عن امرأة ملكت لولدها ملكاً وباعه الخ »	٢٠٣
« سئل عن رجل له زوجة لها ملك فسرقت الزوج كتب الملك وباعه »	٢٠٣
٢٠٤ - ٢١٤ « وقال فصل يكره شراء الأرض الخراجية إذا كان يرفع الخراج عنها »	
٢٠٤ - ٢٠٦ إذا اشتراها وعليه من الخراج ما على البائع لم يكره	
٢٠٤ ، ٢٠٥ وارثها أحق بالخراج	
٢٠٦ إذا أخذه ذمي من الذمي الأول بالخراج وعأوضه	
٢٠٧ - ٢٠٩ لا يكره للمسلم أخذ الأرض الخراجية من الذمي أو غيره بالخراج	
٢٠٨ هل يجتمع الخراج والجزية .	
٢٠٩ - ٢١١، ٢١٣، ٢١٤ مكة فتحت عنوة ، لا صلحا ، ما يتفرع على ذلك من البيع والإجارة	
٢٠٩ هل تجوز مصالحة المشركين بغير جزية ولا خراج	
٢١١ تمنع إجارة بيوت مكة ومزارعها لا بيعها	
٢١١ لا تباع مزارع أرض العنوة وتباع مساكنها	
٢١٢ السابق إلى أرض المشاعر أحق بها	
٢١٢ ، ٢١٣ إذا بنى أرض مشتركة المنفعة فهو أحق بها وليس له المعاوضة عليها	
٢١٣ سبب إبقاء أرض مكة بيد أهلها من غير خراج	
٢١٣ ، ٢١٤ يجوز أن يؤمن من ترك القتال في أرض العنوة على نفسه وماله	
٢١٤ « سئل عن مقطع له ماء داخل إقطاعه ويقصد بيعه	

لمقطع آخر الخ «

٢١٥ - ٢١٧ « سئل عن رجل له عين ماء جارية إذا باع منها اصبع ماء الخ »

٢١٦ إذا باع الماء بدون القرار ، إذا باع الأرض ولم يذكر الماء هل يدخل ؟
 ٢١٦ ، ٢١٧ إذا بيع البئر والعين بكما لها أو جزء منها
 ٢١٧ هل في وقف المشاع شفعة

٢١٧ ، ٢١٨ « سئل عن رجلين لها إقطاع في بلد فاختصا في جواز بيع النبات »

٢١٨ ، ٢١٩ « الناس شركاء في ثلاث ... »

٢١٩ ، ٢٢٠ « وقال وأما قوله : « الناس شركاء في ثلاث الخ »

٢٢٠ « سئل عن قوم ينقلون النحل من بلد إلى بلد هل لأهل البلد أن يأخذوا منهم أجرة ما جنته النحل عندهم »

٢٢٠ على صاحب العسل العشر

٢٢٠ « سئل عن امرأة باعت ملكا لها وهي لم تره لكن وصف لها .

٢٢١ « سئل عن رجل اشترى فولا لم يره »

٢٢٢ « سئل عن رجل يريد أن يبيع روحه »

٢٢٣ « سئل عن مملوك لشخص في بلاد التتر يختار البيع في

الصفحة	الموضوع
	بلاد الشام بدون إذن أستاذه «
٢٢٣	« سئل عن كافر باع نفسه لمسلم »
٢٢٤	إذا دخل المسلم دار الحرب بغير امان واشترى منهم أولادهم
٢٢٤	إذا قهر أهل الحرب بعضهم بعضاً أو وهب بعضهم بعضاً ...
٢٢٥	« سئل عمن اشترى عبداً فادعى انه حر ... »
٢٢٥ - ٢٢٧	« سئل عن بيع الجوز واللوز ... والمغيات في الأرض »
٢٢٦ ، ٢٢٧	هل تشتري الصيغة في العقود
٢٢٨	« سئل عن رجل اشترى من رجل ستة وعشرين فدان
	قلقاس فجاء من زاد عليه فباعه »
٢٢٩	« سئل عمن هاجر من بلاد التتر فاشترى منهم مركوباً
	هل يلزمه دفع ثمنه إليهم »
٢٣٠	« سئل عن تاجر رسم له بأن لا يأخذ منه شيء على
	تجارته فباع المرسوم على تاجر آخر فلم يسافر فهل
	يلزمه أداء الثمن »
٢٣١	« سئل عن رجل باع سلعة مثلها يبيع الناس ثم تلفت
	السلعة المثلية وطلب منه أكثر من ذلك السعر »
٢٣٢ ، ٢٣٣	« سئل عن رجل أخذ سنة الغلاء غلة وقال قاطعني فيها

- قال حتى يستقر السعر ... فهل له ثمن او غلة «
- ٢٣٣ ، ٢٣٤ « سئل عن بيع المشاع »
- ٢٣٤ ما يجوز للشركاء فى المشاع
- ٢٣٥ « سئل عن رجل له شريك فى خيل وباع الشريك الخيل لمن لا يقدر رفيقه على تخليصها ... »
- ٢٣٥ « سئل عن شريك باع نصيبه ونصيب شركائه بلا إذنهم »
- ٢٣٦ اذا شهد على البائع مع علمه بظلمه
- ٢٣٦ « سئل هل يجوز بيع الكرم لمن يعصره خمر الخ »
- ٢٣٧ « سئل عن شراء الجفان لعصير الزيت او الوقيد »
- ٢٣٧ « سئل عن رجل جمع بين بيع وإجارة »
- ٢٣٨ ، ٢٣٩ « سئل عمن أخذ ضماناً من ولاية الأمور ان لا يباع صنف إلا من عنده الخ »
- ٢٣٨ ، ٢٣٩ حكم الشراء منه
- ٢٤٠ — ٢٥٢ « سئل عمن ضمن بيع شيء من الأشياء بشرط ان لا يبيع غيره شيئاً من ذلك ما حكم الشراء منه »
- ٢٤١ ، ٢٤٢ معاملة من غالب ماله الحلال أو الحرام
- ٢٤٣ هل تتعين الدراهم فى العقود والمقبوض
- ٢٤٣ ، ٢٤٤ اذا مات المضارب والمودع والمعين الوديعة والمضاربة

الصلحة	الموضوع
٢٤٥	ما لا يحتاج استيفاءه الى اذن الحاكم
٢٤٦	اذا مات رجل فى موضع لا وصى له ولا وارث ولا حاكم
٢٤٩ ، ٢٥٠	القول بوقف العقود
٢٥٠ ، ٢٥١	لو خان ناظر الوقف ووصى اليتيم والمضارب والشريك ثم تصرف مع ذلك صح تصرفه
٢٥٢ - ٢٦٣	« سئل عن المعلومات التى يؤخذ عليها المكس هل يحرم الشراء منها ... »
٢٥٣ - ٢٥٧	اذا ضمن الرجل نوعا من السلع على أن لا يبيعها الا هو ، وهل يكره الشراء منه
٢٥٤ - ٢٥٦	التسعير على الخبازين ونحوهم
٢٥٧ - ٢٥٩	ما تجوز فيه الرشوة
٢٥٩ ، ٢٦٠	اذا حجر السلطان المباحات ... وأمر ببيعها لم يحرم الشراء
٢٦٠ - ٢٦٣	اذا غصب من يطبخ له طعاما أو يتسج له ثوبا وعرف صاحبه أو لم يعرفه واختلط ماله بمال غصب
٢٦٢ ، ٢٦٣	اذا لم يجد صاحب اللقطة أو لم يجد البائع ليدفع له الثمن
٢٦٤ - ٢٦٧	« سئل عن مدينة لا يذبح فيها شاة إلا وبأخذ المكس سقطها ... ويبيع ذلك ، فهل يحل شراؤه »
٢٦٥ - ٢٦٧	اذا تعامل اثنان معاملة يعتقد احدهم جوازها لم تحرم على الآخر
٢٦٧ - ٢٧٢	« سئل عن الأغنام التى يؤخذ مكسها من القصابين هل يحل شراؤها »
٢٧٢ ، ٢٧٣	« سئل عن معاملة من غالب اموالهم حرام كالمكاسين وأكلة الربا والمصورين ... »

الصفحة	الموضوع
٢٧٣	« سئل عما يأكله رؤساء القرى وشيوخ الحارات هل هو حلال »
٢٧٤	« سئل عمن يأخذ منه رؤساء القرى ما يضيفون به المنقطعين ويعطونه ما يحبون من المساكين والأرامل هل يكون حلالاً »
٢٧٥ ، ٢٧٦	« سئل عن معاملة التار هل هي مباحة »
٢٧٥	بيع السلاح والخيول على من يقاتل به قتالا محرماً
٢٧٧	إذا علم أن في مال أهل البلد حراماً لا تعلم عينه لم يحرم الشراء منها
٢٧٧ - ٢٨٠	« وقال فصل قد ذكرت في غير موضع أن المحرمات ترجع إلى الظلم »
٢٧٧ ، ٢٧٨	اعتراف آدم وموسى ويوسف بظلمهم
٢٧٩	الورع المشروع
٢٧٩ ، ٢٨٠	يوفى الدين من المال ولو كانت فيه شبهة
٢٨١ - ٢٩٢	« وقال في قولهم كل نهى يقتضي الفساد »
٢٨٢ - ٢٨٨	الدليل على فساد نكاح ذوات المحارم والجمع والمطلقة ثلاثاً والشغار
٢٨٣	(لا تفسدوا في الأرض)
٢٨٣ - ٢٨٧	بعض البيوع والعقود والعبادات نهى عنها لما فيها من الظلم
٢٨٩	النهى عن الصوم في أيام الحيض والصلاة بلا طهارة
٢٩٠	النهى عن البيع بعد النداء الثاني
٢٩٣	« سئل عن الرجل إذا اشترى سلعة وكانت حراماً في الباطن

هل يَأْتَمُّ

٢٩٤ — ٢٩٧ « وقال فصل في حديث شق ظروف الخمر وكسر دنانها »

٢٩٤ — ٢٩٦ قول بعضهم لو استأذنوه في أوعية الخمر لفعل
٢٩٦ قول عائشة لو رأى ما صنع النساء لمنعهن المسجد

٢٩٧ — ٣٠٠ « سئل هل يجوز شراء القبع المرعزي ونحوه »

٢٩٨ لبس الاقباع حرام على الرجال والنساء

٢٩٨ ، ٢٩٩ لبس الحرير للصبيان والرجال

٢٩٩ بيع المسترسل ، والمساومة ، والمضطر

٣٠٠ « سئل عن رجل باع قمحاً بثمان مؤجل فلما حل لم

يكن عند المدين إلا قمحاً »

٣٠١ « سئل عن رجل اشترى غلة بدرهم معين إلى أجل فلما

حل لم يكن عنده إلا غلة الخ »

٣٠١ « سئل عن رجل له في ذمة رجل دين فقال : بغى سلعة

إلى أجل ، وأنا أبيعها بالدرهم الحاضرة »

٣٠٢ ، ٣٠٣ « سئل عن الرجل عليه دين ويحتاج الى بضاعة أو

حيوان الخ »

٣٠٢ ، ٣٠٣ قلب الدين على المعسر « التورق »

٣٠٣ « سئل عن طلب من إنسان سلعة تساوي خمسة عشر

فأبى إلا بثمانية وعشرين هل يجوز الشراء منه »

الصفحة	الموضوع
٣٠٤	« سئل عن رجلين قال أحدهما للآخر: أشتري هذه السلعة شركة بيننا ولا تزدد فيها »
٣٠٥	« سئل عن سماسرة يشترون من بعضهم لبعض »
٣٠٦	« سئل عن معسر تداين من رجل قمحاً بأضعاف قيمته الى أجل الخ »
٣٠٧	« سئل عن رجل مراب خلف مالا وولدا وهو يعلم بحاله فهل يكون المال حلالا للولد بالميراث »
٣٠٨	« سئل عمن يختاط ماله الحلال بالحرام »
٣٠٨	« سئل عن مغنية اكتسبت في جهلها مالا ثم تابت هل يحل لها أكله والتصدق منه »
٣٠٩	« سئل عمن أعطي من جهة فيها حلال وحرام »
٣١٠	« سئل عن رجل له إقطاع بالأطرون فجاء شخص فضمن الأطرون »
٣١١ — ٣٣٢	« سئل عن رجل نقل عن بعض السلف انه قال أكل الحلال متعذر في هذا الزمان الخ »
٣١٣	ما كذب على أحمد في الورع عن أكل ما خبز في تنور ابنه
٣١٣	« خذ العطاء ما كان عطاء فاذا كان عوضا عن دين أحدكم فلا يأخذه »
٣١٣ ، ٣١٤	من المجتهدين في الورع من لم يأكل الا ما ينبت في البراري ومن

- أموال أهل الحرث
- ٣١٥ - ٣١٨ الورع ، ليس كل ما اعتقد فقيه إنه حرام فهو حرام
- ٣١٦ النفل من غير الخمس
- ٣١٧ ، ٣١٨ إذا قال الامام من أخذ شيئاً فهو له ولم تقسم الغنائم
- ٣١٨ - ٣٢٠ إذا عامل المسلم معاملة يعتقد هو جوازها وقبض المال جاز لغيره معاملة
- ٣١٩ إذا تعامل الكفار معاملات يعتقدون جوازها النخ
- ٣٢٠ ، ٣٢١ الحرام نوعان
- ٣٢١ إذا تعذر معرفة مالك المال صرف في المصالح
- ٣٢٢ المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه
- ٣٢٣ ، ٣٢٤ الاصل فيما بيد المسلم أن يكون ملكاً له أو ولياً عليه
- ٣٢٤ لا شبهة في معاملة المسلم المستور
- ٣٢٥ إذا أودع الظالم ماله عند من لم يعلم أنه غاصب فتلفت الوديعة
- ٣٢٥ إذا أطعم المال لضيف لم يعلم بالغصب فهل للمالك مطالبة الضيف
- ٣٢٦ ، ٣٢٧ أولاد الجارية من المغرور أحرار النخ
- ٣٢٧ ، ٣٢٨ هل المقبوض بعقد فاسد يفيد الملك
- ٣٢٨ قول بعض العلماء الشريعة تدور على ثلاثة أحاديث
- ٣٢٩ ، ٣٣٠ قوله ان وقعت المنصورة لما لم تقسم فيها الغنائم واختلفت فيها
- المغانم دخلت الشبهة
- ٣٣١ قول السائل لم قبل الدرهم التغير النخ ؟

باب الشروط في البيع

- ٣٣٢ « سئل عن رجل اشترى جارية كتابية وشرط عليه أنها تصنع الحمر والنبيذ »
- ٣٣٣ - ٣٣٦ « سئل عن من اشترى داراً بألف وهي تساوي ألفين ثم أجرها المشتري على البائع مدة معلومة وهو بينها يبيع أمانة هل

يصح البيع وتلزم الأجرة «

٣٣٧ - ٣٥٦ « وقال فصل في قوله « ابتاعها واشترط ليهم الولاء »

٣٣٧ ، ٣٣٨ (ولهم اللعنة)

٣٤٠ اذا شرط شرطاً يظن أنه لازم ، اذا اشترى المصراة

٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٦٥ لا يلزم العبد شيء الا بالتزامه أو الزام الشارع

٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ « ان أحق الشروط ان يوفى به ما استحللتم به الفروج »

٣٤٢ ، ٣٤٤ الشغار والنهي عنه

٣٤٤ ، ٣٤٥ ينعقد النكاح بدون تقدير المهر

٣٤٥ فصل أصل الدين ان لا واجب الا ما أوجبه الله الخ

٣٤٦ ، ٣٤٧ الأصل في الشروط الصحة واللزوم الا ما دل الدليل على خلافه

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله » « كتاب الله أحق وشرط الله أوثق »

٣٤٨ لا يلزم الشرط المخالف لكتاب الله ولو رضيا به

٣٤٨ ، ٣٤٩ شرط التحليل في العقد وشرط الطلاق

٣٤٩ شرط الخيار في النكاح وتعليق النكاح على شرط

٣٥١ ، ٣٥٢ اذا شرطت في المهر شيئاً معيناً

٣٥٢ - ٣٥٤ يصح النكاح بدون فرض مهر

٣٥٣ الشرط المتقدم على العقد كالمقارن له

٣٥٤ ، ٣٥٥ الفرق بين عيوب الفرج وغيرها

٣٥٤ ، ٣٥٥ النظر الى المخطوبة والفرق بين اختلاف الصفات في النكاح والبيع

٢٥٦ « سئل عن رجل ابتاع عبداً بشرط الإبراء من سائر

العيوب خلا الإباق فهرب »

باب الخيار

٣٥٧ « سئل عن رجلين تباعا عينا وشرط لكل منهما فسخ

الصفحة	الموضوع
	البيع وإمضائه في مدة معتبرة الخ «
٣٥٨	« سئل عن رجل أعطى نطعا لدلال يبيعه فزاد الرجل نصف درهم الخ »
٣٥٩	إذا نجش الاجنبي هل يبطل البيع
٣٥٩	« سئل عمن يسوم السلعة بثمن كثير ويبيعها بأزيد من القيمة المعتادة وقد يكون المشتري جاهلا بالقيمة »
٣٦٠ ، ٣٦١	« سئل عن بيع المسترسل »
٣٦٠	مقدار الغبن الذي يوجب الرد
٣٦٠	بيع المساومة ، بيع المضطر
٣٦١	« وقال فصل في بيع المغشوش الذي يعرف او لا يعرف قدر غشه »
٣٦٢ ، ٣٦٣	« سئل عن قوم يعملون عيأ يدخلون فيه صوفا لا ينتفع به الخ »
٣٦٢ ، ٣٦٣	« نهى أن يشاب اللبن بالماء الخ »
٣٦٤	« سئل عن رجل باع داراً ... ومن حقوقها قناة ظهرت مستحقة الإزالة فهل يجب أرش القناة الخ »
٣٦٤	إذا ضمن الوكيل عهدة المبيع او لم يسم موكله في العقد ضمن
٣٦٥	« سئل عن دار فيها قناة فندت على القبر الملاصق للدار هل

تجب إزالتها أو الأرض «

- ٣٦٦ خيار العيب على التراخي
- ٣٦٧ « سئل عن جماعة يخلطون ماء الورد وغيره الجديد بالعتيق »
- ٣٦٨ — ٣٨٨ « سئل عن الكيمياء هل تصح بالعقل أو تجوز بالشرع »
- ٣٦٨ ، ٣٦٩ حقيقة الكيمياء
- ٣٦٨ ، ٣٦٩ لا يقدر العباد ان يصنعوا مثل ما خلقه الله وما يصنعونه لم يخلق لهم مثله
- ٣٦٩ ، ٣٧٠ (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه) الآية
- ٣٧٠ التصوير
- ٣٧١ الكيمياء غش
- ٣٧٣ محمد بن زكريا الرازي المتطبب ، الكندي
- ٣٧٤ أقدم من حكى عنه شيء من الكيمياء خالد بن يزيد بن معاوية
- ٣٧٤ جابر بن حيان
- ٣٧٤ الكيمياء أشد تحريما من الربا
- ٣٧٥ ، ٣٧٦ قولهم ان الرسول وموسى وقارون يعرفون الكيمياء
- ٣٧٦ — ٣٧٨ في الركاز الخمس
- ٣٧٨ أمر الشيخ باتلاف كتب الكيمياء
- ٣٧٨ ، ٣٧٩ لم يعمل الكيمياء الا ضال مبطل
- ٣٧٩ ، ٣٨٠ نسبت كتب الكيمياء الى الغزالي
- ٣٨٢ ، ٣٨٣ قولهم : ان الكيمياء ذهب لم يكمل نضجه
- ٣٨٢ يخلق الله الذهب في المعادن بحرارة ورطوبة كما يخلق الجنين والاشجار والزرع ، تلك الحرارة لا تقوم مقامها حرارة النار
- ٣٨٣ ، ٣٨٤ السيمياء من السحر ، من صنعها ؟ حكمها
- ٣٨٤ ، ٣٨٥ حكم الساحر
- ٣٨٧ ، ٣٨٨ استدلال الكيماءية بالزجاج

الصفحة	الموضوع
٣٨٨	« سئل عن رجل باع ملكاً وعقاراً ثم خرج مستحقاً »
٣٨٩ ، ٣٩٠	« سئل عمن يقول إن السيمياء والكيمياء من علوم الأنبياء والأولياء الخ »
٣٩٠	أنواع الكيمياء
٣٩١	« سئل عن رجل اشترى عبداً سليماً من العيب فسرق فهل يرجع بالثمن على البائع »
٣٩٢	سئل عمن اشترى جارية فبانت عاشقة لسيدتها الأول الخ »
٣٩٣	« سئل عن رجل اشترى جارية سليمة فهربت الخ »
٣٩٤	« سئل عمن اشترى دابة فوجد بها عيباً بعد شهر »
٣٩٤	« سئل عن رجل باع قمحاً فبذره فتلّف فهل يضمنه البائع ؟ »
٣٩٥	« سئل عن رجل باع زوجته داراً بيع أمانة بأربعمئة وقد استوفت الدرام من الأجرة فهل يحلّ لها أخذ شيء آخر »
٣٩٦	« سئل عن رجل لم يقرض شخصاً إلا بأن يبيعه كرماً »
٣٩٧	« سئل عمن اشترت خرقة فوجدتها معيبة »
٣٩٧	« سئل عن رجل باع ملكاً لابنته تحت حجره بيع أمانة »

بغبن عظيم الخ «

٣٩٨ — ٤٠٤ « سئل عن قول بعضهم إذا لم يجز للمشتري التصرف
فتلفت قبل القبض يكون ضامناً لها ، وأن جواز التصرف
والضمان متلازمان »

٣٩٩ إذا تلفت الدابة المستأجرة قبل التمكن من استيفاء المنفعة بها
٣٩٩ ، ٤٠٠ هل تجوز اجارة العين المؤجرة بأكثر من الاجرة

٤٠٤ ، ٤٠٥ « سئل عن رجل اشترى صبرة مجازفة ثم باعها قبل
قبضها ولم يعلم بتلفها »

٤٠٦ — ٤١٠ « وقال فصل في المقبوض بعقد فاسد »

٤٠٦ يجب الوفاء بالعقود الصحيحة ، بخلاف العقود الجائزة

٤٠٧ إذا ترك العامل أو المضارب العمل مع بقاء العقد

٤٠٧ ، ٤٠٨ ما ضمن في العقد الصحيح ضمن في الفاسد والعكس بالعكس

٤٠٨ — ٤١٠ إذا فسد المسمى في النكاح والمغصوب

٤١١ « وقال ايضاً : قاعدة في المقبوض بعقد فاسد »

٤١١ — ٤١٣ قد يعلم العاقد فساد العقد وقد لا يعلمه

٤١٣ ، ٤١٤ « وقال فصل إيجاب المسمى او مثله أقرب من إيجاب

مثل العوض »

٤١٣ ، ٤١٤ ليس المؤجل كالحال ولو كان أحد العوضين فاسداً

٤١٥ « سئل عن رجل باع رجلاً غلة غائبة فلم يجدها

المشتري الخ «

٤١٦ « سئل عن باع يباع ويجحد البيع وأشهد المشتري على

نفسه بالفسخ «

« سئل عن رجل اشترى ملكاً بثلثين فظهر أنه مستحق الخ » ٤١٧

باب الربا

« سئل عن تحريم الربا وما يفعل من المعاملات بين الناس ليتوصلوا بها إلى الربا وعن قلب الدين على المعسر الخ »

« وقال فصل فيمن أوقع العقود المحرمة ثم تاب » ٤٢٠

(ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ٤٢١

٤٢١ - ٤٢٤ مسألة الطلاق الثلاث والتحليل (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً)

« سئل عما إذا أبدل قمحاً بقمح » ٤٢٤

« سئل عن امرأة باعت أسورة ذهب بثلثين معين إلى أجل معين »

« سئل هل يجوز بيع الحياصة بنسيئة بزائد عن ثمنها » ٤٢٥

« سئل عن حديث « رخص في العرايا ان تباع بنحوها ونهى عن المصراة الخ » ٤٢٦ - ٤٢٩

٤٢٦ - ٤٢٨ بيع الغرر ، المزبنة ، المحاقلة

« سئل عن رجل اشترى قمحاً بثلثين معلوم الى أجل ثم » ٤٢٩

- عوض البائع عن ذلك الثمن بسلعة إلى أجل «
 ٤٣٠ إذا زاد هذا في الثمن والآخر في الاجل
- « سئل عن رجل اضطر الى قرضة دراهم فلم يجد من
 ٤٣٠ يقرضه إلا بفائدة «
- ٤٣٠ ، ٤٣١ « العينة ، و « التورق »
- ٤٣١ — ٤٣٣ سئل عن رجل باع انسانا فرساً او قماشاً بألف درهم
 واشتراه منه بألف ومائتين الى أجل «
- ٤٣٣ ، ٤٣٤ « سئل عن رجل تداين ديناً فدخل به السوق فاشترى
 شيئاً بحضرة الرجل ثم باعه عليه بفائدة «
- ٤٣٥ — ٤٣٧ « سئل عن رجل يداين الناس كل مائة بمائة وأربعين ،
 ويجعل ذلك سلفاً على حرير الخ «
- ٤٣٧ « سئل عن رجل قال أعطيك كل مائة بكسب كذا «
- ٤٣٧ ، ٤٣٨ قلب الدين على المعسر ، اذا تعاملنا معاملة ربوية وجب رد الزائد
- ٤٣٨ « سئل عن رجل له مع رجل معاملة فتأخر له معه دراهم
 فطالبه وهو معسر «
- ٤٣٩ — ٤٤٥ « سئل عن العينة وإذا تاب منها «
- ٤٤٢ ، ٤٤٣ التورق ، والبيع الثلاثي
- ٤٤٦ — ٤٤٨ « سئل عن رجل يبيع سلعة بثمن مؤجل ثم يشتريها

بأقل حالا «

- ٤٤٦ التورق
- ٤٤٨ ، ٤٤٩ « سئل عمن باع ربوباً إلى أجل هل يجوز ان يعتاض
عن ثمنه ربوباً »
- ٤٥٠ « سئل عن بيع فضة خالصة بفضة مغشوشة الدرهم
بدرهم ونصف »
- ٤٥١ « سئل عن بيع الفضة بالفضة المغشوشة متفاضلاً »
- ٤٥١ - ٤٥٦ « سئل عن بيع الأكاديس الأفرنجية بالدرهم الإسلامية
مع يسير التفاوت بينها »
- ٤٥٢ ، ٤٥٣ « مسألة مد عجرة »
- ٤٥٥ السفتجة
- ٤٥٦ « سئل عمن اشترى الفلوس أربعة عشر قرطاساً بدرهم
ويصرفها ثلاثة عشر بدرهم »
- ٤٥٦ لا يجب على من اشترى سلعة بدراهم أن يقتضى عن شيء منها فلوساً
- ٤٥٧ « سئل عن الفلوس وبيع بعضها ببعض متفاضلاً ، وصرفها
بالدراهم من غير تقابض في الحال ودافع الدرهم بأخذ بعضه
فلوساً وبعضه قطعة من فضة »
- ٤٥٧ ، ٤٥٨ مسألة مد عجرة

« وقال فصل في بيع الفضة بالفلوس النافقة هل يشترط ٤٤٩

فيها الحلول والتقابض »

٤٥٩ ، ٤٦٠ بيع النحاس وغيره من الموزونات ببعضه متفاضلا ، وكذلك المعمول منها

٤٦١ ، ٤٦٢ « سئل عن رجل قال لانسان أعطني بهذه الدراهم انصافاً »

٤٦١ ، ٤٦٢ مسألة مد عجوة ، بيع الدراهم المغشوشة

٤٦٣ « سئل عن الذهب الخيش إذا علم مقدار ما فيه من الفضة

والذهب ، والفضة الخيشة : هل يجوز بيعه بأحدهما »

٤٦٤ إذا كان على السلاح ذهب وفضة كثير

٤٦٤ — ٤٦٦ « وقال فصل وأما بيع الدراهم التي تكون فضتها نحو

الثلاثين بالدراهم التي تكون فضتها نحو الربع »

٤٦٤ — ٤٦٦ « مد عجوة »

٤٦٧ « سئل عن جماعة تبيع بدراهم وتوفي عن بعضها فلوساً

محابة ثم تخبر عن الثمن بالثمن المسمى »

٤٦٨ — ٤٧٤ « سئل عن الفلوس تشتري نقداً بشيء معلوم وتباع

الى اجل بزيادة »

٤٦٩ ، ٤٧٠ لا يضرب السلطان النحاس فلوساً بأكثر من قيمته التي بأيديهم

٤٦٩ ، ٤٧٠ « نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الا من بأس »

٤٧٠ — ٤٧٤ علة تحريم الربا في الدنانير والدراهم وغيرها

٤٧٢ ، ٤٧٣ « نهى عن بيع الكالء بالكالء »

٤٧٤ ، ٤٧٥ « سئل عمن يبئس المكيال والميزان »

باب بيع الاصول والثمار

٤٧٦ « سئل عمن احدث فى دار برازا وخاف من الدعوى عليه فباعها حيلة الخ »

٤٧٧ « سئل عن رجل باع داراً عالية وسافلة ، واجرى العالية على السافلة ، ثم باعها فى صفتين الخ »

٤٧٧ « سئل عمن باع زرعاً اخضر قبل ان يدرك »

٤٧٨ - ٤٨٣ « سئل عن بستان يختلف بدو صلاح شجره »

٤٧٨ - ٤٨٢ اذا كان - فى هذه الصورة - هو الذى يزرع أرضه ويسقى شجره
فللعلماء فيها ثلاثة أقوال

٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٣ اذا اشترى مجرد الثمرة ومؤنة السقى على البائع

٤٨٤ ، ٤٨٥ « وقال فصل يجوز بيع المقائي بعروقها ويجوز بيعها لقطة لقطة »

٤٨٥ ، ٤٨٦ « سئل عن رجل له سواقي يزرع فيها القصب واللفت والجزر والفجل الخ هل يجوز بيعها بعروقها »

٤٨٧ - ٤٨٩ « سئل عن بيع ما فى بعض الأرض من اللفت والجزر

والمقائي الخ «

٤٩٠ ، ٤٩٢ « سئل عن بيع قصب السكر والقلقاس واللفت والجزر ونحو ذلك وهو قائم في الأرض وفي بيع المقائي »

٤٩٢ ، ٤٩٣ « وقال فصل بيع القلقاس والجزر واللفت ونحو ذلك جائز »

٤٩٣ كون المبيع معلوما أو غير معلوم لا يؤخذ من الفقهاء بخصوصهم

٤٩٤ « سئل عمن عاقد إنساناً على قصب وقلقاس وهو تحت الأرض وعند إدراكه غرق »

باب السلم

٤٩٥ « سئل عن السلم في الزيتون ونحوه »

٤٩٥ إذا أسلم في غير المكيل والموزون

٤٩٥ « سئل عن رجل باع قمحا بخمسة وعشرين درهما وهو

يساوي ثمانية عشر درهما »

٤٩٦ « سئل عن امرأة تشتري قمشا بثمن حال ونيعه إلى

اجل بأزيد من الثلث »

٤٩٦ « سئل هل يجوز بيع شاة بشاة إلى اجل »

٤٩٧ - ٤٩٨ « سئل عن رجل يشتري عش الحمامات سنة بثمن حال

الح و ليس العش مكيلا »

- ٤٩٧ المنعقد من الدخان ظاهر ولو كان الوقود نجسا
- ٤٩٨ - ٥٠٠ « سئل عن أراد ان يشتري سلعة من تاجر فقال لا أبيعها إلا بخمسين مؤجلة وقد اشتراها بثلاثين »
- ٥٠٠ ، ٥٠١ « سئل عن رجل يبيع دين السلم قبل قبضه ، وماذا عليه فيما قبضه »
- ٥٠١ « سئل عن رجل عنده فرس اشتراه بمائة وثمانين فطلبه إنسان بثلاثمائة الى اجل »
- ٥٠٢ « سئل عن رجل عنده صنف دفع له فيه رجل ألفين ودفع له آخر الفين وسبعمائة الى اجل »
- ٥٠٣ - ٥١٨ « سئل عن رجل اعتاض عن دين السلم »
- ٥٠٦ - ٥١٤ بيع الدين من غير من هو عليه ، بيع المبيع قبل قبضه ، ليس بالتصرف ملازما للضمان
- ٥١٠ ، ٥١١ « كنا نبيع الابل بالبقيع » الحديث
- ٥١٥ ، ٥١٦ علة الربا في المكيلات والموزونات ، لا يجوز بيع بعضها ببعض نساء
- ٥١٧ ، ٥١٨ الجواب عن حديث « من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره »
- ٥١٨ ، ٥١٩ « سئل هل يجوز ان يأخذ من المسلم إليه غيره »
- ٥٢٠ - ٥٢٦ « وقال فصل في تعريف « عوض المثل »
- ٥٢٢ ، ٥٢٣ نزاع الفقهاء في جنسه ومقداره

٥٢٣ - ٥٢٥ رغبة الناس هي المؤثرة في ارتفاع الاسعار وانخفاضها وكذلك العوض والقدرة

٥٢٦ « سئل عن رجل له عند رجل مائة وثمانون فهل يجوز ان يبيعها لرجل بمائة وخمسين »

٥٢٦ « سئل عن دين السلم إذا حل ولم يكن عنده وفاء هل يجوز بيعه عليه بزيادة على الثمن »

٥٢٧ « سئل عن الرجل يتدين ثم يغسر ويموت هل يطالب به »

باب القرض

٥٢٨ « سئل عن رجل أقرض لرجل الف درهم فطالبه فقال أنا اشتري منك صنفا بزائد على ان تصبر ستة شهور »

٥٢٩ « سئل عن إنسان يريد ان يأخذ من إنسان دراهم قرضا يعمر بها ملكه فكيف الطريق الحلال إلى ذلك »

٥٣٠ « سئل عن أقرض رجلا قرضا وامتنع ان يوفيه إياه إلا في بلد آخر الخ »

٥٣٠ ، ٥٣١ « سئل عما اذا أقرض رجل رجلا دراهم ليستوفيها منه في بلد آخر الخ »

٥٣١ « سئل هل يجوز قرض الدرام المغشوشة وغيرها »

الصفحة	الموضوع
٥٣٢	« سئل عن جندي له إقطاع ويحيى إلى عند فلاحيه فيطعموه هل يأكل »
٥٣٢	« سئل عن معلم له دين عند صانع يستعمله لأجله يأكل من أجرته »
٥٣٢ - ٥٣٥	« سئل عن رجل له إقطاع يعمل له أربعمائة اردب فأعطى الفلاحين قوة تقارب مائتي اردب فسجلوه بسبعائة »

باب الرهن

٥٣٦	« سئل عن قول المرتهن للراهن المعسر بغى الدار بشرط إن وفيتى اخذتها بالثمن وإن سكنتها لم آخذ منك أجرة وقد عمر فوقها بناء »
٥٣٦	« سئل عن رجل له نصف بستان واستعار من شريكه نصفه ليرهنه ثم فك نصيبه وباعه الخ »
٥٣٧	« سئل إذا أوفى الغريم بعض الدين وبقي بعضه هل يبقى الرهن »
٥٣٨	« سئل عن رجل أرهن داره ثم أشهد على نفسه أنه عوض أمرأته بالدار من مدة عشر سنين »

الصفحة	الموضوع
٥٣٨	« سئل هل يجوز له بيع الرهن إذا حل الأجل الخ »
٥٣٩	« سئل عن رهن عند رجل إلى مدة وقد انقضت المدة ثم انه رهنه باذن مالكه على المبلغ عند إنسان آخر... هل يجوز بيعه »
٥٤٠	« سئل عن امرأة أسرت ولها ملك وزوج وأخ فأرهنوا ملكها لفكا كها ثم وجدوها قد فكت بلا ثمن »
٥٤١	« سئل عن رجل أقرض عمه خمسة آلاف ثم إن ابن عمه تدين دراهم من ناس آخرين واشترى غلماناً وجارية ولم يرهن الجارية فهل تكون رهناً الخ »
٥٤٢	« سئل عن رجل له دين عند إنسان فقال خذ هذه الفرس حتى أوفيك فاسقطت الخ »
٥٤٣	« سئل عن رجل تحت يده رهن على دين ثم باعه مالكه الخ »
٥٤٤	« سئل عن رجل أرهن حياصة فاستعملها المرتهن فقطع سيرها وعدم طلبها »

باب الضمان

- « سئل عن رجل ضامن معينا وقد طلبه غريمه بالمال ولم يكن لديه مال فهل يحتاج الى بيعة » ٥٤٥
- « سئل عن رجل ضمن آخر بدين في الذمة بغير إذنه فهل يجوز ذلك » ٥٤٦
- « سئل عن رجل تحت حجر والده ضمن بغير رضا والده الخ » ٥٤٦
- « سئل عن رجل ضمن أملاكا في ذمته وقد استحققت ولم يكن معه دراهم وله ملك يحرز القيمة وزيادة فهل له ان يحبسبه إذا بذل بيع ماله » ٥٤٧
- « سئل عن ضامن على ان دواب قوم تنزل في خان البراة وله على الناس وظيفة على تزولهم وعلفهم فزاد في الوظيفة » ٥٤٨
- ينزل صاحب الدابة حيث احب مالم تكن مفسدة ٥٤٨
- « سئل عمن يكتب ضمان الأسواق هل عليه إثم » ٥٤٩
- « سئل عمن ضمن رجلا ضمان السوق بإذنه فطلب منه فهرب حتى عجز عن إحضاره وغرم بسبب ذلك أموالا » ٥٥٠

الصفحة	الموضوع
	فهل له الرجوع عليه «
٥٥٠	« سئل هل للغريم ان يطلب من شاء من المضمنون عنه والضامن »
٥٥١	« سئل عمن طلب بمال على ولده فتغيب الولد فطلب من جهة والده »
٥٥١	« سئل من كاتب أمير ، واقترض الأمير من إنسان ، فألزمه الأمير ان يضمن في ذمته ، وضمنه ، والكاتب تحت حجر والده »
٥٥٢	« سئل عن ضامن يطلب من السلطان على الأفراح التي يحصل فيها بعض المنكرات فان أمر السلطان بإبطال ذلك وطالب الضامن بالمال الخ »
٥٥٣	غناء الرجال للرجال ، ونصب مغنية للنساء والرجال في الأفراح
٥٥٣	« سئل عما اذا لزم الضامن شيء بسبب عدوان المضمون »
٥٥٤	« سئل عن جماعة ضمنوا شخصا الرجل وكان الضامن ضامنا وجه المضمون في حبس الشرع فهل يلزمهم بإحضاره إلى بيته »
٥٥٥	« سئل عن جمال ربط جماله في الربيع ولكل مكان خفراء ثم سرق منها جمل الخ »

- « سئل عن صبي مميز استدان وكفله أبوه وثلاثة آخر
بأذنه ثم غاب الأب فهل يلزمه الدين الخ » ٥٥٥
- « سئل عمن سلم غريمه إلى السجن ففرط فيه حتى هرب ، ٥٥٦

باب الحوالة

- « سئل عمن أحال بدين على صداق حال ثم قبض المحيل ٥٥٦
الدين من المحال عليه فهل تصح الحوالة بذلك الخ »



